بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

المجبرة القدرية

"الإيمان بالقضاء والقدر عقيدة من العقائد التي أسسها الإسلام على الإيمان بالله عز وجل، وبناها على المعرفة الصحيحة لذاته العليا، وأسمائه الحسنى، وصفاته العظمى.

ولا ريب أن الإسلام قد أوجب لله نعوت الكمال، وصفات الجلال والجمال، ودواعي الحمد والتمجيد.

ووافق العقل النقل في ذلك كله، ثم فصلت هذه الكمالات الواجبة لرب الوجود: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝ وَٱلَّذِى قَدَّرَ فَهَدَىٰ ۝﴾ [الأعلى:٢-٣].

فكان في عداد ما ينبغي الإيمان به والاطمئنان إليه، أن لله وحده صفات العلم الواسع، والإرادة الشاملة، والقدرة الكاملة، وأنه ـ سبحانه ـ فعالٌ لما يريد، عالم بما يفعل.

وعلى هذه الصفات قامت عقيدة القضاء والقدر. فكان الإيمان بها ـ لا ريب ـ جزءاً متمما للإيمان بالله، وعنصرا من حقيقته الواضحة المشرقة.

نعم إن الله وسع كل شيء علما، وأحاط بكل شيء خُبرا.

سواء في هيمنته: دبيب النمل في جحورها، أو وثبات الأفلاك في مداراتها.

وشمول علمه يستغرق الأمكنة على تعدادها، والأزمنة على تطاولها. فما تغيب عنه بقعة في المشرق أو في المغرب، وما يغيب عنه يوم في الأزل أو الأبد.

وأحداث الحياة ـ وما أكثر ما يلوح في آفاق الحياة من خير وشر، وبأس ورجاء، وحزن وفرح ـ ذلك كله استوعبه العلم الإلهي عداً وإحصاء: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ وَلَآ أَصْغَرَ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرَ إِلَّا فِي كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ﴾ [يونس:٦١].

وفي صفحات هذا الكتاب خُطَّت سطور القضاء والقدر، وعرفت مصاير الأمور، وَوضُحت نهاياتها، من شقاوة وسعادة. ولكن أنَّى لنا علم بذلك؟

إنــما الغيــبُ كتــاب صــانه ... عــن عيــون الخلــق رب العــالمين
لــيس يبــدو منــه للنــاس سـوى ... صـفحة الحـاضر حيناً بعـد حـين

ويتعلق القضاء والقدر بوقائع الحياة وأحداثها وأعمال الناس وتصرفاتهم على نحوين واضحين متميزين! لكل نحو منهما حكمه الخاص وآثاره التي تترتب عليه.

وبين كلا القسمين فواصل قائمة، تجاهلها يُوقِعُ في الدين الغموض والاضطراب، ولذلك سنوضح حدود كل قسم ومعالمه.

نحن مَجبُورون في هذا

هناك أمور تحدث وتتم بمحض القدرة العليا، وعلى وفق المشيئة الإلهية وحدها، وهي تنفذ في الناس طوعاً أو كرهاً، سواء شعر بها الناس أو لم يشعروا. فالعقول ومقدار ما يودع فيها من ذكاء أو غباء، والأمزجة وما يلابسها من هدوء أو عنف، والأجسام وما تكون عليه من طول أو قصر، وجمال أو قبح، والشخصيات وما تطبع عليه من امتداد أو انكماش، والزمان الذي تولد فيه والمكان الذي تحيى به، والبيئة التي تنشأ في ظلها، والوالدان اللذان ينحدر منهما، وما تتركه الوراثة في دمك من غرائز وميول. والحياة والموت، والصحة والمرض، والسعة والضيق، ذلك ومثله، لا يد للإنسان به.

فأصابع القدر وحدها هي التي تتحرك ظاهرة وباطنة، لتوجه الحياة كما يريد صاحب الحياة.

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ ۝ هُوَ ٱلَّذِى يُصَوِّرُكُمْ فِى ٱلْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝﴾ [آل عمران:٥-٦].

وغنيٌّ عن البيان، أن شيئا من هذا ليس محل مؤاخذة ولا موضع حساب، وإنما لفتنا النظر إليه لتعرف أن الجنسية التي تنتمي إليها، واللغة التي تنطق بها، بل نوع التكوين الذي يوجد الإنسان عليه، ذكراً كان أو أنثى.

هذا شيء من الخصائص التي لا قِبَلَ لنا بها، ولا سبيل لنا إليها، وفي مثلها يساق قول القرآن الحكيم: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ ۗ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ ۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ ۝ وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ۝﴾ [القصص:٦٨-٧٠].

والإيمان بهذا الضرب من القدر واجب، والأدلة عليه متظاهرة من العقل والنقل.

وعلى المؤمن أن يوقن ـ من أعماق قلبه ـ أن هذه أمور مفروغ منها، مفرقة على ذويها، من قديم جفت الأقلام بها فلا راد لها.

هذه أمور علمها الحق وأرادها، ونفذها استقلالا، ولسنا منها في قليل ولا كثير.

وقد أحسن سلفنا الصالح الإيمان بها فكان أثرها في مسلكهم رائعا.

وإذا علم الواحد منهم أن أجله مكتوب لا ينقصه الإقدام ولا يزيده الإحجام، أدى واجبه على وجهه الأكمل، وفي أذنيه دويٌّ التوجيه الإلهي.

﴿قُل لَّن يُصِيبَنَآ إِلَّا مَا كَتَبَ ٱللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَىٰنَا ۚ وَعَلَى ٱللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝﴾ [التوبة:٥١].

ومواضع الرجوع إلى القضاء والتسليم لله فيما أراد، كثيرة متنوعة، وهي تعطي المسلم صلابة وقوة واندفاعا، وتملؤه عزيمة وتحملا وجلادة.

هنا إرادتنا حرة

أما القسم الثاني من متعلقات القضاء والقدر، فهو يتصل بأعمال على عكس الأولى.

ونحن نشعر حين أدائها بيقظة عقولنا، وحركة ميولنا، ورقابة ضمائرنا.

فما مدى صلتنا بها؟ وما معنى نسبة القدر إليها؟

الخَطْبُ سَهلٌ جداً، وسنجيب على هذا التساؤل بما يذر شُبَهَ المشوشين هباء إن شاء الله.

إننا نُحسُّ باستقلال إرادتنا وقدرتنا فيما نباشر من أعمال تقع في دائرتها، وكان يكفي هذا الإحساس دليلا على حريتها لولا أن هناك من يزعم أن الإحساس يكذب أحيانا.

ولكننا نطمئن إلى صدق هذا الإحساس ونكذب ما يغض من قيمته بعد أن نرجع إلى القرآن الكريم نستفتيه في ذلك.

ونحن نجد القرآن يؤكد هذا الإحسان البديهي، وينوه بحرية الإرادة الإنسانية.

﴿ وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ ﴾ [الكهف:٢٩]. ولا يُخليها من المسؤولية الواضحة على ما يصدر منها: ﴿ قُلْ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ قَدْ جَآءَكُمُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِى لِنَفْسِهِۦ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ ﴿١٠٨﴾ ﴾ [يونس:١٠٨].

بل إن طبيعة الدين - وهي التكليف والابتلاء، لا تتحقق البتة مع استعباد الإرادة وتقييدها..

وإيقاع الجزاء كذلك لا يتوجه ويقر إلا في هذا الجو الطلق الفسيح.

وليس هنا موضع سرد الآيات الشاهدة لذلك. فالقرآن كله شواهد بينات ودلائل واضحات.

فما موقف العلم الإلهي من هذا النوع من الأعمال؟ هو الإحاطة التامة والشمول الكامل: ﴿ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ﴾ [طه:٥٢].

ولكن كيف يتفق القول بحرية الإرادة والقول بأن أعمالنا لن تخرج عن دائرة العلم الإلهي المحيط الشامل؟

والجواب سهل: قف أمام مرآة مجلوة صافية وأنت عابس الوجه مقطب الجبين فماذا ترى؟ سترى صورتك كما هي عابسة مقطبة.

أيّ ذنب للمرآة في ذلك؟ إن مهمتها أن تصف وأن تكشف وهي قد صدقت فيما أثبتت لك، ولو كنت ضاحك الوجه لأثبتت لك على صفحتها خيالاً ضاحكاً لا شك فيه.

كذلك صفحات العلم الإلهي ومرائيه لا تتصل بالأعمال اتصال تصريف وتحريك، ولكنه اتصال انكشاف ووضوح، فهي تتبع العمل ولا يتبعها العمل.

غاية ما يمتاز به العلم، أنه لا يكشف الحاضر فقط، ولكنه يكشف ـ كذلك ـ الماضي والمستقبل.

فيرى الأشياء على ما كانت عليه، وعلى ما ستكون عليه، كما يراها وهي كائنة، سواء بسواء؟

بقي بعد ذلك تفسير ما قررناه من شمول الإرادة العليا، ومن هيمنة القدرة العليا على الخلائق كافة، فما معنى ذلك وكيف يتفق مع حرية الإرادة الإنسانية؟

معنى يُضل من يشاء ويهدي من يشاء

الخطب في ذلك سهل كذلك، ولن نذهب في بيانه إلى أبعد من كتاب الله لمن شاء أن يفهم. ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر:١٧].

ونحن نجد أن إطلاق المشيئة في آية، تُقيِّدُه آية أخرى يذكر فيها الاختيار الإنساني صريحا.

أي أن إضلال الله لشخص، معناه: أن هذا الشخص آثر الغيَّ على الرشاد، فأقره الله على مراده، وتمم له ما يبغي لنفسه..

﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَٱللَّهُ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ [الصف:٥].

وانظر إلى قيمة التنويه بالاتجاه البشري المعتاد.

﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء:١١٥].

فهل بقي غموض في إطلاق المشيئة؟ لا.

إن معنى قوله: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ﴾ [الرعد:٢٧، النحل:٩٣، فاطر:٨] لا يَعدُو قوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهْدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ [البقرة:٢٦-٢٧].

وكذلك الحال في ﴿يَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾.

انظر إلى قيمة الإرادة الإنسانية في قول الحق وهو يتكلم عن إرادته: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِىٓ إِلَيْهِ مَنْ أَنَابَ ۝ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُم بِذِكْرِ ٱللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ ٱللَّهِ تَطْمَئِنُّ ٱلْقُلُوبُ ۝﴾ [الرعد:٢٧-٢٨].

فهو يهدي إليه من أناب ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [المنافقون:٦].

اجعل أيها القارئ هذا المصباح بين يديك، وسر في نوره بين شتى السور، فلن تجد في دين الله قَلَقا أو اضطرابا.

وإنما القلق والاضطراب في عقول الحمقى، وقلوب الغافلين.

وهنا قد يسأل البعض عن حدود الإرادة الدنيا والعليا في الأعمال. ومع أن هذا السؤال لا مبرر له، فنحن نتبرع بالإجابة عنه حتى يظهر السر في نسبة الهداية والإضلال، تارة لله، وتارة للإنسان.

هل تعرف ما يفعله الفلاح في حقله؟ إنه يلقي البذر، ويتعهده بالسَّقي وعلى الله الإنبات والإثمار.

تستطيع أن تسمي الفلاح زارعا ـ وأنت صادق ـ لقيامه بالسبب.

وتستطيع أن تسمي الحق سبحانه زارعا لقيامه بالعمل.

﴿ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَحْرُثُونَ ۝ ءَأَنتُمْ تَزْرَعُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلزَّٰرِعُونَ ۝ لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَـٰهُ حُطَـٰمًا ﴾ [الواقعة:٦٣-٦٥].

فما للإنسان في سعيه مثل ما للفلاح في زرعه.

فازرع عمرك ـ إن شئت خيرا، فإن يد القدرة سوف تنميه لك ورَداً يانعا.

أو ازرعه ـ إن شئت شرا، فإن يد القدرة تنميه شوكاً رائعا.

﴿ وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾ [التوبة:١٠٥].

إن الصورة التي يرسمها الجبريون للعالم لا ترمز إلا إلى الفوضى المطلقة والخلط الشائن.

ولما كان البشر ـ في نظرهم ـ يقومون بأدوار لا خيِرَة لهم فيها، فهم لا يفرقون بين بر وفاجر.

وإنك لتسمع في كلام بعض الناس ممن يدينون بهذا المذهب الباطل، تسوية بين آدم وإبليس، وبين موسى وفرعون، إذ الكل ـ في نظرهم ـ مدفوع إلى عمل ما قُدِّر عليها أزلا.

وليست الحياة إلا رواية يقوم أفرادها بما فرض عليهم من مواقف، وينطقون بما لُقِّنوا من كلمات.

هــذي الحيــاة روايــة لُمثــلٍ الليــلُ ســترٌ والنهــارُ الملعــبُ

وإنك لو نقبت لرأيت هذه الصورة مرتسمة في أذهان الكثيرين، بعضهم يعلنها مصارحا، وبعضهم يطويها مستحيياً وإن كان يدين بها.

وانهيار الدولة الإسلامية راجع إلى فُشُوِّ هذه الضلالة بين الناس فُشُوًّا جعل المنكر ينتشر بلا نكير، وجعل الواجبات تهمل بلا نصيح.

وأساس الإصلاح يعتمد أول ما يعتمد على تصحيح الفهم في عقيدة القضاء والقدر، حتى تعود كما كانت.

الدافع الأعظم على التضحية والفداء، والوازع الأول على ترك الشر وفعل الخير، قياماً بواجب الإنسان نحو نفسه، وتنفيذا لأوامر الله جل شأنه.

أما الآيات والأحاديث التي وردت توهم بظاهرها أن الإرادة الإنسانية غير حرة، فليست كما يظن الواهمون.

إن هذا الفهم العجيب نضحت به العقول المعوجة، ولم توح به نصوص الدين.

إذ قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾﴾ [البقرة:٦].

فليس إنذارهم وعدمه سواء، لأن نفوسهم صيغت بحيث لا تقبل الحق من تلقاء ذاتها!! فهي أوعية للكفر برغم أنوفها. كلا!!

وإنما القصد صرف همة الرسول عن قوم طالما دعاهم وبذل جهوده لإنقاذهم من غوايتهم. فأصَرُّوا على تنكّب الصراط المستقيم بمحض اختيارهم "[1].

❁❁❁

(١) عقيدة المسلم للشيخ محمد الغزالي .

أجهزة معطلة

هناك نوع من الناس لا تنفع فيهم العظة ولا التذكرة، لا ينتفعون بعقولهم ولا سائر حواسهم! أشبه شيء بالأنعام إن لم يكونوا أضل منها وأسوأ! عطلوا ما وهبهم الله من أجهزة سمع وأبصار وعقول.

﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ﴾ الأنعام: ٢٥. .

والأكنة : الأغلفة التي تحول دون أن تتفتح هذه القلوب فتفقه، والوقر: الصمم الذي يحول دون هذه الآذان أن تؤدي وظيفتها فتسمع . .

وهذه النماذج البشرية التي تستمع؛ ولكنها لا تفقه ، كأن ليس لها قلوب تدرك؛ وكأن ليس لها آذان تسمع . . نماذج مكرورة في البشرية في كل جيل وفي كل قبيل ، في كل زمان وفي كل مكان . . إنهم أناسي من بني آدم . . ولكنهم يسمعون القول وكأنهم لا يسمعونه . كأن آذانهم صماء لا تؤدي وظيفتها . وكأن إدراكهم في غلاف لا تنفذ إليه مدلولات ما سمعته الآذان!

﴿ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوكَ يُجَٰدِلُونَكَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّآ أَسَٰطِيرُ ٱلْأَوَّلِينَ ﴿٢٥﴾ ﴾ الأنعام:.

فأعينهم ترى كذلك . ولكن كأنها لا تبصر . أو كأن ما تبصره لا يصل إلى قلوبهم وعقولهم!

فما الذي أصاب القوم يا ترى؟ ما الذي يحول بينهم وبين التلقي والاستجابة . بينما لهم آذان ولهم عيون ولهم عقول؟ يقول الله – سبحانه :﴿ وَجَعَلْنَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَن يَفْقَهُوهُ وَفِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَقْرًا ۚ وَإِن يَرَوْا۟ كُلَّ ءَايَةٍ لَّا يُؤْمِنُوا۟ بِهَا ﴾ الأنعام: ٢٥.

وهذا يعبر عن قضاء الله فيهم بألا يتلقى إدراكهم هذا الحق ولا يفقهه؛ وبألا تؤدي أسماعهم وظيفتها فتنقل إلى إدراكهم ما تسمع من هذا الحق فتستجيب له ، مهما يروا من دلائل الهدى وموحيات الإيمان .

غير أنه يبقى أن نلتمس سنة الله في هذا القضاء . . إنه سبحانه يقول: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾ العنكبوت:٦٩ ويقول :﴿وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ﴿٧﴾ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ﴿٨﴾ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴿٩﴾ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ﴿١٠﴾ ﴾ الشمس: ٧ - ١٠. فشأن الله – سبحانه – أن يهدي من يجاهد ليبلغ الهدى؛ وأن يفلح من يزكي نفسه ويطهرها . . فأما هؤلاء فلم يتجهوا إلى الهدى ليهديهم الله؛ ولم يحاولوا أن يستخدموا أجهزة الاستقبال الفطرية في كيانهم ، فييسر الله لهم الاستجابة . . هؤلاء عطلوا أجهزتهم الفطرية ابتداء؛ فجعل الله بينهم وبين الهدى حجاباً؛ وجرى قضاؤه فيهم بهذا الذي جرى جزاء على فعلهم الأول ونيتهم الأولى . . وكل شيء إنما يكون بأمر الله . ومن أمر الله أن يهدي من يجاهد ، وأن يفلح من يتزكى . ومن أمر الله أن يجعل على قلوب المعرضين أكنة أن يفقهوه وفي آذانهم وقراً ، وإن يروا كل آية لا يؤمنوا بها .وهذا كله إنما هو تعبير عن إيكال الله لهم إلى أنفسهم، وحرمانهم من اللطف بهم . والذين يحيلون ضلالهم وشركهم وخطاياهم على إرادة الله بهم ، وعلى قضائه فيهم ، إنما يغالطون في هذه الإحالة . والله سبحانه يجبههم بالحق ، وهو يحكي أقوالهم في هذا الشأن ويسفهها : ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشۡرَكُواْ لَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ نَّحۡنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا وَلَا حَرَّمۡنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖۚ كَذَٰلِكَ فَعَلَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ فَهَلۡ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ ﴿٣٥﴾ وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ فَمِنۡهُم مَّنۡ هَدَى ٱللَّهُ وَمِنۡهُم مَّنۡ حَقَّتۡ عَلَيۡهِ ٱلضَّلَٰلَةُۚ فَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَٱنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلۡمُكَذِّبِينَ ﴿٣٦﴾ ﴾ النحل: ٣٥ - ٣٦. فدل هذا على إنكار الله عليهم قولهم؛ وعلى أن الضلالة إنما حقت عليهم – بعد النذارة – بفعلهم..

والذين أثاروا قضايا القضاء والقدر، والجبر والاختيار، وإرادة العبد وكسبه.. ليجعلوا منها مباحث لاهوتية، تخضع لما تتصوره عقولهم من فروض وتقديرات، إنما يجانبون منهج القرآن في عرض هذه القضية في صورتها الواقعية التقريرية البسيطة؛ التي تقرر أن كل شيء إنما يكون بقدر من الله؛ وأن اتجاه الإنسان على هذا النحو أو ذاك داخل في حدود فطرته التي خلقه الله عليها، والتي جرى بها قدر الله فكانت على ما كانت عليه؛ وأن اتجاهه على هذا النحو أو ذاك تترتب عليه نتائج وآثار في الدنيا والآخرة يجري بها قدر الله أيضاً، فتكون.

﴿ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١٧٨﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٨.

والله سبحانه يهدي من يجاهد ليهتدي، كما قال تعالى في السورة الأخرى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴿٦٩﴾ ﴾العنكبوت:٦٩ وكما قال: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ ﴾ الرعد: ١١ وكما قال: ﴿ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ﴿٧﴾ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ﴿٨﴾ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴿٩﴾ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّاهَا ﴿١٠﴾ ﴾ الشمس:٧-١٠ كذلك يضل الله من يبغي الضلال لنفسه ويعرض عن دلائل الهدى وموحيات الإيمان، ويغلق قلبه وسمعه وبصره دونها. وذلك كما جاء في الآية التالية في السياق: ﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٩ ..وكما قال تعالى: ﴿ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ﴾ البقرة: ١٠ ،وكما قال: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَظَلَمُوا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا ... ﴾ النساء: ١٦٨ - ١٦٩ ،ومن مراجعة مجموعة النصوص التي تذكر الهدى والضلال، والتنسيق بين مدلولاتها جميعاً يخلص لنا طريق واحد بعيد عن ذلك الجدل الذي أثاره المتكلمون من الفرق الإسلامية، والذي أثاره اللاهوت المسيحي والفلسفات المتعددة حول قضية القضاء والقدر عموماً..

إن مشيئة الله سبحانه التي يجري بها قدره في الكائن الإنساني ، هي أن يخلق هذا الكائن باستعداد مزدوج للهدى والضلال . . وذلك مع إيداع فطرته إدراك الحقيقة الربوبية الواحدة والاتجاه إليها . ومع إعطائه العقل المميز للضلال والهدى . ومع إرسال الرسل بالبينات لإيقاظ الفطرة إذا تعطلت وهداية العقل إذا ضل . . ولكن يبقى بعد ذلك كله ذلك الاستعداد المزدوج للهدى والضلال الذي خلق الإنسان به ، وفق مشيئة الله التي جرى بها قدره .

كذلك اقتضت هذه المشيئة أن يجري قدر الله بهداية من يجاهد للهدى . وأن يجري قدر الله كذلك بإضلال من لا يستخدم ما أودعه الله من عقل وما أعطاه من أجهزة الرؤية والسمع في إدراك الآيات المبثوثة في صفحات الكون ، وفي رسالات الرسل ، الموحية بالهدى .

وفي كل الحالات تتحقق مشيئة الله ولا يتحقق سواها ، ويقع ما يقع بقدر الله لا بقوة سواه . وما كان الأمر ليكون هكذا إلا أن الله شاءه هكذا . وما كان شيء ليقع إلا أن يوقعه قدر الله . فليس في هذا الوجود مشيئة أخرى تجري وفقها الأمور ، كما أنه ليس هناك قوة إلا قدر الله ينشئ الأحداث . . وفي إطار هذه الحقيقة الكبيرة يتحرك الإنسان بنفسه ، ويقع له ما يقع من الهدى والضلال أيضاً . .

وهذا هو التصور الإسلامي الذي تنشئه مجموعة النصوص القرآنية مقارنة متناسقة ، حين لا تؤخذ فرادى وفق أهواء الفرق والنحل ، وحين لا يوضع بعضها في مواجهة البعض الآخر ، على سبيل الاحتجاج والجدل!

وفي هذا النص الذي يواجهنا هنا: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى وَمَن يُضْلِلْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿١٧٨﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٨ .يقرر أن من يهديه الله - وفق سنته التي صورناها في الفقرة السابقة - فهو المهتدي حقاً ، الواصل يقيناً ، الذي يعرف الطريق ، ويسير على الصراط ،

ويصل إلى الفلاح في الآخرة . . وأن الذي يضله الله – وفق سنته تلك – فهو الخاسر الذي خسر كل شيء ولم يربح شيئاً . . مهما ملك ، ومهما أخذ؛ فكل ذلك هباء أو هواء! وإنه لكذلك إذا نظرنا إليه من زاوية أن هذا الضال قد خسر نفسه . وماذا يأخذ وماذا يكسب من خسر نفسه؟!

ويؤيد ما ذهبنا إليه في فهم الآية السابقة وأخواتها نص الآية التالية :

﴿ وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالْإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَٰئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَٰئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ ﴿١٧٩﴾ ﴾ الأعراف: ١٧٩ .

إن هؤلاء الكثيرين من الجن والإنس مخلوقون لجهنم! وهم مهيأون لها! فما بالهم كذلك؟

هنالك اعتباران :

الاعتبار الأول : أنه مكشوف لعلم الله الأزلي أن هؤلاء الخلق صائرون إلى جهنم . . وهذا لا يحتاج إلى بروز العمل الذي يستحقون به جهنم إلى عالم الواقع الفعلي لهم . فعلم الله سبحانه شامل محيط غير متوقف على زمان ولا على حركة ينشأ بعدها الفعل في عالم العباد الحادث .

والاعتبار الثاني : أن هذا العلم الأزلي – الذي لا يتعلق بزمان ولا حركة في عالم العباد الحادث – ليس هو الذي يدفع هذه الخلائق إلى الضلال الذي تستحق به جهنم . إنما هم كما تنص الآية :

﴿ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَا ﴾ الأعراف: ١٧٩ .

فهم لم يفتحوا القلوب التي أعطوها ليفقهوا – ودلائل الإيمان والهدى حاضرة في الوجود وفي الرسالات تدركها القلوب المفتوحة والبصائر المكشوفة – وهم لم يفتحوا

أعينهم ليبصروا آيات الله الكونية . ولم يفتحوا آذاتهم ليسمعوا آيات الله المتلوة . . لقد عطلوا هذه الأجهزة التي وهبوها ولم يستخدموها . . لقد عاشوا غافلين لا يتدبرون : ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَٱلۡأَنۡعَٰمِ بَلۡ هُمۡ أَضَلُّۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡغَٰفِلُونَ ١٧٩﴾ الأعراف: ١٧٩والذين يغفلون عما حولهم من آيات الله في الكون وفي الحياة؛ والذين يغفلون عما يمر بهم من الأحداث والغير فلا يرون فيها يد الله . . أولئك كالأنعام بل هم أضل . . فللأنعام استعدادات فطرية تهديها . أما الجن والإنس فقد زودوا بالقلب الواعي والعين المبصرة والأذن الملتقطة . فإذا لم يفتحوا قلوبهم وأبصارهم وأسماعهم ليدركوا . إذا مروا بالحياة غافلين لا تلتقط قلوبهم معانيها وغاياتها؛ ولا تلتقط أعينهم مشاهدها ودلالاتها؛ ولا تلتقط آذانهم إيقاعاتها وإيحاءاتها . . فإنهم يكونون أضل من الأنعام الموكولة إلى استعداداتها الفطرية الهادية . . ثم هم يكونون من ذرء جهنم! يجري بهم قدر الله إليها وفق مشيئته حين فطرهم باستعداداتهم تلك ، وجعل قانون جزائهم هذا . فكانوا – كما هم في علم الله القديم – حصب جهنم منذ كانوا !.

الجبرية وخطرها على الأمة

عقيدة الجبر :

أحد أساليب تخدير الجماهير والرأي العام وإخضاعهم هو إشاعة عقيدة الجبرية وهو أخطر ما روّجوه بين الأمة وأكّدوا على إشاعته؛ بهدف التمكّن من السلطة التامة على مصير الناس ، والهيمنة على الأفكار بعد الأجسام.

فإن الأمة إذا اعتقدت.بالجبر ، فذلك يعني : أن كل ما يجري عليها فهو من الله وبإذنه ، فما يقوم به الخليفة من فساد وظلم وجور وقتل ونهب وغصب ، فهو من الله ـ تعالى عن ذلك ـ استكانت الأمة للظالم ولتعدياته ، ولم تحاول أن تتخلص من سيطرته ، ولا دفع عدوانه ، بل لم تفكّر في الخلاص منه ، لأن ذلك يكون مخالفة لإرادة الله ومشيئته ، فالخليفة والأمير والحاكم والوالي إنّما ينفذون إرادة الله ، وهم يد الله على عباده!

فكيف يرجى من أمة كهذه أن تقوم بوجه سلطة الظالم واعتداءاته وتجاوزاته.

وقد كانت عقيدة الجبر إحدى الدعائم الفكرية والدينية للحكم الأموي، وقد أراد الأمويون من خلال إشاعة عقيدة الجبر أن يخنقوا أية روح معارضة في المهد، واحتضنوا عقيدة الجبر لأجل تثبيت سلطتهم والمنع من حدوث أية ثورة شعبية من المسلمين، ودافعوا عن أصحاب هذا المذهب حيث كانوا يواجهون خطر نفوذ عقيدة العدلية، التي كانت تقول بحرية الإرادة والاختيار لدى الإنسان، وانّه هو الذي يختار نوع السلوك والعمل الذي يمارسه في حياته، وإذا كان حراً فهو مسئول عن أفعاله، لأنّ كلّ حرية تستتبع المسؤولية حتماً. وقد شكلت هذه العقيدة ـ العدلية ـ خطراً كبيراً على الأمويين الذين كانوا يخشون معارضة المسلمين لهم، ولذلك فقد

اضطهدوا هذه العقيدة ودعاتها، وتمسّكوا بالعقيدة المضادة لها أي عقيدة الجبر التي تلائمهم في ميدان النضال السياسي؛ لأنّها توحي إلى الناس بأنّ وجود هم وتصرفاتهم مهما كانت شاذة وظالمة ليست سوى قدر محتوم من قبل اللهّ لا يمكن تغييره ولا تبديله فلا جدوى من الثورة عليه.

وشبهة الجبر شبهة قديمة، أول من قال بها إبليس لعنه الله، قال تعالى حاكيا عنه: ﴿ قَالَ رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ الحجر: ٣٩ و﴿ قَالَ فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي ﴾ الأعراف: ١٦. فأضاف الإغواء إلى الله تعالى، ثم تبعه في هذه الشبهة المشركون والكفار، قال تعالى حاكيا عنهم: ﴿ وَإِذَا فَعَلُواْ فَٰحِشَةً قَالُواْ وَجَدْنَا عَلَيْهَآ ءَابَآءَنَا وَٱللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا ۗ قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ ۖ أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ۝٢٨ ﴾ الأعراف: ٢٨. قال الحسن البصري: إن الله تعالى بعث محمدا صلى الله عليه وآله إلى العرب وهم قدرية مجبرة يحملون ذنوبهم على الله! ذكره في الكشاف (: ٢ / ٧٥). ثم جدد هذه الشبهة معاوية، فانتشرت وعمت أكثر المسلمين، إلا من عصم الله .

وهي أول ما انتحله معاوية من التفرقة ـ بين المسلمين ـ وكان هو أوّل من أظهره.

قال القاضي عبد الجبار في (المغني في أبواب العدل والتوحيد) : أظهر معاوية إن ما يأتيه بقضاء الله ومن خلقه ، ليجعله عذرا في ما يأتيه، ويوهم أنه مصيب فيه ، وأن الله جعله إماما وولاّه الأمر ، وفشا ذلك في ملوك بني أمية [1]. وكان الأمويّون يقولون بالجبر [2].

(١) رسائل العدل والتوحيد (٢ ــ ٤٦).

(٢) تاريخ الفكر الفلسفي في الإسلام ، لأبي ريّان (ص ١٤٨ ــ ١٥٠).

قال الإمام "أبو زهرة": (وقد خاض المؤرخون في بيان أول من تكلم بهذه النحلة وأكثروا، واعتقدوا أن النحلة التي تصير مذهبا من الصعب تعرف أول من نطق بها، و لذا يصعب أن نعين مبدأ لهذه الفكرة، أو أن نذكر أول من قالها، ولكننا نجزم بأن القول في الجبر شاع في أول العصر الأموي، وكثر حتى صار مذهبا في آخره). أبو زهرة: تاريخ المذاهب الإسلامية ١: ١٠٣

وقال الدكتور "أحمد محمود صبحي": (كان الأمويون في حاجة إلى أيدلوجية تسند حكمهم إلى جانب القوة، ولم تكن هذه إلا عقيدة الجبر فوصولهم إلى الحكم وسلطانهم على الناس بل وأعمالهم التي قد يخالف بعضها تعاليم الإسلام ليست إلاّ نتيجة لقدر من الله قد قدر ولا حيلة للناس بل لا ينبغي لهم دفعه. بذلك كان يمدحهم شعراؤهم ويظاهرهم قراؤهم ويذكر صاحب المنية والأمل أن مذهب الجبر قد حدث في دولة معاوية وملوك بني مروان..) صبحي: في علم الكلام١: ٩٣.

ومن الواضح انّ شخصاً مثل معاوية لا يجهل الفوائد الكبيرة التي يمكن أن تقدّمها له عقيدة الجبر، فقد كان يعلم هو والأمويون أنّ سلطتهم غير محتملة ولا تطاق من المسلمين، ويعلمون أنهم في نظر أكثر الناس أُناس مخادعون، وأنهم أعداء لأهل بيت النبي، وقتلة لأشخاص مقدّسين لا ذنب لهم.

وإن كانت هناك عقيدة تمنع الناس عن أن يثوروا عليهم وعلى أعمالهم لكانت تلك العقيدة هي عقيدة الجبر. هذه العقيدة التي توحي إلى الناس بأنّ اللهّ قد حكم منذ الأزل أن تصل هذه الأُسر إلى الحكم فأعمالهم وتصرّفاتهم ليست إلاّ نتيجة لقدر إلهي محتوم، ولذلك كان مفيدا جداً لهم ولدولتهم أن تتأصل هذه الأفكار في أذهان المسلمين.

وكان بنوا أُميّة يتبنّون هذا الاتجاه الجبري في تفسير التاريخ والسلوك ويوجهون ما يمارسونه من ظلم وتعسف واضطهاد وسلب لبيت المال وحقوقه بأنّ ذلك من قضاء الله تعالى الذي لا رادَّ لقضائه، ولا يحق لأحد أن يعترض عليه ، ولا يملك أحد أن يصد عنه .

وكان الحسن البصري ممن يميل إلى مخالفة بني أُميّة في مسألة (القدر) ويرى أنّ الناس أحرار في تقرير مصيرهم ، وليس عليهم قضاء حتم من الله تعالى ، وكان يجاهر برأيه هذا أحياناً ، فخوّفه بعضهم بالسلطان .

روى ابن سعد في الطبقات عن أيوب قال : نازلت الحسن في القدر غير مرة ، حتى خوفته من السلطان ، فقال : لا أعود. طبقات ابن سعد ٧ : ١٦٧ .

والسلطان الذي كان يحكم الناس في عهد الحسن البصري هو سلطان بني أُميّة . ومن هذه الرواية التاريخية يظهر أنّ بني أُميّة كانوا يتبنون مذهب الحتمية التاريخية والسلوكية إلى حدود الإرهاب والتعسف .

إن الاستبداد السياسي (الوراثي/ الشمولي) بنوعيه الملكي والجمهوري ،هو الأشد تجذراً في العالم الإسلامي بحيث يعتبر واحداً من الصفات الأساسية لنوع الحكم السائد وهو امتداد لمبدأ التوريث الإسلامي القديم (أي مبدأ الوراثة في الحكم) الذي ابتدعه الأمويون باعتباره الحاكمية المشروعة التي وفقها يعتبر الحاكم (الخليفة/ الملك/ الرئيس/ الأمير...) مصدراً للسلطات كلها من عسكرية وقضائية وإدارية ولا تخرج هذه السلطات من قبضة يده.

وإن تسلّط هذا الاتجاه على المسلمين في فترة مظلمة من تاريخ الإسلام ، بدأ بتسنّم الحزب الأموي أريكة الخلافة ، وسيطرته من خلالها على ربوع البلاد ورقاب

العباد ، أولئك الذين كانوا آخر الناس إسلاما ، وهم مسلمة الفتح ، ولم تنمح من أذهانهم صور الأصنام ، ولم يزل من قلوبهم حبّ الجاهلية وعباداتها ، فكما كانوا في الجاهلية من أشدّ الناس تمسّكا بالصنمية ورسوم الجاهلية الجهلاء ودعاة الشرك والفجور ، ورعاة الدعارة والعهارة والخمور ، فكذلك وبتلك الشدّة أمسوا في الإسلام أعداء التوحيد والتنزيه ومحاربي العفاف والإنصاف.

وعندما بلي المسلمون بولاة من هؤلاء ، بدؤوا تشويه الصبغة الإسلامية بانتهاك الإعراض والحرمات ، وامتهان الشخصيات والكرامات ، وتشويش الأفكار والمعتقدات ، وتزييف الوجدان وإثارة الأضغان ، وتعميق العداء والبغضاء ، وتعميم الجور والعدوان.

حيث اعتبر أول خليفة أموي معاوية بن أبي سفيان (ت/ ٦٨٠) أن السلطة هبة من الله. روي أنه خاطب العراقيين بعد تمكنه من الأمر وبسط يده على الكوفة، بالقول: " يا أهل العراق، أترونني قاتلتكم على الصيام والصلاة والزكاة وأنا أعلم أنكم تقومون بها! وإنما قاتلتكم على أن أتأمر عليكم، وقد أمّرني الله عليكم... إنما أنا خازن من خزان الله، أعطي من أعطاه الله، أمنع مَنْ منعه الله" (القاضي عبد الجبار/ فضل الاعتزال) وقال مثل ذلك ثاني خليفة عباسي أبو جعفر المنصور (ت/ ٧٧٥) مخاطباً المسلمين في موسم الحج: " أيها الناس إنما أنا سلطان الله في أرضه، أسوسكم بتوفيقه وتسديده، وتأييده وتبصيره، خازنه على فيئه أعمل بمشيئته، وأقسمه بإرادته، وأعطيه بإذنه ... قد جعلني عليه قفلاً، إذا شاء يفتحني لإعطائكم وقسم أرزاقكم فتحني، وإذا شاء أن يقفلني عليها أقفلني " تاريخ الطبري - (٤ / ٥٣٣)، (ابن قتيبة/ عيون الأخبار) (١ / ٢٢٨). وقد هيمن هذا

النوع من الحكم على امتداد حكم الدولتين الأموية والعباسية (٦٦٣ – ١٢٥٨)، أي منذ القرن السابع وحتى القرن الثالث عشر . وليس من المستغرب أن تطول مدة حكم بعض الخلفاء حتى تضرب الرقم القياسي (كما في تعبيراتنا المعاصرة) فقد كانت مدة خلافة الناصر لدين الله ٤٦ سنة و١٠ أشهر و٢٨ يوما، إلا أن هذا الرقم القياسي يبدو اعتياديا ومعتدلا إذا ما قورن بفترة مكوث حكام الدول الإسلامية المعاصرين الذين يعزُ عليهم التخلي قيد أنملة عن مقاعدهم إلى حين يقبض سبحانه وتعالى أرواحهم فيتركوها بكل تركاتها لأولادهم حتى ولو لم يبلغوا سن الرشد! تتسلط عليهم حركة انقلابية عسكرية تزيحهم عن أماكنهم بعنف ليحل محلهم الأسوأ والأغشم. أو يقيض الله لهم ثورات من الحق حاصدة – كثورات الربيع العربي .

ولّما استفحل أمر بني أمية ، وملكوا أنفاس الناس ، وتمكّنوا من عقولهم وأفكارهم ، انفرد معاوية في الساحة ، وغسل الأدمغة بفعل علماء الزور ووعّاظ السلاطين.

فكان معاوية يقول في خطبه : « لو لم يرني الله أهلا لهذا الأمر ما تركني وإيّاه ولو كره الله تعالى ما نحن فيه لغيّره ».

وقال في بعض خطبه : « أنا عامل من عمّال الله أعطي من أعطاه الله وأمنع من منعه الله ولو كره الله أمرا لغيّره ».فأنكر عليه عُبادة بن الصامت وغيره من الصحابة. نقله ابن المرتضى وقال : هذا صريح الجبر .[1]

(١) المنية والأمل (ص ٨٦).

قال ابن أبي شيبة : (عن سعيد بن سويد قال: صلى بنا معاوية الجمعة بالنخيلة في الضحى ثم خطبنا فقال: ما قاتلتكم لتصلوا ولا لتصوموا ولا لتحجوا ولا لتزكوا ، وقد أعرف أنكم تفعلون ذلك ، ولكن إنما قاتلتكم لأتأمر عليكم وقد أعطاني الله ذلك وأنتم له كارهون).

مصنف ابن أبي شيبة:٧/ ٢٥١، مقاتل الطالبيين (١/ ١٩). (وابن عساكر في تاريخه:٥٩/ ١٥٠، وابن كثر في النهاية:٨/ ١٤٠، والذهبي في سير أعلام النبلاء:٣/ ١٤٧، وفي تاريخ دمشق:٥٢/ ٣٨٠: (إني والله ما قاتلتكم على الصوم والصلاة والزكاة وإني لأعلم أنكم تصومون وتصلون وتزكون ولكن قاتلتكم لأتأمر عليكم... قوموا فبايعوا ، فبايعه الناس فمر به شيخ فقال: أبايعك على كتاب الله وسنة نبيه فقال: لاشرط لك ، فقال: لا بيعة لك ، فإنما خاف معاوية أن يفسد عليه الناس قال أجلس فتركه حتى إذا رأى أنه قد عقل ، قال: أيها الشيخ لا خير في أمر لا يعمل فيه بكتاب الله وسنة نبيه ، فبايع أيها الشيخ فبايعه) .

وروى النسائي في سننه الكبرى ج ٤/ ص ٤٢١ حديث رقم: ٧٧٦٩ ، قول معاوية: (والله يعلم أني لم آلو عن الحق ولو كره الله شيئا لغيره). (وروى نحوه ابن أبي شيبة: ٧/ ٢٥٠).

وقال الراغب في محاضرات الأدباء/ ١٢٩٣:(قال ابن عتيبة: هذا والله الاغترار! ألم تكن مقاتلته عليا، وقتله حجرا، وبيعته ليزيد، مما يكره الله تعالى)؟.

وفي معارف ابن قتيبة / ٢٤٢: (كان عطاء بن يسار قاصا ويرى القدر، وكان

لسانه يلحن، فكان يأتي الحسن هو ومعبد الجهني فيسألانه ويقولان: يا أبا سعيد إن هؤلاء الملوك يسفكون دماء المسلمين ويأخذون الأموال ويفعلون ويقولون: إنما تجري أعمالنا على قدر الله فقال كذب أعداء الله) (وشذرات الذهب: ١ / ١٣٧ وضعفاء العقيلي: ٣/ ٤٠٣) .

ترجمة المؤلف

قال العلامة المؤرخ حميد المحلي: الناصر لدين الله عليه السلام، هو أبو الحسن أحمد، بن يحيى، بن الحسين، بن القاسم، بن إبراهيم، بن إسماعيل، بن إبراهيم، بن الحسن، بن الحسن، بن علي، بن أبي طالب عليهم السلام.

أبوه

الإمام الهادي يحيى بن الحسين، علم من أعلام الإسلام، وقلعة من قلاع الدين، وجبل من جبال العلم، كتب في سيرته وتاريخه مجلدات عدة.

أمه

وأمه أم أخيه عليهما السلام، ولا جوهر أعلى من جوهره، ولا عنصر أزكى من عنصره، وكيف يوصف شرف نسب تردد بين النبي المختار، والأئمة الأطهار السادة الأبرار.

قـــــوم كـــــرام ســـــادة   مـن هـم ومـن هـم ثـم مـن

ذكر طرف من مناقبه وأحواله عليه السلام

كان عليه السلام قد نشأ على الزهادة، وتربى على العبادة، واقتبس من نور والده الوقاد، وكرع في علم الآباء والأجداد، حتى ارتوى من غريب علمهم، واستمطر من رباب فهمهم، فأحرز من علمهم الصافي الكثير، وانتفع من ودق سحابهم الجون الغزير.

وله عليه السلام التصانيف النافعة، والكتب الرائعة، في الأصول والفروع، والمعقول والمسموع، فمنها:

كتاب «النجاة في الرد على الجبرية القدرية الفرية»، وفيه علم عجيب، وكلام حسن غريب، وهو مجلد كبير قدر عشرين كاملة.

وله كتاب «الدامغ».

وكتاب في التوحيد.

وكتاب في الفقه.

وكتاب «التنبيه».

وكتاب «مسائل الطبريين».

وكتاب «الرد على الأباضية» فرقة من فرق الخوارج.

وله في علوم القرءان ما يشهد له بالإصابة والتبريز، إلى غير ذلك من التصانيف المشهورة.

ومن شعره عليه السلام:

أبعد الأربعين رجوتَ خُلداً　　وشيبك في المفارق قد أتاكا
كأني بالذي لا بدّ منه　　مِنَ أمرِ الله ويحك قد دهاكا

أولاده عليه السلام

القاسم أبو محمد.

وفاطمة، أمها رقية بنت إبراهيم، بن محمد، بن القاسم، بن إبراهيم.

وإسماعيل.

والحسن.

وجعفر.

ويحيى.

وعلي، لأمهات أولاد، ذكره السيد أبو طالب عليه السلام.

قال في مطلع البدور (٣/١٠٦): في ترجمة عبدالله بن عمر الهمداني رحمه الله صاحب سيرة الناصر ع! وهو (أي عبدالله بن عمر) صاحب السؤال لأحمد بن يحيى عليهما السلام، والجواب عن كلام عبدالله بن يزيد البغدادي في الجبر والعدل، وهو الجواب المعروف بكتاب الدامغ، وهو كتاب النجاة من جلائل كتب آل محمد عليهم السلام اهـ بلفظه، فإنه يفيد أن كتاب النجاة هو كتاب الدامغ اهـ.

مدة ظهوره ونبذ من سيرته ووقت موته وموضع قبره عليه السلام

لما قدم عليه السلام من الحجاز في آخر ذي الحجة من سنة ثلاثمائة، وأقام مع أخيه عليهما السلام حتى كان يوم الأحد لثمان ليال خلت من صفر سنة إحدى وثلاثمائة اجتمع إليه وجوه خولان، فاستعانوا به على أخيه المرتضى أن يقوم فيهم، فكَرِهَ ذلك، فسألوا الناصر عليه السلام القيام فيهم على ما كان والده، فأجابهم إلى ذلك وقام فيهم، وأعطوه العهود والمواثيق على القيام معه على كل من ناوأه.

وكانت بيعته عليه السلام يوم الجمعة في مسجد الهادي عليه السلام الذي فيه قبره.

ومن رسائله عليه السلام فيما يتضمن الدعاء إلى دين الله والحث على الجهاد في سبيل الله بين يديه، قوله عليه السلام:

«ألا وإني قد رغبت فيما رغّب الله فيه، فنهضت له وقمت فيما ندب إليه، فسموت له، وعرّفت بما أمر الله فأعلنت به، ولم أسعَ لطلب دنيا ولا توفير مال، ولا ازدياد حال، ولا طلب فساد في الأرض ولا إضاعة لحق، ولا انتهاك لمسلم، ولا هتك لَمحرم، ولا إراقة دم حرام، ولا إظهار بدعة، ولا فعل شنعة، ولا محبة رفعة، ولا إرادة رفاهية، ولا مفاخرة بجمع، وإنما قمت للازم الحجة لي، ووجوبها علي، وتوثق أرباقها بي، على حين جفاء من الإخوان، وتراكم من الأحزان، وإفراد من الأعوان، وليس مكاني بخفيّ، ولا مقامي بغبي، ولا اسمي بمجهول فيُعذَر الغافل والمتثاقل، ويجد حجةً الخاذل، ويمكن المتخلف التأول، مع المحن التي أنا فيها، والأمور التي أقاسيها، من كثرة لائم لا يرضى، وعابد للدنيا، ومطلّب للسعة والغنى، ومتربص لا يُتقَى، ومُفرِد عند الشدائد لا يرعى، ومتسخط وقت لا يُعطى، وما دعوت إلى الدنيا فإذا عدمها أهلها معي ذهبوا، فإذا فارقوها انقلبوا.

ألا وإني إنما دعوت إلى ما دعا إليه مَن كان قبلي من الأئمة الطاهرين، والعباد

الصالحين، أنا عبد الله وابن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، الشاري نفسه لله سبحانه، الغضبان لله جل ثناؤه، إذ عُصي في أرضه، واستُخف بفرضه، وقُتلت الدعاة إلى دينه، فلو أسعفتني الأعوان، وعاضدتني الأنصار، وصبر على دعوتي أهل الأديان، لعلَوت فرسي، واعتصبت رمحي، وتقلدت نجاد سيفي، وآحيت درعي، وقصدت أعداء الله جل ذكره، وكافحت الأقران في يوم الطعان، صابراً محتسباً، مسروراً جذلاً، إذا أُشرعت الأسنة، واختلفت الأعنّة، ودعيت نزالِ، لمعانقة الأبطال، وتكافحت الرجال، وسالت الدماء، وكثرت الصرعى، ورضي الرب الأعلى، فيا لها خطة مرضية لله جل ثناؤه ما أشرفها!!

فأنا أشهد الله لوددت أني أجد إلى حيلة سبيلا يعز فيها الدين، ويصلح على يدي أمر هذه الأمة، وأني أجوع يوماً وأطعم يوماً، حتى تنقضي أيامي، وألاقي حمامي، فذلك أعظم السرور، وأجل الحبور، وأشرف الأمور.

ولو كان ذلك وأمكن ما نزلت عن فرسي إلا لوقت صلاة، والصفان قائمان، والجمعان يقتتلان، والخيلان يتجاولان، فنكون في ذلك كما قال شاعر أمير المؤمنين عليه السلام بصفين:

أيمنعنــا القــوم مــاء الفــرات ... وفينـا السيوفُ وفينـا الحَجَـف

وفينـا الشـوازب مثـل الوشـيج ... وفينـا الرمـاح وفينـا الزَّعَـف

وفينـــا عـــلي لـــه ســـورة ... إذا خوّفـــوه الـــردى لم يَخَـــف

وكما قال جدي القاسم بن إبراهيم عليه السلام:

دنيـاي مـا زال همّـي فيـكِ متصـلاً ... وإن جنابُكِ كـان المزهـرَ الخَضـِـرا

إذا انقضت حاجةٌ لي منـكِ أعقبهـا ... هَـمٌّ بـأخرى فـما ينفـكّ مفتقـرا

متـــى أراني إلى الـــرحمن مبتكـــرا ... في ظل رمحـي ورزقـي قـلّ أو كثـرا

ولكن قل المعين، على هذا الدين، فأنا وحيد دهري، وغريب في أمة جدي، وقد شُغل بذلك قلبي، وضعف عزمي».

بيعته

ولما بويع له بالإمامة يوم الجمعة في مسجد الهادي إلى الحق عليه السلام الذي فيه قبره، ركب إلى صعدة القديمة في ذلك اليوم، واجتمع إليه خلق كثير من الناس، قيل: إنهم كانوا فيما بين صعدة والغَيْل.

وأنشده إبراهيم بن محمد التميمي في ذلك اليوم قصيدة – وهي من عيون الشعر التي أطرب لها كلما قرأتها– أولها:

عـاداتُ قلبـك يـوم البـين أن يجبا ... وأن تُراجـع فيـه الشـوقَ والطَّرَبا

وخرج إلى المدح فقال:

قـومٌ أبـوهم رسـول الله حسـبُهُمُ ... بـأن يكـون لهـم دون الأنـام أبـا
مـن ذا يفـاخر أولاد النبـي ومـن ... هـذا يـداني إلى أنسـابهم نَسـبا
قوم إذا افتخـر الأقـوامُ واجتهـدوا ... وجـدتَ كـل فخـارٍ منهمُ اكتُسِبا
لـولا الإلـه تلافانـا بـدينِهِمُ ... لمـا فتئنـا عُكوفـاً نعبـدُ الصُّـلُبا
أقـام جبريـلُ في أبيـاتهم حِقبـا ... يتلـو مـن الله في حافاتهـا الكُتُبـا
أنـتم أنـاسٌ وجـدنا الله صـيَّركم ... لنـا إليـه إذا لُـذنا بـه سـببا
لا يُـدفع السـوءُ والبلـوى بغيـركُمُ ... عنَّـا ولا يُنجـز الوعـدُ الـذي كُتِبـا
وأنـتمُ حزبُـه مـن دون غـيركمُ ... ومـن يكـن حزبُـه منكم فقـد غَلَبـا
لا يَصـلح الـدين والـدنيا بغـيركم ... ولا يقـال لمـن سـامى بكـم كَـذَبا
من عابكم حَسَداً عاب الإلـه ومـن ... عـاب الإلـه فقـد أودى وقـد عَطِبـا

ومن يكن سِلمَكم يَسلَم بسلمكمُ ... ومن يحاربكم جهلا فقد حربا
لم يفرض الله أجراً غير حبِّكُمُ ... لجدِّكم خاتم الرسل الذي انتُخبا
حقُّ الصلاة عليكم والدعاءُ لكم ... فرضٌ على كل من صلّى ومن خطبا
تشوّف الملحدون النُّوكُ إذ علموا ... أن الإمام علينا اليوم قد عتبا
فقلت لا ترفعوا جهلاً رؤوسكمُ ... فيأخذ السيف من هاتيك ما انتصبا
إن الإمام وإن أبدى معاتبة ... منه لَيُشبه فينا الوالدَ الحَدِبا
كانت أمورٌ وكان الله بالِغَها ... ومحنة منه قد كانت لنا أدبا
وقد تولى أمورَ الناس خيرُهُمُ ... بعد الإمام فتمّ الأمر أو كرَبَا
صنو الإمام ومن سدّ الإمامُ به ... نهج الثغور ولمّ الصدع فارتأبا
هذا أبو حسنٍ والجودُ في قَرَنٍ ... أمسى بذي يمن أمنا لمن رهبا
ساس الأمور وكانت قبلُ مهملةً ... وقام فينا بدين الله محتسبا
إذا تحجّب أهل المال وامتنعوا ... لم تُلفِه خشيةَ الإنفاق محتجبا
صَلتٌ له شِيَمٌ أمواله نِعَمٌ ... أفعاله كَرَمٌ يرتاح إن طُلبا
يعطي الجزيلَ ولا يرضى القليل ولا ... يجفو الخليل لذنب جَدَّ أو لعبا
لما بدا ابن رسول الله منصلتاً ... يوم العروبة في خولانَ إذ ركبا
تحفّه عُصَبٌ ضاقت بها عصب ... من حولها عصب تتلو بها عصبا
رجال سعد بنِ سعدٍ والربيعة إذ ... أتوا إليه جميعا جحفلاً لَجِبا
كأنه اليمُّ إذ جاشت غواربه ... إذا تلاطم موج البحر وارتكبا
أو كالعريض إذا التفّت سحائبه ... وطبّق الأرض والآفاق وانسكبا
راق العيونَ وسُرّ المسلمون به ... وساء من عاند الإسلام فاكتأبا
كانا يشبّان نار الحرب بينهما ... لو انها اضطرمت كانا لها حطبا
على شفا جُرُفٍ هارٍ مواقفهم ... لا يستطيعون من إشفائها هربا

حتى تداركهم منها فأنقذهم	ربٌ بجدك منها أنقذ العربا
فألّف الله بالإحسان بينها	بيُمنكم فأماطا الحرب واصطحبا
تلك الصنائع عند العالمين لكم	لا يعدِلون بها الأوراق والذهبا
فأنتُم رحمةٌ فينا لأوّلنا	وآخرينا فهذا الشكر قد وجبا

ثم أقبلت همدان وأهل نجران فبايعوا على الطاعة، وبعث قواده وعماله إلى جميع مخاليفه، وساس الأمور أحسن سياسة، ودانت له ملوك اليمن، واستولى على أكثر أعماله، وكانت أكثر حروبه مع الباطنية، فقد كانت شوكتهم قوية في عصره، وأظهروا المنكرات كلها، وشربوا الخمر في شهر رمضان المعظم، استخفافاً بحرمته، وأباحوا الحرام، وكانت النساء يجتمعن في ليلة من الليالي في بيت ثم يدخل الرجال عليهن في الظلمة فيأخذ كل واحد منهم مَن وقعت في يده يواقعها، وسجعوا سجعاً، زعموا أنه قرءان نزل على رأسهم في الإلحاد علي بن الفضل، وادعوا أن ذلك شرع ودين، نزل عليهم من رب العالمين.

فكانت جنود الناصر عليه السلام في كل وقت تأخذ منهم بالثأر، وتنقم الأوتار، وكان آخر الوقعات وأعظمها وقعة «نُغاش» وكان قد اجتمع من الباطنية خلق كثير من جميع المغارب وناحية تهامة، وقائدهم يومئذ صاحب مسور عبد الحميد بن محمد بن الحجاج، فأقاموا في نغاش، وندب الناصر عليه السلام أمراءه وقواده وهم: إبراهيم بن المحسن العلوي العياني، وأبو جعفر أحمد بن محمد بن الضحاك، وعبد الله بن عمر، وغيرهم من الرؤساء، فانتدبوا ونهدوا في وجوه القرامطة طالبين للجهاد في سبيل الله، وكان ابتداء القتال في يوم الأحد لليلتين بقيتا من شهر شعبان سنة سبع وثلاثمائة، عقيب وصول أوائل عسكر الإمام عليه السلام إلى الخِيرة، فتلازم القتال في موضع يعرف ببيت الورد بين الفريقين من صلاة الظهر إلى غروب الشمس.

قال عبد الله بن عمر وهو مصنف سيرة الناصر عليه السلام: ولقد رأيت من نصر الله عز وجل لوليه وابن نبيه صلى الله عليه وآله وسلم الناصر لدين الله رضي الله عنه عجباً عجيباً، لقد رمونا ونحن وقوف بين القبيلتين من نهج عبد الحميد القرمطي، فلقد رأيت نبلهم منكوسة بين القتال ما تصيب أحداً بمنّ الله وإحسانه تعالى، وهربت جنود الباطنية لعنهم الله، وقتل فيهم، ووقف الجند الإمامي في الخيرة ليلة الاثنين، فلما أصبحوا نهضوا إلى قصر الحَمُدي بالقرب من نغاش، وارتجز الغطريف بن الضحاك الصائدي وهو يقول:

سـيّدنا النـاصر بـادٍ عَلَمُـه	مثـل الهـلال زَيَّنتـه أنجمُـه
همـدانُ في كـل مغـار تقدمُـه	طـرًّا وخـولانُ جميعـاً تخدمـه
وأرجـوًا إن الكـرام تعظمـه	لا بـدّ مـن حصـن اللعـين نهدمـه
ونسـتحل مالـه ونغنمـه	وفي غـدٍ يبصـر مـا لا يعلمـه
مـن أخـذ مـال بـالقُرَان نقسـمه	والحـق فينـا لا يجـور قلمـه

وكانت القرامطة تشرب من مائه، فدنا العسكر المنصور ومنعهم من ذلك.

قال الراوي: ولم يكن معنا أسواق ولا أهبة لمقام، فكان من نصر الله عز وجل أن قدم علينا قوم من ناحية صنعاء معهم ثمانون حملاً من دقيق، فباعوها في معسكرنا فحسُنت الحال واستغنى العسكر، وباتوا على الماء في الحَمُدي ليلة الثلاثاء، وعوى الذئب فصاح أحمد بن محمد العنسي: يعز عليَّ يا ذئب! غداً أشبعك من لحوم القرامطة، فصاحوا به، وقال راجز خولان:

نحـن حمينـاكم وحُزنـا القَصـرا	مـاءَ الحَمـوديّ بضـربٍ قَسـرا
خـولان قـومي بالقيـاس تـترى	تُجِـدّ لابـن الطـاهرين نصـرا
نـوفي الـذمام ونعـاف الغـدرا	إنـا عـلى الفخـر نُعـلي فخـرا
وقومنـا همـدانُ تعلـو قهـرا	عـلى الأعـادي بالرمـاح دَسرا

عبـــد الحميـــد لا تُـــوَلِّ الظهـــرا   فإننـــا نعمـــل فيـــك الصـــبرا
غـــداً نُـــذلُّ عـــزّكم والكفـــرا   والحـــقُّ أولى بـــالعلى وأحـــرى

وقويت جنود الحق، وقيل: إن عدتهم بلغت إلى ألف وسبعمائة، وبلغت عدة الباطنية كثرة عظيمة، وقيل: إنها سبعة آلاف، فلما كان يوم الثلاثاء غرة شهر رمضان عظمه الله من سنة سبع وثلاثمائة، نهد الجند الإمامي الناصري يحفّ به النصر، ويحدوه الظفر، قاصدين لأعداء الله تعالى في نغاش، فكان إبراهيم بن المحسن العلوي رحمه الله في الميسرة بمن معه من خيل همدان ورَجلها وخيل خولان.

وكان أبو جعفر أحمد بن محمد بن الضحاك الهمداني رحمه الله بمن معه من الأنصار همدان وخولان في الميمنة.

وعبد الله بن عمر في القلب بمن معه من فرسان همدان ورجالتها وأهل النخوة والوفاء منهم.

ثم ساروا قدماً حتى استقبلوا الباطنية وصاح شعيب بن محمد السبيعي الأرحبي: يا معشر همدان اسمعوا قولي وعوا كلامي، والله لئن لم أر هذه المضارب خِرَقاً في أيديكم في يومكم هذا، ليحلّنّ بكم البوار، ولتكونُنّ للقرامطة بمنزلة حَمِير عليها براذعها باقي أيامكم، وينتهكُنّ حريمكم، ويُذهبن عزكم، فقدّموا فَدَتْكُم نفسي بالضرب قدما، ولا تنظروا إلى تهويل القرامطة المشركين، فليسوا لكم بنظراء، وما بينكم وبين أن تنالوا من عدوكم ما تريدون إلا صبر ساعة يسيرة، ثم أيقِنوا بالظفر وبفخر هذا اليوم باقي أعماركم.

قال مصنف سيرته وهو عبد الله بن عمر: فلقد رأيت مَن سمعه من العسكر اهتزوا لقوله اهتزاز العرب، وحركتهم الحرية والنشاط، فصمموا قدماً، وذمر بعضهم بعضا، وعبأ القرامطة عساكرهم على رأس جبل نغاش، وكان قائدهم عبد

الحميد بن محمد بن الحجاج في القلب بأهل لاعة وما يليها من بني شاور المُعَيل والشاهل، وأهل العضد وأهل نضار وبني أعشب.

وكان في الميمنة القائد الآخر محمد بن إسماعيل الحوثي، وعبد الله بن أبي الملاحف الصنعاني، فكانا في حَجُور وعيان وأهل حفاش وملحان ومسور والضلع والأعذار.

وكان في الميسرة يوسف بن يعقوب الوردي في النخبة، وهم أصحاب ركاب القرمطي وأهل الثقة عنده، وأهل حجة وأهل أدران وعيان ومن يليهم من القبائل، وكانت معهم خيل من علّ وغيرها.

فسار كل واحد من الفريقين حتى تناظروا وتدانوا، فصاح صائح من المسلمين: يا معشر القرامطة، أنتم تزعمون أنكم شيعة لآل محمد، وأنكم لهم أنصار، فما بالكم قابلتموهم بجيوشكم للقتال وإراقة الدماء؟!! وإنما تخدعون بذلك العوام والطغام، وأنتم أعداء محمد وآل محمد عليه وعليهم السلام.

وإني أدعو دعوة وأبتهل إلى الله عز وجل في قبولها، وفيها لكم نَصَفَة، والله عز وجل أرضى للرضى وأسخط للسخط، وأنا أقول: اللهم بعزتك وسلطانك وامتنانك وتكرمتك للإسلام، وتشريفك لآل محمد عليهم السلام، من كان منا ومنكم مبغضاً لمحمد ولآل محمد فأهلِكه اليوم، وعجّل نقمته، واسفك دمه، واهزم جمعه، ومن كان منا ومنكم محباً لمحمد ولآل محمد وقائما معهم بالحق فانصره، وعجل نصرته، وأظهر حجته، واحقن دمه، وثبت قدمه.

فقال القرامطة بأصوات عالية: آمين آمين، وأمَّن أصحابنا، وصاحت القرامطة: اللهم انصر أحب الفئتين إليك في يومنا هذا، فأمّن أصحابنا وأمنّت القرامطة، ثم قامت الحرب على ساق، وسالت عن إرعاد وإبراق، فاقتتل الناس حتى زالت الشمس، وطلع إبراهيم بن المحسن رضي الله عنه وكان ردفاً لأصحابه، فاقتلعوا

مضارب القوم ودخلوا معسكرهم، وانكشفت القرامطة منهزمين لا يلوي أحد منهم على أحد، وسيوف المحقّين تقطف منهم الهامات حتى قتل منهم بشر عظيم، وهم في هزيمة فاضحة، حتى تعلقوا بجبال المصانع، وأفلت عبد الحميد القرمطي والرماح في قفاه، وكان تحته فرس جواد نجا عليه بعد أن كان قد دنا عطبه، وتغنم الناس من السلاح والدواب ما يكثر ويعظم، وانصرفوا عنه، وإن مضارب القرامطة لخِرَقٌ في أيديهم على ما حرَّض عليه شعيب بن محمد السبيعي، وقال عبد الله بن أحمد التميمي أرجوزة أولها:

عُوجَـا خلـيليّ أوان الموسـم

وخرج إلى ذكر الوقعة فقال:

القرمطـيّ ذي الضـلال المجـرم ... عبد الحميـد ذي الفعـال المـؤثم
إذ فـرّ لا يقصـر عـن حِلَملَـمِ ... وخلّـف الـدعاة لحـم الوضـم
إيـاك يـا باحسـنٍ لم أعـدم ... مـن خضـرم سـلالةٍ لخضـرم
وسـيدٍ لسـيد مُعمَّـم ... وملـكٍ لملـك غَشَمشَـم
وبـاذخ لبـاذخ عرمـرم ... ومِقـوَلٍ لمقـول لم يُخصَـم
مـن معـدن أركانـه لم تُهـدم ... تلقى الوفـود غـير كـابي المبسـم
بغـرّة مشـكورة لم تُـذمم ... فأنـت نـور في الظـلام الأقـتم

واستقر عبد الحميد في حلملم وتبدد عسكره وانحلّ نظام جمعه، وأقام المسلمون في جبلهم يوم الأربعاء بقصر الحمدي، فلما كان يوم الخميس كتبوا إلى الناصر لدين الله عليه السلام يعلمونه بما كان من الفتح المبين، وأمروا بأخماس الغنائم، وجماعة من رؤوس القتلى، وعاد كل من القواد إلى مركزه وموضعه، فعاد جواب الإمام الناصر عليه السلام يحرضهم على جهاد القرامطة وقصدهم إلى

أوطانهم، فاجتمع القواد على النهوض في النصف من شهر رمضان، التقوا إلى الخيرة في يوم الثلاثاء، فوقفوا الثلاثاء والأربعاء، ونهضوا يوم الخميس إلى حلملم فنجا عبد الحميد منهزماً إلى جبل يعرف بأَحضاض، وخلّف في حلملم رجلاً من أصحابه فقصدهم عبد الله بن محمد السعدي في عسكره، فلما أيقن به من في حلملم ولّوا هاربين إلى جبل مُوتك، وهو المعروف الآن بميتك، فدخل السعدي حلملم فأحرقها بالنار، واستولى على ما فيها من الطعام، وطلع عبد الحميد إلى جبل مُدَع، ثم نهض العسكر كله إلى المصانع، فلما علم بهم نجا إلى مسور، وفتّتْ هذه الوقعة أعضاد الملحدين، ونعشت بضَبُع الدين، وأعزت كلمة الموحدين، وشتّتت شمل الجاحدين.

قال مصنف سيرة الناصر عليه السلام: لقد شهدت الحروب وعاينتها منذ بلغت الحلم، فما رأيت يوماً كيوم نغاش أكثر قتلى ممن رأيته وعلمت، قُتل من أعداء الله القرامطة، ولقد حبست فرسي في موضع قد كثر فيه القتل، فلقد سمعت للدماء خريراً كخرير الماء إذا هبط من صعود.

قال رحمه الله: ولقد رأيت ظبيا مقتولاً قد سقط بين قتيلين.

قال: وحدثني بعض أصحابنا أنه رأى ضبيين مقتولينْ في موضع آخر، وذلك أنه لما وقعت الهزيمة في القرامطة مع كثرتهم، أخذوا الجبل عموما فدخلت الوحوش بينهم فقتلت معهم.

ولقد صح لنا أن كثيراً من القرامطة دخلوا بين القتلى وتضمخوا بالدماء حتى أفلتوا لما جن عليهم الليل، ولقد بان لي بَيِّنٌ من ذلك، وذلك أني أشرفت على موضع من البون يقال له: ناهرة، حتى رجع المتبع من أصحابنا، فلقد رأيت الجبل انهلّ كالسيل من القرامطة عراة يسعون هرباً، من كان مندساً في الجبال والشعاب وتحت

الأعناب، وذلك أن كثيراً من عسكرنا ملّ القتل فسلب وخلى.

ولقد كررت راجعاً على شعب فيه قتلى كثيرة قد ركب بعضهم بعضا، فقلت لمن معي: احفظوا هذا الموضع حتى ننظره غداً، فلما كان من الغد نظرت إليه فوجدته رقيقاً بخلاف ما كان، فعلمت أن كان فيهم أحياء دخلوا بين القتلى، ثم صح لنا الخبر بعد ذلك.

قال: ولقد اجتهدنا أن نعرف عدد القتلى فما قدرنا على ذلك، لتباعد الشعاب وافتراق الأمكنة.

قال: وفُقِد من دعاتهم وأهل الرئاسة منهم ثمانية وأربعون داعياً، ولقد وُجدت بعد ذلك قتلى كثيرة في شعاب نغاش بسلاحهم وثيابهم ما سُلبوا.

قال: وما قتل من أصحابنا في قتال يوم الأحد ولا يوم الثلاثاء أحد سوى رجل واحد من البَون، أخطأ به بعض أصحابنا بضربة فمات عنها.

وحكي لنا عن الإمام المنصور بالله عليه السلام يرويه عن بعض أهله: أن عدة القتلى تزيد على خمسة آلاف قتيل، ولما استقر عبد الحميد في ناحية مسور قصدتهم جنود الناصر لدين الله عليه السلام، فأحاطت بهم من جميع جوانبه، وضايقوهم أشد المضايقة، وقتلوا منهم في وقعات كثيرة في أرجائه فما أنقذهم من سطوة الحق إلا جنود المسودة نهضت من العراق ووصلت إلى زبيد ونهضوا من هنالك قاصدين إلى جنود الناصر عليه السلام، وكان إتيانهم بمراسلة من القرامطة، فتأخرت جنود الناصر عليه السلام.

وفاة الناصر

ولم يزل عليه السلام ساعياً في إقامة قناة الدين، مجتهداً في إخماد نار الملحدين، حتى توفي رضي الله عنه يوم الأربعاء ضحى النهار لثمان عشرة ليلة خلت من شهر ذي الحجة سنة خمس عشرة وثلاثمائة، وكانت مدة ظهوره عليه السلام نحو ثلاث عشرة سنة، ودفن بصعدة إلى جنب أخيه وأبيه، ومشاهدهم معروفة مشهورة مَزورة[1].

❀ ❀ ❀

(١) الحدائق الوردية / ٤٦ – ٥٣.

الحسن بن الناصر

[...ـ٣٤٩هـ]

الحسن بن أحمد بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين. عالم، فقيه، مفسر، نشأ في أحضان العلم والتقوى، وحجر والده الإمام المجاهد الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الحسين، وله تفسير سورة النور يدل على علم وتمكن واطلاع.

في أعيان الشيعة ٥/ ٤٥٠ عن تاريخ بغداد قال: قدم بغداد وحدث وكان أحد وجوه بني هاشم وعظمائهم وكبرائهم وحلمائهم وصلحائهم وكان ورعاً، خيراً، فاضلاً، فقيهاً، ثقة، صدوقاً، وكنا قد سألناه أن يحدثنا فأبى علينا ثم حدث بالكوفة بشيء يسير، ولم أسمع منه شيئاً له، روى بسنده عن محمد بن أحمد بن سفيان الحافظ قال: سنة ٣٣٩هـ، فيها مات الحسن بن أحمد العالم العلوي الحسني.

وفي تاريخ دمشق قال: حدث بدمشق سنة ٣٤٧هـ وببغداد عن أبيه عن جده الهادي إلى الحق بكتابه في الرد على من زعم أن بعض القرآن قد ذهب، والظاهر أن وفاته سنة ٣٤٩هـ، وليس سنة ٣٣٩هـ روى عنه أبو عمر بن حيويه، وأبو القاسم بن الثلاج.

الكتاب

كتاب النجاة

سبق وأن حققه مشكورا على جهوده الجبارة المستشرق الألماني الشهير (Madelung Wilferd) (ويلفرد ماديلونغ) ورغم الجهود الكبيرة التي بذلها، إلا أنه لم يسلم من الأخطاء التي تكتنف أعمال كل البشر، ولأن إخراجها لم يكن بالشكل الذي يُسَهِّل قراءته، وكذلك خلوه من عناوين توضيحية، إضافة إلى نفاده من السوق، وعزمي على إخراج ما تبقى للإمام الناصر من كتب، لكل هذا أزمعت على إعادة تحقيقها وإخراجها بشكل أرجو أن أوفق فيه.

وقد قوبلت المطبوعة على عدة نسخ خطية واعتمدتها إلى جانب مخطوطة أخرى، ورمزت للمطبوعة بـ (أ)، والمخطوطة بـ (ب)، والمخطوطة المعتمدة خطت حديثا سنة (١٤٣٧هـ) لكنها نسخت على مخطوطة قديمة فرغ من كتابتها سنة (٦٢٧هـ) بقلم العلامة الزاهد محمد بن عبد الله سليمان العزي.

والكتاب موسوعة في نقض شبهات المجبرة القدرية، واستقصاء إيراداتهم على أهل العدل، لم أقف فيما قرأت على نظيره، اللهم إلا ما كتب جده الإمام القاسم الرسي في الرد على المجبرة، وأبوه الإمام الهادي في الرد على محمد بن الحسن الحنفية، وهذا البيت الرسي له أيادٍ بيضاء في الدفاع عن التوحيد والعدل الإلهي، وخاصة عميد البيت الرسي الإمام القاسم الرسي، فلا غرو أن ينهج الإمام الناصر هذا النهج، ويسلك ذلك المسلك، فهذا الشبل من ذاك الأسد، وتلك الدوحة من تلكم الشجرة.

وعبد الله بن يزيد البغداذي الذي تصدى الإمام الناصر لنقض كتابه، لم أقف له على تعريف ولا لكتابه على أثر، آملا الوقوف عليه لاحقا إن شاء الله تعالى.

وكتاب الرد على الأباضية، وتفسير سورة الإسراء، وتفسير سورة النور لولده الحسن بن أحمد بن يحيى الهادي.

حصلت على نسخة يتيمة، من هذه الأخيرة، ولم أجد غيرها في مكتبات اليمن ولا في بعض المكتبات العالمية، فلذلك قد نرى تصحيفات وسقطا، وعذرنا في إخراجها على هذا النحو الحرص على أن ترى النور، وتصل إلى أيدي الباحثين، على أننا نعد بإعادة طبعها وتنقيحها عند الحصول على نسخة أخرى.

الصفحة الأولى من الرد الأباضية

بسم الله الرحمن الرحيم

[مقدمة المؤلف]

الحمد لله الذي لا يحويه قُطر، ولا يُفنيه دهر، ولا يجري عليه عصر، ولم يسبقه خلف ولا أمام، ولا يمين ولا شمال، ولا فوق ولا تحت، المحدث للأشياء من غير شيء مخترِعاً، والموجد للبرايا كلها بغير كلفة مبتدِعاً، لا بطويّة إضمار، ولا بروية أفكار.

وهو الواحد الجبار، والعزيز القهار، والحمد لله الواحد ذي البرهان، والأول ذي السلطان، والكائن قبل الدهر والحدثان، وقبل الأين والأوان، وقبل الجسم والزمان، وقبل الحَرُور والأكنان، وقبل الجن والإنسان، وقبل الجماد والحيوان، وقبل السماوات والأقطار، وقبل الليل والنهار، وقبل الظُّلَم والأنوار، وقبل الأرض والبحار، وقبل الأنهار والأشجار، وقبل الهواء والقرار، وقبل الرياح والأمطار، وقبل الفلك الدوار، وقبل الشمس والقمر الساري، وقبل النجم الزهّار، والفُلك الجواري.

مبتدع البرايا بلا ظهيرِ قَدِم، ولا معين عُلِم، ولا مثالٍ انتُظِم، ولا تكليف تَجَشُّم، ولا حركة تؤلِم، ولا نَصَب يُسئِم، ولا خوفِ ضِدٍّ يهجم، ولا منافر يقاوم، ولا حاجة تلزم، ولا صرف ينتجم[(١)]، ولا لأمر مهم، ولا لأنسٍ من وِحدة، ولا لتكثُّرٍ[(٢)] من قلة، ولا لتعزز[(٣)] من ذلة، ولا لتمنّع[(٤)] من وحشة، ولا لخوف من نازلة، ولا لفاقة إلى فائدة، إلا إظهاراً للقدرة، ودلالة على الوحدانية، وإبانة للقوة

(١) في (ب): تصرف. ينتجم: ينظر في النجوم، ونجم: ظهر وطلع، وأنجم المطر: أقلع. ولم يظهر لي المقصود من العبارة، لعلها مصحفة.

(٢) في (ب): تكثير.

(٣) في (ب): ليعز.

(٤) في (ب): ليتمنع.

القوية، والعز والجبرية، والمجد والربوبوبية، والقدرة والأزلية[١]، والحكمة والإلهية.

تدبيرَ الحكيم الذي لا عبث في حكمته، الذي أحسن في تقديرها، وأتقن في تدبيرها، وافتنّ في تصويرها، وجعلها دلائل تدلّ عليه، وتهدي من أناب من خلقه إليه، إذ لا تراه عيون الناظرين، ولا تبلغه أوهام المتوهمين، ولا تمثله أفكار المتفكرين، ولا تحدّه ظنون الظانّين، ولا يدركه فحص الفاحصين، ولا تبهته بلاغة المتكلمين، ولا إغراق المتبحرين.

حسرت عنه الأبصار، وكلَّت عن الدنّو إليه الأنظار، وصغرت عن[٢] الإحاطة به الأفكار، إذ لا سبيل إلى أمر يُستدل به على ذاته جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه، إلا بآثار صنعته، ومصابيح دلائله، وعادل شواهده، فصار ذلك كنظر العيان، وأيقن الإيقان، وأبين البيان، وأوضح البرهان.

العدل على الحقيقة، الذي لم يقضِ بالفساد على أحدٍ من الخليقة، ولم يُمِلْهم عن واضح الطريقة، ولم يظلم منهم مَلِكا ولا سوقةً، بل أرشدهم وهداهم، وبالنعمة العظيمة ابتداهم، الذي لم يصْدُدهم عن رشدهم، ولم يَحُلْ بينهم وبين نجاتهم، ولم يمنعهم عن هدايتهم، ولم يكلفهم غير طاقتهم، ولم يكن علمه بذنوبهم بمانع لهم عن التوبة، والإقلاع عن الخطيئة، فهو البريء من ذنوبهم، والناهي لهم عن ظلمهم، والداعي إلى خلاصهم، والمبتدئ بالفضل والإحسان إليهم، والمرسل لرسله عليهم السلام إليهم[٣]، والمنزِّل لكتبه ذات الأحكام، ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥].

---

(١) في (ب): والقدة الأزلية.

(٢) في (ب): على.

(٣) في (أ): عليهم عليهم السلام. وظنن في (ب) بما أثبت، ولعله الصواب.

فأمر تبارك وتعالى تخييراً، ونهى تحذيراً، فلم يُطَعْ كرها، ولم يُعْصَ مغلوباً، ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]، فجاءت الرسل صلوات الله عليهم بالإعذار والإنذار، والترغيب في الجنة والتحذير من النار، إذ لم يقدّر الحكيم الخبير ذنوبهم، ولم يصْدد مُنيبهم، ولم يُدخلهم في معصيته، ولم يُخرجهم عن طاعته، ولم يخلق من أفعالهم فعلاً حسناً ولا قبيحاً، ولم يحُلْ بينهم وبين الهدى، ولم يحملهم على كفر ولا ردى.

عزّ عن ذلك العلي الأعلى، والعدل الحكم الكاره للخطايا، والمجازي بالحُسنى، والمعاقب على الأسوأ، الصادق وعدُه، والمنجز لوعيده، الذي لا يبطل كتبه، ولا يكذب[1] رسله، ولا يستحيل أمره، ولا يُخلَف قوله، ولا يناقض كتابه، ولا تُغيَّر حقائقه، ولا يبدل حكمه، وهو القوي العزيز.

وصلى الله على الأعظم قدراً، والأجلّ خطراً، والأرفع ذكراً، والأحمد أثراً، والأبيَن فضلاً، والأشرف أصلاً، والأوضح عدلاً، والأصدق قولاً، والأوسع كرماً، والأنزه نفساً، والأنصح للأمة نصحاً، والأطيب ذرية، والأعلى ذروة، والأبرع حلماً، والأوفى ذماماً، الرسول المصطفى، والنجيب المرتضى، محمد بن عبد الله بن عبد المطلب، صلوات الله عليه وعلى أهل بيته الطيبين الطاهرين الأخيار.

الأمين على الوحي، والمبلغ للنذارة، والمرشد للبرية، الذي لم يدعُ أحداً من الخليقة - ولا غيره من المرسلين عليهم السلام - إلى جبر ولا تشبيه، ولا إلحاد ولا تلبيس، ولا خروج من عدل، ولا ميل عن حق، الذي نُزّل عليه الكتاب المبين، بالحق اليقين، الذي ليس فيه آية يُتعلق بها على الله جل ثناؤه في ظلم، ولا تخرج من عادلِ حُكمٍ، ولا تشهد لمجبر، ولا تشكك مستبصرا. بل العدل في كله شاهد

(١) في (أ): لم تبطل كتبه، ولم تكذب.

لمفترضه، ومبرئ لمنزّله عن ظلم عباده، وحَملِهم على المعاصي، بعد نهيه لهم عنها وتحريمها عليهم، والإهابة بهم إلى ضدها، والإخراج لهم من ظلمها إلى نجاتها ورشدها.

فلم يُدخل أحداً من خلقه في ضلالة، ولم يكلفهم من أمره فوق الطاقة، ولم يحُل بينهم وبين الطاعة، ولم ينكب بهم عن طريق الصواب، ولم يُعمِهم عن ولوج صالح الأبواب، بل ابتدأهم بالرأفة والرحمة، ودلّهم على النجاة والسلامة والعصمة، فأرسل إليهم الرسل، وأنزل عليهم الكتب، لئلا يكون للخليقة عليه تبارك وتعالى بعد ذلك حجة، يدَّعي فيها مدّعٍ أنه أُتي في دينه من قِبل ربّه، في تقديرٍ قدّره عليه، أو قضاءٍ ألزمه إياه، أو حتمٍ قصده به، أو صدٍّ عن هداية، أو خلق لفعله، أو جبر جبره فيه على ما نهاه عنه وخوّفه من إتيانه.

يأبى ذلك على المجبرين المفترين، قولُ العزيز الرحيم، والعدل الحكيم: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَّا شَاءَ رَكَّبَكَ (٨) كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ (٩) وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ (١٠) كِرَامًا كَاتِبِينَ (١١) يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ (١٢) إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤) يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ (١٥) وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ (١٦)﴾ [الإنفطار].

فاستمع إلى هذا القول، وإلى هذه الحكمة البالغة، والحجة القاطعة لعُذْر كل مجبر افترى على ربه، وألزمه ذنبه، كيف قال: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾، فلو كان الغرور من قِبل ربه عز وجل وتعالى، لم يجُز في الحكمة ولا في العدل أن يقول له: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ﴾، وهو الذي غرّه وضرّه، وقدّر عليه شرّه، ثم قال: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ﴾، فلو كان تكذيبهم من قبله عز وجل لم يعبْ عليهم فعله، ولم يعنّفهم على تقديره، فيخرج من الحكمة ويصير إلى صفة الجائرين.

ثم قال: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤)﴾.

فلو كان هو عز وجل الذي قدّر عمل الفريقين، وفعَل فِعلَ الطائفتين، ونزّل الجميع المَنزلتين، ابتداءً منه من غير استحقاق لثواب، ولا أخذٍ بجُرم اكتسبوه يوجب (العقاب، لم يكن لإرساله رسله، ولا لإنزاله كتبه، إلى أهل الدارين معنى !!

ولم يكن في ذلك)[1] حكمة بعد تنزيله لهم في منزلتيهم[2]، وتقديره ذنوبهم عليهم، وجعل بعضهم مؤمناً وبعضهم كافراً، ثم كلّفهم الخروج مما قدّر، والدخول فيما لم يُرِد، بعد إبرام المشيئتين، وسابق القضيتين، حاشا للعلي العظيم، والعدل البر الحكيم، والرؤوف بعباده الرحيم، والجواد بطَوله الكريم، والقدوس في وحدانيته القديم، مما[3] قال المفترون، ونسب إليه المبطلون[4].

لو كان ذلك لسقطت الحكمة عمن تسمَّى بالحكمة، ونفى عن نفسه الظلم، وأمر بالعدل، وحض على النَصَفة والجود والكرم، ودعا إلى الحَسَن، وحذّر من القبيح، وعاب الفساد، وعاقب على الجور.

فهل يُدخل حكيم فيما عاب، أو يفعل ما كره، أو يقضي ما عنه نهى، أو يحول دون ما إليه دعا، أو يصد عما به ابتدأ؟! عزَّ عن ذلك رب العالمين!! وعظُم عما قال المجبرون !! وأسنده إليه المعتدون، لا إله إلا هو رب العرش العظيم.

(١) سقط من (أ): ما بين القوسين.

(٢) في (ب): منزلتهم.

(٣) في (ب): ما.

(٤) في (ب): ولو.

[كتاب عبد الله بن يزيد البغدادي]

وصل كتابك يا أبا محمد – أعني: وليّنا عبد الله بن عمر – أتم الله نعمه كاملة عليك، وأرشدك لطاعته، ونجاك من سخطه بمنه وقدرته، تذكر – أرشدك الله – أنه ألقي إليك كتاب من بعض أهل الجبر والفرية على الله تبارك وتعالى، وهو كتاب عبد الله بن يزيد البغدادي، الذي وضعه لأهل رأيه، بما سطر لهم، وموّه عليهم، واحتج على أهل العدل المؤمنين، بزخرف من القول لا يجوز عند المسلمين، وسماهم قدرية ومفترين على الله جل ثناؤه، وأعلم أصحابه في كتابه أن الحق معه وفي يده دون غيره، وليس هو ولا أصحابه بأول من أعجبته نفسه، وظن أنه على شيء، ثم ذمّه الله جل ثناؤه وأبطل قوله وفعله، قال الله عز وجل يصفه ومن كان مثله من أشكاله: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا (١٠٣) الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا (١٠٤) أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا (١٠٥)﴾ [الكهف]. وقال: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَى شَيْءٍ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْكَاذِبُونَ (١٨)﴾ [المجادلة].

وقد قال المشركون تعجباً من النبي صلى الله عليه وعلى أهل بيته الأخيار وسلم[١]: ﴿أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَهًا وَاحِدًا إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ (٥) وَانطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ يُرَادُ (٦) مَا سَمِعْنَا بِهَذَا فِي الْمِلَّةِ الْآخِرَةِ إِنْ هَذَا إِلَّا اخْتِلَاقٌ (٧)﴾ [ص].

وقد نظرت – كرّم الله عن النار وجهك – في كتاب المجبر عبد الله بن يزيد البغدادي، وأتيت على معرفة ما قال، وما نسب إلى الله جل ثناؤه، من الجور على

---

(١) في (ب): عليه وآله وسلم.

عباده، والطعن على كتابه، وقد أجبتُه بما حضرني من الجواب، على أن في كتابه مع العيب الأول عيوباً كثيرة، وفساداً من اللغة، وسوء تأدية في اللفظ، وأمراً من القول غير محكم، وتكريرا في المسائل لا وجه له، فقد جمع كتابه كل عيب، فالله المستعان.

وقد تحملتُ على ذلك على ما قد علمت من علّتي، واشتغال قلبي، واشتراك ذهني في وقتي هذا، لئلا يظنوا أنّا عجزنا عن جوابهم، أو قطعَنا احتجاجهم، أو بهزنا[1] تسطيرهم، أو كبُر علينا الرد عليهم، وبالله نستعين، وعليه نتوكل، وإليه نرغب في الثبات على طاعته، والنصرة لدينه، والقيام بحقه، والذبِّ عن عدله وتوحيده، والمضادّة لمن عَنَدَ عنه، وألحد في صفته، وشبّهه بخلقه، وجوّره في حكمه، ومال بالحق إلى غير أهله، وحسبنا الله ونعم الوكيل، عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.

فكان أول ما قال، وابتدأ به من السؤال، وافتراه من الضلال، أن قال: سل القدرية أهل الفراء والكذب على الله عز وجل؟

فنحن نقول رادّين عليه: على القدرية أهل الكذب والفراء على الله لعنةُ الله ولعنة اللاعنين والملائكة والناس أجمعين.

[هل الله عالم بما هو كائن من خلقه قبل أن يخلقهم]

ثم قال: أليس قد علم الله ما هو كائن من خلقه قبل أن يخلقهم؟!

فإن قالوا: بلى.

فاسألهم: هل أراد الله أن يكون منهم غيرُ ما علم أنه كائن منهم؟!

فإن قالوا: نعم.

---

(١) في (أ): بهزنا. والبهز: الدفع العنيف.

فقل: أليس قد أراد أن يكون غيرُ ما علم، وكره أن يكون ما يعلم؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أخبروني عمن أراد وأحب أن يكون غيرُ ما علم إله هو؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أليس إلهكم يحب ويريد أن يكون في سلطانه ما لا يعلم، ولا يريد أن يكون، ولا يحب أن يكون الذي يعلم؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: فإنكم تصفون إلهكم أنه يريد أن يكون جاهلاً لا يعلم، وسينقطع كلامهم هاهنا وينقطع الجواب فيه، ويركبون منه ما يُدخلهم في الشرك بالله العظيم، لأنه من زعم أن الله يحب أن يكون جاهلاً فهو مشرك، وهو يخرجهم إن أجابوا فيه إلى غير منتهى مرد[1] أهل القبلة.

وإن قالوا: لم يحبّ ولم يرد أن يكون غير ما يعلم، وإنما أراد وأحب أن يكون ما يعلم أنه كائن، فقد أراد وأحب أن يكون المؤمن مؤمناً، والكافر كافراً، كما علم، وهذا هو قولنا، وليس لهم من أحد الوجهين بدّ، فليركبوا ما شاؤوا منهما.

الجواب قال أحمد بن يحيى عليه السلام: (أول ما نبتدئ بالرد عليه، قول الله عز وجل: ﴿أَلَمْ يُؤْخَذْ عَلَيْهِم مِّيثَاقُ الْكِتَابِ أَن لاَّ يِقُولُواْ عَلَى اللهِ إِلاَّ الْحَقَّ﴾ [الأعراف: ١٦٩]، وكل ما اعتقده على الله عبد الله بن يزيد البغداذي لمحال باطل، لا يليق لذي لبّ قوله، ولا الأخذ منه)[2].

---

(١) في (أ): قَوَد.

(٢) سقط من (ب): ما بين القوسين.

وسألت فقلتَ: أليس قد علم الله ما هو كائن من خلقه قبل أن يخلقهم؟!

فقولنا: إن الله تبارك وتعالى هو الأول قبل كل شيء من خلقه، ولم يزل عالما بجميع الأشياء قبل كونها[1] أنها ستكون، وعِلمُ الله عز وجل بالأشياء هو غير المعلومات، لأن العلم من صفات الذات، والمعلومات من صفات الفعل، وهو غير العلم، والله عز وجل العالم بنفسه، لا بعلم هو غيره، وليس علمه بشيء غيره، والأشياء كلها هي غير الله عز وجل، فلما أحدث الأشياء التي أحدثها هو مما تولى صنعه، ليس مما أحدث العباد، صار علمه محيطاً بها، وكذلك علمه محيط بما أحدث العباد باختيارهم، مما كرهه ولم يرضه، ولم يخلقه من فعلهم واكتسابهم، وقد علم جل ثناؤه قبل أن يُحدث الأشياء ما يكون قبل أن يكون، فلم يزده ذلك علماً لم يكن يعلمه، ولم ينقصه عن علم شيء قد علمه، ولم يكلف الله عز وجل خلقه إبطال علمه المحيط بهم والخروج منه، لأنه ليس إلى ذلك سبيل، إلا أن يكون لهم سبيل إلى الخروج من بين السماوات والأرض !! وهذا كله محال لا يكون.

فالعلم محيط بالخلق كإحاطة السماوات والأرض، والسماوات والأرض لم يشركن في أفعالهم من الخير والشر بقليل ولا كثير، لا[2] إذا زنوا وسفكوا الدماء، وانتهكوا المحارم، وعبدوا الأصنام، وكفروا بالرحمن، وفعلوا الجور كله، وفعلوا الطاعة كلها، ولا يجوز أن يكون للسماوات والأرض في فعلهم فعل، ولا تشركهم بخردلة فما فوقها.

وكذلك العلم محيط بهم، لا يشركهم في فعلهم بقليل ولا كثير، ولا بمقياس

---

(١) سقط من (ب): كونها.

(٢) سقط من (أ): لا.

خردلة فما فوقها، لأن العلم لا يُدخلهم في معصية، ولا يخرجهم من طاعة، ولا يحملهم على محبوب ولا مكروه، ولا حق ولا باطل.

وفي باب العلم جاء غلط مَن غلط من هذه الأمة، وهلاك من هلك، وإجبار من أجبر، وإلحاد من ألحد في صفة الله عز وجل، من هذه المجبرة الظالمة، الغاوية الغوية، فكفروا من حيث ظنوا أنهم آمنوا.

وإنما كلفهم الله عز وجل الخروج من ذنوبهم، وافترض ذلك عليهم فرضاً لازماً، جاءت به الرسل، ونزلت به الكتب، وجرت به السُّنن، وسفكت الأنبياء صلوات الله عليهم عليه الدماء، وضربوا عليه الأعناق، وقتلوا وشرّدوا، ولم يكلف الله تبارك وتعالى أحداً من جميع الخلق الخروج من علمه، وليس ما افترض عليهم من الخروج من ذنوبهم هو الخروج من العلم، وإبطال المعاصي والخروج منها ليس إبطالاً لعلم الله عز وجل ولا[1] بخارج منه، فقد احتجوا على الله تبارك وتعالى بالمحال، وأرادوا أن يُدخلوا في العلم دخلاً، ليثبت لهم القول بالجبر، وأبى الله عز وجل ذلك، لأن حجته الغالبة، وحقه القاهر، وكتابه الواضح.

فإن زعموا أن الخروج من الكفر هو الخروج من العلم، لزمهم أن الله عز وجل قد افترض على العباد الخروج من علمه، وإن كرهوا هذا القول وخافوا أن يُقدموا عليه، لزمهم أن الله جل ثناؤه افترض على العباد الخروج من الكفر، ولم يفترض عليهم الخروج من العلم، وهذا هو الحق، وفيه قطعُهم، وهو قولنا.

(١) سقط من (أ): لا.

[هل من أراد أن يكون في سلطانه غير ما يعلم إلهٌ؟]

وأما قولك: أخبرني عمن أراد وأحب أن يكون في سلطانه غيرُ ما يعلم إله هو؟! فإن قلنا ذلك، لزمنا - زعمتَ - أنه يريد أن يكون جاهلاً لا يعلم، وأنّا ننقطع - زعمتَ - هاهنا.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: فإنا نقول لك: أليس مِن جهلك بالدين، وغلطك في العدل، أنك لم تعلم ما في القرآن، ولا تلاوة الفرقان، إذ كان في سلطان الله عز وجل في خلقه مَن زعم أن له الأولاد والصواحب، والشركاء والأنداد، وهو عندنا نحن وفي قولنا: أنه لا يريد ذلك ولا يحبُّه، ولا يقضيه ولا يخلقه، ومن قولكم أنتم أيها المجبرة أنه أراد ذلك من المشركين، وأحبه وخلقه من فعلهم، فقد أكذبكم بقوله عز وجل: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ مَا لاَ يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَـؤُلاء شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (١٨)﴾ [يونس]، فالله عز وجل لا يعلم له شريكاً ولا ولداً، ولا صاحبة ولا ندًّا، وقد جعلها له المشركون وسموها أشياءً.

وزعمتَ يا عبد الله بن يزيد البغدادي أنت ومن قال بقولك: أن الله عز وجل خلق ذلك من فعلهم وقولهم، وقضاه عليهم، وأراده منهم وأحبه فيهم، وهذا قول الله عز وجل يشهد أنه لا يعلم ما قالوا، وأنه كاره لقولهم، وأنه لم يُرِدْه ولم يقضه.

فإن قلت غير ذلك، لزمك أنه أراد منهم، وخلق فيهم فعلاً وقولاً لا يعلمه، فتوجب أن له إرادةً لا يعلمها وقد قال في كتابه: ﴿قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لاَ يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلاَ فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ (١٨)﴾ [يونس]. وكفى بهذه الحجة قاطعة لك، وناقضة لقولك. وقال عز وجل: ﴿وَخَرَقُواْ لَهُ بَنِينَ وَبَنَاتٍ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٠].

فنقول لك: أخبرنا عن قوله عز وجل: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾، أتقرّ بما قال الله سبحانه أنهم قالوا هذا القول فيه بغير علم؟!

فإن قلت: نعم، سألناك عن ذلك العلم الذي عنى الله عز وجل، أهو الأمر الذي خلقه من فعل العباد، وقضاه عليهم، وأراده منهم؟!

فإن قلت: نعم، وجب عليك أن الله عز وجل قد أبطله، فإنه غير علم.

وإن قلت: إنه علم، رددت على الله عز وجل قوله إنه غير علم، وأبطلت كتابه وكذّبته، فاختر أي ذلك شئت !!

ثم نقول لك: هل أحب الله من المشركين أن يقولوا إن له ولداً وصاحبة وشركاء، وإنه ثالث ثلاثة؟!

فإن قلت: نعم، قد أحب الله ذلك وأراده.

قلنا لك: فهل هو فساد أم صلاح؟!

فإن قلت: إنه صلاح، لزمك أن الفراء على الله سبحانه، وإضافة الصواحب والأولاد والشركاء إليه صلاح، ومن قال هذا فهو مشرك.

وإن قلت: إن ذلك فساد، فذلك هو الحق، ولزمك أن الله جل ثناؤه قال في كتابه: ﴿لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ (٢٠٥)﴾ [البقرة].

وزعمت أنت وأصحابك أنه يحب الفساد، وفي هذا قطع حجتك، وتكذيب قولك، وإبطال دعوك.

وإن قلت: إنه خلق ذلك من فعل المشركين، ولم يُحِبه ولم يرِده ولم يرضه.

قلنا لك: كيف يجوز في العقل، أو يثبت في الحكمة، أو يخرج في العدل أن يخلق الخالق عز وجل خلقاً لا يريده ولا يرضاه ولا يحبّه؟!! هذا ما لا يجوز، ولا تقبله العقول، لأن الفاعل لذلك عابث، والعبث عن الحكيم منفيّ.

ثم نسألك فنقول لك: أخبرنا عن فعل المشركين الذي زعمت أنه خلقُ الله وإرادته، هل هو حسن أم قبيح؟!

فإن قلت: إنه حسن - زعمتَ - وجب عليك أن الفراء على الله والكفر به حسن!

وإن قلت: إنه قبيح، رجعت عن قولك إلى قولنا بالعدل.

فإن قال قائل منكم أو من غيركم: فقد خلق الله المشركين وهو لا يحبهم؟!

قلنا له: إن بغضاء الله للمشركين لم تكن منه إليهم إلا بعد ما استحقوا ذلك منه، واستوجبوه لشركهم، فأما قبل ذلك وهم أطفال، فلا يجوز أن يبغضهم بل يرحمهم، ويُجري عليهم نعمه، ويعطف عليهم الآباء والأمهات، وقد قال سبحانه لنبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (١٠٧)﴾ [الأنبياء].

ومن الحجة عليك أن نقول لك: هل أراد الله عز وجل من الخلق انفاذَ ما أمرَ بتركِ ما علم[١]، أو ترك ما أمرَ بانفاذِ ما علم؟

فإن قلتَ: أراد الله عز وجل من الخلق إنفاذ ما علم بتركِ ما أمر، لزمك أن ترك الملائكة والرسل وجميع من أُرسلوا إليه من الأمم ما أمر عز وجل به من جميع الطاعات كلها أصلح وأوفق، وأنه أراد أن لا يرجعوا عما علم أنهم يختارون من عبادة الأصنام والشرك وجميع المعاصي.

وإن قالوا: أراد الله من الخلق انفاذ ما[٢] أمر بترك ما علم، رجعوا عن قولهم وصاروا إلى قولنا، وغُلبوا وفُلجت[٣] حجتهم، وذلك هو الحق وهو قولنا، لأن الله

(١) في (ب): ما أمر به ربك.

(٢) في (أ): انفاذ ما.

(٣) الفلج: الغَلَب والبطلان.

عز وجل أراد من خلقه إنفاذ أمره الذي جاءت به رسله وكتبه، والدعاة إليه من أئمة الهدى عليهم السلام، وأن يتركوا قبيح ما علم أنهم يختارونه بأهوائهم، ويقدرون على تركه باستطاعتهم المركبة فيهم، ويرجعوا إلى أحسن ما علم أنهم قادرون على فعله، باستطاعتهم المركبة فيهم، المخيَّرين فيها، وقد قال عز وجل في محكم كتابه ما يصدّق قولنا، ويشهد لحجتنا: ﴿وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً (٣٢)﴾ [الإسراء]، لعلمه أنهم يقدرون على ترك الزنى، ثم قال عز وجل: ﴿اتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر:٥٥]، لعلمه أنهم يقدرون على ذلك، ومعهم عليه الاستطاعة والقوة.

[هل أراد الله أن يؤمن الناس جميعاً]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم هل أراد الله وأحب أن يؤمن العباد جميعا؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أليس قد أراد وأحب أن يكون غير ما يعلم، لأنه قد علم أنهم لا يؤمنون جميعاً، فقد أراد وأحب أن يكون غير ما علم؟

فإن قالوا: نعم.

فقل لهم: أرأيتم الذي لا يعلم ما يكون، إله هو؟

فإن قالوا: لا، الذي لا يعلم ما يكون فليس هو بإله، لأن الذي يجهل ما يكون ليس بعالم، وهذه صفة الخلق.

فقل لهم عند ذلك: صدقتم، أفليس بواجب أن من يكون في هذه الصفة فهو غير إله؟!

فإن قالوا: بلى.

فقل لهم: أليس الله يريد ويحب أن يكون غير ما يعلم، وقد أحب أن يكون في صفة المخلوق، وتكون أشياء لا يعلمها؟! فقد أحب أن يكون شيء لا يعلمه أنه كائن، فقد أراد وأحب أن يكون غير ما علم، وهذه صفة المخلوق، وقد أحب تبارك وتعالى أن يكون بها، لأنه قد أراد وأحب أن يكون غير ما يعلم، لأنكم زعمتم أنه قد أحب أن يؤمن من يعلم أنه لا يؤمن، فقد أراد أن لا يكون ما علم حتى يكون في صفة من يكون[1] الأشياء لا يعلمها، فإنهم لن يعيدوا لك هذا الكلام.

واعلم أنه من أشدّ ما يلزمهم إن أحسنت كلامهم فأحسن المسألة، ولا تتركهم يجيبونك بغير ما سألتهم عنه، ولا تنتقل عنها إلى غيرها، فإن فيها ما يفضحهم ولا يجدون مخرجاً.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: إن الله تبارك وتعالى خلق خلقه كلهم للعبادة، وأراد أن يطاع ولا يُعصَى، وإنه أراد لكلهم الرحمة والنجاة، ودخول الجنة والسلامة من النار، والدليل على صدق قولي، وبيان حجتي، قوله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦) مَا أُرِيدُ مِنْهُم مِّن رِّزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَن يُطْعِمُونِ (٥٧)﴾ [الذاريات]، وقوله لنبيه صلوات الله عليه وعلى آله: ﴿[قُلْ] يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، والكافة في لغة العرب فهي: الكل لا البعض، فصحّ وثبت أنه لم يخلقهم للكفر ولا للمعصية ولا للنار، ولا تلك إرادته ولا حكمه، وإنما خلقهم للعبادة والطاعة، لا من حاجة منه إلى ذلك، إذ هو الغني عن كل شيء من خلقه، وإنما خلقهم رحمة لهم وتفضُّلاً عليهم، ودلالة على الوحدانية، وتعريفاً بالحكمة.

(١) في (أ): تكون.

وجعل فيهم الاستطاعة، وخيّرهم فيها تخييراً، وركّب فيهم المقدرة، وعلم أنهم إن أرادوا كلهم العبادة أنهم يقدرون على ذلك، لما معهم من الاستطاعة، وأنهم إن أرادوا المعصية أنهم يقدرون على ذلك، لما معهم من الاستطاعة أيضا، فامتحنهم عز وجل بالأمر والنهي، ليميّز المطيع من العاصي، من غير جهل منه بما يختارون، وجعل الثواب للمطيعين، والعقاب على العاصين.

ثم خيّرهم تخييراً، ولم يقسرهم قسراً، وقال لهم: من أطاعني أدخلته جنتي، ومن عصاني أدخلته ناري، بعد أمري ونهيي، وإعذاري وإنذاري، وليس واحد من الفريقين مجبوراً على فعله، ولا مقسوراً على عمله، ولا مخلوقاً اكتسابُه، ولا عِلمُ الله تبارك وتعالى فيه وفيما يختار بمُدخلٍ له في معصية، ولا مخرجٍ له من طاعة، فأرسل إليهم الرسل لإثبات الحجة وقطع العذر، لما مكّنهم فيه من الاستطاعة والقوة على قبول الدين، ودلّهم على طريق النجاة، وحذّرهم من طريق الهلكة، وبيّن لهم الحق.

وقد علم قبل خلق السماوات والأرض من يختار منهم الطاعة ويرغب في الهدى، وعلم من يصدّ منهم عن الحق ويختار الكفر والظلم ويتبع الهوى، وليس عِلمه بذلك منهم يوجب لهم عليه حجة، ولا يزيل عنهم فريضة، ولا يوقع لهم عذراً، ولا يترك لهم إلى الاعتلال سبيلاً، وقد علم عز وجل أن منهم من لا يؤمن، وقد أراد الله عز وجل منهم الإيمان، طوعاً وتخييراً، ولم يُرِدْه منهم قسراً ولا جبراً، لأنه لا يُغلَب إذا أراد الحتم والقهر.

وقد أدخلتَ يا عبد الله بن يزيد البغداذي قولك: أرأيتم الذي لا يعلم أإله هو؟! وهذه منك مغالطة، وتشنيع وجهل بالعدل، ونحن لم نَقُل إن الله عز وجل لا يعلم ما يكون، ومن قال ذلك فقد كفر وخرج من دين الإسلام، ولعمر الله إن الذي يجهل ما يكون ليس بإله، ولا يسمّى: عالماً، وإن هذه صفة المخلوقين.

وإنما قولنا الصحيح: إن الله عز وجل العالم الذي لا يعزب عنه شيء، ولا يخفى عليه خافية، في الدنيا ولا في الآخرة، وإنه لما ذكرنا من الشرط في صفة الخلق، وما جعل لهم من الاستطاعة، وندبهم إليه من ترك الهوى، وأرسل إليهم وهو يعلم أن منهم من لا يؤمن، وليس في هذا تجهيل لله عز وجل ولا فساد، لأنه قد علم أن خلقاً من خلقه سيكفرون ولا يؤمنون.

عَلِمَ الله عز وجل قبل خلق كل شيء أن ذلك الكفر سوف يكون منهم باختيارهم، لا باضطرار اضطرهم الله تبارك وتعالى، ولا خلق أفعالهم، ولا بقهرٍ حملهم عليه، لأنه قد علم أن الكفر لا يكون إلا من كافر، وأن جميع المعاصي لا تكون إلا من العصاة.

وقد قال في كتابه جل ثناؤه: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]. فأخبرنا عز وجل بعلمه فيهم أن الحسد من عند أنفسهم لا من عنده، ولا من عند نبيه صلى الله عليه وعلى آله وسلم، إلا من عند أنفسهم خاصة، غير مضطرين ولا مجبورين[1]، ولو كان علمه سبحانه مانعاً لهم عن معصية أو طاعة، لما آمن مَن كفر، ولا كفر من آمن، لأنّا وإياك قد رأينا فُسَّاقاً صاروا صالحين، وصالحين صاروا فاسقين، وقد حكم الله سبحانه في كتابه وسابق علمه أن من اضطُرَّ إلى شيء ليس له عنه غنًى، ولا يستطيع غيرَه أنه له حلال، وليس عليه فيه تباعة من الله جل ثناؤه، ولا إثم ولا عقوبة، ولا عيب ولا لوم، لعدل الله جل ثناؤه، وإتقان حكمته، فقال في غير موضع من كتابه: ﴿فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلاَ عَادٍ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، فإن كان الله عز وجل هو الذي اضطرّ العباد، وحال علمه دون طاعتهم، وحملهم على ما قالت المجبرة.

(١) في (أ): مجبولين.

وقلت أنت يا عبد الله بن يزيد البغدادي، ومن قال بقولك من الجهَّال بدين الله عز وجل وبعدله، مِن شتمه وتكذيب رسله، وقتل أنبيائه، والجحود لكتبه، وسفك دماء الأنبياء وأئمة الهدى عليهم السلام، وجميع ما أسندتم من الفواحش والردى، والزنى والربا، واللواط والخنا، والخمور والملاهي، والغناء والتعطيل، والشرك الذي لا يُرضى، وجميع المعاصي التي أوجب الله جل ثناؤه على من فعلها النارَ والخلود في العذاب المقيم، وما أسندوا إليه أيضاً من حملهم على نكاح الأمهات والأخوات والبنات، وأخذ الأموال، وقطع الطرق، وغل الزكوات، وشهادات الزور، والتعطيل، وغير ذلك من جميع الظلم والعدوان والمنكر، وجميع ما حرّم الله ورسوله في كتابه وعلى لسان نبيه صلى الله عليه وعلى أهل بيته وسلم.

فإن كان ذلك كذلك، فأنتم معذورون، وليس عليكم فيما اضطررتم إليه تباعة ولا حجة، ولا إثم في الدنيا ولا في الآخرة، إذ كان المضطر عند الله عز وجل معذوراً وغير معذّب[(١)]، وإلا فهلمُّوا لنا حجةً يصدّقها القرآن، أنّ على المضطر الذي لا يستطيع ترك ما اضطره الله إليه حرجاً أو عقوبة، أو إثماً أو عذاباً، أو وِزراً في الدنيا أو في[(٢)] الآخرة.

وقد أعلمنا الله جل ثناؤه بعيب المجبرة، وفريتهم عليه، وبراءته من فعلهم، وإلزامه إياه ظلمهم وكذبهم، فقال عز وجل يصف الكفار فيما أسندوا إليه، مما كذبوا فيه عليه: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَا هُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ (٧٨)﴾ [آل عمران].

---

(١) في (أ): معذر. مصحفة.

(٢) في (أ): وفي.

فهذه شهادة الله عز وجل، وهذه حجته القاطعة عليهم، وقد أعلمنا عز وجل أن الكذب ليس من عنده، وأعلمنا أن القوم الذين قالوا: إن الكذب من عنده كذبوا عليه.

[من هم القدرية]؟

وأنت يا عبد الله بن يزيد البغداذي تضع علينا الكتب في إبطال هذا البرهان والحجة القاهرة، وتسمينا: أهل الفراء والكذب على الله، واتخذ أصحابك قولك المعاند للقرءان ديناً وحجة على أهل العدل المؤمنين، وتركوا كتاب الله جل ثناؤه الذي هو شفاء لما في الصدور، والمدحض لكل غرور، وقد سمعوا الله عز وجل يقول: ﴿وَمَا هُوَ مِنْ عِندِ اللّهِ﴾ [آل عمران: ٧٨]، فقالوا - مكابرةً للعقول -: بل هو من عند الله، وقوله: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاء سَمَّيْتُمُوهَا أَنتُمْ وَآبَاؤُكُم مَّا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، وقوله عز وجل: ﴿مَا جَعَلَ اللّهُ مِن بَحِيرَةٍ وَلاَ سَآئِبَةٍ وَلاَ وَصِيلَةٍ وَلاَ حَامٍ وَلَـكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ يَفْتَرُونَ عَلَى اللّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لاَ يَعْقِلُونَ (١٠٣)﴾ [المائدة].

انظر كيف يحملهم الجهل، وقلة النظر، والبغض لأهل العدل، على الخروج من واضح القرءان، ومن فئة الاسلام، بردّهم للقرآن بعد ما تبين، فأيّ كفر أو جحود، أو مكابرة أو فرية، أعظم أو أشنع، أو أكبر عند الله عز وجل؟! من أن يقول الله جل ثناؤه: ليس من عندي وأنا منه بريء، وليس هو في علمي. وتقول المجبرة: بل هو من عندك !! وأنت قضيته علينا !! فشهدَتْ على الله عز وجل بالزور، وردَّت عليه قوله، وكذَّبت كتبه، وألحقت به وأسندت إليه ما ليس من عنده، وجعلت كُبراءَها وأسلافها أصدق عندها من الله عز وجل ومن كتابه المبين.

[هل أراد الله من الكفار أن لا يؤمنوا]؟

وقولك[1] يا عبد الله بن يزيد البغدادي: إن الله أراد أن لا يؤمن الكفار لعلمه أنهم لا يؤمنون، وأنه لو أراد أن يؤمنوا لكانت تلك الارادة تُبطل علمَه، فلذلك لم يُرِد منهم الإيمان - زعمتَ - وأنه يجبُّ في قولنا أن يكون بصفة المخلوقين - زعمتَ - فنحن نسألك الآن عن هؤلاء العباد الذين علم الله عز وجل أنهم لا يؤمنون، هل أمرهم الله عز وجل وافترض عليهم أن يكون منهم الإيمان أم لا؟!

فإن قلت: لم يأمرهم الله بالإيمان، كفرت بأمر الله، وأبطلت كتابه، حيث يقول: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُواْ خَيْرًا لَّكُمْ وَإِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ للهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَكَانَ اللهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١٧٠)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿فَآمِنُواْ بِاللهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (١٥٨)﴾ [الأعراف]، مع آيات كثيرة يطول شرحها، مع إكذاب أهل الصلاة كلهم لك.

وإن أقررت أن الله عز وجل أمرهم أن يكون منهم الإيمان، لزمك في قولك ومن دان بدينك، أن الله عز وجل قد أمرهم أن يجهّلوه، في قولكم وبزعمكم وعلى مذهبكم، إذ أمرهم أن يكون منهم غير ما يعلم، ويَدخُل عليك ويلزمك في قولك أن الله عز وجل يعبث، لقولك: إن الله تعالى أراد ممن يعصي من عباده أن يعصوه، ولم يُرِدْ أن يطيعوه، وأنت مقرّ لنا بأن الله عز وجل قد أمر الذين أراد منهم المعصية أن يكون منهم الطاعة، ولا يكون منهم المعصية، فقد أمرهم - بزعمك - يا عبد الله بن يزيد أن يكون منهم ما لا يريد الله، وتقر بأنه قد نهاهم أن يفعلوا ما يريد، وغضب عليهم وعذّبهم بالنيران، وخلّدهم بين أطباق أدراك[2] جنهم، في عذاب

---

(١) في (أ): وقوله.

(٢) سقط من (ب): أدراك. والأدراك: جمع درك، وهو: أقصى قعر الشيء.

الأبد السرمد الذي لا ينقطع، إذ لم يتحوّلوا عمّا يريد ويحب ويرضى ويشاء ويخلق، إلى ما لا يريد ولا يحب ولا يرضى، ولا يشاء ولا يخلق.

فزعمتَ أنه يأمر بما لا يريد، وينهى عما يريد، وقد أعلمنا الله عز وجل أنه حكيم عادل، حسن الفعل، لا يليق به العبث ولا الجور، ولا الظلم لأحدٍ من خلقه، ولا يُخلِف وعده ولا وعيده، وقد علم أهل العقول والألباب أن الذي يأمر بما لا يريد، وينهى عما يريد، عبَّاث[1] غير حكيم ولا عدل، فكيف يضاف إليه عز وجل فعل من يعبث؟! وهو تبارك وتعالى لا يعبث ولا يجور، فسميتموه باسم الجَوَرَة، وأسندتم إليه فعل الظلمة، عزّ عن ذلك العليم الحكيم !!

ونسألك أيضاً يا عبد الله[2] بن يزيد عن هؤلاء القوم الذين علم الله عز وجل أنهم سوف يكفرون، أليس قد أمرهم بترك ما علم أنه سيكون منهم من الكفر والشرك، والضلالة والظلم؟!

فإن قلت: لا، كفرت بأمر الله سبحانه، وبما افترض من الإيمان في كتابه، وبما أرسل به الرسل، من الأمر بطاعته، والنهي عن معصيته، وما ذكرنا من الآيتين.

وإن قلت: نعم، لزمك لنا في قولك، ووجب عليك في دعواك، أن الله جل ثناؤه قد أمرهم وافترض عليهم رَدَّ علمِه وإبطاله، إذ زعمتَ أن المعلوم منهم هو العلم السابق من الله تبارك وتعالى بالأشياء قبل أن تكون، وقد كذبتَ عليه، ليس الأمر على ما قلتَ، ولكن العلم من الله عز وجل بالذنوب غير الذنوب، والعلم من الله عز وجل محيط بالذنوب وأهلها، والأشياء كلها ليست محيطةً بالعلم، وإنما افترض

---

(١) سقط من (ب): عباث.

(٢) في (أ): يا أبا عبد الله.

عليك ترك الذنوب والخروج منها، وليس في إبطال الذنوب والخروج منها إبطال العلم، ولا الخروج منه، فاستفدْ هذه الحجة في هذا الموضع الذي جهلته، واعرفْ أين هلكت.

وقد يدخل في قولك أن الله عز وجل قد افترض على العباد أن يجاوزوا علمه وأن يبطلوه، وهذا كفر بما افترض الله على العباد، وإنما أمرهم الله عز وجل أن يخرجوا من قبيح ما يعلم، إلى أحسن ما يعلم، ففي أي ذلك ما(١) تقلبوا فهو بعلمه، وفي علمه يتقلب الخلق، لا يُدخِلهم علمه عز وجل في طاعة، ولا يخرجهم من معصية، وإنما أدخلهم وأخرجهم بالأمر والنهي لا غير ذلك، وليس لهم على الله جل ثناؤه حجة في علمه بذنوبهم، ولا لهم في ذلك فرج ولا نجاة ولا راحة. والأمر الذي هو لازم لهم ومفروض عليهم، أن يخرجوا من قبيح ما يعلم من فعلهم، إلى أحسن ما يعلم من فعلهم، وقد جعلهم الله المستطيعين لذلك، ودعاهم إليه، وافترضه عليهم، ولم يكن عز وجل ليدعوهم إلى أمر يفترضه عليهم، ويُعِدُّ لهم على تركه النار، وهو يعلم أنهم لا يقدرون عليه، عز وجل عن ذلك وتعالى، وبذلك قامت عليهم الحجة، لما جعلهم مستطيعين لقبول دينه، وقد علم الله عز وجل أن فرعون بعد قيام الحجة عليه، وإتيان موسى صلى الله عليه بالبراهين والحكمة البالغة، أنه يختار الكفر على الإيمان، وأنه يكفر ولا يؤمن، باتباعه للهوى، واستطاعته المركبة فيه والتخيير فيها، لا بالصدّ من ربه، ولا أمرٍ حال بينه وبين الإجابة لموسى صلى الله عليه، مع أن لنا في فرعون حجةً قوية قاطعة، لا يقدر أحد لها على نقض، وأنه قد آمن حيث أراد الإيمان، ورأى العذاب عياناً، فلم ينفعه ذلك

---

(١) ما، زائدة لتحسين الكلام.

وإن قالوا: نعم، قد أمره الله بالإيمان.

فقل لهم: أمره الله أن يكون منه من الإيمان ما قد علم أنه لا يفعله أبدا، فالله عز وجل بزعمكم، وفي قَوَد قولكم، ينهى عن الإيمان وليس يأمر به.

وإن قالوا: بلى، قد أمر به ليكون من فرعون من الإيمان ما قد علم الله سبحانه أنه لا يكون منه، ليكون ذلك، لزمهم ووجب عليهم في قولهم أن الله عز وجل أمر فرعون أن يجهّله بزعمهم، إذ أمره أن يكون منه غير ما يعلم، وقد علم الله أنه سيجعل فرعون مستطيعاً لترك ما نهاه عنه، وقبول ما أمره به، وقد علم الله سبحانه أنه لن يكون منه إلا ما علم أنه جعله مستطيعاً لتركه، وجعل له الغنى عنه، والقوة على تركه، كما قد علم أنه لا يكون منه من الإيمان ما قد جعله مستطيعاً لأخذه، وجعل له إليه الاستطاعة والسبيل، وعن غيره السعة والفسحة والمندوحة، ولم يَنهَه عن المعصية إلا لئلا تكون منه، ولم يأمره بالطاعة إلا لتكون منه الطاعة، وليس العلم بحائلٍ بينه وبين اتباع موسى صلوات الله عليه، والقبول لما جاء به.

وقد قال الله جل ثناؤه في كتابه المحكم: ﴿قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِّ﴾ [الأنفال]. وقد علم عز وجل أن الفتنة سوف تكون باختيارهم، كذلك قال لِجميع الخلق: ليكن منكم الإيمان ولا يكن منكم الكفر، فقد علم الله عز وجل ما العباد عاملون، وما هم إليه صائرون، باختيارهم واتباع أهوائهم، لا بقضائه عليهم، ولا بتقديره لمعاصيهم، ولا بخلقه لفعلهم، إذاً لم يجُزْ في حكمته ولا في عدله، ولا في صدقه ولا في حقائق أمره، ولا في واضح كتابه، أن يقول: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [السجدة: ١٤]، ويقول: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة][1]، ويقول: ﴿لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ﴾ [المائدة: ٨٠]،

---

(١) في (أ): ﴿ جزاء بما كنتم تعملون ﴾، ولا يوجد بهذا اللفظ.

ويقول: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٨١)﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿فَاتَّبَعُواْ أَمْرَ فِرْعَوْنَ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ (٩٧) يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ (٩٨)﴾ [هود]، وقال للمؤمنين: ﴿وَتِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٧٢)﴾ [الزخرف]، وقال: ﴿بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ (٢٤)﴾ [الحاقة]، وقال: ﴿هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (٦٠)﴾ [الرحمن]، وقال: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)﴾ [النجم]. فأضاف تبارك وتعالى فعل العباد إليهم من الخير والشر، ولم يضف شيئاً من أعمالهم إلى نفسه، إلا ما دلّهم عليه من أمره ونهيه، وتفضُّله بكرمه، لا غير ذلك.

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وادعت عليه المجبرة أنه تعالى خلق الإيمان والكفر، فجعلوا زنى الزاني مخلوقاً، وصلاة المصلّي مخلوقةً، وأن الله عز وجل هو الخالق لذلك كله، فلزمهم أنه شريك لهما جميعاً في فعلهما، وأن الزاني لم يكن ليزني حتى خلق فعله، وأن المصلّي لم يكن ليصلي حتى خلق فعله.

فنقول لهم عند ذلك: فكيف أثابهم الله عز وجل وعاقبهم على خلقه؟! وهو يقول لهم: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة][1]، فأفردهم بفعل ذلك، ولم يقل: جزاء بما كنتم تعملون وأنا معكم فاعل ذلك الفعل الذي فعلتموه، فكان ذلك أعظم للمنّة، وأقوى للحجة، جل الله وتعالى عما يقوول المفترون، وعلا علوًّا كبيراً!!

ثم أعجب العجب أن هذا قولهم في الله جل ثناؤه، ثم يسمون أهل العدل قدرية مفترين، قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (١١٢)﴾ [النساء]، فإن كان الله عز وجل هو الذي خلق

(١) في (أ): ﴿ جزاء بما كنتم تعملون ﴾، ولا يوجد بهذا اللفظ.

أفعال المشركين وقدّرها عليهم، وحال بينهم وبين التوبة بعلمه فيهم، ثم قال: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللّهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وقال في موضع آخر: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣) أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [المائدة].

فنقول لك: عمّا ينتهون إن كان الله عز وجل هو الذي قدّر فعلهم؟! وكيف يدعوهم إلى التوبة وهم لا يقدرون عليها؟! - زعمتَ - سبحان الله العظيم ما أعظم فساد هذا القول !!

وقال الله سبحانه: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا (٨٨) لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا (٨٩) تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠)﴾ [مريم]، ثم قال سبحانه: ﴿وَمَن يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (١١٢)﴾ [النساء].

فإن كان القول على ما قلتَ، لقد إذاً دخل فيما عاب، ورماهم بما فعل بهم وقدّره عليهم، وقضاه من اكتسابهم، إذ رمى الأبرياء، ولولا قضاؤه لم يفعلوا ما فعلوا على قول المجبرة. وقد قال عز وجل: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، ولم يقل: بما خلقتُ فيهم، ولا ما قضيتُ عليهم.

فهذا القرءان ينطق بتكذيبهم صراحاً، وأنتم تكابرون العقول، وتغلطون على الناس بآيات متشابهات في القرءان، جهلتم تأويلها، ولها معانٍ في اللغة العربية، تفسيرها عند أهل العلم بالدين، والمعرفة باللغة العربية، ولولا طول الكتاب لذكرتُ من ذلك من الآيات ما يتبين فيها الحق، وسأختصر من ذلك في كتابي هذا ما فيه البيان والشفاء لكل مسلم إن شاء الله.

ونحن نسألك أيضاً حين قال عز وجل: ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ

﴿الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا (٩٠)﴾ [مريم]، أمن قضائه وقدره ومشيئته وإرادته وخلقه لقول عباده وفعلهم - زعمت - أم مِن كفر الكفار وشركهم وفريتهم على الله؟!

فإن قلت: ذلك من إرادة الله وقضائه ومحبته، لزمك أن السماوات والأرض والجبال أردن التفطّر والانهداد والانشقاق من قضاء ربهن وقدره وإرادته.

وإن قلت غير ذلك، فزعمت أنهن غضبن من قول الكفار وفريتهم على الله جل ثناؤه، رجعتَ عن قولك وصرت إلى قولنا بالعدل.

ونسأل عبد الله بن يزيد البغدادي عن علم الله عز وجل قبل أن يخلق الخلق، هل علم أنه سيأمرهم بالخروج مما علم أنهم عاملون؟!

فإن قال: نعم، قد علم أنه سيأمرهم بذلك.

قلنا له: أمرهم بالخروج من ذنوبهم، أو الخروج من علمه؟

فإن قال: أمرهم بالخروج من علمه، كفر بالله العظيم، وبانت فضيحته، إذ لا مَخرج لأحد من علم الله عز وجل من جميع خلقه.

وإن قال: أمرهم بالخروج من ذنوبهم، بطلت دعواه في العلم وفَلَجْنَاه، لأن الذنوب غير العلم، والذنوب من المعلوم، وبين العلم والمعلوم فرق عظيم، جهلَته القدرية المجبرة، وقد أمرهم الله تبارك وتعالى بإبطال المعلوم منهم، وليس في ذلك إبطال العلم الذي هو من صفات الذات ولا فساده، وانكسر على عبد الله بن يزيد البغدادي قوله، وبطلت دعواه وزعمه، أن فيما زخرف من كذبه وفريته على الله فضيحةَ أهل العدل، وأنهم لا يجدون مما قال مخرجاً زعم، وغلط الجاهل في دينه.

فلينظر الآن أصحابه في جوابنا هذا، ولينعموا النظر، وليتّقوا الله الذي إليه المعاد، ولا يكونوا من أهل الآية التي قال الله عز وجل: ﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]. فوالله ما صلّوا للأحبار ولا للرهبان، ولكنهم

كانوا يفعلون ما أمروهم به، فلذلك سمّاهم أرباباً لهم.

ثم ليعلم أصحاب عبد الله بن يزيد البغداذي أنه قد غشّهم وغلط عليهم، وأهلكهم في دينهم، وصدّهم عن رشدهم، وذلك جزاءُ مَن ترك القرآن والقُوَّام به، وقلّد الرجال في[١] الأحاديث المدخولة أمر دينه، وزهد في الفتش[٢] وإنعام النظر، واتّبع الهوى بلا هُدى من الله عز وجل، ولا طَلَبٍ للنجاة بالبحث والتمييز، والحذر من الهجوم على من لا يَعذُره، لأن طلب العلم فريضة على كل مسلم، لا عذر في ذلك لمتعبد، والحمد لله رب العالمين.

[هل الخروج من الذنوب خروج من علم الله]

ونسأله أيضاً عن الخروج من الذنوب، أهو الخروج من العلم أم الدخول فيه؟!

فإن قال: بل الخروج من الذنوب هو الخروج من علم الله عز وجل كفر بالله، لأنه يلزمه أن من أُمر بالدخول في شيء فقد كان في غيره، ومن أُمر بالخروج من شيء فقد أُمر أن يصير في غيره، لأنهم يزعمون أن العباد قد أُمروا بزعمهم أن يصيروا في غير العلم، إذ أُمروا بالخروج منه فيصيرون في غير ما كانوا فيه، بزعمهم وعلى قَوَد قولهم.

وإن قالوا: إن الخروج من الذنوب هو الدخول في العلم، فقد أُمروا أن يدخلوا في العلم الآن، إذ كانوا في غيره بزعمهم، وقد علم الله عز وجل ما سيكون من العباد من البر والفجور قبل أن يكونوا[٣] شيئاً مذكورا.

---

(١) سقط من (أ): في.

(٢) أي: التفتيش.

(٣) في (أ): يكون.

فاسمعوا عباد الله إلى ما قلنا، وافهموا ما شرحنا، وبه احتججنا، ثم انظروا لأنفسكم وميّزوا بعقولكم، فإن الإقدام على النار الخطر الكبير العظيم، والهول الجسيم، والحسرة الباقية، فما بعد هذا الاحتجاج والبيان إلا اتباع الهوى، والميل عن الهدى، بلا حجة ولا برهان، فـ ﴿اتَّقُواْ اللهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (١١٢)﴾ [المائدة].

[هل رضي الله عن كل شيء عَلِمَه]

ونسأل عبد الله بن يزيد البغداذي هل رضي الله عز وجل كل شيء عَلِمَه، أم رضي بعضَه وسخط بعضَه؟!

فإن قال: رضي بعضَه وسخط بعضه، رجع عن قوله وصار إلى قولنا بالعدل، ونَفَى الجور والجبر، وخلق أفعال العباد، إذ زعم أنه قد كان من العباد شيء لم يرضه الله سبحانه، وهذا هو الحق وهو قولنا.

وإن قال: إن الله عز وجل قد رضي كل شيء عَلِمه، من بّر أو فجور، أو كفر أو غرور، ولا يكون - زَعَمَ - إلا ما يرضى ويحب من البر والفجور، فحينئذٍ صار من حزب الشيطان.

ثم يقال له عند ذلك: هل يسع العباد في دين الله عز وجل الذي افتُرِض عليهم، أن لا يرضوا ويحبّوا ويريدوا لله عز وجل وللرسول صلى الله عليه، ما رضي الله عز وجل وأحب وأراد وشاء لنفسه ولنبيه صلى الله عليه؟!

فإن قالوا: لا يسعهم إلا ذلك، ولا يجوز لهم في الدين غيره.

قيل لهم: أليس ترضون وتحبون وتريدون وتشاءون أن يؤذَى الله ورسوله والمؤمنين، وأن يقال لله عز وجل: إنه اتخذ ولداً، وإنه ثالث ثلاثة، وإن نبيه صلى الله

عليه وعلى آله ساحر[1] كذاب، وإنه رضي بقتل الأنبياء، وأئمة الهدى، والآمرين بالقسط من الناس.

فإن قالوا: لا يسعنا ولا يجوز لنا غير القول بهذا، لأن الله رضيه وقضاه، وأراده وأحبه، وشاءه وخلقه من فعل العباد، أراده لنفسه ولنبيه وللمؤمنين، فلا يسعنا ولا يجوز لنا إلا أن نرضى بما رضي الله سبحانه وأراد، وأحب وشاء، لزمهم في قولهم أن يرضوا بشتم الله عز وجل، وشتم رسله صلى الله عليهم، وقتلهم وقتل الأئمة والمؤمنين، وقول اليهود: ﴿الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقول النصارى: ﴿الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقول الكفار: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وإن له صاحبةً وولداً وشركاءَ، وقولهم: إن يده مغلولة، وكل عيب نسبه الكفار إلى الله، عز وجل عن ذلك، وعلا علوًّا كبيرا!! وما نسبوا إلى رسوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من السحر والشعر والكهانة والكذب، وأنه يعلّمه بشر وأنه مجنون.

وإن قال: لا يرضى بهذا ولا يحبّه، ولا يريده ولا يشاؤه، ولا يعتقده ولا يقول به، كفر - بدينهم الذي كان عليه، ورجع عن مذهبه، وانتقض جميع ما وضعه - لهم عبد الله بن يزيد البغدادي.

ونسألهم أيضاً عن قول الله عز وجل: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٢٨)﴾ [محمد]، من عنى الله جل ثناؤه بهذا القول، الملائكة والأنبياء والمرسلين والأئمة الراشدين والمؤمنين، أم عنى بذلك الكفار والمشركين واليهود والنصارى؟!

فإن قالوا: عنى بذلك الكفار والمشركين واليهود والنصارى وجميع العصاة،

---

(١) في (أ): سحار.

لزمهم أنهم قد رجعوا عن قولهم وأقرّوا لنا بقولنا، ولا بُد لهم من جوابنا في هذا الباب والإقرار به، أو الكفر بالآية.

وإن قالوا: عنى به الملائكة والأنبياء والمرسلين، كفروا بالله صراحاً، وخرجوا من دين الإسلام. وإنما لزمهم ذلك لأن من قولهم إن كل شيء عمله العباد فبقضاء الله وقدَره، وإرادته ومحبته، ومشيئته وخلقه لذلك الفعل منهم، فبهذا لزمهم الكفر، وأكذبتهم الآية قوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ﴾ [محمد: ٢٨].

[هل رضي الرسول من الكفار بما رضي الله منهم]

ثم نسأل عبد الله بن يزيد البغداذي هل كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يرضى من الكفار بما رضي الله منهم؟! أم دعاهم إلى ما لا يرضى الله سبحانه ولا يريد؟!

فإنه لا يستقيم لهم في قولهم الذي يعتقدون إلا أن يقولوا: إن النبي صلوات الله عليه وعلى آله دعا العباد إلى ما لا يرضى الله ولا يريد، ولا يشاء ولا يحب، وإن الشيطان وفرعون وهامان وأتباعَهم كانوا يدعون العباد إلى ما أحب الله ورضي، وشاء وأراد، وقضى وقدّر، وخلق مِن فعل العباد، من عبادتهم للأوثان، وشتمهم الله ورسوله والمؤمنين والمؤمنات، وقتلهم وظلمهم!!

فأي العبدين أحب إلى الله عز وجل وأكرم عليه؟! أعبدٌ يدعو الناس إلى ما لا يحب ولا يريد، ولا يرضى ولا يقضي، ولا يقدّر ولا يخلق؟! أم عبد يدعو الناس إلى ما أحب الله ورضي، وشاء وقضى، وقدّر وخلق من فعل عباده؟!

فيجب في قولهم - رَاغِمين - أن الشيطان وفرعون وأبا جهل بن هشام وقارون

وهامان وإخوانهم أحب إلى الله عز وجل من محمد عليه السلام، ومن جميع الرسل، ومن أئمة الهدى، ومن المؤمنين والصالحين!!

فإن قالوا: إنا نشنّع عليهم، ونقول ما لم يكن منهم.

قلنا لهم: أفليس هذا احتجاجهم، وقولهم في كتاب عبد الله بن يزيد البغداذي يشهد على ما قلنا، وإن جميع الخلق من أهل المقالات يعلمون أن المجبرة والخوارج يقولون كلهم: إن كل شيء في الأرض بقضاء الله وقدره، وإرادته ومشيئته ومحبته، وإن[1] أفعال العباد اللهُ خلقها وقدّرها، وإنه إذا كان لأحدهم ابن فاسد، أو به أو هو على ضلال أو فسق، وسأله عنه أحد من الناس؟ قال: ذاك رجل كما شاء الله له، وذاك رجل كما أحب الله، وذاك رجل كما قضى الله عليه، وذاك رجل كما قدّر الله عليه أن يكون وأراد.

وإذا كان له ابن صاحبُ عفاف وصلاح، فسئل عنه؟ قال: ذاك رجل كما تحب ويسرّك، وكما ترضى وتريد، ولم ينسب ذلك العفاف والصلاح إلى الله عز وجل، كما نسب إليه فسق الفاسقين، وفعل ذي العاهة، وفساد الفاسد.

ثم تسمع من قولهم إذا أخذوا في الأحاديث، وذكروا المدن، قال القائل منهم: سبحان من خرّب البصرة، لعن الله من خرب البصرة، فبينما هو يسبّحه إذ لعنه، جهلاً منهم بعدل الله عز وجل، والفرق بين فعله وفعل الآدميين، وقِلَّة معرفةٍ بحدود المنطق وواجب العدل.

ومن شأنهم أن يقول الواحد منهم: كنت أهوى فلانة الفاسقة، فخرجتُ في طلبها البارحة فلقّانيها الله كما أحب وأشتهي. وفي هذه الكلمة كفرانِ اثنان عظيمان فاحشان:

---

(١) في (أ): إن.

أما واحد: فكذبه على الله عز وجل، وإسناده إليه ما هو منه بريء أنه - زعم - أحب وشاء.

والآخر: قوله: كما أحب الله واشتهى، والشهوة لا تكون إلا من الآدميين، ولا يجوز أن يقال: اشتهى الله، لأن هذا تشبيه، وإنما يجوز أن يقال: شاء الله عز وجل. فافهم هذا الباب.

ثم يقول هذا المجبر الجاهل: فباتت فلانة معي في أسرّ ليلة، وأحسن مجلس، فلما كان في آخر الليل جاء الشيطان فألقى في قلبها بَلِيَّةً فأفسدها عليّ، فقالت: لست أقعد وأنا أخرج من عندك، فخرجت وتركتني، فنسب الملعون إلى الله، عز وجل عما قال !! أنه الذي لقَّاها إياه، ونسب إلى الشيطان أنه الذي سوّل لها الخروج من عنده!!

فأي كفر أعظم من هذا الكفر؟! وأي جهل أعظم من هذا الجهل الذي احتج عبد الله بن يزيد البغداذي في نصرته؟! والقيام بعذر أهله؟! والإبطال للكتاب، والعدل والحكمة.

ومن ذلك وَضعُه علينا كتاباً يُبطل به العدل زعم، ويُثبت به حجج الكفار والزناة والفساق، ويُلزم الله سبحانه ما أسندوه إليه ورموه به، من العظائم والقبائح، قدوس قدوس رب العالمين !!

ومن قولهم أيضا المعروف بينهم: أن يقعد الواحد منهم يحدث إخوانه فيقول: كنّا البارحة نشرب الخمر، ثم انقطع بنا فلم يبق معنا خمر، فبينما نحن كذلك إذ رزقنا الله قربة خمر، فأتممنا بها آخر مجلسنا.

فهذا القول وأشكاله يضع فيه عبد الله بن يزيد البغداذي الحجج، ويقول لأصحابه: قولوا لأهل العدل كذا وكذا، فإنهم لن يقدروا لكم على جواب، ولن

يقوموا معكم بحجة، فسيعلم ما يرد عليه من الجوابات في الكتاب بحول الله وقوته، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ (٢٢٧)﴾ [الشعراء].

ونسألهم عن قول الله عز وجل[1] في كتابه: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٨]، فسلهم أرضي الله ذلك القول أم لا؟!

فإن قالوا: نعم، قد رضي الله ذلك القول الذي بيّتوا، ردوا على الله عز وجل قوله، وكفروا بالآية، إذ يقول: ﴿إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ﴾ [النساء: ١٨]، وهم يقولون: بلى، قد رضي وأراد وأحب ذلك الذي بيتوا من القول وقدّره عليهم.

وإن قالوا: لم يرضه، رجعوا إلى قولنا وتابعونا وتركوا قولهم بالجبر، لأنه لا يرضى أحد إلا بما يريد.

ثم نسألهم عن قول الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلاَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (٩٠) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ (٩١)﴾ [المائدة]، فقد أعلمَنا اللهُ عز وجل أن هذا كله من إرادة الشيطان، ليس من إرادة الله عز وجل، (عزَّ عن ذلك وتعالى، وأنه من فعل الشيطان وليس من فعل الله عز وجل)[2].

فهذا من خبر الله سبحانه، وهذا كتاب الله يشهد لنا عليهم، والله شاهد على كذبهم عليه، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَ اللهِ وَآيَاتِهِ يُؤْمِنُونَ (٦)﴾ [الجاثية]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً (١٢٢)﴾ [النساء]، وقد قال عز وجل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَى عَلَيْهِمْ﴾ [العنكبوت: ٥١]، فما بعد هذا من الحق والبيان، والعدل

---

(١) في (أ): جل وعز.

(٢) سقط من (ب): ما بين القوسين.

والحكمة، والحجة الواضحة؟! فلا يبعد الله إلا من ظلم، فإن ردّوا على الله عز وجل قوله كفروا، فأما حجتهم فقد بطلت، والحمد لله رب العالمين.

[هل يستطيع الخلق أن يفعلوا غير ما يعلم الله أنه كائن]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم هل يستطيعون أن يكون منهم غير ما يعلم اللهُ أنه كائن؟

فإن قالوا: نعم، قد يستطيعون ذلك.

فقل: فإن شاء العباد كان منهم ما لا يعلم الله؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أخبروني عمّا لا يعلم الله أنه كائن ما هو؟

فإنهم لن يجدوا شيئاً، وسيخبرونك أن ما لا يعلم الله أنه كائن فليس بشيء.

فقل لهم: أخبرونا عن قولكم: إنهم يستطيعون أن يأتوا بما لا يعلم الله، وأنتم تقولون: هو ليس بشيء؟ وهل كلّفهم الله أن يأتوا بلا شيء؟!

فإن قالوا: بلى، قد يستيطعون أن يأتوا بلا شيء.

فقل: أشيء يعلمه الله، أم شيء لا يعلمه أنه كائن؟!

فإن قالوا: نعم، إن الله قد يجهل شيئا ولا يعلمه، فقد أمكنوك من أنفسهم. وإن قادوا لك حينئذ كلامهم، أشركوا عند[1] أهل القبلة. وإن هابوا ولم يقَوَدوا، فلا تعجل عليهم ولا تنحلهم الشرك، وردّهم إلى أول الكلام، فقل لهم: أليسوا لا يستيطعون أن يأتوا بشيء إلا قد علمه الله أنه كائن منهم؟

---

(١) في (أ): بمنزلة.

فإن قالوا: نعم.

فقل: إنا كذلك نقول إن الله قد علم ما هو كائن من العباد قبل أن يكون منهم، فليسوا يستطيعون تغيير ما علم الله، فهذا قولنا، ولا تتركهم يتحولون، ولا يُدخِلون وجهاً في وجه آخر، والزم كل مسألة منها إلى منتهى قَوَدها، فإنه أقدر لك على حاجتك منهم.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: هذا الكلام إعادة منك في السؤال عن باب العلم، وقد مضى في الجواب منّا إليك في المسألة التي قبل هذه ما فيه كفاية، غير أنا لا بد أن نجيبك، ونحن نعلم أن أحداً من أهل القبلة لا يصدّقك أن أحداً يقول: إن الله عز وجل يجهل بعض الأشياء ولا يعلمه، وإنا – زعمتَ – إن قلناه أمكنّا من أنفسنا، وليس ذلك قولنا، ونحن أهل التوحيد الصحيح، الذي وُرث عن الأنبياء صلوات الله عليهم، وعن أئمة الهدى عليهم السلام، ولولا نحن لظهرت الزنادقة في البلاد، ودعوا إلى دينهم صراحاً.

وأما قولك: إن العباد لا يستطيعون أن يأتوا بغير ما علم الله، فهذا قولك – زعمت – واعتقادك، وتقول لصاحبك: أن لا يتركنا نتحوّل عنه. فهذا قليل من جهلك وغلطك، كيف لا يتركنا أن نحتجّ عن مذهبنا، ونقطع من خالف الحق بنور الله عز وجل ولطفه، إذ زعمتَ أن مَن علم اللهُ جل ثناؤه منه أنه لا يستطيع أن يأتي بغير ما علم الله منه، فلِمَ نَدَبَه إلى ترك ما علم منه من عبادته للأصنام، وأكله للحرام، وظلمه للأيتام، واكتسابه للآثام، إذ كان العلم هو الذي حال بينه وبين اتباع الرسل، وإجابة الكتب، والدخول تحت لواء الاسلام.

وقلت: هل يستطيع أحد أن يفعل خلاف ما علم الله عز وجل منه؟

فالجواب في ذلك بحول الله وقوته: إنا نسألكم عن حجة الله تبارك وتعالى على خلقه، أتامّة هي بالغة، أم ليست بتامة ولا بالغة؟!

فإن قالوا: بلى، هي تامة بالغة.

فقل لهم: ما تمامها وبلوغها، أليس وجود السبيل والاستطاعة إلى ما أمر الله عز وجل به ودعا إليه، من الدخول في دينه، والإجابة لرسله، والاتّباع لكتبه؟!

فإن قالوا: لا، تمامها وبلوغها بلا سبيل، ولا استطاعة إلى ما دعا الله عز وجل إليه، ولا إلى ما أمر الله به، ولا إلى ما نهى عنه، كفروا ولم يجدوا حجة، ودخل عليهم في قولهم أنها وعدُ خُلفٍ وغرور، وأنه دعاهم في زعمهم إلى شيء في العلانية، وحال بينهم وبينه في السر، فوصفوا الله جل ثناؤه بالصفة التي وصف بها المنافقين، وكفى بهذا كفراً !!

وقد علم الله عز وجل أن الكفار يقولون: إنه ثالث ثلاثة، وإن له صاحبة وشركاء، وإن الملائكة بناته، وذلك قوله يردّ عليهم: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩)﴾ [الزخرف]، فإذا كان قد علم هذا منهم، فَلِمَ افترض عليهم تركه، وقد علم أنهم لا يستطيعون أن يأتوا بغير ما علم منهم، فيلزمه أنه قد افترض عليهم الخروج مِن علمه، هذا يلزم في الحجة لا بد لهم منه.

فإن قالوا بذلك، لزمهم أن للناس مخرجاً من علم الله جل وعزّ وتعالى، وهذا رأس الشرك، وغاية العمى والجهل، وكفى بهذا كفرا!!

[هل دعا النبي الناس إلى شيء يعرفونه جميعا]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم فقل: أخبروني عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله حين جاء يدعو الناس إلى شيء يعرفونه جميعاً معرفة واحدة، أم جُعل بعضهم يعرف وبعضهم لا يعرف؟!

فإن قالوا: جُعل كلهم يعرفون ما دعاهم إليه معرفة واحدة.

فقل لهم عند ذلك: أليس جميع المشركين قد عرفوا أن الله واحد، وأن محمداً رسوله، وأن ما جاء به فهو حق، لأن المؤمنين قد عرفوا ذلك، وهم مثلهم في المعرفة.

فإن قالوا: نعم، فَأَثْبِتْ عليهم هذا القول، ثم سلهم عمَّن وصفه الله لا يسمع ولا يبصر، أرأيتم حيث قال الله: ﴿الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ (١٨)﴾ [البقرة: ١١٣، يونس: ٨٩، الروم: ٥٩، الجاثية: ١٨]، أتصفونهم يعلمون والله يقول: إنهم لا يعلمون، وحيث يقول: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ (١٨)﴾ [البقرة]، فكيف تصفونهم أنهم يبصرون ويسمعون؟!

فإنهم لا يعطونك أنّ خلقه جميعاً يعرفون ما يعرف الرسل والمؤمنون، من توحيد الله عز وجل ورسالاته، وجنته وناره، والله يصفهم بغير ذلك.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: أما قولك: إن الرسل تعلم من توحيد الله والعلم ما لا يعلم غيرهم، وكذلك المؤمنون يعلمون من التوحيد والعلم ما لا يعلم المشركون، فإنا نقول: إن الرسل عليهم السلام عندهم من العلم ما ليس عند أحد، لحاجة الناس إليهم، وعليهم أن يعلّموا الناس جميع ما افترض الله عز وجل عليهم من معرفة دينه، وليس عند الخلق إلا ما علّمتهم الرسل، والمؤمنون قد كانوا قبل مجيء الرسل لا علم لهم، ولا معرفة عندهم ولا دين، حتى تعلّموا وطلبوا العلم، فصاروا علماء مؤمنين.

وكذلك يجب على جميع المشركين والظالمين أن يطلبوا العلم ولا يقصروا فيه، ويدخلوا في الحق حتى يصيروا علماء، وإنما عاب الله عز وجل عليهم أنهم لا يعلمون ولا يبصرون ولا يسمعون، وأنهم صم بكم عمي، إذ تركوا ذلك الذي أُمروا به، مكابرة ومعاندة، وسمَّاهم بكماً وصماً وعُميا، إذ تركوا العلم والحق والرشد، وهم يقدرون على طلبه وأخذه، والدخول فيه، والتعلم له من رسل الله صلوات الله عليهم، ومن أوصيائهم من بعدهم، ومن العلماء في كل عصر.

ولو كانوا عمياً وصماً وبكماً لا يسمعون الأصوات، ولا يفقهون كلام الرسل، ولا يعرفون تأديتها لدين الله عز وجل وتبليغها، ولا ما تدعو إليه من كتب ربها، ما كان عليهم لله عز وجل حجة، ولا لزمهم عذاب أبد الأبد، إذ كانوا صما وبكما لا يعقلون، ولا يسمعون ما دُعوا إليه من دين الله جل ثناؤه.

والدليل على ذلك في حكم جميع أهل الإسلام، أنه لا حجة على الأصمّ فيما لا يسمع، ولا على الأعمى فيما لا يبصر، ولا على الأبكم فيما لا يعقل، ولا على الأعرج، ولا على المُقعَد، وقد عذرهم الله عز وجل في القرءان، فقال: ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ﴾ [المؤمنون: ٦١، الفتح: ١٧]، فقال: ليس على الأعرج حرج، ولا على المريض حرج، وأما المعتوه فهو الذي لا يعقل، فليس يلزمه في الحكم أن يُجلَد إن زنى، ولا يُقتل إن قَتل، ولا تُقطَع يده إن سرق، ولا يؤاخذ على شيء من جميع فعله. وكذلك لا جهاد على الأعرج، ولا على الأعمى، ولا على المريض، هذا المعروف في حكم الإسلام، الذي لا حيلة لك فيه.

وقد بان جهلك، وصح خطاؤك، وكذبك على الله عز وجل، إنه لو كان القوم الكفّار الذين ذكرتَهم، وقمت بعذرهم، وألزمتَ الله عز وجل الجورَ في عذابهم، إذ كانوا صماً وبكماً لا يعلمون، ولا يعقلون على الحقيقة لا على المجاز، ثم عذّبهم الله

جل ثناؤه، ثم خلدهم في نار جهنم، الأبد الأبيد، إن هذا لهو أعظم الجور الذي وصفت به ربك، عز وجل عن ذلك، العدل الذي لا يجور، فهذا ما جهلتَه وأخطأتَ فيه.

وقلت: إن أهل العدل لا يقدرون لك على جواب، على أنّا نقول: أين كنتَ عن قوله عز وجل يخبر نبيه صلى الله عليه عن المشركين، حيث قال له: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقالوا في الأصنام: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقوله عز وجل: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿وَإِذَا جَاؤُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللهُ وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقوله: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ٢٤]، وقوله: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)﴾ [العنكبوت]، وقوله عز وجل يخبر عنهم: ﴿وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ﴾ [البقرة: ٨٨]، ﴿بَلْ طَبَعَ اللهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، أي: سماهم وحكم عليها بالطع، لا أنه جبرها على ذلك، فتلزمه دعواك، مثل قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]، أي: سماها زائغةً بفعلهم، ومثل هذا كثير في القرآن.

وأما قولك: هل عُرِّف بعضَهم ولم يعرف بعض؟

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وهل اختص الله أحداً دون أحد بدينه، فهذا قول فاسد، والقول الصحيح: أن الله عز وجل بعث رسوله صلوات الله عليه وعلى آله سلم إلى الخلق كافة، ولم يختص أحداً دون أحد، ولم يؤثر أحداً على أحد، إلا الرسل صلى الله عليهم، فقد اصطفاهم لما علم منهم أنهم لا يختارون معصيته أبداً، وقد فضّل بعضَهم على بعض بما اكتسبوا، لا أنه جار عليهم ولا حابى ولا

مالاً، واختياره لهم فإنما كان بعلمه عز وجل بصحة ضمائرهم، وأنهم موضع ما استؤمنوا عليه.

وقال في كتابه: ﴿وَلَقَدِ اخْتَرْنَاهُمْ عَلَى عِلْمٍ عَلَى الْعَالَمِينَ (٣٢)﴾ [الدخان]، والحجة على الخلق لله عز وجل في طلب دينه، والدخول فيما دعاهم إليه، لا عذر لهم ولا حجة على الله عز وجل لمدّعٍ منهم، ومن هيّج مشيئته في الطاعة هاجت، من هيّج مشيئته في الكفر هاجت.

وليس على أحد كُرهٌ في الدين ولا قسر ولا جبر، ولا مانع يمنعه عنه، ولا حائل يحول بينَه وبينه، ومن قال بذلك فقد كفر، وأبطل القرءان، وخرج من الإسلام، لقول الله عز وجل يحكي عن نبيه عليه السلام: ﴿قُلْ هَـٰذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللهِ وَمَا أَنَاْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ (١٠٨)﴾ [يوسف]. وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]. وقوله: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وقوله: ﴿وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ (٢٠٥)﴾ [البقرة]. وقوله: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ (٥٧)﴾ [الأنعام].

وقال: ﴿الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى (٢) وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى (٣)﴾ [الأعلى]، ولم يقل: والذي قَدّر فأضلّ. وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى (١٢) وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى (١٣)﴾ [الليل]. وقوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]. وقوله: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ (٤٢)﴾ [الأنفال]. وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَى إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ (٥٩)﴾ [القصص]. وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]. وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ (٢١) بَلِ الَّذِينَ

كَفَرُواْ يُكَذِّبُونَ (٢٢) وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ (٢٣) فَبَشِّرْهُم بِعذابٍ أَلِيمٍ (٢٤)﴾ [الإنشقاق]. وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ (٤٩)﴾ [المدثر]. وقوله: ﴿أَفَلا يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [المائدة: ٧٤]. وقوله: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣)﴾ [المائدة].

أفلا تسمع إلى هذا القول، وإلى هذه الحجج القواطع من الله عز وجل، المبطلة لجبرك، والقاهرة لحججك ! أهذا أيها الجاهل قول من جبر خلقه على الكفر، وصدّهم عن الهدى، وأراد لهم الضلالة والردى؟!! سبحان الله وتعالى عما يصفون!!

وأما قولك: إن الله عز وجل لم يعطِ الخلق ما يأخذون به ما أمرهم به من دينه، ففرية منك على الله جل ثناؤه، وتكذيب لكتابه، وطعنٌ على عدله، وإثبات لعذر من عصاه من المشركين، وافترى عليه من الظالمين.

[هل تزيين الايمان وتكريه الكفر من الله]

وأما سؤالك عن قول الله سبحانه: ﴿وَلَكِنَّ اللهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧)﴾ [الحجرات].

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: فإن الله عز وجل لم يجبرهم بذلك التحبيب، ولا بذلك التكريه، جبراً ولا قسراً، ولا جعله في قلوبهم كما يُجعل الشيء في الشيء، مثل السيف في الغمد، والماء في الراوية، وإنما جعل ذلك التحبيب والتكريه عز وجل بالدعاء لهم، والتشويق إلى الجنة، وما أعدّ الله جل ثناؤه فيها من النعيم المقيم، والفوز العظيم، وما وصف من القصور، وما فيها من نواعم الحور، والأنهار الجارية، والثمار الدائمة، والأفنان الدانية، وأنهار العسل واللبن، والماء والخمر، الذي لا يشبه شيئا من نعيم الدنيا.

فهذا التحبيب بالصفة، لا أنه سبحانه أكرههم عليه جبراً، ولا كوّنه فيهم قسرا، وكذلك التكريه للكفر، إنما هو بها خوّف وحذّر، وأعذر وأنذر، ووصف من السلاسل والأغلال، والحميم والجحيم، والسحب على الوجوه والمُهلِ، والزقّوم والغِسلِين، وقوله تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]، فهذا معنى التحبيب والتكريه، الذي جهلتَه لا غير ذلك.

ولو كان على ما ذهبتَ إليه، ومن قال بقولك من أهل الجبر، لم يقل عز وجل: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة][1]، ولوجب أن يقول: جزاءً بما عملتُ أنا فيكم، وصوّرتُه في قلوبكم، قسراً وجبراً، والله عز وجل متعالٍ متقدّس عن قول المحال، وخلق الأفعال، وإرادة الضلال، ومشابهة الجهّال، والدخول فيما عملوا من الأعمال.

وأما ما سألت عنه من اختلاف التوحيد، فالتوحيد لا يختلف ولا يتناقض، ولا يبطل شيء منه، لأنه دين الله عز وجل، الذي لا تُدخَل الجنةُ إلا بمعرفته، وسائر الفرائض فهي تبع له وللعدل، فما نعلم التوحيد يختلف في قول أحدٍ إلا معكم، فإن توحيدكم الذي سميتموه توحيداً هو الذي يختلف ويتناقض، لما شبّهتم الله عز وجل بخلقه الجائرين، وعبيده المفسدين، وليس يجوز لأحدٍ من الخلق جهلُ بعض صفة الله عز وجل، بل معرفةُ العدل والتوحيد فريضة لازمة لجميع أهل الأرض، من البالغين الكاملة عقولهم، لا عذر لأحد في ذلك، لأن العدل والتوحيد أصل الاسلام، وقوام الدين، ولا يستقيم اعتقاد واحد منهما إلا باعتقاد الآخر، ولم يضع الله عز وجل علم التوحيد ولا العدل عن مكلّف من جميع الخلق.

---

(١) في (أ): ﴿ جزاء بما كنتم تعملون ﴾، ولا يوجد بهذا اللفظ.

[هل يوصف الله بـ (فاهم)]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عمن أقرّ بأن الله عز وجل قادر ولم يقر بأنه فاهم؟

الجواب قال أحمد بن يحيى رضي الله عنه: هذا عندنا سؤال من لا يعرف اللهَ عز وجل ولا توحيده، وهذه المسألة فاسدة، لقولك: فاهم، فقولك: فاهم، كفرٌ بالله العظيم، لأن فاهماً من صفات الخلق، إذ منهم من يفهم ومنهم من لا يفهم، والفهم من صفة المخلوقين، وذلك عن الله منفيّ، وقولك: فاهم، فهي خارجة من اللغة العربية، فلزمك الخطأ في وجهين: في التوحيد واللغة جميعاً. وإنما تقول العرب: رجل فَهِمٌ، ولا تقول: فاهم. وهذه اللفظة من جهلك بالتوحيد، لا يجوز أن يوصف الله عز وجل بفَهِم، وقول القائل: الله عالم يُجزي عن ذلك كله، ومن قال – زعمتَ –: إنه قادر ولم يقر بأنه قاهر، وأقر بأنه إله ولم يقر بأنه خالق، وهذا القول الذي قلتَه فكله فاسد لا يجوز في التوحيد، ولا يقوله من له أدنى رأي سديد، ومعرفة يسيرة.

فأما قولك: أيها المجبر في المحتلم، وليس بمجنون، ولا مغلوب على عقله، لأنه لا يعرف حين احتلم أنه قد كمل عقله، فهذا كلام مخلّط لم نُصحّه، والمحتلم ليس عليه لوم في نومه، والفرائض له لازمة وإن نام، والتوحيد عليه فريضة وإن نام، لأن النوم لا يُذهب عنه فرض التوحيد، وعليه أن يقوم بفرائضه ويؤديَها ويعتقدَها.

وقولنا: إن الفرائض والتوحيد لازمة للنائم في نومه، أردنا بذلك أن فرض الله لازم للنائم واليقظان، نريد: أن على النائم أن يكون ضميره واعتقاده التوحيد ووجوب الفرائض، فإذا استيقظ لزمه العمل والأداء، لِمَا افتُرِض عليه، وأما الفعل ففيه يكون الثواب والعقاب، لأن الأمر والنهي إنما هو لازم لأهل العقول، وأنت تعلم أن الزنج والهند والحبش وجميع الأعاجم إذا طلبوا العلم والتعليم نالوه

وأدركوه، وإن قصروا بعد دعاء الرسل لزمتهم الحجة، لقول الله سبحانه لنبيه صلى الله عليه: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ولا عذر لأحد من الأولين والآخرين في أداء ما افترض الله عليه، من توحيده وعدله ودينه، وإن عذرتَه أنت بجهلك وفريتك على الله جل ثناؤه، وجعلك له الحجة على الله سبحانه، ورددتَ القرءان، والله سبحانه يقول: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]. وكل هذا يكذب قولك الذي قلتَ، إن الله عز وجل أراد أن لا يعبدوه، وأراد أن لا يؤمنوا، وأن يكفروا ويفجروا.

فإن قال لنا قائل: أليس قد تجدون في الرواية عن النبي صلى الله عليه وعلى أهل بيته وسلم أنه قال: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن المجنون حتى يُفيق، وعن الطفل حتى يبلغ».

فإذا قلنا: قد صح ذلك.

قال: كيف زعمتم أن الفرائض لازمةٌ للنائم والمستيقظ، فهذا ينقض ما قلتم؟!

قلنا له: إنها يزول عن النائم فعل الفرائض ما دام في نومه، ولا يزول عنه اعتقادها ولازِمُها الواجب المحتوم الذي لا يسقط، والدليل على ذلك أنه لا يجوز أن تقول لرجل نائم: هذا الرجل النائم قد زال عنه الإيمان بزوال عقله، وما هو فيه من نومه، ولكن يجوز أن تقول: قد زال عن هذا النائم عمل الفرائض ما دام نائماً، فهذا وجه الصواب، والحمد لله رب العالمين.

ومن الحجة لنا عليك أن أفعال العباد غير مخلوقة، قول أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه وقد سُئل ما الإيمان؟ فقال: «الإيمان قول مقولٌ، وعمل

معمول، وعرفان في العقول»[1]، ولم يحدّ الإيمان بحدّ يُلمس، ولا بِحسٍّ يُحَس.

ثم سئل ما الإيمان مرة أخرى؟ فجاء عليه السلام بالمعنى الأول بعينه، بلفظ غير اللفظ الأول، فقال: «الإيمان قول باللسان، وعمل بالأركان، ومعرفة بالجَنان»[2]، ولم يصف الإيمان أنه مخلوق، ولا أنه موجود بين ستة حدود، وهي: الخلف والقدّام، والميمنة والميسرة، والفوق والتحت، التي لا بد منها للشيء، من جميع ما خلق الله عز وجل، وأنتم فلا توجدوننا[3] أفعال العباد بين هذه الحدود أبداً، وذلك الدليل على أنها غير مخلوقة، وأنها حركات بني آدم وفعلهم، شاهِدُ ذلك الأكبر الذي لا يُرَدُّ قول الله عز وجل للظالمين: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، فصح أن ما خلقوه ليس بخلق الله عز وجل، وفي أقل من هذا كفاية، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) رواه الطبري في المنير/٧٣، وأمالي المفيد /٢٧٥، والمجلس/٣٣، وأمالي الطوسي/٣٦، المجلس/٢.

(٢) نهج البلاغة، قصار الحكم/ ٢٢٧.

(٣) في (ب): توجدونا.

[شُبَه داحضة]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغداذي في كتابه وهو يخاطب صاحبه وهو يغريه بأهل العدل: واعلم أنك لن تسألهم عن شيء هو أشدّ عليهم من هذا وأشباهه، لأنهم يقولون: لا يكلِّف الله العباد إلا ما يستطيعون، فإن جعلوا لإنسانٍ شيئا ولم يعطوا الآخر انكسر قولهم، لأنهم إن كلفوا الآخرحينئذٍ ما على الآخر، ولم يُعطَ ما أُعطي الآخر، فقد كلّفوه حينئذٍ ما لا يطيق، لأن الشيء الذي كُلف لا ينال إلا بذلك الفضل الذي أُعطيه الآخر، فهو الآن مكلَّف ما لا يطيق.

فإن قالوا: إنه بالعقل وبغير العقل، فسَلهم ما ذلك الشيء الذي هو غير العقل، فإنهم لن يصفوه لك أبداً إلا منّةً من الله.

فقل لهم عند ذلك: إنا كذلك نقول، إنهم مكلَّفون حين يبلغون الحلم، وتقوم عليهم الفرائض، وتدرك العقول، وذلك حين يبلغون الحلم، ولا يطيقون ذلك الذي كلفوا إلا بمنّ الله وعونه وتعريفه [1]

وإن شَغَب أحد منهم فقال: إنّا لا نَصِفه بمنٍّ من الله، وهو شيء سوى العقل.

فقل لهم عند ذلك: أفما أُعطي الذين تزعمون مثل ذلك الشيء الذي هو [سوى] العقل؟

فإن قالوا: بلى.

فقل لهم: فمالهم لم يعرفوا كما عرف هؤلاء، وإنما هو شيءٌ مَن كان فيه مع عقله عرف، فإنهم سيفرّون من هذا الكلام أيضا، فلا توجد لهم حجة.

وإن قالوا: هو شيء سوى منة الله، فسلْهم ما هو، فإنهم لن يصفوه لك، وإن تكلفوا لك شيئاً يَلذَون به، فإنه ليس له أصل.

الجواب قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: أما قولك يا عبد الله بن يزيد البغداذي لصاحبك، واعلم أنك لن تسألهم عن شيء هو أشدّ عليهم من هذا وأشباهه، وقولك في غير موضع من كتابك إن أهل العدل يفرّون من كلامك، وإنهم يعجزون عن جوابك، تُفرّح بذلك نفسَك وأصحابَك، فكان مثلك في القول مثل إنسان قال لجماعة وقد خرجوا في سفر: إذا صرتم في الدهناء في موضع كذا وكذا من الرمل حيث لا يعرف الماء، فإنه سوف يلقاكم نهرٌ عظيم كثير الماء، وحوله فواكه كثيرة، وعنده أُسودٌ خوادر، فكُلُوا من تلك الثمار، واشربوا من ذلك الماء، بلا حساب ولا عاقبة سوء.

وأما الأُسُود فإنها سوف تفرّ من لقائكم إذا رأتكم، فلا تهتمّوا بها، فذهبوا اتّكالاً على قوله، وثقةً بنصيحته، وتقليداً له، فلما بلغوا الغائط الأمقّ من الدهناء، جَهدهم العطش والضر، ولم يجدوا نهراً ولا ثماراً، ووجدوا الأُسود، فساعةَ عاينتهم وثبتْ عليهم ففرستهم جميعاً، فلم يفلت منهم أحد، وكذلك هلك من قلّد الرجالَ دينَه بلا بيان، ولا حجة قاطعة، ولا بيّنة قاهرة، فهذا مثلك ومثل أصحابك، وما أعطيتَهم من القول المحال، الذي ينتقض عليهم عند الرد وملاقاة الرجال.

وأما قولك لأصحابك: إن من قولنا نحن أهل التوحيد والعدل: أن الله عز وجل لا يكلف العباد إلا ما يستطيعون، فذلك قولنا، وإنك زعمتَ تسألنا بما كلّفهم الله عز وجل هذا الدينَ وما يستطيعون به؟

[حجة العقل والكتاب والرسول]

فإنا نقول لك: إن الله تبارك وتعالى كلّف العباد الفرائض، وجعل فيهم استطاعةً بيّنة مركّبة، وأرسل إليهم الرسل، وأنزل عليهم الكتب، وأمرهم ونهاهم، بعد كمال العقول، وقسمه لها بينهم بالسوية، ولذلك صارت الفرائض عليهم واجبة بالسوية، إلا أن تقول يا عبد الله بن يزيد البغداذي ومن قال بقولك: إن لبعض الناس عينين ونصفاً، ولبعضهم عينين إلا ربع، فكُلّف هذا من الفرض ما لم يكلف الآخر.

ومثل ذلك لو أن رجلاً كان له مائة عبد، فدفع إلى كل عبد منهم ديناراً، وأمره أن يأخذ له بذلك الدينار مِسكاً، والمسك حينئذ مثقال بدينار، فذهب كل واحد منهم فجاءه بمثقال مسك بدينار، لأنه لم يفاوت بينهم في العطاء، ولم يرخّص لأحد منهم فيما دون المثقال للأداء، فهل يجوز في الحكمة عندك، أو يثبت في العدل، أو يقع عليه الأوهام، أنه لو عاقب كلهم أو بعضهم أنه يصحّ له اسم حكمة، أو يثبت له اسم العدل، فهذا وجه.

ثم نقول لك: لو أنه دفع أيضاً إلى كل واحد منهم ديناراً مرة أخرى، وأرسلهم يأتونه بذلك المسك على الشرط من الوزن وهو مثقال بدينار، فجاءه واحد منهم بنصف مثقال، وجاءه الآخر بمثقال إلا ربع، وجاءه الآخر بمثقال إلا سدس، وجاءه الآخر بثلثي مثقال، وجاءه الآخر بمثقال على الوفاء، بعدما ساوى بينهم في العطاء، وكلّفهم أن يأتوا بوزن واحد على ما رسم وبه أمر، ثم رضي عنهم جميعاً، أو جعل ثواب المحسن مثل ثواب المُسيء، هل يجوز عندك أن ينسب هذا إلى الحكمة والعدل والصدق، وإنفاذ القول الذي شرط على نفسه، ولا سيما إن كان القائل قال: ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٢٩)﴾ [ق]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً (١٢٢)﴾ [النساء]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا (٨٧)﴾ [النساء]، وقوله:

﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، و﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ (٩)﴾ [آل عمران: ٩، الرعد: ٣١].

فإن قال قائل: فقد رأينا العقول يزيد بعضها على بعض؟

قلنا له: إن تلك الزيادة التي سميتَ إنما هي اكتساب اكتسبها المكتسب بأصل العقل المركب فيه، وذلك لِمَا هذّب من رأيه واكتسب من الآداب، واستعمل من النظر والعلم والحكمة، وأما الآخر فضيّع عقله وشَغَله بكل فساد يُصدئُ العقلَ، ويذهل عن الصلاح، وليس يجوز في عدل الله تبارك وتعالى أن يفاوت بينهم في العقول، ثم يحمّلهم من الفرض شيئاً واحداً لا تفاوُت فيه، فلا يجوز في العدل غير هذا، لقوله سبحانه: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله: ﴿أَلَمْ نَجْعَل لَّهُ عَيْنَيْنِ (٨) وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ (٩) وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ (١٠)﴾ [البلد]. فهذا جواب ما سألت عنه.

وأما قولك: إنك تسألنا زعمتَ أنه بالعقل وبغير العقل، وتقول لصاحبك: فسلهم ما ذلك الشيء الذي هو غير العقل، ونحن لم نقل: إن الله عز وجل زاد العباد شيئاً يأخذون به دينه إلا الجوارح السالمة، والعقول الكاملة، وأما غير ذلك فلا نقول به، وكفى بما ذكرنا من الجوارح والعقول السليمة، منّةً من الله جل ثناؤه عظيمةً لا أعظم منها من المنن، والتعريفُ من الله عز وجل فهو إرسال الرسل، وإنزال الكتب. وأما تكريرك الكلامَ المعاد الذي لا وجه له، فلا معنى لتكرير الكلام لما يعرف من نفس المسألة، والتطويل فيها عيٌّ، وقلةُ معرفة بفصل الخطاب.

وأما قولك: إنّ ثَمَّ شيئاً سوى العقل، فلا شيء مع العقل يُعطاه العبادُ إلا سلامة الجوارح، ولا سبيل لهم إلى وجود معنىً غير الجوارح والعقول، والهداية من الله عز وجل بدُعاء الرسل والكتب. فأما جبرٌ يجبرهم على الدخول في الإيمان والخروج من المعاصي بغير ما ذكرنا، فذلك دعوى باطل، وإن ادعيتَ أمراً فأصِحّ

لنا معنى غير صحة الجوارح والعقول، وإرسال الرسل وإنزال الكتب، فإنك لا تقدر على غير ذلك أبداً، إلا دعواك على الله عز وجل، وفريتك عليه أنه قَسَرَ بعضهم على الإيمان كما أحب، وقسر بعضهم على الكفر كما أحبّ، وهذا خلاف القرآن وردُّه صراحاً، وهو مكابرة العقول، والإعراض عن النصفة، والتعامي والتجاهل عن الحق، وحب الرئاسة.

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وأما قولك: إنك تسألنا – زعمتَ – فتقول لنا: أليس قد أعطوا كلهم أن يعلموا ما يعلم الأنبياء والمؤمنون من توحيد الله سبحانه؟

فإن قلنا: نعم، رددت علينا – زعمت – ما ذكر الله سبحانه في كتابه، من الذين لا يعلمون، ومَن ذكر أنهم لا يبصرون، ومَن ذكر أن ﴿ذَٰلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، فإنا – زعمتَ – سنرجع عما أعطيناك، ونترك هذا الكلام، وقد أعلمناك أنك تفرّح نفسك، وضربنا لك مثل النهر والأسود.

[تفاوت معارف الخلق]

ونحن نقول: إن معرفة الأنبياء عليهم السلام بتوحيد الله عز وجل، وبمعالم دينه أكثر من معرفة الخلق، وشاهد ذلك قوله: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (٧٦)﴾ [يوسف]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ النَّبِيِّينَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء: ٥٥]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وما خصّ الله جل ثناؤه به الرسل وفضّلهم به على غيرهم، فذلك أمر غير منكر، لما قلّدهم من القيام بمعالم دينه، وجعل حاجة الخلق إليهم، ولو كان الأمر في العلم والمعرفة سواءً في الأنبياء والأمم، لم يكن بين العالِم والمتعلم فرقٌ، ولم يكن الأنبياء عليهم السلام أولى بالمعرفة من العوامّ، وهذا ما لا يقاس، ولا يذكره أحد من أهل المعرفة.

وكذلك المؤمنون بعضهم أعلم من بعض، فلذلك صارت الأئمة عليهم السلام أولى بمقام الأنبياء صلوات الله عليهم من الأمة، لما عندهم من العلم والحكمة والمعرفة بالكتاب والسنة، وبذلك الفضل الواضح احتج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب صلوات الله عليه على إخوانك الخوارج بحروراء، فرجع منهم ثمانية آلاف، لما احتج عليهم بالحجج القواطع التي لم تكن عندهم منها معرفة، فتابوا ورجعوا معه إلى الكوفة.

ولولا أن تلك الحجج موجودة معروفة في كتاب صفّين[1] وغيره لذكرناها، وبذلك الفضل والتفضيل في العلم، الذي خُصّت به أئمة الهدى، وجبت حجة الله عز وجل على خلقه في أرضه، لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ (٤٣)﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣].

وعندما احتجّ أمير المؤمنين عليه السلام على الخوارج بحروراء، فرجع منهم ثمانية آلاف، وتخلف منهم أربعة آلاف، إصراراً على الجهل، واتّباعاً للهوى، ومساعدة للرؤساء، بعد البيان والإعذار، فتخلفوا عن إمام الهدى، وسيد أهل زمانه، أخي الرسول وابن عمه، وأوجب عليهم الحكم بكتاب الله سبحانه، ويلزمكم أن نسألكم أيضاً في هذا الموضع فنقول لكم: خبّرونا عن أهل حروراء، هل أراد الله عز وجل منهم أن يرجع منهم مع علي بن أبي طالب عليه السلام إلى الكوفة ثمانية آلاف تائبين، عارفين بالخطأ والزلة؟! وأراد من الأربعة آلاف التي تخلفت وأصرت على العمى بعد الحجة أن يتخلفوا، وأن يحاربوا عليًّا خليفةَ الله في أرضه في عصره؟!

---

(١) وقعة صفين لنصر بن مزاحم المنقري. مطبوع.

فإن قلتم: إن الله عز وجل أراد من الفريقين جميعاً هذا الفعل الذي فعلاه.

فإذا قلتم: نعم، قد أراد الله ذلك.

قلنا لكم: فأيهما الصواب، وأيهما الخطأ؟!

فإن قلتم: الصواب مع من تخلف عن الدخول مع أمير المؤمنين عليه السلام، والخطأ مع من رجع إليه ودخل معه الكوفة.

قلنا لكم: فلِمَ سمّيتم بعض فعلهم خطأ، وبعضه صوابا، واللهُ عز وجل هو الذي قضى ذلك – زعمتم – كله على الفريقين، وخلقه من فعلهم، وأراده منهم، وقدّره عليهم، فيلزمكم حينئذٍ في قولكم أن بعض فعل الله عز وجل وخلقه وإرادته وتقديره خطأ، وأن بعضه صواب، لا بد لكم من إثبات ذلك، إذ أصلُ هذه المسألة إنما وضعتموه إثباتاً للجبر، ونفياً للعدل، وأن أفعال العباد كلها مقدرة مخلوقة، وأن الله – عز وجل عما قلتم – هو الذي خلق أفعالهم وأرادها وقدّرها، وصيّر بعضهم مؤمناً وبعضهم كافراً، كما زعمتَ في كتابك الذي هذا جوابه، فما مخرجك من هذا الجواب الذي أجبناك به في هذا الموضع، من رجوع بعض أصحابك إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، وتخلّف بعضهم عنه، فيلزمكم على قَوَد قولكم أنه لا لوم على أحد من الفريقين، لأن كليهما على قولكم كذا أراد الله منهما وخلق، وقدّر وقضى وشاء، والله عز وجل لا يظلم ولا يؤاخذ الناس بفعله، فلا بد لكم أن تقولوا إن كلهم مخطئون، أو كلهم مصيبون، أو بعضهم مخطئ، وبعضهم مصيب.

فإن قلتم: إن كلهم مخطئ، كفرتم وكفّرتم من حاربكم.

وإن قلتم: إن كلهم مصيب، لزمكم أنكم مصيبون في حرب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وأنه مصيب في حربكم. وهذا قول المجانين، ومن ليس مثله يخاطَب لجهله وقلة علمه.

وإن قلتم: إن بعضهم مصيب، وبعضهم مخطئ، وإن ذلك الفعل كله من الفريقين، إنما الله الذي خلقه وقدّره وأراده في قولكم، لزمكم أن بعض خلق الله سبحانه وتقديره ومشيئته وإرادته خطأ وبعضه صواب، وهذه المسألة وحدها تقطع جميع ما قلتم من الجبر في كتابكم كله، وتوجب القول بالعدل والرجوع إلى الحق، وهي تُجزينا وحدها لقطعها لكل مجبر على وجه الأرض، لأنه ما لزم في حجة واحدة من حجج الله جل ثناؤه، لزم في التي تقاس عليها مثلُه، وفي هذا كفاية لمن عقل.

ونحن نثق أن كل من سمع هذا الجواب يشهد عليكم بالغلبة والانقطاع، وأنه لا مخرج من هذه المسائل لأحد من جميع أهل الجبر والفرية على الله جل ثناؤه، فأيْنا الآن الذي دينه دين شيطان كما ذكرت، ومن المشرك الذي وصفتَ في كتابك أنه حلال، ماله ودمه وسبيه وقتله، في السر والعلانية، وحرام ذبائحه ومناكحته، لأنهم – زعمتَ – ليسوا بأهل كتاب ولا مقرين بجزية، وإنما هم حرب.

فإن قلنا لك: – زعمت – نعم، أخذتنا بمسائل الصّفرية[١]، ومن سمّي من مُحْدِثي أهل القبلة بالشرك.

ونحن نقول لك: أوليس قد احتججت في كتابك الذي كتب بعض أصحابك إلى إخوانهم، ينهونهم عن الدخول مع الشيعة، ويقولون: إن دينهم كان دين الصفرية قديماً، دين زعموا اختاره الله سبحانه لهم، واختصهم به دون غيرهم. ثم جاءهم بعد ذلك الدينُ الصحيح، الذي اختاره الله سبحانه لهم، واختصهم به أيضا، كما زعموا في زمان عبد الرحيم بن خليل، وعبد الكريم بن نعيم، فتركوا الصفرية وأخذوا الدين الآخر، الذي خصّهم الله به دون غيرهم، زعموا في كتابهم

---

(١) الصفرية: قوم من الخوارج، نسبوا إلى زياد بن الأصفر رئيسهم. وقيل: إلى عبد الله بن صفار. وقيل: لصفرة ألوانهم. وقيل غير ذلك. لسان العرب، مادة: صفر.

الذي كتبه المشايخ إلى عشائرهم، وردّ عليهم فيه[1] بعض أصحابنا ما فيه الكفاية، وما علمنا أحداً من جميع الناس يأتي من التخليط الفاحش بمثل هذا الذي قلتم، فالله المستعان.

فإن قال قائل: فهل أعطى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الناسَ العلمَ بالسواء حتى كانوا جميعاً فيه سواءً؟!

فإنا نقول: إنه صلوات الله عليه وعلى آله وسلم قد نصح وبلّغ جميع ما أمره الله جل وعز بتبليغه، وأوفاهم علم الفرائض على السواء، لم يكتمهم نصيحةً، ولم يستر عنهم شيئاً من جميع ما تُعبّدوا به، غير أن بني آدم مختلفة هممهم وأهواؤهم، وإن بعضهم يستعمل عقله ويصرف همّته في طلب العلم، وبعضهم يستعمل عقله ويصرف همّته في أشياء غير ذلك، من الزراعات والصناعات والإرادات المختلفة، والفرض عليهم سواء، ولا حجة على الرسول صلى الله عليه وآله وسلم تلزمه في تقصيرٍ، ولا خيانة في تأدية، ولذلك صار بعض الناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وعلى آله ومن تبعهم من جميع الناس أعلم من بعض، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ (٧٦)﴾ [يوسف]، وقد علمتَ ما كان بين موسى وبين العالم صلى الله عليهما الذي لقيه فوجده موسى عليه السلام أعلم منه، وموسى نبي عالم غايةٌ في العلم. فهذا جواب ما سألتنا عنه.

فإن قال قائل: فهل فضّل رسول الله صلى الله عليه أحداً من أصحابه بالعلم دون غيره؟

قلنا له: قد كان رسول الله صلى الله عليه وعلى آله يُعلّم جميعَ من طلب العلم، ولا يبخل عليه بما فيه نجاته، ولا يخصّ أحداً بعلم دون أحد.

---

(١) سقط من (أ): فيه.

فإن قال لنا: فلِمَ زعمتم أن علي بن أبي طالب أعلمُ الناس بحلال الله وحرامه، وكتابه وسنة نبيه بعد النبي صلى الله عليه؟

قلنا له: لأنه كان أرغبهم في طلب العلم، وأحرصهم عليه، وأقربهم منزلةً من الرسول صلى الله عليه، إذ هو معه صلوات الله عليهما، جميعا في دراه، ومُقاعِده في ليله ونهاره، مع ما أراد الله سبحانه من استخلافه بعد نبيه، فلا عتب على النبي صلى الله عليه، ولا حجة فيما خصّه به دون غيره، لعلمه أنه موضع حاجة أهل الإسلام، ومفزعهم بعده، وأن جميع ما علَّمه رسول الله صلى الله عليه وعلى آله من العلم عائدٌ نفعهُ ومرفقه على الأمة، وهو قوام دينها، فذلك يوجب نصح النبي صلى الله عليه وعلى آله وكمال تبليغه، وينفي عنه الاختصاص بالأثرة بالعلم لبعض دون بعض، إذ في ذلك الصلاح للأمة، وحسنُ العائدة عليها، فذلك من جودة النظر لها.

وعلى أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله لا يفعل من الأمر إلا ما أمره الله عز وجل به، لقوله: ﴿إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ﴾ [الأنعام: ٥٠، يونس: ١٥، الأحقاف: ٩]، وقوله: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَى (٣)﴾ [النجم]، وقوله: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ (٢٤)﴾ [التكوير]. فهذا حرف واحد يقرأ على وجهين، فمن قرأه بالظاء وجب في ذلك أنه عليه السلام ليس على الغيب بمتّهم، والظنين في لغة العرب هو: المتهم. ومن قرأ بالضاد وجب في ذلك أنه ليس على الغيب ببخيل، والضنين في لغة العرب هو: البخيل.

وأما قولك واعتلالك بقول الله عز وجل إنهم ﴿لاَ يَعْلَمُونَ﴾، و﴿لاَ يَعْقِلُونَ﴾، و﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، فإنما ذلك كله ذمّ منه عز وجل لهم، إذ لم يطلبوا العلم ولم يُصغوا إليه، وكابروا الجائي به من عند الله سبحانه، وتركوه باتباع الهوى، واختيار العمى، وتقليد الكبراء، وقد كانوا بُصراءَ إذا أرادوا، وعلماءَ لما أحبوا، وبلغاءَ فيما اشتهوا.

ألا ترى كيف قال عز وجل: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقال: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)﴾ [العنكبوت]، وقال: ﴿وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (٤٦)﴾ [إبراهيم]. أفهذا مكر من لا بصيرة معه ولا علم، ولا تمييز ولا معرفة، وقولهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقول الله عز وجل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، و ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ (٩)﴾ [الزخرف]. وإنما يقع الذمّ عليهم من الله عز وجل على تركهم للأمر الذي لو أرادوه لقدروا عليه وأمكنهم، ولو كانوا لا يعقلون لم تلزمهم حجة، إلا كما لزمت المجانين والأطفال.

[سلسلة من شُبَه البغدادي]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عمّن كان موضوعاً عنه علم الدين ممن هو طفل، أرأيتم حين يقع عليه التكليف، ويؤخذ بعلم ما كان عنه موضوعاً، أخبرونا عنه في تلك الحال التي كُلّف فيها، أَوَقَعَ عليه التكليف والاستطاعة والفعل في حال واحدة؟! أم يقع بعضه قبل بعض؟

فإن قالوا: إنما يقع جميعاً لا يقع بعضه دون بعض، لم تقع الاستطاعة قبل الفعل، ولا الفعل قبل الاستطاعة.

فقل لهم عند ذلك: فكل خلقٍ مِن خلق الله كُلف الإيمان، ونُهي عن الكفر، فقد وقع له فعل مع استطاعة، إما إيمان وإما كفر، لم تقع استطاعة قبل فعله، ولم يكن يستطيع لا يفعل ذلك الشيء الذي وقع مع استطاعته، فإن كان إيمانٌ وقع مع استطاعته، فلم يكن يستطيع أن يكون ثَمَّ كفرٌ مع استطاعته، ومَن وقع فِعلُ كفرٍ مع استطاعته فلم يستطع أن يكون منه إيمان، لأنهما إنما يقعان معاً، لا يقع واحدٌ منهما قبل صاحبه.

فإن قالوا: نعم.

فقُل: وكذلك قولنا، أفليس من كُلف الإيمان كان له فِعلٌ واقع مع[1] التكليف، إما إيمان أو كفر، لا[2] يستطيع معه فعلَ غيرِ الذي وقع مع الاستطاعة.

فإن قالوا: بلى.

فقل: أخبروني عمن وقع مع فعله حينئذ كفرٌ، أليس هو كُلف في تلك الحال

---

(١) في (أ): من.

(٢) في (أ): فلا.

الإيمان الذي لا يستطيعه؟! أليس لا يستطيع أن يَعدِل عنه فِعلَ الكفر في تلك الحال، كما لا يستطيع أن يعدل عنه الاستطاعة؟!

فإن قالوا: بلى.

فقل لهم: فَهُم إذاً في تلك الحال لا يستطيعون الإيمان في حال كفرهم، وهم مكلفون للايمان، وهم لا يستطيعون ترك[1] الكفر، ولا أخذ الايمان؟

فإن قالوا: نعم، أعطوك أن الكفار لا يستطيعون الإيمان في حال كفرهم، وهم مكلَّفون للإيمان وهم لا يستطيعونه، ولا يستطيعون ترك الكفر في تلك الحال.

فإن قالوا: نعم، فقد تركوا قولهم، وهذا قولنا، لأنّا نقول: إن الناس يكلَّفون الإيمانَ في حال الكفر وهم لا يستطيعون ترك الكفر في حال الكفر، ولا يستطيعون ترك الإيمان في حال الإيمان. ونقول: إن الاستطاعة والتكليف والفعل إنما تقع في حال واحدة، فمن وقع له فعل مع الاستطاعة فهو لا يستطيع ترك ذلك الفعل في تلك الحال التي وقع فيها فعلُه واستطاعته، فقد أقررتم بما نقول.

وإن قالوا: إنما يقعان معاً، ولكنه قد يستطيع أن يردّ ما كان فعل بَعدَ فِعْله، فهذا أقبح وأجور، فسلهم عند ذلك فقل: هل يستطيع أحد منكم الآن أن يردّ شيئاً قد كان فَعله حتى يقال: إنه لم يفعله، فإنهم لن يفنّدوا[2] هذا ولن يستطيعوا في هذا جواباً، لأن مَن سرق أو قتل أو أشرك أو عمل عملاً فلا يستطيع أن يردّ ذلك حتى يقال: إنه لم يعمله قط.

وإن قالوا: إن الاستطاعة تقع قبل الفعل، فقل لهم عند ذلك: أليس الاستطاعة [لها] حال تقع فيه غير حال الفعل وهي قبل الفعل، فقد يكون الرجل مستطيعاً للإيمان والكفر في حالٍ، ولم يعمل إيمانا ولا كفرا؟

---

(١) سقط من (ب): ترك.

(٢) في (ب): يقيدوا.

فإن قالوا: نعم.

فقل: فأخبروني أليس قد يستطيع في تلك الحال أن لا يأخذ بايمان ولا كفر وهو مكلف بالايمان[١]؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: فقد يكون الرجل مكلّفاً بالايمان[٢]، ولم يفعل الإيمان ولا الكفر، فأخبروني عنه في تلك الحال التي كلّفه الله الإيمان، ولم يعمل به ولا بغيره، ما هو إذا لم يُقر بأن الله واحد، أمعذور هو بأن لا يقر بأن الله واحد؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس الناس قد يكونون مكلّفين بالايمان[٣] وهم يستطيعونه، والله يعذرهم بأن لا يأخذوه، فإنهم لن[٤] يمكنوك أيضاً من هذا، وسيتركون هذا الكلام، لأنهم لا يعذرون الناس بأن لا يوحّدوا[٥] الله، وهم مكلفون للتوحيد يستطيعونه، ومتى ما[٦] قالوا هذا، عذروا مَن كلّفه الله معرفَته أن لا يعرفه[٧].

وإن قالوا: إنها تقع قبل الفعل بلا حال بينهما، فقل: أليس الاستطاعة لها حال غير حال الفعل، كما أن حال القائم غير حال القاعد، وحال النهار غير حال الليل، وحال الكفر غير حال الإيمان؟!

---

(١) في (أ): للايمان.

(٢) في (أ): للايمان.

(٣) في (أ): للايمان.

(٤) في (ب): لم.

(٥) في (ب): لا يواخذ. مصحفة

(٦) سقط من (ب): ما.

(٧) في (ب): يعرفونه.

فإن قالوا: بلى.

فقل: أفليس إنما يفعلون الآن بما كُلفوا بغير استطاعة، لأن الفعل في غير حال الاستطاعة، وإنما يكون فعلهم بلا استطاعة، لأن الاستطاعة قد ذهبت في حالها، كما ذهب الليل في حال الليل، والنهار في حال النهار، والقعود في حال القعود، والقيام في حال القيام، والكفر في حال الكفر، وأشباه هذا قد ذهبت الاستطاعة وحالها، كما ذهب الليل وحاله، والنهار وحاله، وأشباه هذا.

فإن قالوا: بلى.

فقل: فإنما تفعلون[1] بغير قوة ولا استطاعة؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس إنما يعمل الناس الإيمان والكفر بغير استطاعة ولا قوة، فأخبروني ما ذلك العمل الذي عُمل بغير قوة ولا استطاعة؟ فإنهم لن يصفوا لك عملاً عُمل بغير قوة ولا استطاعة ! وقل لهم عند ذلك: أخبروني عنكم إذ زعمتم أنه إنما وقع التكليف بالاستطاعة، وكُلفوا أن يفعلوا بالاستطاعة، ففعلوا بغير الاستطاعة، لأنه كلفهم الإيمان بالاستطاعة، فعملوه بغير الاستطاعة، فهم لم يأتوا به على الوجه الذي كلفهم، وهم عصاة في قولكم، إذ جاؤوا بالإيمان بغير الاستطاعة، ولن يقولوا يفعلون بغير قوة ولا استطاعة، غير أنا إنما اتّبعنا كلّ كلام يُخاف أن يُدخلوا فيه شيئا يلبِّسون به على ضعيف المعرفة. فانظر في هذا الوجه من الكلام نظراً لطيفاً، فإن فيه نقضَ كلام المبطلين القدرية.

ثم سلهم فقل لهم: أخبروني حين قلتم: إن الاستطاعة والتكليف وقعا قبل الفعل بلا حال بينهما، أليس الاستطاعة قبل الفعل أم لا؟!

---

(١) في (أ): يفعلون.

فإذا قالوا: بلى.

فقل: فإذا كانت قبله، أليس الفعل بعد الاستطاعة؟ فأخبروني عن الذي بعد، أليس الذي هو قبل هو قبله؟!

فإن قالوا: نعم، القبل قبلَ البعد.

فقل: فأخبروني عن القبل حين ذهب وذهبت حاله، بأي شيء كان البعد، والبعد بأي شيء فُعل، فإنهم لن يقدروا في هذا الكلام على جواب، لأنهم قد أنزلوا الاستطاعة والتكليف قبل الفعل، فالبعد ليس بالقبل، والقبل ليس بالبعد، كما أن الليل لا يكون بالنهار، والنهار لا يكون بالليل، إنما النهار بالنهار، والليل بالليل، كذلك القبل بالقبل، والبعد بالبعد، فالفعل الآن إنما هو بعد الاستطاعة، فليس بالاستطاعة كان، ولكنه كان بالفعل، إن قُدتم القياس على القبل والبعد، وهذا كلام لا يحيرون فيه جواباً، ولا حجة لهم فيما يلوون به ألسنتهم.

ومن زعم منهم أو من غيرهم أن الاستطاعة تقع قبل الفعل ثم تبقى حتى يمضي الفعل، فقد أعطاك بأنهم يستطيعون الفعل في غير حال الفعل، وأنهم قد يستطيعون في حال الإيمان فِعلَ الكفر، وفي حال الكفر فعل الإيمان، فسلهم عند ذلك على حدّ صدر المسائل: أليس قد يستطيعون الإيمان والكفر جميعاً في حال واحدة، حين جاءت استطاعتهم قبل فعلهم؟ فهم يستطيعون أن يفعلوه، والاستطاعة قبلهما؟

فسلهم عند ذلك: أليس ما علم الله أنه واقع مع التكليف، والاستطاعة مع الفعل بعد الاستطاعة، لا يستطيعون أن يُوقعوا ثمَّ فعلا غيره، كما لا يستطيعون أن يوقعوا ثمَّ تكليفاً ولا استطاعة، فمن وقع له فِعلُ كفرٍ في تلك الحال، لم يكن يستطيع أن يوقع ثمَّ فعلاً غيره، لأنه لا يستطيع - زعمتم - الإيمان والكفر جميعاً في حالة

واحدة، فإذا كان لا يستطيع أن يوقعهما جميعاً مع الاستطاعة، فإنما يستطيع أن يوقع أحدهما، ولا يستطيع أن يوقع الآخر، فإن كان الله يعلم أنه إنما يوقع الكفر مع الاستطاعة، فهو مكلَّف في تلك الحال حينئذ إيمانا لا يستطيعه.

فإن قالوا: نعم، فقد أقروا بأن الله يكلف الناس الإيمانَ في حال لا يستطيعونه وهم مكلَّفون.

ثم سلهم هل يستطيع العباد أن يأخذوا بالإيمان في حال الكفر، وبالكفر في حال الإيمان؟

فإن قالوا: لا.

فقل: أليس من كان كافراً فهو مكلَّف الإيمان في حال الكفر، وهو لا يستطيع الإيمان في حال الكفر؟

فإن قالوا: نعم، فقد يكون الناس مكلفين بالايمان[1] وهم لا يستطيعونه.

فإن قالوا: نعم، فقد تركوا قولهم، ودخلوا في قولك.

وإن قالوا: إنهم يستطيعون أن يأخذوا بالإيمان في حال الكفر.

فقل: أفليس إذاً قد يستطيعون أن يأخذوا الإيمان والكفر في حالة واحدة، حتى يكونوا مؤمنين مشركين في حالة واحدة، أولياء لله، أعداء لله؟

فإن قالوا: نعم، فذلك ما لا يقبله عقلُ أحدٍ من الناس، وحسبك به إذا أعطاك هذا، إذا أعطاك أن العباد يستطيعون أن يكونوا مشركين بالله، أعداء لله، مؤمنين بالله، أولياء لله في حال واحدة، وهو كلام لا يحتمله أحد، ولن يمكنوك منه.

وإن قالوا: لا يستطيعون.

---

(١) في (أ): الايمان.

فقل: أليس من كان كافراً فلا يستطيع الإيمان في تلك الحال وهو مكلف له، ومن كان مؤمنا فلا يستطيع الكفر في حال الإيمان، وهو منهيّ عن الكفر؟

فإن قالوا: نعم، فقد دخلوا في قولك وتركوا كلامهم، ولن يجدوا بدًّا من أن يجيبوك بأحد هذين الوجهين:

إما أن يكونوا يستطيعونه في حال واحدة، فيكونون إن شاؤوا مشركين بالله لا يعرفونه، مؤمنين بالله يعرفونه في حال واحدة، يعرفون الله وينكرونه.

وإما أن يكونوا لا يستطيعون الإيمان في حال الكفر، ولا الكفر في حال الإيمان؟!

فإن قالوا بهذا، دخلوا في كلامك وتركوا كلامهم.

وإن قالوا بالوجه الآخر إنهم قد يستطيعون أن يكونوا مشركين بالله عز وجل ينكرونه، مؤمنين بالله سبحانه يعرفونه، ولن يعطوك هذا أيضا، لأن هذا محال من الكلام، ولا يسمعه أحد إلا كذّب به وأنكره، وبحسبك أن يقول رجل بهذا.

وإن قالوا: إنما الكلام إنما ينبغي أن يكون هذا، لا يستطاع الإيمان إلا في حال الكفر، ولا الكفر إلا في حال الإيمان، لأنه من كان مؤمناً لم يُحسن أن يقال: هو يستطيع الإيمان، لأنه قد فعله، وما فعله فقد فعله، ولا يحسُن أن يقال: إنه يستطيع ما قد فعل، وإنما يجوز أن يقال: إنه قد يستطيع أن يفعل الشيء في حال الشيء الآخر، لأنه لا يستقيم الكلام إلا هكذا.

فقل: نعم، قد فهمتُ الذي تقولون، أليس قد يستطيعونه في حال كفرهم، فيستطيعون الإيمان في حال كفرهم، والكفر في حال إيمانهم.

فقل: أفليس قد يستطيعونها في حال واحدة، الحال التي هو فيها كافر يستطيع مع ذلك الكفر في حالة إيمانا، ومع القعود في حالة قياماً، ومع الليل في حالة نهاراً،

وأشباه هذا، فإنهم سيتركون ما لجأوا إليه وظنّوا أن لهم فيه راحةً، ويصير أمرهم إلى أن يجيبوك بشيء وتنقض حجتهم.

وإن لجأوا إلى أن يقولوا: إن الاستطاعة والتكليف والفعل إنما تقع في حال واحدة.

فقل: أفليس الذي عَلِمَ اللهُ أنه واقع مع تلك الاستطاعة والتكليف والفعل لا يستطيعون في تلك الحال أن يكون ثمَّ فعل غيره، لأنه لا يستطيع أن يكون ثم استطاعةٌ غير تلك، ومع تلك الاستطاعة أيضاً فعلٌ ليست استطاعة قبله.

فإن قالوا: نعم، فقد أمكنوك من حاجتك، ودخلوا فيما عابوا عليك من العدل.

ثم سلهم هل شيء إلا في حال كان أو لم يكن؟

فإن قالوا: لا يكون شيء إلا في حالٍ كان إلا ما كان في حال لم يكن، فإذا أثبتَّ عليهم هذا، فسلهم عن الحال التي نهاهم الله فيها، هل كان في حال النهي شيء؟!

فإن قالوا: لا.

فقل: فأخبروني في الحال التي كان فيها الفعل ثم نهي عن ذلك الفعل؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس كل شيء نهى الله عنه فهو في حال فعله، وكونه منهياً عنه بعد كونه، فكل ما نهي عنه في حال فعله، فقد يستطيع ترك ما فعل وكان، حتى لا يكون ما كان؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: فأروني شيئاً واحداً تستطيعون ردَّه بعد ما كان، حتى لا يكون كان قط، فإنهم لن يقدروا في هذا على جواب، لأن الناس لا يستطيعون ردّ ما كان حتى لا يكون ما كان، فأحسن النظر.

[تفنيد شُبَه البغدادي]

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: نحن نقول: إن الله تبارك وتعالى لا يكلف عِلمَ الدين ولا الدين إلا كل بالغ وبالغة، من المتعبدين الكاملين، الكاملة عقولهم وجوارحهم، الساقط عنهم العذر وعِلَله.

فإنا نقول: إنه لم يقع عليهم التكليف والاستطاعة والفعل في حال واحدة، وإن هذا الكلام الذي قلت يا عبد الله بن يزيد البغدادي كلام فاسد غير صحيح، لا يجوز أن يكون من حُكم الله عز وجل، ولا من دينه، ولا أمره الذي افترض على عباده.

ولكنّا نقول: إن الرجل إذا بلغ مبالغ الرجال وجبت عليه الحجةُ، لكمال التركيب والعقل، وفي بنيته التي بُني عليها تركيبُ الاستطاعة حين سقط من بطن أمه، لأنه يتحرك ويقبض ويبسط، ويرضع ويصيح، ويبول ويتغوّط ويبكي، كل ذلك يفعله بالاستطاعة التي هي[1] فيه، وحركاته هي فرع لاستطاعته، والاستطاعة موجودة فيه قبل أن يبلغ أو يؤمر أو يُنهَى، فلا يزال على تلك الحال في حال الطفولية حتى يرتفع عن تلك المنزلة إلى منزلة المشي والإفصاح بالكلام، والمجيء والذهاب، والحركة والأعمال التي يعمل، من الأكل والشرب، والعدْو والقعود، والضرب والعبث واللعب، وما عاين الخلقُ من أفعال الصبيان التي يفعلونها بالاستطاعة المركبة فيهم قبل الأمر والنهي، ثم جاء حدّ البلوغ والاستواء، ولزمت الفرائض.

ولو كان الأمر على ما قلتم أن ليس معهم استطاعة قبل فعلهم، لم يجُزْ في حكمة الله عز وجل أن يندبهم إلى أمر ليس معهم له استطاعة، ولا لهم عليه قوة، ولا لهم به طاقة، وهو يقول عز وجل: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧].

---

(١) سقط من (أ): هي.

وأما قولك يا عبد الله بن يزيد البغدادي: إنا إن قلنا إن ذلك إنما يقع[1] جميعا، وإنه لا يقع بعضه دون بعض، لم تقع الاستطاعة قبل الفعل، ولا الفعل قبل الاستطاعة.

ولعمر الله لو قلنا ذلك للزمنا ما قلتَ، ولكنا نقول: إن الاستطاعة قبل الفعل، لا معه، وقد كرّرتَ من[2] القول في الاستطاعة ما قد فهمناه، وقد أجبناك على قولك في الاستطاعة بما أزحنا به حجتك كلها بالصحة الصحيحة، أن الاستطاعة مركبة في العباد قبل أفعالهم، ولولا ذلك لكانت لهم الحجة على الله عز وجل أنه كلّفهم ما لم يعطهم عليه قوة، ولم يجعل لهم سبيلا إلى أخذه، وهذا فعال الجائر المتعبث[3]، وذلك عن الله جل وعز منفيّ، لعدله وصدق قوله، إنه لا يظلم ولا يجور، ولا يريد الفساد، ولا يخلقه ولا يقدّره، جل عن ذلك وتعالى علواً كبيراً !!

ومن الحجة لنا عليك أن نسألك إذا وقف الكفار بين يدي الله عز وجل يوم القيامة فقال لهم: لِمَ قتلتم أنبيائي ورُسُلي؟!

قالوا: قتلناهم بالحق.

فإن قال لهم: وأي حق في قتل الأنبياء؟

قالوا: لأنك قضيتَ ذلك علينا، ولولا ما قضيت وقدّرت وشئت وخلقت من فعلنا، ما كذّبنا رسلك ولا قتلناهم.

فإن قال لهم عز وجل: وما حجتكم أني قضيتُ ذلك عليكم، وهل ما فعلتم حقٌّ، ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٦٤)﴾ [البقرة: ١١١، النمل: ٦٤].

---

(١) في (أ): قلنا إنما ذلك يقع. وسقط من (ب): إنا.

(٢) سقط من (أ): من.

(٣) في (أ): الجائز المتعنت.

قالوا: لا حجة لنا ولا برهان أقوى ولا أوضح من قولك في كتابك أنك تقضي الحق، وأنك خير الفاصلين، وكل قضائك فحسن جميل، وكل ما في الأرض فأنت قضيته وقدّرته، وقولنا: أنك ثالث ثلاثة، وأن لك الشركاءَ والأنداد فهو قضاؤك، وأنت تقضي بالحق كما قلتَ، ثم قلتَ في كتابك: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [المائدة: ١١٩]. والواجب لمن صدق عليك أن تخلّده في الجنة.

فلا بُد لك يا عبد الله بن يزيد البغداذي ولإخوانك المجبرة من أن تقولوا إن الكفار قد صدقوا في قولهم هذا، وحجتِهم بين يدي الله، في قتلهم لأنبياء الله ورسله، وأنه ثالث ثلاثة، وأن له الشركاء والأنداد.

لأنهم احتجوا بقضاء الله ومشيئته، وخلقه لأفعالهم – زعمتم – وقمتم بعذر جميع الكفار في قتلهم الأنبياء، وإتيانهم جميع المعاصي.

فلا بد لك من تصديقهم، لأنه مذهبك.

وإن نكلتَ عن ذلك ورجعت، وقلت: لا أقول إن قتل الأنبياء حق ولا صواب، ولا يجوز ذلك لي، لزمك وأنت – مفلوج الحجة – أن الله عز وجل يقضي الحق، الذي قضى، من جميع ما أمر به، من عدل أو صواب أو رشد أو حتم، ليس فيه معصية له عز وجل من جميع المعاصي كلها، وأن قتل الأنبياء عليهم السلام غير حق، بل هو أبطل الباطل، وأعظم الكفر والشرك والبهتان، وأن قتل الأنبياء صلوات الله عليهم ليس من قضاء الله سبحانه، ولا من مشيئته، ولا خَلَقَ فِعلَ مَن قتل رسله، فيكون شريكاً في قتلهم، ومُعيناً لمن ظلمهم، وداخلاً فيما عاب على الكافرين، عزَّ عن ذلك كله، !! وفي ذلك ترك أصلك، ورجوعك عن مقالتك، وفي هذه المسألة قطعٌ لجميع مسائلك كلها.

ثم نقول لك أيضا: وكذلك الرسل والمؤمنون لم يجبرهم الله عز وجل على الإيمان جبرا، ولم يقسرهم على الدخول فيه، إلا بما وهب لهم من العقول، والهدى الذي أرسل به الرسل، ودعا إليه الخلائق، وزيّنه في قلوبهم، وحبّبه إليهم، بالترغيب فيه، وشريف الوعد والوصف الذي وصف في الآخرة، وكذلك ما كره من الكفر فهو ما خوّف به من النار والخلود فيها، ثم قال: ﴿أُوْلَئِكَ هُمُ الرَّاشِدُونَ (٧)﴾ [الحجرات] في آخر الآية. فأثنى عليهم بالرشد وهو فعلهم لا فعله، ولو كان فعلَه لم يشكرهم عليه، إلا كما سمعتَه شكر الشمسَ والقمر، والسماوات والأرض، والليل والنهار، وجميع ما تولّى فعلَه قسراً وجبراً وحتماً، فهل سمعته شكر شيئاً من ذلك كله، أو أثنى عليه، أو أن السماوات والأرض، والجبال والشجر، والدواب والبحار، عنده مشكورات وراشدات، وكذلك الشمس والقمر والنجوم، هل شكرهنّ في شيء من كتابه، أو حمدهن، أو أثنى عليهن كما أثنى على عباده المطيعين له؟!

معاذ الله لا تأتي في هذه بحجة[1] أبداً، ولا[2] تجد لك فيه أمراً تكسر علينا به، إلا ذِكْرَهن فيما فطرهن عليه، أو ما أنعم به على خلقه، مِن جعلِه لهن. فأما غير ذلك، فلا والله لا تجده أبدا.

وقد بان من غلبة الحق وأهله، للباطل وأهله، أن المجبرة لا يحتجّون بآية من المتشابه، إلا كسرنا حجتهم فيها بالآيات المحكمات، وأعظم الدليل على أن معنا الحق، وأن من خالفنا مبطل، أنهم لا يقدرون على كسر آية واحدة مما احتججنا به في العدل، ولا يجدون لها تأويلا يكسرونها به، ولا يردّونها علينا بحجة من القرءان ولا غيره.

---

(١) في (أ): الحجة.

(٢) سقط من (أ): لا.

هذا أعظم دليل، وأنور برهان، فليقايس جميع من وقع في يده كتابُنا هذا حجَجَنا بحججهم، شيئاً شيئاً، وحرفاً حرفاً، وآية آية، ثم ليُنعم النظر، وليحتطْ لنفسه، فإن وجد قولهم يقهر قولنا، ويكسر احتجاجنا، علم أن الحق معهم فليلحق بهم، وإن وجد قولنا واحتجاجنا يكسر قولهم، ويبطل دعواهم، ويُفسد احتجاجهم، فليعلم أن الحق معنا، والقول في العدل قولنا، والقرءان الشاهد لنا.

فلا ينظرِ الناظر إلا لنفسه، وليعلم أنه مَن لقي الله عز وجل وهو كاذب عليه، ملزِم له فعلَ غيره من الظالمين، أنه لا جُنَّة له، ولا حجة معه، وأنه لا نصيب له في دين محمد صلى الله عليه وعلى آله الطيبين، وهذا القرءان من أوله إلى آخره يشهد للعدل، والبراءة لمن أنزله عز وجل من الظلم.

وأما ما تعلّق به الجهال من متشابه القرءان، لقلة علمهم باللغة العربية عند أهل اللسان، فإن ذلك يفسّره أهل العدل على وجه الحق، ويردّ[1] المتشابهَ فيه إلى المحكم، والبيان الواضح بالحجة القاطعة، والشواهد من كتاب الله عز وجل بعضَه على بعض، إذ لا اختلاف فيه ولا فساد ولا تناقض.

(١) في (أ): وترد.

[آيات من متشابه القرآن]

ألا ترى كيف قال عز وجل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، ثم قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، ثم قال: ﴿لَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء]، ثم قال: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر: ١٥]، ثم قال: ﴿هُوَ الْغَنِيُّ﴾ [يونس: ٦٨، الحديد: ٢٤، الممتحنة: ٦]. فمن كان غنيًّا لم يحتجْ إلى درجات، ثم قال: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ﴾ [الحديد: ٣]، فمن كان الأول قبل كل شيء مما خلق هل يحتاج إلى درجات، وإنما الدرجات في لغة العرب عِظَم القَدْر والرفعة في المجد، لا أن ثَمَّ درجات كما يعرف الناس، فكل آية لها معنى يحتاج إلى تأويل. ألا ترى كيف قال عز وجل: ﴿أَهُمْ خَيْرٌ أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ﴾ [الدخان: ٣٧]، وليس أحد من الكفار عند الله سبحانه خيراً من أحدٍ، وإنما يخرج ذلك في اللغة: أهم أكثر؟! ﴿أَمْ قَوْمُ تُبَّعٍ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ أَهْلَكْنَاهُمْ﴾ [الدخان: ٣٧]، وليس أحد منهم بخير من أحد، لأنه لا خير في الكفار كلهم، وليس أنهم عند الله عز وجل بخير ولا رشيد.

ومما يدلك على ذلك في لغة العرب، التي قال الله عز وجل فيها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، فقال الشاعر ما يدل على ما ذكرنا، من أنه لا خير في أحد من الكفار:

متى تأتِه تعشُو إلى ضوء ناره تجدْ خير نارٍ عندها خيرُ موقِد[1]

وليس بعض النار خيراً من بعض، وإنما هي نار كلها سواءٌ ليس بينها فرق، وإنما عنى صاحب اللغة العربية أنها خير نار، أراد أنها وقدت للكرم والمجد والفَعال

---

(١) البيت للحطيئة، من قصيدة مكونة من (٤٤) بيتا، مطلعها:

آثرت إدلاجي على ليل حره هضيم الحشا حسانة المتجرد

الجميل، وتقول العرب إذا ساومها المساوم بالعِلْق[1] من أعلاقها: أتبيع هذا العلق بكذا وكذا من دينار، فيقول: قد أُعطيتُ خيراً من ذلك. يريد: أنه أُعطي أكثر من ذلك، لا أن الدنانير خير من الدنانير، فافهم هذا.

ثم قال عز وجل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥]، والله عز وجل متقدس عن الجوارح والآلات والحواس، وإنما عنى: أنه خلق بقدرته التي هي من صفة ذاته عز وجل، وقد قال الشاعر:

تحمَّلتُ مـن عفـراءَ مـا لـيس لي بـه ... ولا للجبـالِ الراسـياتِ يَـدَان[2]

والجبال ليس لها أيدٍ، ولكن جاز ذلك في اللغة العربية.

وقال آخر:

وإذا عـادَنِي العَوَائِـدُ يومـاً ... قالـتِ العـينُ لا أرى مـا أُريـدُ[3]

والعين لا تقول شيئا، إنما يقول اللسان، فجاز هذا في اللغة العربية. وكل ما ذهبت إليه المجبرة من التعلق بمتشابه القرءان، فكله يجري عند التفسير على هذا النحو، ولولا طول الكتاب لشرحنا كثيراً من ذلك بشواهده والاحتجاج فيه. ولعلنا على فرغة قلب، أو سلوة مِن شغل، سنضع كتاباً بحول الله وقوته، نذكر جميع المتشابه في القرءان، ونحتجّ فيه باللغة العربية وشواهدها، من أشعار العرب البيّنة ولغاتها، إن شاء الله.

وفي بعض ما قلنا أكفى الكفاية لمن أراد الرجوع إلى القول بعدل الله عز وجل، ولم يلحد في صفته، ولم يُشبّهه بخلقه، ولم يجوّره في حكمه، ولم يعدل بالحق إلى غير أهله.

---

(١) العِلق: النفيس من كل شيء.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) البيت لقيس بن دريح صاحبن لبنى، توفي سنة (٦٨هـ).

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليه: ثم إنّ عبد الله بن يزيد البغدادي افتتح في باب الاستطاعة فأكثر فيه القول والاحتجاج، يريد أن يُثبت أن الاستطاعة مع الفعل لا قبل الفعل، فرأينا أن نجيبه في الاستطاعة بِجُمَل تقطعه، وتُفسد عليه دعواه، ويَبِين فيها كسرُه، باختصار اختصرناه من الحجة الباهرة له ولإخوانه المجبرة، والقوة بالله وله.

فقبل أن نجيبه عن الاستطاعة نسأله عن أشياء قبلها، مما يُفسد عليه الجبر، وذلك أنّا نسأله عن النبي صلى الله عليه وعلى آله الأخيار وسلم ما أراد من الكفار؟

فإن قال: أراد منهم الإيمان.

قلنا له: فما أراد الله عز وجل منهم؟

فإن قال: الإيمان، صدق ورجع عن قوله، وصار إلى قولنا بالعدل.

وإن قال: أراد منهم الكفر، وجب عليه أنه قد ألزم رسلو الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه مخالف لله عز وجل، وأنه قد أراد من الكفار خلافَ ما أراد الله جل ثناؤه، لأنه أراد منهم أن يؤمنوا، وأراد الله منهم أن يكفروا – على قَوَد قوله.

ثم يقال له: فأخبرنا عن إبليس ما أراد من الكفار؟

فإن قال: أراد منهم الإيمان، كذّبه جميع الخلق.

وإن قال: أراد منهم الكفر.

قلنا له: فكذلك هو، ولزمه وأصحابَه أن إبليس موافق في إرادته لإرادة الله، وأن محمداً صلوات الله عليه وعلى آله مخالف لله في إرادته، وكفى بهذا عمًى وجهلاً وفضيحة !! على من يدعي أنه مُحِقّ ومَن خالفه مبطل.

ثم يقال له: أخبرنا عمن رأيته يكفر بالله سبحانه، أقد افترض الله عليك أن لا تريد ذلك الكفر منه؟!

فإن قلتَ: نعم، ذلك عليّ واجب.

قلنا لك: أوليس قد أراد الله جل ثناؤه ذلك الكفر منه؟

فإذا قال: نعم.

قلنا له: فأيّهما أفضل، ما أردت منه أنت، أو ما أراد الله عز وجل؟

فإن زعم أن ما أراد اللهُ أفضل مما أراد هو - زعم - وجب عليه أن الكفر أفضل من الايمان. فكفى بهذا نقضاً على قائله !!

ثم نقول له: مَن جعل الصدق في قلوب المؤمنين؟

فإن قال: الله عز وجل جعل ذلك.

قلنا له: فمن جعل الكفر في قلوب الكافرين؟

فإن قال: الله جعل ذلك.

قلنا له: فهل يصنع الكذب من ليس بكاذب؟

فإن قال: قد يصنع الكذب من ليس بكاذب.

قلنا له: فلِمَ لا يصنع الظلم من ليس بظالم؟

فإن قال: أما من الخلق فليس يصنع الكذب إلا كاذب، ولا الظلم إلا ظالم، وأما الله جل ثناؤه فيصنع الكذب والظلم ولا يكون كاذباً ولا ظالماً.

قلنا له: فما المعنى الذي صار به العباد كَذَبَةً ظلمة، هل هو شيء أكثر من أن يصنعوا الكذب والظلم؟ وقد زعمت أن الله عز وجل صنعه في قلوب العباد، فما جعل هؤلاء أولى بالكذب والظلم منه في قولك؟! إذ لم يكن ثَمَّ معنى أكثر من أنهم صنعوا الكذب والظلم، وقد صنعه الله عز وجل عمّا قلتم كما صنعوه - زعمتم - فما الفرق عندك؟!

فإن قال: من قِبل أنهم مأمورون وليس هو بمأمور، فمِن ثَمَّ كان ذلك منهم كذباً وظلماً، ولم يكن منه بكذب ولا ظلم.

قلنا له: أفليس قد يجوز أن يُخبر الله عما لم يكن؟! فيقول: قد كان كذا وكذا، ولم يكن ذلك الذي قال بحقٍّ، ولا يكون منه بكذب، لأنه ليس بمأمور !! فإن أجاز ذلك، لزمه أن لعلّ ما أخبر الله عز وجل عن الأمم السالفة أنه لم يكن بحقّ، ولا يكون ما وعد من الجنة والنار بحق، وغير ذلك.

ثم نقول له: فما تقول في رجل وقع في نفسه أن الله عز وجل أحد فرد، لا شبيه له ولا نظير، ولا عديل ولا مثيل؟

فإن قال: الله أوقع ذلك في قلبه.

قلنا له: أفصدق الله فيما أوقع مَن ذلك في قلبه أم لا؟

فإن قال: صدق الله.

قلنا له: صدقتَ وقلت الحق.

ثم نقول له: فما تقول في رجل آخر وقع في قلبه أن الله عز وجل ثالث ثلاثة، وأن له شريكاً وضدا، من أوقع ذلك في قلبه؟

فإن قال: الله.

قلنا له: أفصدق الله سبحانه فيما أوقع في قلبه أم لا؟

فإن قال: إن الله عز وجل صدق فيما أوقع في قلبه.

قلنا له: فقد لزمك أن قول المشركين إن الله ثالث ثلاثة صدق وحق، لأن الله تعالى لا يفعل إلا الصدق والحق، وقد كفرت وخرجت من الإسلام.

وإن قلتَ: إنه لم يصدق، كفرت أيضا وعطّلت، وخرجت من الإسلام بقولك:

إنه لم يصدق، ولا مخرج لك من هذه المسألة إلا بالرجوع إلى قولنا، والتوبة إلى الله عز وجل من ظلمنا.

وقولك: إنا قدرية مفترون على الله تبارك وتعالى، فمَن المفتري على الله عز وجل، أنحن أم أنت؟!

ألا لعنة الله على الظالمين، ولا نجاة لك من النار حتى تقول: إن الله سبحانه أجلّ وأعظم، وأعدل وأحكم، من أن يوقع في قلب أحد كفرا ول إلحاد ولا تشبيها[١]، عزَّ عن ذلك وتعالى رب العالمين !!

ثم نقول لك: هل يجب على الخلق أن يعملوا بما شاء الله عز وجل منهم وأحب وأراد؟ أم يجب لهم أن يخالفوه في مشيئته ومحبته وإرادته؟

فإن أقررتَ أنه يجب عليهم لله عز وجل أن يوافقوه في جميع ما أراد وأحب وشاء.

قلنا لك: فهل شاء الله الكفر وأحبه، وأراده وخلقه؟!

فإن قلت: نعم.

قلنا لك: فقد يجب على الناس أن يكفروا بالله جميعا، إن كان يجب عليهم أن يوافقوه في إرادته، وقد أراد الله الكفر وخلقه – زعمتَ.

وإن قلت: إنه لا ينبغي للناس أن يوافقوا الله عز وجل في مشيئته، لكفر الكافرين، وظلم الظالمين.

قلنا لك: فإذاً يلزمك أن تخالفه في ذلك.

فإن قلتَ: نعم.

---

(١) في (أ): وإلحادا أو تشبيها.

قلنا لك: ومخالفة الله في ذلك أصلح لك وللخلق من موافقته، فلا بد لك من ذلك على قَوَد قولك واعتقادك، أو الرجوع إلى قولنا بالعدل، ويلزمك أن الكفر أصلح من الإيمان، ومن الشاهد لنا على بطلان ما قلت، قول الله عز وجل: ﴿وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ [الزمر: ٧]، وقوله: ﴿وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، وقوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٨، غافر: ٣١]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]. ولا نعلم عسراً أعسر[1] ولا أعظم من الكفر الذي قلتَ إنه أراده لعباده وخلَقَه فيهم، ومن قال بقولك[2] من المجبرة، ﴿سُبْحَانَ اللهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨].

[هل لله على العباد حجة]

ثم نسألك أيضاً فنقول لك: هل لله على العباد حجة؟

فإذا قلت: نعم.

قلنا لك: أوليس قد أمرهم بالطاعة، وأعطاهم القوة على ما أمرهم به؟

فإذا قلت: نعم.

قلنا لك: فما حجته عليهم فيما يفعلون؟

فإن قلت: أمرُهُ ونهيه.

---

(١) سقط من (أ): أعسر.

(٢) سقط من (أ): بقولك.

قلنا لك: فهل تجدون في عقولكم أنه أمركم ونهاكم، ولم يجعل لكم السبيل إلى ما أمركم به، ولا غناءً عما نهاكم عنه؟!

فحجته عنكم ساقطة لعذركم القائم الواضح، فلا يوجد ما سألنا عنه في عقل أحد من الناس، فكفى بهذا جهلاً !! وإن كان الله عز وجل قد أمر ونهى، ولم يقوّ الخلق على ما أمر به، ولم يُغْنِهم عما نهاهم عنه، فما حجة الله على عباده إذا سألهم يوم القيامة فقال لهم: لِمَ لَمْ تفعلوا ما أمرتكم به؟

فقالوا: لم تجعل لنا السبيل إلى الطاعة، وحُلْت بيننا وبين طلب النجاة، لأنك – على قول عبد الله بن يزيد البغدادي – لم تُرِدْ أن نؤمن، فيبطل علمك، وقد قلت في كتابك: ﴿وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُواْ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ﴾ [النساء: ٣٩]، و ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ (٢١)﴾ [الانشقاق].

فما ظنك بقوم هذا الجهلُ اعتقادُهم في صفة الله عز وجل، وقلةُ المعرفة بعدله، وترك التدبّر لكتابه؟! وقد قال: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، لما أعذر وأنذر، وحذّر ورغّب، وأبلغ في المواعظ وضرب الأمثال، فلم يلتفتوا إلى ذلك، وألزموه ذنوبهم، ونسبوا إليه فواحشهم، بعدما قال: ﴿إِنَّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاء أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ (٢٨)﴾ [الأعراف].

[هل القدرة قبل الفعل أو معه]

وزعموا أنه لا يجوز لقائل أن يقول: إنه يستطيع شيئاً من جميع الأشياء قبل أن يفعله، ولا يستطيع أن يفعل ما علم الله منه أنه لا يفعله، وزعموا أن الذي دعاهم إلى ذلك أنهم [إن] قالوا: إن العباد يستطيعون الأفاعيل كلها قبل أن يفعلوها،

[لزمهم] (أنهم قبل أن يفعلوها)[1] فاعلون لغيرها !! وأنهم إن زعموا أنهم في حال الكفر يستطيعون الإيمان يجب عليهم – زعموا – أن يزعموا أنهم يستطيعون أن يجمعوا بين الإيمان والكفر، وذلك – زعموا – محال.

وزعموا أن الذي دعاهم إلى أن يزعموا أن مَن عَلِمَ اللهُ منه أنه يفعل شيئا أنه لا يستطيع أن يفعل خلافَه، لأنهم قالوا: لو قلنا إن ذلك أمر يستطاع، للزمنا أن العباد يستطيعون تجهيل الله عز وجل، ففسد القول – زعموا – بأنهم يستطيعون أن يفعلوا ما عَلِمَ الله أنهم لا يفعلونه، لأن ذلك – زعموا – يوجب على قائله أن يقول: إن العباد يستطيعون تجهيل الله سبحانه. فَمَنَعَهم ذلك – زعموا – أن يقولوا: إن العباد يستطيعون أن يفعلوا ما علم الله أنهم لا يفعلونه، فلذلك زعموا أن العباد يكلَّفون من الفعل ما لا يستطيعون.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليه: ثم نقول لهم: أليس إنما كرهتم أن تقولوا: إن العباد يستطيعون الإيمان في الحال التي هم عليها كفار، من قِبَل أن ذلك يوجب عليكم أن تزعموا أنهم يستطيعون أن يجمعوا بين الإيمان والكفر، وذلك محال عندكم؟!

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: أليس قد أمرهم الله عز وجل في حال الكفر أن يكونوا مؤمنين؟! فمن قولهم أن الله عز وجل قد أمرهم في تلك الحال من الكفر أن يكونوا مؤمنين.

فنقول لهم: أوليس قد لزمهم في حال الكفر أن يكونوا مؤمنين، وذلك – عندكم – المحال الذي كرهتموه، وزعمتم أنكم إذا أثبتم الاستطاعة لأنفسكم عليه، أثبتم الاستطاعة على المحال، فإن كان مَن أثبت أنه يستطيع الكفر في حال

---

(١) سقط من (ب): ما بين القوسين.

الإيمان، أثبت بذلك أنه يستطيع المحال، فلِمَ لا يكون من زعم أنه مأمور بالإيمان في حال الكفر - زاعماً - أنه مأمور بالمحال، [إذ] كان المأمور به هو الذي أحلتم أنه يستطيعه، وكانت الحال التي قلتم هو فيها مأمور بالإيمان؟!

فإن قالوا: من قِبَل أنّا قلنا: إنه في حال الكفر مأمور بأن يُفرد الإيمان فيها، فيكون بدل الكفر ولا يكون الكفر، فلا يستحيل ذلك.

قلنا لهم عند ذلك: فلِمَ لا تقولون إنه أيضاً يستطيع في حال الكفر أن يفرد الإيمان فيها فلا يكون كفر، أفيستحيل ذلك؟!

ونقول لهم أيضا: خبِّرونا عن قولكم: إن العبد لا يكون مستطيعاً للفعل إلا في حال الفعل، فأخبرونا عن رجل أعتق عبده متى استطاع أن يعتقه، أفي حال هو فيها عبدٌ، أم في حال هو فيها حُرّ؟!

فإن زعموا أنه استطاع أن يعتقه في حال هو فيها عبد، لزمهم أن الاستطاعة قبل الفعل، وذلك الحق، وهو قولنا. لأن حال العبودية قبل حال العتق، وقد تركوا قولهم ورجعوا إلى قولنا !!

وإن زعموا أنه استطاع أن يعتقه وهو حرّ، لزمهم في قولهم أن الناس يستطيعون عتق الأحرار، وهذا خروج من المعقول.

ثم نقول لهم: خبّرونا عن الأحرار، أمحتاجون هم إلى العتق؟

فإن قالوا: لا.

قلنا لهم: فإذا كانوا في حال الملك لا يقدرون على أن يعتقوهم، وهم في حال الحرية لا يحتاجون إلى العتق، وإذا استغنوا عن العتق في حال العتق، استغنوا عن الاستطاعة على العتق في تلك الحال، وهي حال الملك ليست حالهم وقد أُعتقوا، فقد فعلوا إذاً العتق بغير استطاعة، فيلزمهم ترك قولهم.

وإن زعموا أنهم في حال العتق محتاجون إلى العتق، قلنا لهم: أوليس هم في تلك الحال أحرار؟

فإن قالوا: نعم.

قلنا: فإذا كانوا أحراراً فما حاجتهم إلى العتق؟! وكيف يحتاجون إلى العتق أن يكون وقد كان؟! وليس تخلو حاجتهم إلى أن يكون العتق في حال العتق من أن تكون قد قُضيت أو لم تُقضَ، فهم عبيد في تلك الحال التي فيها استطاع المُعتق عتقهم. وفي ذلك ترك قولهم، والرجوع إلى أن الاستطاعة قبل الفعل، إذ كانت العبودية قبل الحرية.

وإن كانت حاجتهم إلى أن يكون العتق قد قُضيت، فمَنْ قد[1] قُضِيت حاجته مستغنٍ[2]، فهم مستغنون، وإن استغنوا عنه في تلك الحال استغنوا عن الاستطاعة عليه، فهم قبل تلك الحال لا استطاعة لهم، ورجع الأمر بهم إلى أنهم قد فعلوا العتق بغير استطاعة، وكفى بهذا حجة لمن عقل.

ونقول لهم: خبّرونا متى استطاع الرجل أن يطلّق امرأته؟

فإذا قالوا: مع الفعل، وكذلك يقولون.

قلنا لهم: ومع الفعل هي امرأته أم ليست امرأته؟!

فإن زعموا أنها امرأته تركوا قولهم، ولزمهم أن الاستطاعة قبل الفعل، لأنها إذا كانت امرأته في تلك الحال، فتلك الحال قبل حال الطلاق، لأنه لو كان الطلاق في تلك الحال لم تكن امرأته، فإذا استطاع طلاقها وهي امرأته فقد استطاع الطلاق قبل الطلاق.

---

(١) سقط من (أ): قد.

(٢) سقط من (ب): مستغن.

وإن زعموا أنه استطاع تطليقها وليست بامرأته - زعموا - لزمهم أن الناس يقدرون أن يطلّقوا غير نسائهم، وهذا نحو ما أوجبناه عليهم في العتق.

ثم نقول لهم أيضا: خبّرونا عمن كان في يده، حَجَر فألقاه من يده متى استطاع ذلك، والحجر في يده، أو خارج من يده؟

فإن قالوا: استطاع ذلك والحجر في يده، لزمهم لنا أن الاستطاعة قبل الفعل، وذلك عندنا هو الحق، وتركوا قولهم، لأن الحجر إن كان في تلك الحال في يده، فتلك الحال حال إمساك، وليست بحال إلقاء، والإمساك قبل الإلقاء، وذلك الرجوع إلى أن الاستطاعة قبل الفعل.

وإن زعموا أنه استطاع إلقاء الحجر والحجر خارج من يده، لزمهم أن الناس في قولهم يقدرون على أن يلقوا ما ليس في أيديهم، وهذا الخروج من المعقول.

ثم يقال لهم: خبّرونا عن رجل ملك مائتي درهم قَفْلَةً، أليس قد فرض الله سبحانه عليه الزكاة؟!

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فإنه قد دفع منها خمسة دراهم إلى إمام هُدى، أليس قد استطاع دفع ما افتُرِض[1] عليه وأُمر به في تلك الحال؟!

فإذا قالوا: نعم، ولا بد لهم من ذلك.

قلنا لهم: فكم يملك في حال الدفع، أمائتين أم مائة وخمسة وتسعين؟

فإن زعموا أنه يملك مائتي درهم، قلنا لهم: فهو في حال دفع الخمسة الدراهم إلى إمام عادل لم يدفعها، لأنه لو دفعها لم يكن بمالك لها، فإذا كان في تلك الحال -

(١) في (أ): الدفع في حال الدفع فافترض.

زعموا - أنه استطاع دفع الخمسة الدراهم وهو مالك لها، وحال الملك قبل حال الدفع، فذلك الإثبات للاستطاعة قبل الفعل، وهو الحق وهو قولنا.

وإن زعموا أنه في تلك الحال دفع وليس يملك منها إلا مائة وخمسة وتسعين، لزمهم في قولهم أن الله جل ثناؤه افترض الزكاة على من لا يملك إلا مائة وخمسة وتسعين درهماً، وهذا الخروج من دين الإسلام، والرد للحق عياناً بالمكابرة. وذلك أنهم زعموا أن الله عز وجل فرض عليه في حال دفع الخمسة أن يدفعها، وهو في حال دفعها لا يملك إلا مائة وخمسة وتسعين درهماً، فوجب عليهم أن يزعموا أن الله عز وجل فرض على من لا يملك إلا مائة وخمسة وتسعين درهماً أن يزكيها - في قولهم - وحاشا لله من ذلك !! وكفى بها قلنا قاطعاً لهم.

ثم نقول لهم: أليس في قولكم واعتقادكم واحتجاجكم علينا في كتابكم الذي وضعتم، وزعمتم أنّا نفرّ منه، وأنّا لا نقدر لكم فيه على جواب، وقلتم: إن الناس لا يقدرون على شيء من جميع الأشياء، حتى تحدث لهم قوّة لذلك الشيء؟

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فهل تدرون لعلكم الساعة ليس فيكم قوة على استماع الرعد والصواعق، ولعلها موجودة عندكم، وليست فيكم القوى على استماعها؟! فإن أجازوا ذلك لزمهم أنهم لم يدروا لعل الصواعق تكون عندهم، ويسمعها أهل بلدهم غيرهم فلا يسمعون ذلك، ولعلهم لم يعطوا القوة على استماع الرعد والصواعق، وأُعطوا القوة على استماع السِّرار والمخافتة الغامضة، وكذلك لعل الجبال الرواسي بين أيديهم وهم لا يرونها، ويرون الذرّ في صغره وما هو أصغر من الذرة[1]، من قِبَل أنهم أعطوا القوة على أن يروا الذر، ويسمعوا السرار الخفي، ولم

(١) في (ب): الذر.

يعطوا القوة على أن يسمعوا الصواعق، ويروا الجبال الرواسي، فهذا غاية التجاهل والتعامي، وقلة النصفة للعقول. ومع أنه يجب عليهم إذا أجازوا هذا أن يُضرَبوا بالسياط، ويحرَّقوا بالنار، ولا يعلمون ذلك ولا يألمون له، وإن كرهوا الإقدام على هذا القول، وقالوا: إذا سمعنا السرار فنحن للرعد أسمَعُ. قلنا لهم عند ذلك: أليس القوة على استماع الرعد هي غير القوة على استماع السرار؟

فإذا قالوا: نعم.

قلنا: فلِمَ لا يجوز أن يعطوا القوة على السرار، ويُمنعوا القوة على استماع الرعد، فإن أجازوا ذلك وجب عليهم الكلام الأول، حتى يقولوا إنهم في الحال التي يسمعون فيها السرار، لا يسمعون فيها الصواعق وصوت الرعد.

وإن هم لم يُجيزوا القوة على السرار، إلا وقد أعطوا القوة على استماع الرعد، قلنا لهم: فكذلك يجب أن من أُعطي القوة على حمل مائة رطل فحملها، أنه يقدر على حمل رطل واحد لم يحمله، إذ كان لا يعطى القوة على شيء إلا أعطي القوة على ما هو أيسر منه، وفي هذا ترك قولهم، لأنهم يزعمون أنه قد يكون الرجل حاملاً لمائة رطل وهو عاجز عن رطل واحد في ذلك الحال.

وإن زعموا أن القوة على استماع السرار هي القوة على سماع الرعد، قلنا لهم: فما الفرق بينهما ولا نعلم له فرقاً؟

فإن قالوا: نعم، القول كما قلتم، خرجوا من قولهم وبطلت دعواهم، ولزمهم أن من حمل مائة رطل فقَوِيَ على حملها، أنه يقدر على حمل رطل واحد لم يحمله، إذ كانت القوة على شيء، فهي القوة على ما هو أخفّ منه وأيسر، لا يقدر على رد هذا إلا جاهل أو متجاهل مكابر، وليس مثله يكلَّم.

ونقول لهم: أليس نحن إذا قلنا: إنّا نستطيع أن نفعل ما علم الله عز وجل أنّا لا

نفعله، فقد زعمنا ولزمنا أنا نستطيع أن نجهّل الله عز وجل؟!

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فخبّرونا عن الله جل ثناؤه هل يقدر أن يجلعه فينا؟

فإن قالوا: نعم، فقد زعموا أنه يقدر على تجهيله، وذلك مثل ما زعموا آنّا نصير إليه بكذبهم علينا وفريتهم. وإن زعموا أنه لا يقدر على شيء، وصفوه بالعجز، ومن عجز عن شيء فليس بإله، وإن ألجأتهم حجتنا هذه القاطعة العظيمة الجليّة إلى أن يقولوا إن هذه مسألة محالٍ، فلا يقال فيها يقدر ولا يقدر، استكباراً منهم عن الحق، وجحوداً خوفَ الغلبة.

قلنا لهم: فخبرونا عن قوله عز وجل: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ (٤)﴾ [القيامة]، وقد علم أنه لا يفعله، وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَـكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ﴾ [الأعراف: ١٧٦]، وقوله: ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، وقوله: ﴿أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُم﴾ [يس: ٨١]، وأشباه ذلك من القرءان يطول ذكره.

فنقول: كيف يجوز عندكم أن يقول عز وجل: ولو شئتُ لفعلت كذا وكذا، وذلك محال – زعمتم – حيث اضطركم احتجاجنا فلم تقدروا على حيلة، إلا أن قلتم: إن هذه المسألة محال، وكيف يجوز أن يقول جل ثناؤه: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ (٤)﴾ [القيامة]، ﴿وَلَئِن شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء: ٨٦]، والقدرة على ما يعلم أنه لا يفعله عندكم – زعمتم – محال. وإن تابوا ورجعوا إلى الله سبحانه يقدر على فعل ما يعلم أنه لا يفعله، ولا يكون يلزم أحداً تجهيله، فذلك الحق وهو قولنا، قد يقدر الناس على فعل ما علم الله عز وجل أنهم لا

يفعلونه، ولا يكون ذلك بتجهيل الله، تعالى عن ذلك علوا كبيرا، لأنهم يقدرون أن لا يكفروا وأن لا يعصوا، وأن لا يشركوا، وأن لا يعملوا الكبائر.

ونقول لهم: أليس قد أمر الله عز وجل المشركين بالإيمان أن يفعلوه؟

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فإذا أبوا أن يؤمنوا فقد أمرهم الله سبحانه بتجهليه؟

فإن قالوا: لا.

قلنا لهم: فكيف وجب علينا عندكم الخطأ حيث قلنا: إنهم مستطيعون لتجهيل ربهم، وقول القبيح فيه، عز وتعالى؟! ولا يلزمكم لنا أن تقولوا: إنهم مأمورون بتجهيله، إذا أمرهم بفعل ما علم أنهم لا يفعلونه، والمأمور به من الإيمان هو المستطاع. فكيف يجب علينا في إثبات الاستطاعة عليه إثبات الاستطاعة على التجهيل، ولا يلزمكم أنتم في إثبات الأمر به إثبات الأمر بالتجهيل، وهو واحد مأمور به عندكم، مستطاع فعله عندنا؟!

فإن زعموا أن الأمر ليس أمراً بالتجهيل.

قلنا لهم: فكذلك الاستطاعة (ليست الاستطاعة على التجهيل، فكلما ألزمونا شيئا في الاستطاعة)[1] عارضناهم به في الأمر، حتى يرجعوا إلى أنه ليس الاستطاعة عليه استطاعةً على التجهيل، ولا الأمر به أمراً بالتجهيل، وذلك هو الحق، وقهرناهم عند ذلك وبانت غلبتهم.

ونقول لهم: أليس إنما فرض الله عز وجل الحج على من استطاع؟

فإن قالوا: لا، فرضه على من لا يستطيع، ردّوا قول الله عز وجل، وكذّبوا كتابه،

(١) سقط من (أ): ما بين القوسين.

حيث يقول: ﴿وَلِلهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧].

وإن قالوا: لم يفرضه إلا على من استطاع.

قلنا لهم: فخبّرونا عمن استطاع، هل يمكنه أن لا يحج؟

فإن قالوا: نعم، تركوا قولهم في أنه لا يستطيع الشيء مَن علم الله أنه لا يفعله إذا استطاعه ومن[1] لم يفعله فقد استطاع ما لم يفعل، وما علم أنه لا يفعله، وذلك تركٌ لقولهم، إذ زعموا أنه لا يستطيع الحج إلا من حج، وإنما فَرَضه الله جل ثناؤه على من استطاع، فإنما فرض الحج على من قد حج، فأما من لم يحج فلم يفرض الله عليه الحج، لأن الذي لم يحج لم يستطع الحج، وإنما الحج على من استطاع، فقد لزمهم بذلك أن يزعموا أن الحج ليس بفرض على من لم يحجّ، والذي لم يحج ليس يستطيع الحج، إنما الحج على من قد حج، لأن الذي حج يستطيع الحج، وفي هذا الذي قالوا تركُ قول أهل الصلاة، ومفارقة دين محمد صلى الله عليه.

فنقول لهم: خبّرونا عن قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِن نِّسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِّن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا ذَلِكُمْ تُوعَظُونَ بِهِ وَاللهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (٣) فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِن قَبْلِ أَن يَتَمَاسَّا فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة]، فخبِّرونا عن من كان صحيح البدن، قد ظاهر من امرأته، ولَمْ يجد رقبة فترك العتق وأطعم ستين مسكينا، أكان مستطيعاً للعتق؟!

فإن زعموا أنه كان مستطيعاً للعتق، فقد زعموا أنه قد يستطيع العتق من يَدَعه، وذلك تركُ ما بنوا عليه كلامَهم، لأنهم زعموا أنه لا يستطيع أحد شيئاً إلا فعله.

وإن زعموا أنه لم يكن يستيطع العتق إذ تركه، فقد زعموا أن من كان صحيح

(١) في (أ): استطاعة من. وفي (ب): استطاع ومن.

البدن سليم الجوارح، وظاهر من امرأته فأطعم المساكين ولم يعتق، أن ذلك جائز له إذ كان لا يستطيع، لأن الله عز وجل إنما فرض إطعام المساكين على من كان لا يستطيع العتق، فإذا كان تاركاً للعتق فلا يستطيعه فليس عليه العتق، إنما هو على من يستطيعه، وفي إثبات أنه لا يستطيع العتقَ تاركهُ إثبات أنه ليس عليه، لأن العتق على من يستطيعه، وفي ذلك القول الخروج من الإسلام، والخلاف لمحمد عليه أفضل السلام، فيما جاء به من الأحكام.

وإن زعموا أنه لم يكن يستطيع، وأنه قد فُرض عليه، ردّوا قول الله جل ثناؤه: ﴿فَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا﴾ [المجادلة: ٤]، وردوا على جميع الأمة.

ثم نقول لهم: أخبرونا ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٤٢)﴾ [التوبة]، فهؤلاء القوم الذين تخلّفوا عن الخروج مع النبي صلى الله عليه، فكذّبهم الله عز وجل فيما قالوا، وبطّل قولهم: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾، لأن الله سبحانه علم أنهم يستطيعون الخروج قبل الخروج، ولذلك لزمهم الذنب وصاروا عصاة.

[شواهد القرآن على تقدم القدرة قبل الفعل]

ونقول لعبد الله بن يزيد البغدادي، ولمن قال بقوله من المجبرة، الكاذبين على الله عز وجل: ومن الدليل على قَهْرِنا لكم، وظهور حجتنا على حجتكم وغلبتنا لكم، وأن الاستطاعة قبل الفعل، شواهد قوية من كتاب الله عز وجل، وقد قال الله عز وجل: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء]، فمن ذلك الآية الواضحة، الصادقة القاطعة لكم من كتاب الله جل ثناؤه، حين يقول: ﴿فَإن كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]. فأخبر عز وجل أن وليّه قد يستطيع الإملاء، والإملاء معدوم، ولم يُفعل بعد، ولو كان الوليّ لا يستطيع أن يُملّ أيضا، كما الضعيف الزَّمِن لا يستطيع أن يملّ، لم يكن للآية معنى، ولكان تأويلها على قَوَد قولكم: فإن لم يستطع هذا الضعيف أن يمل هو فليمل وليّه الذي لا يستطيع أيضا، إذ كانت الاستطاعة مع الفعل - زعمتم - والله عز وجل متقدس عن مثل هذا الكلام الذي لا يجوز، لأن الرجل الضعيف الذي لم توجد فيه الاستطاعة، وعدمت عند الإملاء، قد صح أنه لم يقدر لضعفه وزمانته، وأن الله عز وجل قد أخبرنا وأعلمنا أن قرينه ووليّه الذي هو أقوى منه، السالم من الضعف، فيه الاستطاعة موجودة قبل الإملاء، وكفى بهذه الآية شاهداً عدلاً، والحمد لله.

[القياس يشهد ببطلان زعم المجبرة]

ومما يدل على ذلك من القياس، أن الأمر لو كان على ما ادّعت المجبرة من كذبها على الله عز وجل، من أن الاستطاعة مع الفعل تحدث في حال الفعل، لكان الكافر لا يؤمن أبداً حتى تأتيه استطاعة الإيمان، وكانت الاستطاعة لا تأتيه أبداً وهو كافر بالله، لأن الكافر لا يستحق من الله جل وعز لطيفةً ولا مادة ولا معونة، ولو كان هذا هكذا، لما جاز أن يؤمن كافر أبدا بوجه من الوجوه، حتى تأتيه مادة من الله عز وجل تجبره على الإيمان. ألا ترى أن رجلاً لو كان في بئر فقيل له: إنك لا تخرج من هذه البئر أبداً حتى تُؤتَى بحبل، ولن تؤتى بحبل وأنت في البئر، لما جاز في المعقول أن يخرج ذلك الرجل من تلك البئر أبداً، على هذا الشرط بوجه من الوجوه !!

وكذلك إذا كان الكافر لا يؤمن أبداً حتى يُؤتَى باستطاعة ينال بها الإيمان، ولن يؤتى باستطاعة الإيمان وهو كافر عدوّ لله عز وجل. ويلزم في ذلك أنه قد جُبر على الإيمان جبراً، فلا يكون له أجرٌ ولا حمد.

فإن قال قائل: فإن استطاعة الإيمان قد تأتيه وهو كافر؟!

قلنا له: فهذا يوجب لنا عليكم تقدم استطاعة الإيمان قبل الفعل، وهو قولنا، قد رجعتم إليه وتركتم قولكم، فافهم هذه الحجة، فلا مخرج لهم منها بحيلة من الحِيَل.

ثم نقول لهم: ما تقولون في قول الله عز وجل: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٤٢)﴾ [التوبة]، خبّرونا عن هؤلاء القوم الذين تخلّفوا عن الخروج مع النبي صلوات الله عليه وعلى آله، فكذّبهم الله عز وجل فيما قالوا؟

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فخبّرونا عنهم، أصدقوا فيما قالوا، أم كذبوا في قولهم: لم يكونوا يستطيعون الخروج مع النبي صلى الله عليه؟!

فإن زعموا أنهم كذبوا في ذلك، تركوا قولهم ولزمهم أنه قد يستطيع الشيءَ من لا يفعله، وذلك هو الحق وهو قولنا.

وإن زعموا أنهم صدقوا في ذلك، لزمهم أنهم قد صدّقوا من كذّبه الله عز وجل فكفروا، لأن من صدّق من كذّبه الله عز وجل فقد كذّب الله جل ثناؤه، وذلك الكفر بالله سبحانه المصرح.

ثم نقول لهم: خبّرونا عن الكفار أيستطيعون الإيمان في الحال التي هم فيها كفار؟ فمَن قولهم: أنهم لا يستطيعون ذلك.

فنقول لهم: أفليس قد كلّفهم الله عز وجل الإيمان وافترضه عليهم وهم لا يستطيعونه؟

فمن قولهم: إنهم كلفوا بما لا يستطيعون، لعلّة كانت من الكفار وهي كفرهم.

فقالوا: إنما منعوا الاستطاعة لأنهم تمسكوا [بالكفر]، ولو آمنوا أُعطوا القوة على الإيمان.

فيقال لهم: أخبرونا عن المُقعَد الذي لا يقدر أن يقوم، هل عليه أن يصلي قائما؟

فإن قالوا: لا.

قلنا لهم: ولِمَ ذلك؟

[فإن] قالوا: من قِبَل أنه لا يستطيع أن يصلي قائما.

قلنا لهم: وكذلك الكافر لا يستطيع الإيمان - زعمتم - فلِمَ أوجبتم عليه أن يؤمن، ولم توجبوا على المقعد أن يصلي قائما؟

فمن قولهم: إن الكافر إنما صار لا يستطيع الإيمان لعلة كانت منه وهي الكفر، والمقعد إنما كان لا يستطيع القيام لعلة كانت من الله سبحانه، وهو أن فَعَلَ به الإقعاد، فصار المقعد ليس بتارك للقيام، وصار الكافر تاركاً للإيمان.

قلنا لهم: أليس[1] كل واحد منهما لا يستطيع خلاف ما هو عليه؟

فإذا قالوا: نعم.

قلنا لهم: فما جعلُ الكافر أولى بأن يكون تاركاً مستطيعاً للترك من المقعد، والمقعدُ لا يستطيع القيام، وفي ذلك كفاية كافية.

وإن سألونا فقالوا: أخبرونا عن الكافر، هل يستطيع أن يؤمن؟

يريدون أن نقول: نعم، وكذلك نقول.

فيقولون: قد يستيطع أن يكون مؤمناً، فهو قد يستطيع أن يكون كافراً مؤمنا، وذلك محال – زعموا.

فجوابنا لهم والقوة لله وحده في ذلك أنا نقول: إن الكافر يستطيع في حال الكفر أن يكون بعده مؤمنا، ولسنا نذهب إلى أنه يستطيع الجمع بين الإيمان والكفر، لأن ذلك هو المحال، كما أن النائم لا يكون مستيقظاً في حال واحدة، ولا القاعد قائماً في حال واحدة، ولا الليل والنهار يجتمعان في حال واحدة، والكافر فهو مستطيع وهو كافر أن يكون مؤمنا، قادرٌ على ذلك بعد حال الكفر، نريد أن الاستطاعة له في حال كفره على الحال بعدها.

فإن قالوا: فإذا كان بعدها كافراً، أليس قد يستطيع في الحال الأولى وهو في حال الكفر أن يكون في الثانية مؤمنا، والثانية أيضا حال الكفر؟

(١) سقط من (أ): أليس.

قلنا لهم: إنه كان مستطيعاً أن يكفر في حالته الأولى، مستطيعاً أن يؤمن، إذ هو ممكّن من استطاعة موجودة فيه، يفعل بها ما أراد، من كفر أو إيهان، غير مقهور ولا مجبور على واحد من الفعلين، والدليل على ذلك شهادة الله تبارك وتعالى، حيث يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً (١٣٧)﴾ [النساء]. ألا ترى أنّ معهم استطاعة غير مجبورين فيها إلا بالأمر والنهي، فإذا شاؤوا آمنوا، وإذا شاؤوا كفروا، بالاستطاعة الموجودة فيهم لكلتا الحالتين من قَبْل فعلهم. فهذا دليل واضح والحمد لله.

[حجة دامغة على تقدم القدرة للفعل]

ومن الحجة لنا[1] عليكم أن الاستطاعة قبل الفعل أن نقول لكم: ما تقولون في رجل ركَّب سهمَه على قوسه رامياً لرجل بين يديه، فلما خرج فوق[2] السهم من وتر القوس، سقط الرامي ميتاً، ووقع السهم في المرميّ فقتله؟

فنقول لكم: خبرونا متى قتل هذا الرجل صاحبَه المقتول بالسهم، أَوَهو حي مستطيع للقتل، أم وهو ميت لا استطاعة فيه؟

فإن قالوا: قتله بعدما مات، لأن الاستطاعة عندهم مع الفعل لا قبله، لزمهم أن الموتى يقتلون الناس، وأن فيهم الاستطاعة موجودة، وألزموا الموتى القَوَد وحمل الديات للمقتولين، وبَانَ كذبهم وصح إبطالهم، وافتضحوا عند جميع الخلق.

وإن قالو: إنه قتله برميته وهو حي مستطيع، لزمهم أن الاستطاعة قبل الفعل، ورجعوا إلى قولنا، ولزمهم أن دعواهم واعتقادهم في الاستطاعة مع الفعل باطل، ووجب عليهم الرجوع والتوبة، والقول على الله عز وجل بالعدل، فما بعد هذا من البيان والحجة القاطعة، والحمد لله رب العالمين.

ومن الحجة لنا عليكم في أن الاستطاعة قبل الفعل، أنّا نسألكم فنقول لكم: خبّرونا عن الحركة والسكون في بني آدم، هل هي موجودة في بُنيتهم وجوارحهم قبل أفعالهم، أم لا؟ لأنا نجدهم يتحركون ويسكنون من قبل فعلهم للأشياء كلما أرادوا، لأن الحركة والسكون فرع الاستطاعة، والاستطاعة فعل الله سبحانه الذي ركّب في عباده، والحركة والسكون فعل بني آدم، وليست بفعل الله عز وجل.

---

(١) سقط من (ب): لنا.

(٢) في (ب): فقوا. والفوق: موضع الوور من السهم.

فإن قالوا: نعم، نحن نُقر أنّا نجد فيهم الحركة والسكون قبل فعلهم، تركوا قولهم، ورجعوا إلى أن الاستطاعة قبل الفعل، لأنّا نحن وهم نجد الإنسان يقبض ويبسط، ويتحرك ويسكن، بلا عملِ شيء يعمله، يحرك يده ورجله، ورأسه ولسانه، ويفتح عينيه[1] ويغمض إذا أراد ذلك، ويقوم ويقعد، ويجيء ويذهب، كل هذا الفعل موجود فيه، مشاهَد من قِبلِ نظره إلى المحارم، ومن قِبلِ سرقته لأموال الناس، ومن قِبلِ سفكه للدماء، ومن قِبلِ قوله القبيح والحسن، ومن قِبلِ فعل الشيء مما يفعل، فهذا موجود مشاهد من فعل بني آدم.

فإن قالت المجبرة: لسنا نقول ذلك، ولكنا نقول: إن بني آدم لا ساكنون ولا متحركون حتى تأتيهم الاستطاعة مع الفعل، لزمهم أنهم قد خرجوا من التوحيد الذي ادّعوا أنهم فيه مقدَّمون، ولزمهم أنهم قد وصفوا بني آدم بصفة الله الواحد الفرد، الذي لا تجري عليه الحركة ولا السكون، ورجعوا عن القول بالتوحيد، فإذا بهم قد خرجوا من التوحيد الذي ادّعوا والعدل جميعاً، لأن الله عز وجل لا تجري عليه الحركة ولا السكون، لقوله[2]: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، وليس شيء من جميع الأشياء إلا والحركة والسكون تلزمه وتجري عليه. فلا بد لهم من إبطال التوحيد الذي انتحلوا، أو يرجعوا عن قولهم، فيقولون: إن الحركة والسكون موجودان في بني آدم من قبل أفعالهم، فيتركون قولهم ويصيرون إلى الحق والعدل وهو قولنا.

ثم نقول لهم: أليس قد افترض الله عز وجل على جميع الخلق في كتابه فرضاً لازماً لهم، حيث يقول في كتابه: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ﴾ [النور: ٣٠]؟!

---

(١) في (أ): عينه.

(٢) في (أ): بقوله.

فإذا قالوا: نعم، هذا فرض لازم للناس كلهم.

قلنا لهم: فهل افترض الله عز وجل عليهم ما يملكون غضَّه، ويستطيعون حفظه قبل فعله أم لا؟!

فإن قالوا: قد افترض الله عليهم ما يملكون غضَّه، ويستطيعون حفظه قبل أفعالهم، تركوا قولهم ورجعوا إلى قولنا، وهو دين الله عز وجل.

وإن قالوا: إن الله جل ثناؤه افترض عليهم ما لا يملكون غضه، ولا يستطيعون حفظه قبل فعلهم له، كفروا بقول الله عز وجل: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و ﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وبقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، ولا نعلم عسراً أعسر من تكليفهم أن يغضّوا أبصاراً لا يملكون غضّها قبل نظرها إلى المحارم، وأن يحفظوا فروجاً لا يستطيعون حفظها من الزنا قبل مواقعته، وأن يكفّوا أيديهم عن القتل الذي لا يقدرون على تركه قبل اكتسابه.

ثم نقول لهم: ما الفرق بين تكليفهم لغضّ أبصارهم وحفظ فرروجهم وكفّ أيديهم عن قتل المؤمنين، وهم لا يستطيعون شيئا من ذلك، ولا يقدرون عليه، وبين تكليفهم لتناول النجوم، والطيران في الهواء، والمشي على وجه الماء؟! ﴿نَبِّؤُونِي بِعِلْمٍ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الأنعام: ١٤٣]. فلا بد لكم مما قلنا، ولا مخرج لكم من حجتنا هذه الواضحة.

وبعد هذا فانظروا كيف نُفسد عليكم القول بالتوحيد، لجهلكم بالعدل وقولكم بالجبر، فأنعموا النظر في هذه الحجج التي نوردها عليكم، فإن الرجوع إلى الحق خير من التمادي في الباطل، والحق فيما جاءت به الأنبياء، وليس الحق فيما أُخذ عن جهلة الرؤساء، والحمد لله رب العالمين.

فإن قلتم: إنما فَرَضَ الله علينا غضّ الأبصار، وحفظ الفروج، وكفّ الأيدي والألسنة، مع فعلنا لا قبله.

قلنا لكم: فإذاً يلزمكم أن يقول القائل منكم: إن صيام شهر رمضان ليس مفروضاً على الخلق من عامٍ قابل، ولا يجوز أن يكون اعتقادكم أن رمضان المقبل عليكم فريضة، وأن الله عز وجل يقول: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣].

وكذلك يقول القائل منكم: ليس عليّ صلاة غَدٍ بفَريضة، وليس عليّ زكاة مالي من السنة المقبلة بفريضة، وليس الحجّ علينا بفريضة لازمة في وقتنا هذا، ولا جميع الفرائض، حتى يكون الوقت الذي نفعلها فيه.

فيلزمكم أن فرائض الله عز وجل التي افترضها على عباده وعلى[1] لسان نبيه صلى الله عليه قبل فعلها، لا يقع اسم فرضها على الخلق إلا عند فعلهم لها، فتزول الفرائض المرسومة في القرءان، وهذا ما لا يقول به مسلم، لأن الفرض لازم واجب محتوم من قَبْل فعلهم له، يلزمهم الإقرار بذلك الفرض والاعتقادُ له أنه دين الله المفروض عليهم، الذي لا يزول فرضُه في ساعة من الساعات، ولا وقت من جميع الأوقات، إلا من علة تحدث من العلل التي تزول بها الفروض، ويقوم بها العذر، مثل المرض والحوادث الموجبة للعذر، إلا خصلتين بعد العدل والتوحيد، وإثبات الوعد والوعيد، والإقرار بالرسول والكتاب، فإنهما لا يزولان[2] عن المسلمين في حالة من جميع الحالات كلها، ولا تسقطان عن عليل ولا غيره، ولا عذر فيهما لأحد من المتعبدين اللازم لهم الفرض، وهي طاعة أئمة الهدى، ومودة ذوي القربى، فكل

(١) في (أ): على.

(٢) في (أ): لا تزولان.

الفرائض تزول بكون الحوادث الحائلة، إلا هاتين الخصلتين فإنهما لا يزولان[1] عن صحيح ولا عليل، ولا شاهد ولا غائب، إلا طفل لا يعقل، أو مجنون ذاهب العقل لا حجة عليه.

ألا ترى أن الصلاة قد تزول في بعض الأوقات بالمرض وغيره، ولا تزول مودة القربى، ولا طاعة الإمام واعتقاد إمامته، وكذلك مودة آل محمد صلوات الله عليه وعلى آله وسلم.

وكذلك تزول الزكاة عند الإعدام، ولا تزول طاعة الإمام ولا مودة ذوي القربى.

وكذلك يزول الصيام بالعلل التي تزيله[2]، ولا تزول طاعة الإمام ولا مودة ذوي القربى.

وكذلك يزول الحج بالمرض والإحصار وقلة الجِدة، ولا تزول طاعة الإمام ولا مودة ذوي القربى. فكل الفرائض تزول بقيام العذر الذي تصحّ علله، ولا يزول التوحيد ولا العدل ولا إثبات الوعد والوعيد، ولا طاعة كل إمام هُدىً في عصره، ولا مودة ذوي القربى، قربى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله الطاهرين المطهّرين، أهل الفضل والمودة المفروضة في القرءان، ولا يزول شيء من هذه الأشياء التي سمينا لا بمرض ولا غيره، إلا عمن زال عقله، وسقط التكليف عن مثله، أو طفلٍ لا تلزمه حجة، ولا على مثله تباعة، فافهم هذا الباب، وأنعم النظر فيه، فإنه حقٌّ لا يدفعه دافع، ولا يقطعه قاطع، والحمد لله رب العالمين.

(١) في (أ): لا تزولان.

(٢) في (أ): تزيلها.

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: أخبرونا عن العلم؟

وقد أجبناه بما فيه الكفاية في أول كتابنا هذا وفي آخره.

[هل قضى الله بفساد اليهود حتماً]

ثم قال أيضا: سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]. ثم قال: ﴿وَكَانَ وَعْدًا مَّفْعُولاً﴾ [الإسراء: ٥]، أخبروني ما يعني بهذا؟

فإن قلنا له: - زعم - قضى عليهم ذلك، فقد أعطيناه - زعم - أن الله عز وجل عما قال، قضى الفساد في الأرض، ونحن - زعم - نقول: إن الله جل ثناؤه لم يقض الفساد، وإن من قضى الله عليه شيئا فإنه لا يعذّبه بذلك القضاء، هذا قولنا - زعم. ولعمر الله إنه لكما قلنا، وإنه لاعتقادنا، فإن أعطيناه - زعم - أنه قضى عليهم الفساد، فقد تركنا كلامنا - زعم.

وإن قلنا: أَخبَرَ أن بني إسرائيل يفسدون في الأرض مرتين، فقد صدقنا[1] - زعم - وذلك عنده هو العدل، أن يكون الله سبحانه قضى على بني إسرائيل الفساد.

ثم قال: أخبرونا الآن هل كان بنو إسرائيل [يستطيعون أن لا يفسدوا؟

فإن قالوا: نعم، يلزمهم أن يكون ما] في هذا الخبر الذي أخبرنا الله عنهم باطلاً، لأنهم كانوا يستطيعون أن لا يكون منهم ما أخبر الله أنه كائن منهم، فهم يستطيعون أن يكون خبره باطلاً وكذباً، فهذا - زعم - قول عظيم، تعالى الله عنه علوًّا كبيراً.

وإن قالوا: إنهم لا يستطيعون أن يكون [غير] الذي أخبر به، فهم إذاً

(١) في (ب): صدقناه.

يستطيعون أن يفسدوا ولا يستطيعون أن يصلحوا، فقد كلفهم الله سبحانه الإصلاح، فهذا قولنا – يعني نفسه زعم.

[معاني القضاء في اللغة]

الجواب قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: إنّا نقول: إن الله عز وجل ذكر القضاء في كتابه في ثلاثة مواضع من القرءان، وكل قضاء منها لا يشبه الآخر في معناه، وكل واحد منها له معنى غير معنى الآخر:

أما واحد منها: فهو قضاء خبر، أخبرهم الله به أنه يكون من اختيارهم، واتباع أهوائهم، وهو قوله عز وجل: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، أي: أعلمناهم، والإعلام غير الحتم والقسر.

والقضاء الثاني: قوله جل ثناؤه: ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢]، وهذا قضاء الحتم والجبر الصحيح، الذي لا مخرج لأحد منه، ولا دافع له ولا رادّ.

والقضاء الثالث: قوله عز وجل: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وذلك قضاء حُكمٍ، لا قضاء حتم، ولو كان قضاء حتم ما عصاه أحد من جميع خلقه، ولا قدر له على معصية، ووجب أنه ليس في جميع الأرض إلا عابدٌ لله سبحانه كما حتم وجزم، وهذه قاطعة لقولكم واعتلالكم، بقوله: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنَّ فِي الأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾ [الإسراء: ٤]، لأنه لو كان قضاء حتم، لم يبق على وجه الأرض إلا عابد لله عز وجل، عاصياً كان أو مطيعاً لحتمه وقضائه عليهم، وقوله: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، وكفى بهذا بياناً وقاهراً لحجّتكم !!

ومن الحجة عليه في قوله: أخبروني عمن أخبر الله عنه بهذا الخبر، هل يستطيعون أن لا يفسدوا؟!

فإن قلنا: نعم، لزمنا – زعم – أن يكون خبر الله الذي خبّر به بني إسرائيل باطلاً، لأنهم كانوا يستطيعون أن لا يكون منهم ما أخبر الله أنه كائن منهم، فهم يستطيعون أن يكون خبره باطلاً وكذبا، وهذا قول – زعم – عظيم، يريد به الشنعة علينا، لجهله بعدل الله عز وجل، ونحن نقول: إن علم الله عز وجل لم يُدخلهم في معصية، ولم يخرجهم من طاعة، ولم يعاقبوا على تصريف العلم، ولا سمعوه عز وجل قال في شيء من كتابه، ولا على لسان نبيه صلى الله عليه وعلى آله للكفار: ادخلوا النار بما علمتُ منكم، ولا للمؤمنين: ادخلوا الجنة بما علمت منكم، وإنما قال للفريقين جميعا: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة][1]، و ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٢]، و بما قدمت ﴿لَكُمْ أَنفُسُكُمْ﴾ [يوسف: ١٨]، وإنّ ما علم الله فليس له خلاف إلا وهو يعلمه، لأن الأشياء لا تخلو من أحد أمرين:

أحدهما: عَلِمَ عز وجل أنه يكون.

والآخر: عَلِمَ أنه لا يكون، فكلاهما قد علمه الله عز وجل، عَلِمَ ما يكون أنه يكون، وعلم ما لا يكون أنه لا يكون، وليس غير هذين الوجهين اللذين علمهما عز وجل، فأين الخلاف لِما عَلِمَ، هل تجد هاهنا خلافاً لما علم، فأَنعِم النظر في هذه، فإنها حجة قاطعة، وإن العباد يقدرون أن لا يعلم الله منهم المعاصي، ويقدرون أن يعلم منهم الخير، وليس تحوُّلهم مما كره يُفسد عِلْمَه، لأنه أمرهم أن لا يكون منهم ما علم، ولو كان ذلك يُفسد علمه ما افترض عليهم الخروج من المعاصي.

ألا ترى أنه قد علم أن منهم من يعبد الأصنام، ثم قال لهم: ﴿اعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، وجعل لهم الطاقة والسبيل على ترك ذلك، والرجوع إلى ما يرضيه، فلم يفعل ذلك كثير من الناس، فليس ما ندب الله عز وجل

---

(١) في (أ): ﴿ جزاء بما كنتم تعملون ﴾، ولا توجد بهذا اللفظ.

إليه من الطاعة يُفسد علمه إذا تركوا المعصية، لأنه قد افترض عليهم الخروج من معاصيه، ولم يفترض عليهم الخروج من علمه، أنت مُقرّ لنا بذلك، لأنك تعلم وتعتقد أن الله عز وجل قد افترض على الخلق أن لا يكون منهم معصية، ولم يفترض عليهم أن يخرجوا من علمه حتى لا يعلمهم ولا ما عملوا، هذا هو المحال.

وإذا خرجوا من المعاصي علم بذلك وهو الذي أراد منهم، وإذا أقاموا على المعاصي علم بذلك وهو الذي كره منهم. فلا تُلزموا الله عز وجل فعل الظالمين، ولا جور الجائرين، ولا شرك المشركين، لأنه[1] بريء من ذلك كله سبحانه، وهو العلي العظيم، والشاهد على ذلك، قوله عز وجل: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فلا تجده هاهنا برئ من شيء من جميع أمورهم إلا من أعمالهم. وأنت تُلزمه عز وجل ما برئ منه، فلا يبعد الله إلا من ظلم، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ (٢٢٧)﴾ [الشعراء].

[إلزام لا مفر منه]

والله عز وجل لم يكلف العباد الخروج من علمه، لأن العلم ينتقل[2] بتنقُّل الأفعال كيفما تنقّل العباد، فالله عز وجل يعلمه ولا يدخل بذلك عليه فساد في علم ولا غيره، وإنما يُدخِل الفسادَ في حكمه – على قَوَد قولكم وفي مذهبكم أيها المجبرة – أن يكون الله عز وجل علم من قوم أنهم لا يؤمنون، ثم أرسل إليهم رسولاً قاصداً، يأمرهم بالدخول في الايمان، فإن أبوا خلّدهم في النار أبد الأبد، وقد علم

---

(١) في (أ): إنه.

(٢) في (أ): يتنقل.

الله تعالى أنه قد حال بينهم وبين الإيمان، فسبحان الله العظيم، هذا أعظم الجور !!

والدليل على ذلك أن ليس لحال العلم عُذِّبوا، ولا لحاله كَذَّبوا، ولا لحاله أشركوا وامتنعوا من الطاعة، ولا لحاله قتلوا الرسل وأئمة الهدى عليهم السلام.

ومثل ذلك لو أن رجلاً[1] كان باليمن وله ابن صغير مع أمه، ثم إن الرجل خرج مسافراً حتى وصل إلى أقصى خراسان، فأقام به مدة من دهره، وتزوج بها امرأة، فأقامت معه وولدت له بنتاً، ثم إنه مات وترك البنت بخراسان، ثم إن ابنه الذي باليمن نشأ وبلغ مبالغ الرجال، فخرج يطلب التجاة وليس له علم بأبيه ولا أين مات ولا ما أحدث، حتى وصل إلى خراسان وليس له علم أن لأبيه ولداً غيره، فأقام وقتاً، ثم طلب زوجة، فوصف له الناس أن عندهم امرأة ابنة لرجل غريب مات وتركها، فخطبها الرجل وتزوجها، ودخلت عليه، فأقامت معه سبعين سنة، وولدت له عشرين ولداً، وهو لا يعلم أنها أخته، ولا تعلم هي أنه أخوها. فعند ذلك نقول لكم: أليس قد علم الله أنها أخته؟!

فلا بد من نعم !

فإذا أقررتم بذلك قلنا لكم: فهل عليه عقوبة من الله سبحانه، أو عليه ذنب، أو حدّ؟ أو هل[2] يُلزمه الله جل ثناؤه حجةً بما علم الله عز وجل من مقامه ينكح أخته سبعين سنة، وما ولدت له من الأولاد؟

فإن قالوا: نعم، تلزمه الحجة وتجب عليه النار، بما علم الله عز وجل منه، كذّبهم جميع أهل الاسلام، وكفروا في قولهم: إن الله عز وجل إنما يعذب على ما علم، إذ ليس في القرآن آية واحدة تدل على أن الله عز وجل يعذب العباد على علمه.

---

(١) في (ب): أن رجلا لو.

(٢) في (ب): وهل.

وإن قالوا: لا يُلزمه الله عز وجل حجة، ولا عليه عذاب بها علم الله عز وجل من نكاحه لأخته، تركوا قولهم وبطل اعتلالهم علينا بالعلم، وفُلجوا وانقطعت حجتهم.

ثم نقول لهم أيضاً: خبّرونا عن حجة لا تنفع المحتجّ بها في الدنيا، ولا تنفعه في الآخرة، هل للاحتجاج بها معنى؟!

فإن قالوا: نعم، قد يجوز أن يحتجّ المحتج في الدين[1] بحجة لا تنفعه في الدنيا ولا في الآخرة، فلا بأس بذلك، خرجوا من المعقول، وصاروا ضحكة عند الناس، لأن هذا كلامُ من لا عقل له، ولا معرفة عنده.

وإن قالوا: إن من احتج بحجة في الدين لا تنفعه في الدنيا ولا في الآخرة، جاهل مخطئ لا تجوز حجته.

قلنا لهم: صدقتم، هذا هو الحق وهو قولنا.

فما تقولون في رجل أُتِي به إلى إمام هدىً عدلٍ ممن أوجب[2] الله عز وجل طاعته، فشهد عليه أربعة شهود عدول بالزنا على الإيلاج والإخراج، ما يكون حكم الإمام عليه؟

فإذا قالوا: لا بد أن يقيم عليه الحدّ.

قلنا لهم[3]: فإن احتج عند الإمام أن الله عز وجل قد علم منه أنه يزني، وسأله أن لا يجلده لما علم الله منه، ما كان ذلك الإمام فاعلا في حجته؟ هل يخلّيه من إقامة الحد، أم يُنفذ الحد عليه؟ والحكم الذي في القرآن، أم يكف عنه ويخليه لحجته؟!

---

(١) في (ب): الدنيا. مصحفة.

(٢) في (ب): عادل ممن كان يوجب.

(٣) في (ب): له.

فإن قالوا: يخلّيه، لحجته الواضحة القاطعة التي احتج بها أن الله عز وجل قد علم منه أنه[1] يزني، وجب عليكم أن كل زانٍ زنى إذا احتج بمثل حجة هذا الزاني، وجب تخليته وطرح الحد عنه، وبطل ما رسم الله عز وجل وفرض من حد الزاني، في قوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢)﴾ [النور].

ومن قال بهذا القول الذي قلتم، فقد خرج من الاسلام، وفارق دين محمد عليه أفضل السلام.

ثم كذلك إن احتج هذا الرجل يوم القيامة عند الله عز وجل فقال: إنما زنيت بعلمك يا رب فلا تعذّبني، وإني متُّ وأنا مُصر على الزنا، هل يعفو عنه من العذاب بحجته هذه، أن عَلِمَ الله منه الزنا؟!

فإن قلتم: إن هذه الحجة تنفعه، ويجب أن لا يعذَّب، لما علم الله عز وجل من زناه، أكْذَبْتُم قوله: ﴿وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا (٦٩) إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا﴾ [الفرقان]. أفلا تراه يدعو إلى التوبة ولم يَحُلْ علمه بين التائب والتوبة !!

وإن قلتم: ليس تنفعه حجته في الزنا بأن الله عز وجل علم ذلك منه، بطلت دعواكم في العلم، ولزمكم لنا الغلبة، وبان جهلكم وخطاؤكم، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) في (ا): علمه منه أن.

وإن قالوا: لا يجوز لأحد أن يقول هذا القول، وإن من احتج بعلم الله سبحانه في المعاصي، أنه لا ينفعه ما احتج به في الدنيا ولا في الآخرة.

قلنا لهم: فلِمَ تكررون أن من افترض الله تعالى عليه الخروج من معاصيه، أنه يلزم الله عز وجل أن من لم يعلم منه الخروج من المعاصي أنه مجهِّل لله، وهذا أحول المحال، لأن العلم إنما وقع على ما اختار العباد، وليس بحامل لهم على معصية، ولا مُخرجٍ لهم من طاعة، وإنما مثل العلم وإحاطته بالخلائق، مثل السماوات والأرض وإحاطتها بالخلائق.

فنقول للمجبرة: خبرونا عن السماوات والأرض، هل لكم منهما[1] مَخرج؟

فإن قالوا: نعم، كذّبهم جميع الخلق، وخرجوا من المعقول.

وإن قالوا: لا مخرج لنا منهما.

قلنا لهم: فإذا زنى الزاني، وكفر الكافر، وأشرك المشرك، وقتل القاتل، وسرق السارق، هل يكون للسماوات والأرض في فعلهم فعل أو معنى؟ أو شاركتهم السماوات والأرض في شيء من أفعالهم، من الفجور والطاعة، بقليل أو كثير؟!

فإن قالوا: نعم، قد شاركتنا السماوات والأرض في كفرنا وشركنا، وفجورنا وقتلنا النفس. وقولنا: إن الله ثالث ثلاثة - عزَّ عن ذلك وتعالى - وكذلك شاركت السماوات والأرض أهل الطاعة في طاعتهم.

قلنا لهم: ﴿هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (٦٤)﴾ [النمل]؟ فلا يقدرون على حجة، ولا ملجأ لهم إلى فرج أن السماوات والأرض شركن معهم في شيء من أفعالهم، فإذا صح ذلك ولزمهم وانقطعوا، قلنا لهم: فأوجدونا هل لكم من العلم مَخرجٌ إلى غيره؟

---

(١) في (أ): منها.

فإن قالوا: نعم، كفروا ولزمهم أن لهم مخرجاً من علم الله تبارك وتعالى.

[وإن قالوا: لا].

قلنا لهم: فأوجدونا حجة أن العلم شرك في أفعالهم بقليل أو كثير، فلا يجدون ذلك أبداً بحيلة محتال، فإن ألجأهم الأمر إلى أن يفتروا على الله عز وجل ويقولون: إن علم الله هو الذي حال بينهم وبين الطاعة، وأوقعهم في المعصية.

قلنا لهم: هاتوا آية واحدة من كتاب الله عز وجل، تشهد على ما قلتم، ونُسلِّم لكم، لأن الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، ويقول: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]، ويقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء]. فإن وجدوا آية واحدة تشهد لهم بأن العلم الذي حال بينهم وبين الطاعة، وأدخلهم في المعصية، فالقول قولهم، ولا حجة لنا عليهم، وإن وجدوا القرآن من أوله إلى آخره، يشهد لنا عليهم بأن الحائِل بين العباد وبين الطاعة، والمُدخِلَ لهم في المعصية اتباعُ الهوى، وإيثار الشهوات، والحمية والعصبية، وأن في جميع القرآن أن الله يلزمهم أفعالهم، ويتبرأ منها، وأنه يقول: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة][1]، ولم يقل: جزاء بما قضيتُ عليكم، وقدّرت وأردتُ منكم، وقال: ﴿بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الأَيَّامِ الْخَالِيَةِ (٢٤)﴾ [الحاقة].

وإنه قال في ملكة سبأ: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللهِ إِنَّهَا كَانَتْ مِن قَوْمٍ كَافِرِينَ (٤٣)﴾ [النمل]، ولم يقل: صددتُها ولا علمي صدّها.

---

(١) في (أ): ﴿ جزاء بما كنتم تعملون ﴾، ولا توجد بهذا اللفظ.

فنقول لهم: خبّرونا عن قوله: ﴿وَصَدَّهَا مَا كَانَت تَّعْبُدُ مِن دُونِ اللَّهِ﴾، هل صدق الله عليها أن الذي كانت تعبد من دون الله هو الذي صدّها لا غيره؟!

فإن قالوا: لا، لم يصدق، كفروا وخرجوا من الاسلام جملةً.

وإن قالوا: صدق الله، وذلك هو الحق.

قلنا لهم: فقد بطل ما قلتم، وفسدت دعواكم في العلم، والحمد لله رب العالمين.

[هل كان فرعون يستطيع قتل موسى]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه لأم موسى: ﴿إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٧)﴾ [القصص]، أفد كان فرعون يستطيع قتل موسى ولا يردُّه الله إلى أم موسى؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس قد كان فرعون يستطيع أن يُخلف اللهُ تبارك وتعالى أُمَّ موسى، حتى لا يُتمّ الله وعده، ويكونَ ما وعد أمَ موسى باطلاً وكذباً؟

فإن قالوا: نعم، فقد أعظموا الفرية على الله سبحانه، ولا أراك تريد أن تُوقِفَهم على أعظم من هذا - ولا أراهم يُعطونك هذا - وإن كان كلامهم لا يستقيم إلا أن يعطوك هذا، ولكنهم سينقطعون ولا يجيبونك.

وإن قالوا: إن فرعون لا يستطيع قتل موسى وهو في يديه، لأن الله وعد أُمَّ موسى أن يردّه إليها، فكذلك كل خبر وكل وعد أخبر الله سبحانه به وأوعده، فلا يستطيع العباد ردّ ذلك، ولا أن يكون منهم غير ذلك.

[جواب الإمام الهادي عن المسألة]

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: إنا نقول: إن الهادي إلى الحق صلوات الله عليه قد كان أجاب عن هذه المسألة بما أنا ذاكره، وهو هذا فافهمه إن شاء الله، ثم لي جواب من بعد ذلك ستقف عليه والقوة بالله تعالى، قال عليه السلام: وأما ما سأل عنه من قول الله سبحانه في أم موسى: ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى أُمِّ مُوسَى أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِي إِنَّا رَادُّوهُ إِلَيْكِ

وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ (٧)﴾ [القصص]، فقال: هل كان فعن يستطيع[1] أن يقتل موسى حتى لا يردّه الله إلى أمه ولا يجعله من المرسلين؟

فقال عليه السلام: إن الله عز وجل لو أخرج فرعون من أكبر المعاصي بعد الشرك به، من قتله نبيه إخراجاً، ومنعه من معصيته منعاً، وقسره على الخروج قسراً، ولو جاز أن يُخرِج عدوّه من معاصيه قسراً، لكان قد أدخله في ضدها من الطاعة جبراً، ولو كان يخرج العاصين، من المعاصي[2] ربُّ العالمين، لكان عباده المؤمنون أولى بذلك، ولو أخرج عباده ومنعهم من معاصيه قسراً، لأدخلهم في طاعته جبراً، ولو فعل ذلك بهم، لسقط معنى الأمر والنهي، ولكان العاملَ دونهم، الفاعلَ لأفعالهم، تعالى الله عن ذلك !! فلم يُطَع سبحانه مكرِهاً[3]، ولم يُعْصَ جل جلاله مغلوباً.

ثم نقول في ذلك بالحق إن شاء الله، فنقول: إن الله سبحانه لما علم أنه إذا ألقى على موسى صلى الله عليه المحبة، التي ذكر أنه ألقاها عليه في قوله: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾[طه: ٣٩]، أحبّته لذلك امرأة فرعون، فسألت فرعون تَرْكَه عندما همّ به من قتله، حين تبين له ما كان من فعله، فتركه لها وصفح عنه، لحب محبتها واتباع سارّها، فكان ذلك نجاة لموسى مما همّ به فيه فرعون الكافر الملعون، فلما أن علم الله عز وجل أن ذلك سيكون من اختيار فرعون، وأنه سيختار إجابة امرأته إلى ما

---

(١) في (أ) و (ب): هل يستطيع فرعون. وما أثبت من كتاب الرد على ابن الحنفية للإمام الهادي. المجموعة الفاخرة / ٣٨٢.

(٢) في (أ) و (ب): معاصي. مصحفة. والتصحيح من كتاب الهادي.

(٣) في (أ) و (ب): كرها. والتصحيح من كتاب الهادي.

طلبت، من ترك قتل موسى، حكم عليه بما علم صيرو[١] أمره، فكان ما ألقى عليه من المحبة منه سبحانه سبباً لنجاته، فنجّاه سبحانه من فرعون، ورجّعه إلى أمه، كي تقر عينها ولا تحزن، فأخبر بذلك ووعدها ما وعدها، لعلمه بما سيكون من امرأة فرعون وطلبها في موسى وإجابة فرعون لها، كما أخبر عمّا يكون في يوم الدين. فهذا معنى ما ذكر الله من ذلك إن شاء الله، لا ما قال الفاسقون، وذهب إليه الضالون. تم وانقضى كلام الهادي إلى الحق صلوات الله عليه.

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: ومن الحجة لنا عليكم أنا نقول: إن الله تبارك وتعالى جعل الآجال التي جعلها لعباده إلى مدة غير محتومة، ولا ممنوعة ولا محظورة، ممن أرادها من القاتلين، ولو جعلها محتومة ممنوعة محظورة، ثم اجتمع جميع أهل السماوات والأرض على أن يقتلوا رجلاً واحداً، ما قدروا على ذلك ولا نالوه أبدا، لأن ليس لما منع الله عز وجل قاتل ولا خاتل، فمن أراد قتل أحد لم يحُل بينه وبينه حائل، إلا بما حرّم الله جل وعز في كتابه، من سفك الدماء، وجاءت به الرسل، وذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣٣]، يعني: نفساً بنفس، مثلها قُتلت، أو بكفرٍ، أو بارتدادٍ عن الاسلام، أو بحدّ من بعض الحدود الواجبة، لا غير ذلك.

فنقول لعبد الله بن يزيد البغداذي، ولمن قال بقوله: أخبرونا عن قوله: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ﴾ [الأنعام: ١٥١، الإسراء: ٣٣]؟ وإنما خلق الله سبحانه أفعال القاتلين وأرادها، وقضاها وقدَّرها، في قولكم واعتقادكم، لا في قولنا ولا اعتقادنا، أفرأيتم مَن قتل نفساً بغير حق، مثل الحسين بن علي عليه السلام، ومن قتل عبيد الله بن زياد عليه لعنة الله، طالباً له بدم الحسين بن علي عليه السلام، أليس

(١) في (أ): صيرورة.

كلاهما إنما قتل المقتول بما خلق الله عز وجل من فعله وقدّره، وقضاه وأراده؟!

فإن قلتم: لا نقول ذلك، لزمكم أنكم قد رجعتم عن قولكم، وبان خطاؤكم.

وإن قلتم: نعم، كلاهما إنما الله سبحانه خلق فعله وقدره، وقضاه وأراده.

قلنا لكم: فأيهما الحق وأيهما الباطل؟

فإن قلتم: قتل الحسين بن علي عليه السلام هو الحق، كفرتم وخرجتم عن الاسلام، لقول النبي صلوات الله عليه وعلى آله وسلم: «الحسن والحسين سيّدا شباب أهل الجنة، وأبوهما خير منهما»[1].

فإن قلتم: بل نقول: قتل عبيد الله بن زياد عليه لعنة الله هو الحق، وقتل الحسين بن علي عليه السلام هو الحرام والباطل والظلم.

قلنا لكم: فقد لزمكم ووجب عليكم في قولكم هذا أن بعض خلق الله سبحانه وتقديره وقضائه وإرادته باطل، وبعضه حق، لأن كلا الفعلين – زعمتم – إنما هو خلق الله تبارك وتعالى وقضاؤه، وإرادته وتقديره، وقد سمعنا الله عز وجل يقول في كتابه: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ (٥٧)﴾ [الأنعام].

وزعمتم أنتم أنه يقضي الباطل.

---

(١) رواه الإمام الهادي في العدل والتوحيد / ٦٩. مرسلاً، وأبو عبد الله العلوي في الجامع الكافي، ورواه الإمام أحمد بن سليمان في حقائق المعرفة/ ٢٣٣، وابن عساكر في ترجمة الحسن/ ٧٨. والحاكم ٣/ ١٨٢، برقم (٤٧٧٨) و (٤٧٧٩) و (٤٧٨٠)، والترمذي في سننه ج٥/ ص٦٥٦/ ح٣٧٦٨. والنسائي في سننه الكبرى ج٥/ ص٥٠/ ح٨١٦٩، وابن ماجه في سننه ج١/ ص٤٤/ ح١١٨. وأحمد بن حنبل في مسنده ج٣/ ص٣/ ح١١٠١٢، ابن حبان في صحيحه ج١٥/ ص٤١٣/ ح٦٩٥٩، والحاكم في مستدركه ج٣/ ص١٨٢/ ح٤٧٧٨، والطبراني في معجمه الكبير ج٣/ ص٣٥/ ح٢٥٩٨.

فإن قلتم: إن كلا الفعلين حق، لزمكم أن قتل الكفار والظالمين باطل، ولا مخرج لكم من هذا، والإقدامُ عليه هو الكفر.

وكذلك نقول لكم: خبرونا عن منع الله عز وجل لفرعون عن قتل موسى عليه السلام حتى رده إلى أمه كما وعدها، أليس في قولكم أن الله حال بين موسى وبين فرعون قسراً وجبراً، حتى لم يقدر فرعون على قتل موسى؟

فإذا قلتم: نعم.

قلنا لكم: وكذلك لم يحل بين يحيى بن زكريا وبين من قتله، وكذلك جميع من قُتل من الأنبياء عليهم السلام. فلا بد لكم من نعم، لأنهم قد صحّ قتلهم، وشاهدُ ذلك قوله عز وجل: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، فنقول لكم: أليس في قولكم ودينكم أن الله عز وجل خلق فعل فرعون وقدره، وقضاه وأراده، وهو الذي منع فرعون من قتل موسى جبراً وقسرا؟!

فإذا قلتم: نعم.

قلنا لكم: وكذلك خلق وأراد وقدّر وقضى قتل يحيى بن زكريا عليه السلام على قاتليه؟!

فإذا قلتم: نعم.

قلنا لكم: فلا نجد التارك لموسى، ولا القاتل ليحيى عليهما السلام غير الله - عز وجل عما يقولون - لأنه يقول في كتابه: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١]، وقال في موضع آخر: ﴿يَقُصُّ الْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ الْفَاصِلِينَ (٥٧)﴾ [الأنعام].

وزعمتم أن أفعَالَ العباد مخلوقة، فقد سقطت عنهم الحجة، لأنهم لا فعل لهم، وإلا فأوجدونا شيئا نستدلّ به ويصحّ عندنا بعد الاستطاعة المركّبة في العباد، والجوارح السالمة، والحديد الذي قتلوا به، فلا نعرف الله عز وجل في الباب الذي

ادّعيتم عليه خلقاً يلزم به لكم حجة غير الاستطاعة المركبة في الجوارح، والحديد الذي لا حجة على الله سبحانه فيه، الذي قتلوا به من قتلوا، وليس تجدون معنى غير ما ذكرنا يجب به أن الله خلق أفعالهم.

وإلا فأين هذا الخلق الذي لا يُرى لا يسمع، ولا يذاق ولا يشم، ولا يلمس ولا تُدرِكه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا تحيط به الأقطار.

خرجتم من دعواكم في التوحيد، ولزمكم أنكم تقولون: إن الله عز وجل خلق خلقاً لا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا تحيط به الأقطار، وليس يعرف بهذه الصفة إلا الله الواحد القهار، الذي لا تدركه الحواس، ولا يقاس بالناس، ولا تحيط به الأقطار !!

وإلا فأوجدونا هذا الخلق الذي ادّعيتم أن الله عز وجل خلقه غير الاستطاعة المركبة في الجوارح السالمة، والحديد الذي قتلوا به الأنبياء، وأئمة الهدى، والمؤمنين والكافرين، وليس على الله تبارك وتعالى - في تركيب الاستطاعة فيهم، ولا خلقه للحديد - حجةٌ ولا علة لمعتلّ، لأنه قد أمرهم ونهاهم، وفي هذا الموضع تتبيّن فضيحتكم وانقطاع حجتكم، وتفسد دعواكم في قولكم: إن الله عز وجل خلق أفعال العباد.

فأرونا أين هذا الخلق الذي ذكرتم غير ما قلنا؟! فلن تجدوا ذلك أبداً بوجه من جميع الوجوه كلها، ولا بسبب من جميع الأسباب.

وتفسير ذلك أن الحركة موجودة في بني آدم قبل أفعالهم، والحركة فهي فرع الاستطاعة المركبة في البنية، لأن بني آدم يجوز عليهم الحركة والسكون، وذلك فعلهم وليس هو فعل الله عز وجل، وكذلك خلقهم الله عز وجل قادرين على الحركة والسكون، مملّكين لذلك، مأمورين منهيّين، وخلق الجبال وما أشبهها من

الجمادات ساكنة لا حركة فيها، والحركة الموجودة في بني آدم هي قبل أفعالهم، وهذه الحجة أيضا تقطعكم في دعواكم أن الاستطاعة مع الفعل لا قبله. ونحن نقول: إن الاستطاعة قبل الفعل، وهي أصل الحركة التي يقوى بها عليها، وهي موجودة في بني آدم قبل أفعالهم.

فإن قلتم: إن الحركة ليست بشيء، أجبناكم بجواب أبي الهذيل[1] لحفص[2] الفرد، فإنه بلغنا أن أبا الهذيل – وكان يقول بالعدل – تناظر هو وحفص الفرد في الحركات، فأبطلها حفص الفرد، وزعم أنها لا شيء، فقال له أبو الهذيل: يا حفص كم حد الزاني الذي أمر الله به؟

فقال له حفص: مائة جلدة.

فقال: فكم حد القاذف؟

قال: ثمانون جلدة.

قال له أبو الهذيل: فأخبرني الحركة هي يد الضارب؟

قال: لا.

قال: فهي جنب المضروب؟

قال: لا.

قال: فهي السوط؟

قال: لا.

---

(١) أبو الهذيل: هو محمد بن الهذيل البصري العلاف، من كبار المعتزلة، توفي بسامراء سنة (٢٣٥هـ).

(٢) حفص الفرد: هو أبو عمرو المصري البصري، متكلم مناظر، ينسب إلى القول بالجبر، عاش في النصف الأول من المائة الثانية.

قال أبو الهذيل: فقد أعلمتنا يا حفص أن لا شيء أكثر من لا شيء بعشرين، فانقطع حفص الرد. فكذلك ينقطع عبد الله بن يزيد البغداذي.

قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليه: وإنما أخبر الله عز وجل أم موسى صلى الله عليه برجوع موسى إليها، لما علم من اختيار فرعون، وأنه لا يقتله، وأنه لا تساعده امرأته في قتله، والآجال على ما قلنا غير محتومة، والشاهد على ذلك، قول الله عز وجل يخبر عن نوح عليه السلام وقوله لقومه: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ (٣) يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [نوح]، فنقول لك: أليس ترى أنه أوجب لهم أن يبلغوا ذلك الأجل المسمى، ما لم يُقدموا على المعاصي التي توجب تعجيل العذاب من الله جل ثناؤه.

ألا ترى كيف قول: ﴿إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاء لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنتُمْ تَعْلَمُونَ (٤)﴾ [نوح].

ألا ترى أنه لم يكن هنالك تأخير إلا وثَمَّ تقديم. ألا تراه مسمًّى وقد هلكوا دونه، بإخبار الله عز وجل في كتابه، وقد دعاهم نوح عليه السلام إلى أن يطيعوا الله جل ثناؤه، فيؤخرهم إلى ذلك الأجل. ألا تراه مسمًّى لم يبلغوه. أَولا ترى أن نوحاً صلوات الله عليه لم يكن ليدعوهم ويُطمِعْهم بتأخير أجل الموت الذي سمّاه الله عز وجل، والله جل ثناؤه يقول: ﴿وَلَن يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاء أَجَلُهَا﴾ [المنافقون: ١١]، فالأجل الذي جعله الله عز وجل للموت المسمى لا يطمع أحد فيه، وليس له رادّ.

وقد قال الله عز وجل في آية من كتابه، يدل فيها على من سلف، ويؤدب بها من خلف، وفيها حكمه على الأولين والآخرين، وهي قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَبَأُ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ قَوْمِ نُوحٍ وَعَادٍ وَثَمُودَ وَالَّذِينَ مِن بَعْدِهِمْ لاَ يَعْلَمُهُمْ إِلاَّ اللَّهُ جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرَدُّواْ أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ وَقَالُواْ إِنَّا كَفَرْنَا بِمَا أُرْسِلْتُم بِهِ وَإِنَّا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَنَا إِلَيْهِ مُرِيبٍ (٩) قَالَتْ رُسُلُهُمْ أَفِي اللَّهِ شَكٌّ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ

يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ [إبراهيم].

أفلا ترى أن لهم أجلاً مسمى قد وُعدوا التأخير إليه، فلم يطيعوا الرسل ولم يقبلوا القول، فلذلك لم يبلغوا بمعصيتهم وكفرهم ما شُرط لهم من بلوغ الأجل، فأخذهم الله عز وجل بتعجيل العقوبة، فاخترمهم دون ما سمًّى لهم لو أطاعوا ورجعوا إلى دينه، وفي هذا كفاية والحمد لله.

ومن الحجة أيضا، قوله عز وجل: ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ آمَنُواْ كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الخِزْيِ فِي الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَمَتَّعْنَاهُمْ إِلَى حِينٍ (٩٨)﴾ [يونس][1].

أفلا ترى أن الله عز وجل قد كان أعلم يونس صلى الله عليه أن العذاب واقع بهم، فأعلمهم يونس بذلك فآمنوا بعد انصراف يونس عنهم، فأخّر الله عنهم العذاب بعد ما كان قد حتمه عليهم؛ فهذا أكبر الدليل، وأوضح شاهد، والحمد لله.

(١) الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٥٤.

[كره الله انبعاثهم فثبّطهم]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَـكِن كَرِهَ اللهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، أليس قد كره أن ينبعثوا معه، والانبعاث معه طاعة، والتخلُّف عنه كفر؟!

فإن قالوا: بلى.

فقل: أفليس الله قد كره أن يطيعوا، إذ علم أنهم لا يطيعونه؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أليس كل من[1] علم الله منه أنه لا يطيعه، فقد كره أن يكون منه غير ما علم؟!

فإن قالوا: نعم، فقد أعطوك ما عابوا عليك من العدل، ودخلوا معك فيه.

وإن قالوا: إن الله لم يكره انبعاثهم ولم يثبّطهم، تركوا القرآن. فسلهم عند ذلك: أليس قد أنزل الله هذا القرآن؟

فإن قالوا: بلى.

فقل: فما معنى ذلك، إذ يقول: ﴿كَرِهَ اللهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]؟ فإنهم لن يأتوك بحجة. وإنهم عسى أن يقولون أخبرونا عن أول هذه الآيات، أليس قد قال عز وجل: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٤٢)﴾ [التوبة]، إنهم يستطيعون أن يصنعوا غير ما علم الله، وما لا يعلم أنهم يصنعونه، ولكنه إنما عنى: حلفوا بالله ما لنا استطاعةُ مال، فشهد الله إنهم لكابون، لقد كانت لهم استطاعة مال، وتصديق ذلك قوله: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى

---

(١) في (أ): ما.

الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٩٣].

وقال: ﴿اسْتَأْذَنَكَ أُوْلُواْ الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٦]، وحلفوا ما لهم طَول، فشهد الله إنهم لكاذبون.

وقال في بعض ما أنزل الله في كتابه: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ﴾ [النساء: ٢٥]، يقول: من لم يكن له مال أن ينكح المحصنات فسمّى المال استطاعة الطول، وذلك أنه حين استنفرهم اعتلّوا له بأن ليس لهم طول مال، فكذّبهم الله.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليه: أما ما سألت عنه من قول الله عز وجل: ﴿وَلَـكِن كَرِهَ اللّهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، فإنا نقول لك: إنما جئتَ بوسط الخبر الذي ذكره الله عز وجل عن العاصين لنبيه صلى الله عليه، ولم تعقل ما قبله ولا ما بعده من شواهد حجج الله جل ثناؤه المؤكدة، وبراءته من ذنوبهم الواضحة، إذ قال: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]. ونحن نقول لك: أخبرنا هل افترض الله عز وجل الجهاد على من بعث إليهم محمدا صلى الله عليه أم لا؟

فإن قلت: لا، أكذبك جميع الخلق من أهل الاسلام.

وإن قلت: نعم، قلتَ في ذلك الحق. إن الله عز وجل قد افترض الجهاد على جميع أمة محمد صلى الله عليه، ولم يفرضه على بعضهم دون بعض إلا مَن عذره الله عز وجل، من المريض، أو الأعرج، أو الأعمى، أو الضعيف، أو المجنون، أو الطفل، فإذا لزمك هذا القول، قلنا لك: أفليس قد أمرهم رسول الله صلى الله عليه بالخروج للجهاد في سبيل الله؟

فإذا قلت نعم.

قلنا لك: فأخبرنا عما نحن سائلوك عنه، وفيه قطعُ دعواك جميعا، في العلم

والاستطاعة مع الفعل، والقضاء والقدر، وأنك مبطل في جميع ما ادعيت من ذلك كله، مسخط لله جل ثناؤه، بما وضعت من باطلك على أهل العدل، لأنه يلزمك في قولك أنهم لا يقدرون أن يصنعوا خلافَ ما علم الله منهم.

فنقول لك: فهل لهم حيلة على أن يدفعوا ما خلق الله عز وجل من أفعالهم وقضاه وقدره وأراده من أعمالهم؟! كما لم يقدروا أن يفعلوا خلاف ما علم الله سبحانه منهم؟

فإن قلت: لا يقدرون على خلاف ذلك والخروج منه.

قلنا لك: فما معنى قول الحكيم الذي لا يظلم ولا يجور في قوله: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً﴾ [التوبة: ٤٦]، وهم ليس لهم إرادة ولا لهم حيلة في الخروج من خلقه، ولا من قضائه وقدره وإرادته، ولا إلى ترك ما علم من أفعالهم، ونحن لا نجد لهم أمراً يجب عليهم فيه عذاب، ولا يلزمهم به معصية، إذ الفعل فعل ربهم بهم، وهو الخالق لأفعالهم، والمقدّر لها عليهم - زعمتم - وهو القوي الذي لا يُغلب ولا يقهر.

وأخبرونا عن قوله سبحانه: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء].

فهاتِ أخبرنا أنت ما معنى إرساله الرسل، وإنزاله الكتب على قوم لا يقدرون على أن لا يعلم الله منهم فعلاً قبيحا ولا معصية، ولا يقدرون على الخروج من خلقه لأفعالهم، ولا تقديره عليهم وقضائه الذي حتم من معاصيهم؟!

وهل رأيت أحداً قط يقيّد عبده ثم يأمره بالحفر[1]، أو يكلّفه الطيران في الهواء، أو المشي[2] على وجه الماء، أوَيكون هذا من صفة حكيم، أو عدل رحيم؟!

[كسب الأشعرية]

فإن قلت: إن أفعالهم خَلقُ الله عز وجل، وإنهم اكتسبوا ذلك الخلق.

قلنا لك: فإن الحجة عليك بعدُ قائمة، يلزمك أن اكتسابهم هو خلق الله أيضا، إذا كان الله خالق كل شيء على قولكم، فاكتسابهم أيضا هو خلقه الذي هو المعاصي.

وإن قلتَ: إن لهم فعلاً ولله عز وجل فعلٌ، كل واحد منهما غير الآخر.

قلنا لك: فقد لزمك أنك قد رجعت عن قولك، وصرت إلى قولنا إن فعل الخالق غير فعل الخلق، وإن فعل العباد غير فعل المتعبِّد، ولذلك استحقوا بأفعالهم الثواب والعقاب.

وإن قلت: بل فعلهم هو فعل الله، لزمك أن الله عز وجل هو الفاعل لكل قبيح وفاحشة، عزَّ الله عن ذلك وتعالى !! البريء من أفعال عباده، الطاهر من ظلمهم.

وإن قلت: إنه فعل بعضها وفعلوا بعضها، لأن من قولكم أنه فِعلٌ من فاعِلَين، لزمكم أنه فعل بعض الفواحش والقبائح وفعلوا بعضها، فلا مخرج لك من أي هذا القول دون الكفر أو الرجوع إلى الحق، والقول بالعدل، الذي هو العدل والحق، لا جورك الذي وصفتَ وسميته: عدلا، ولا عجب أعجب من تسميتك وتكريرك كلما احتججت سميت الجبر: عدلا، تعالى الله عما قلت !!

---

(١) في (أ): بالحضر. مصحفة.

(٢) في (أ): والمشي.

واعلم أن معنى الآية التي ذكرت من قول الله عز وجل: ﴿وَلَـكِن كَرِهَ اللهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، فإنا نقول: إنه لما دعاهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى الخروج والجهاد في سبيل الله، لم يريدوا ذلك ولم يجيبوا، اتّباعاً للهوى، وميلاً إلى الردى، ولم يعدّوا العدة التي بها يقوم الجهاد ، ويجب الأجر، فكان تثبيطهم لِما فعلوا، وما حكى الله عز وجل عنهم، وعلم أنهم لو خرجوا مع نبيه صلى الله عليه لفعلوا به، كما علم أنهم لو أرادوا ما علم الله ذلك منهم، ولا علم منهم إلا الخير والطاعة والعدة للجهاد، وترك التسمُّع والتجسُّس على رسول الله صلى الله عليه، فقال: ﴿وَلَـكِن كَرِهَ اللهُ انبِعَاثَهُمْ فَثَبَّطَهُمْ وَقِيلَ اقْعُدُواْ مَعَ الْقَاعِدِينَ (٤٦)﴾ [التوبة]، ثم قال لنبيه صلى الله عليه: ﴿لَوْ خَرَجُواْ فِيكُم مَّا زَادُوكُمْ إِلاَّ خَبَالاً ولأَوْضَعُواْ خِلاَلَكُمْ يَبْغُونَكُمُ الْفِتْنَةَ وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٤٧) لَقَدِ ابْتَغَوُاْ الْفِتْنَةَ مِن قَبْلُ وَقَلَّبُواْ لَكَ الأُمُورَ حَتَّى جَاء الْحَقُّ وَظَهَرَ أَمْرُ اللهِ وَهُمْ كَارِهُونَ (٤٨)﴾ [التوبة].

أفلا ترى أيها المهلك لنفسه ولمن تبعه، أن الله عز وجل لم يثبطهم عن دينه، ولم يحُل بينهم وبين طاعته، والجهاد في سبيله، والخروج مع رسوله صلى الله عليه، إلا لمعصيتهم أولاً وآخراً، التي كان منهم فيها البدء.

فأما أولاً فما كان منهم من ابتغائهم للفتنة، وتقليبهم لرسوله الأمور، حتى ظهر الحق الذي كرهوا، وأعرضوا عنه بكفرهم وظلمهم وعدوانهم، الذي استوجبوا به في الدنيا والآخرة الخزي من الله عز وجل، وسوء الثناء الذي ذكرهم به في كتابه، لا يزال يُقرأ قبح أفعالهم، وابتداؤهم بالظلم والإعراض عن أمر الله عز وجل، وأمر رسوله عليه السلام، أبداً حتى تقوم الساعة.

وأما آخراً فما كان من كفرهم الذي أضمروه لرسول الله صلوات الله عليه وعلى آله وسلم، من الغش والخيانة والتسمُّع، الذي قال الله عز وجل: ﴿وَفِيكُمْ سَمَّاعُونَ لَهُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ (٤٧)﴾ [التوبة]، فسمّاهم: ظالمين، وإنما كره انبعاثهم

وثبطهم، لما علم من كفرهم وسوء اختيارهم، وإفسادهم على رسوله صلى الله عليه لو خرجوا معه.

فلهذه الأسباب كره عز وجل انبعاثهم وثبطهم، لا ما ذهبتَ إليه أنت، من أن الله - عز وجل عما قلت - كره انبعاثهم مع رسوله صلى الله عليه، وجهادهم لأعدائه، لغير علّة من العلل، ولا حجة لزمتهم، وثبّطهم عن الجهاد لا لسبب استوجبوه، ولا أمر استحقوه، إلا ابتداؤهم بالكراهية، والتثبيط من غير علة وجبت له عليهم، ولا ظلم أتوه، ولا عدوان بُدِأوا به[1]، تعالى عما قلت علوا كبيرا !!

والشاهد لنا في تصديق قولنا، وصواب حجتنا، قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الأنفال: ٥٣]، ﴿وَإِذَا أَرَادَ اللهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلاَ مَرَدَّ لَهُ﴾ [الرعد: ١١]، وذلك بعد استحقاقهم له، وإعراضهم عن الطاعة، فأما قبل قيام الحجة فلا يجوز ذلك على العدل الذي لا يجور، كيف وهو الذي يقول، وقد أخبر عن قوم ظلموا أنفسهم، وجحدوا بآياته: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ (١٣) وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (١٤)﴾ [النمل].

أفلا ترى أنهم إنما جحدوا بعد المعرفة، لما جعل الله لهم الاستطاعة إلى تركه وفعله، ونفى ذلك عن نفسه عز وجل، فإذا كان جحدانهم آياته عنده ظلما وعلوا، فعاب ذلك عليهم، ثم أخذهم وعذبهم على أمر لم يكن لهم فيه معنى، لزمهم به[2]

---

(١) في (ب): بدأوه به.

(٢) في (ب): فيه.

حجة، فَلِمَ إذاً سماه: ظلماً وعلوا وفساداً، وإلا فأين العدل والحق، وترك الجور والظلم؟!!

وأما قولك: أليس مَن عَلِمَ الله منه أنه لا يطيعه، فقد كره منه أن يكون منه غير ما علم؟

فإن قلنا: - زعمت - نعم، فقد أعطيناك ما عبنا عليك من جورك الذي سميته عدلاً، عز وجل الله عما قلت !! وبالله ما نعلم للمشركين حجة على الله عز وجل، ولا على رسوله صلى الله عليه، تقوم بعذرهم، وتقطع من خالفهم، أقوى من حجتك هذه التي احتججت علينا بها، لأنه يجب للمشركين - على قَوَد قولك هذا، وفريتك على الله عز وجل، ودعواك الباطلة – أن مَن علم الله عز وجل منه أنه لا يطيعه، أنه قد كره منه أن يكون منه غير ما علم الله سبحانه، أن يقول المشركون لمحمد صلوات الله عليه وعلى آله وسلم: أخبرنا يا محمد أليس قد علم الله منا أنّا لا نؤمن ولا نتبعك أبداً؟

فما قولك يا عبد الله بن يزيد البغداذي في جواب رسول الله صلى عليه وعلى آله لهم، هل يجوز له أن يقول: لا، لم يعلم الله أنكم لا تؤمنون ولا تقبلون مني، فإن جوزتَ ذلك على رسول الله صلوات الله عليه، كفرت وخرجت من الإسلام.

وإن قلت: إن الواجب أن يقول لهم رسول الله صلى الله عليه: بلى، قد علم الله أنكم لا تؤمنون بي(١) ولا تتبعونني أبدا، فإذا قال ذلك النبي عليه السلام، قالوا له كما قلت أنت: أخبرنا يا محمد فلِمَ أُرسلتَ إلينا، وقد علم أنا لا نؤمن أبداً ولا نتبعك؟ وكيف يجوز عندك يا محمد في حكمة ربك أن يأمرنا(٢) أن نتحول عن عبادة

---

(١) سقط من (أ): بي.

(٢) في (ب): يأمرك.

الأصنام إلى عبادته هو، وقد علم أن ذلك لا يكون منّا أبداً، لأنه إن كان منا إيمان أو توبة أو رجعة إلى الاسلام بطل علمه، فنحن نقول لك أيها المجبر الجاهل، المفتري على الله جل ثناؤه: هل مع نبيك هذا المصفطى والمنتجب للوحي، والمختوبة به الرسل، حجة يقطع بها المشركين، ويورثها أمّته من المسلمين، ليحتجوا بها على المدّعين إلى يوم الدين؟

فإن قلت: نعم، معه حجة يقطع بها المشركين.

قلنا لك: ما هي، هاتها وعرّفنا بها إن كنت من الصادقين؟

فإن ادّعيتَ غير ما احتججت به علينا في العلم، سقطت حجتك في العلم التي اعتللت علينا بها، لأنه صلوات الله عليه إذا احتجّ به المشركون، لم يكن احتجاجه إلا بما يقطع به حجة المشركين، وذلك الذي احتجّ به المشركون قولكم، وحجتكم التي احتججتم بها على أهل العدل في دعواكم، أنه من علم الله سبحانه منه أنه لا يؤمن أنه لا يكون منه غير ما علم الله، ولو كان منه الايمان لبطل ما علم الله عز وجل منه أنه لا يؤمن، وهو قول المشركين الذي قلنا لك إنهم احتجوا به على رسول الله صلى الله عليه.

وإن قلت: إنه ليس مع رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله حجة غير ما ادّعيت أنت وإخوانك المجبرة، وقلتم به في العلم، لزمك أن الرسول عليه السلام لم يحسن يحتج على المشركين، وأنهم قد فلجوه في حجته، ولم يقدر لهم على جواب غير ما قلتم، فيلزم النبي صلى الله عليه لهم أن إرساله عبث ولعب، إذ علم الله عز وجل أنهم لا يؤمنون، ثم بعثه إليهم يطلب منهم ما لا يقدرون عليه، وهذا غاية الكفر والشرك، والعبث واللعب، وفساد الحكمة، وغاية الطعن على الله، عز وجل عما قلتم، وعلا علوا كبيرا !! وكذب العادلون بالله، وضلوا ضلالا بعيدا !!

ولكنا نقول: إنه كما علم الله منهم أنهم لا يؤمنون، كذلك علم الله أنهم يقدرون على الإيمان، وعلى أن لا يعلم منهم الشرك، لأنه افترض عليهم الخروج من الشرك،

ولم يفرض عليهم الخروج من العلم، لأن الله عز وجل قد أحاط بكل شيء علماً، ولا مخرج لأحد من علم الله عز وجل، والدليل على ذلك، ما قلنا لك في بعض كتابنا هذا من الحجة القاطعة: إنا نسألك هل أراد الله من العباد انفاذ ما أمر، بتركِ ما علم، أو انفاذ ما علم، بتركِ ما أمر؟

فإن قلت: إن الله عز وجل أراد من الخلق انفاذ ما علمَ بتركِ ما أمر، لزمك - وأنت مفلوج الحجة - أن الله عز وجل أراد انفاذ ما علم من الظالمين، وترك الفرائض التي جاءت بها المرسلون، وفي هذا القول يلزمك الشرك والخروج من دين الاسلام كافة.

وإن زعمت أن الله عز وجل أراد أن تُترَك فرائضه وكتبه، ودينه الذي شرع، وأمْره ونهيه، وطاعته وطاعة رسوله عليه السلام، [أكذبك الله سبحانه]، إذ يقول: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [النساء: ٢٦]، ثم قال: ﴿وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧)﴾ [النساء].

وإن قلت: إن الله عز وجل أراد إنفاذ ما أمرَ بتركِ ما علم، لزمك أنك قد رجعت عن جهلك، وأن الحق معنا، وهذا قولنا إن الله عز وجل أراد من الخلق انفاذ ما أمرهم به من طاعته، بترك ما علم منهم من اتباعهم للهوى، والميل إلى الكفر والردى، والصدّ عن الهوى، إذ أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، فلم يُطَعْ كرهاً، ولم يُعصَ مغلوباً.

ولعمر الله إن مسألة واحدة من مسائلنا هذه، لتقطع جميع أهل الجبر، وتجزي عن الاحتجاج بغيرها، ولكن لابد من جوابك على كتابك كله، لتعلم موضع خطأك باحتجاجك علينا في مسألتك هذه بالقرآن، وأنت لا تعرف القرآن، ولو عرفت القرآن لم تقل بالجبر.

وأما قولك: إن الله جل ثناؤه لم يكذّب المنافقين في قولهم، ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا

مَعَكُمْ﴾ [التوبة: ٤٢]، يعني – زعمت – أنهم لا يستطيعون أن يصنعوا غير ما علم الله، وإنما عنى الله عز وجل بذلك – زعمت – أنهم حلفوا أنهم لا يقدرون على استطاعة[1] المال، وزعمت أن الله شهد أنه كاذبون، وقد قال عز وجل – زعمت في حجتك –: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥].

الجواب قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: فقد لزمك في هذا القول بأن الذي احتججت به علينا أن الاستطاعة قبل الفعل، إذ أقررت وزعمت من لسانك أن الله عز وجل شهد عليهم أنهم حلفوا ما معهم استطاعة المال وهي معهم – على قولك – وذلك عندنا نحن الأمر الذي عاب الله عز وجل عليهم، إذ كانت معهم استطاعة المال، ثم حلفوا ما هي معهم وهي معهم، قبل الخروج مع النبي صلى الله عليه، وزعمتَ أنها التي عنى الله عز وجل، ففررتَ من شيء ووقعت فيه، فإذا لم تُقر لنا أنهم إنما حلفوا على أنهم لا يقدرون على الخروج بالأبدان، لأن ليس معهم استطاعة الخروج بالأبدان – على قولك – وزعمت أن معهم استطاعة المال[2]، وقلت: إن الله شهد عليهم بذلك، فقد وقعت فيما فررت منه، وليس نريد منك أكثر[3] من هذه الآية.

قد لزمك أن الله عز وجل شهد عليهم أن معهم استطاعة المال، ولم يخرجوا مع رسوله صلى الله عليه وعلى آله، وهذا قولنا وبه وجبت لله عز وجل عليهم الحجة، وقد شهدتَ للمنافقين بالبراءة ودافعت عنهم، ولزمك في قولك أن الاستطاعة قبل الفعل، لقول الله عز وجل على إجماعنا وإجماعك معنا: ﴿يَحْلِفُونَ بِاللهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنفُسَهُمْ وَاللهُ يَعْلَمُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ (٤٢)﴾ [التوبة]، فأقررت أن معهم المال، ولكون المال معهم لزمهم الخروج مع النبي صلى الله عليه (ولزمتهم

---

(١) في (ب): الاستطاعة.

(٢) في (أ): مال.

(٣) في (ب): نزيد منك أكبر.

الحجة، لأن كون المال موجوداً عندهم قبل الفعل، وهو خروجهم مع النبي صلى الله عليه وعلى آله)[1]، فافهم ما وقعت فيه.

ثم أكّدته لنا على نفسك بقولك: وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَسْتَأْذِنُونَكَ وَهُمْ أَغْنِيَاء رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ﴾ [التوبة: ٩٣]، وقال: ﴿اسْتَأْذَنَكَ أُوْلُواْ الطَّوْلِ مِنْهُمْ﴾ [التوبة: ٨٦]، فأخبر أنهم حلفوا ما لهم طول، فشهد الله إنهم لكاذبون، وهذا هو الحق، وهو الدليل الأعظم على أن الاستطاعة قبل الفعل، وهو قولنا، وقد وافقتمونا واستشهدتم القرآن. وقد قبلنا هذا الموضع من قولكم، لأن من كان له مال فقد لزمه الخروج في سبيل الله مع صحة البدن، والخروج بعد ملك المال، فقد صح أن الاستطاعة قبل الفعل، ولذلك لزمهم ما قال الله عز وجل فيهم: ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ الْخُرُوجَ لأَعَدُّواْ لَهُ عُدَّةً وَلَـكِن كَرِهَ اللهُ انبِعَاثَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٦]، لما قد فسرناه من أول أمرهم إلى آخره، وفي هذا كفاية والحمد لله، ولولا خوف التطويل، لزدنا من الحجج غير هذا.

وكذلك قوله: ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلاً أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [النساء: ٢٥]. والطول لا يكون إلا قبل النكاح، وإلا فبماذا ينكح إذا كان فقيراً، غير أني أظن أنك سهوت في احتجاجك بهذه الآية، لأنك احتججت بآية تشهد عليك ولا تشهد لك، وكل القرآن على ذلك يشهد للعدل ولأهله، ولا يشهد عليهم، والحمد لله رب العالمين.

(١) سقط من (ب): ما بين القوسين.

[شبه حول ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغداذي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاء مَّهِينٍ (٢٠) فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (٢١) إِلَى قَدَرٍ مَّعْلُومٍ (٢٢)﴾ [المرسلات]، ما يعني بذلك؟

فإن قالوا: عنى بذلك: أنه يخبرنا أنه خلقّنا من ماء مهين، وجعله في قرار مكين إلى قدر معلوم، يخرجه ويولجه.

فقُلْ ذلك كذلك.

أخبروني الآن عن رجل شقّ بطن امرأة حبلى، فأخرج ولدها ظلماً وعدواناً، أليس بقدر معلوم خرج؟

فإن قالو: خرج بغير قدر الله.

فقل لهم: فما كان يقدّر الله قدرا غير هذا؟

[فإن قالوا: نعم].

فقل: أليس قد يستطيع العباد أن يكون منهم الذي قال الله: أنه معلوم أن لا يكون معلوماً؟

فإن قالوا: نعم، فهذا أعظم الفرية، وقد أعطوك ما كنت تجتزئ منهم بدونه.

وإن قالوا: خرج حين شق بطنها بقدر، فقد قدّر الله المعصية، لأن شقه بطنها معصية، وبذلك خرج، فقد قدّر الله أن يخرج من بطنها بمعصيته.

فإن قالوا: نعم، فهو قولك الذي عابوا عليك من العدل [الذي] قد دخلوا[1] فيه.

---

(١) في (ب): فدخلوا.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: قد قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ نَخْلُقكُّم مِّن مَّاء مَّهِينٍ (٢٠) فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ (٢١) إِلَى قَدَرٍ مَّعْلُومٍ (٢٢)﴾ [المرسلات]، فنحن نقول: صدق الله في قوله، وفلجَتْ حجته، إنه خلق الولد في البطن، وجعل له أجلاً غير محتوم ولا مجبور، ولا محظور على الخلق التعدي عليه، ولا على أمه إلا بالأمر والنهي، ولو كان بذلك محظوراً على الخلق حتى لا يجدون السبيل إليه، ولا إلى أمه من قتل، أو شق بطن، أو ذبح طفل، أو قتل كهل، لما قدر فرعون اللعين ولا غيره على شق بطون الحبالى، ولا قتل الأطفال، ولا إهلاك الرجال.

فإن قلت: إن فرعون فعل ذلك بما خلق الله سبحانه مِن فعله، وقدّره مِن ظلمه، وقضاه من سيرته، وأراده من كفره وعلوّه، فليس على فرعون حجة، ولا يجب عليه عذاب، لأنه مثل الباب - على قَوَد قولكم - الذي متى شاء صاحبه فتحه، ومتى شاء أغلقه، وإذا احتج فرعون بين يدي الله عز وجل يوم القيامة إذ قال: يا فرعون لِمَ قتلت الأطفال، وشققت بطون الحبالى؟

فقال فرعون: فعلتُ ذلك يا رب بما قضيت عليّ وقدّرت من معصيتي، وجعلت من فعلي، فنقول لمجبرة[1] عند ذلك: خبرونا هل صدق فرعون أم كذب في حجته هذه إذا احتج بها يوم القيامة؟

فإن قلتم: كذب، رجعتم عن قولكم، وصرتم إلى قولنا بالعدل.

وإن قلتم: صدق فرعون أن الله قضى عليه قتل الأطفال، وشق بطون الحبالى.

قلنا لكم: فما جزاء من صدق بين يدي الله عز وجل في ذلك اليوم، أليس قد قال الله عز وجل ضامناً لمن[2] صدق: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ

---

(١) في (ب): للمجبر.

(٢) في (أ): هو صدق.

﴿تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ [الأنعام: ١١٩]... إلى آخر الآية، فيجب في قولكم أن يأمر بفرعون إلى الجنة لأنه صدق، وقد وعد الله الصادقين الجنة وهو لا يخلف الميعاد، وكفى بهذا فضيحة وبلاءً !!

وبَعدُ فلِمَ قلتَ في مسألتك هذه: فأخبروني عن رجل شق بطن امرأة حبلى، فأخرج ولدها ظلماً وعدواناً – زعمت؟

أخبرنا أنت أين موضع الظلم والعدوان الذي قلتَ؟! وهذا الرجل الذي شق بطن المرأة يحتج عليك بأن الله خلق فعله وقدّره عليه، وأراده وقضاه، وأن الله سبحانه علم أنه يشق بطن المرأة، ثم لا يقدر هذا الرجل أن يفعل مِن ترك شق بطن المرأة غير ما علم الله منه وقدره عليه، وأراده منه، وخلقه من فعله !

فأخبرنا يا عبد الله بن يزيد البغداذي وإخوانك المجبرة لم سميت شقه لبطن المرأة: ظلماً وعدوانا؟ وأعلمنا أين الظلم والعدوان؟ وكيف هيئتُه، حتى نعرفه كما عرفته، بحجة قاطعة، وبيّنة عادلة؟ فإن الجنة لا تُدخَل إلا بالحق، وإن النار لا تُدخَل إلا بالحق أيضا، إذ القاضي من شأنه العدل وترك الجور والظلم، وقد قال جل ثناؤه: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣)﴾ [الأنبياء].

فإن كان شق بطن هذه المرأة فعلاً لله – تعالى عما قلتم – خلقه وقدّره، وأراده وقضاه، ظلماً وعدوانا، فقد ظلمت[1] الرجل في إضافتك إليه الظلم والعدوان، وهو فعل غيره، لأنه فعل ربك – زعمت – فليس لك أن تسألنا عنه، لأن الله عز وجل قال: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣)﴾ [الأنبياء].

وما قولك إن سألناك: أهو فعل الله جل ثناؤه تفرّد به دون الرجل الذي ذكرت أم لا؟

---

(١) في (أ): ظلم.

فإن قلت: نعم، لزمك أن كتابك هذا وحججك[1] باطل، وسؤالك لنا عن فعل الله عز وجل خطأ عظيم، وكفر بيِّنٌ، لقوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾.

وإن قلت: إن شق بطن المرأة فعل للرجل ولله جميعا، لزمك في حكم الإسلام لو أن رجلين شقَّا بطن امرأة فأخرجا ولدها، أن عليهما جميعاً دية المرأة وغُرَّة في ولدها، إلا أن يكون في حكمكم أن الدية لا تلزم إلا أحد القاتلين، وتسقط عن الآخر، ومن قال بهذا فقد خرج من حكم الاسلام. وقد قال عز وجل يحكي عن نبيه شعيب صلوات الله عليه وصِدقه، الذي قال لقومه وهو من عدل الله[2] الذي بعثه عز وجل: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]، فذلك الدليل على أن الله عز وجل لا يحكم على العباد بعدل ثم يخرج نفسه من ذلك العدل.

وإن قلت: إن عليهما جميعاً الدية، لزمك أن على هذا الرجل الذي ادعيت أنه شق بطن المرأة نصف الدية، وعلى الله عز وجل نصفها.

وإن قلت: إنه ليس يلزم الله عز وجل شيء من ذلك.

قلنا لك: فكيف حكم علينا بأمر من العدل، وأخرج نفسه من ذلك العدل الذي شرع لعباده، وأمرهم به؟ وقد قال: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ (٤٤)﴾ [البقرة].

وإن قلت: إنك لا تقول بواحدٍ من القولين، وإن الرجل هو الذي شق بطن المرأة ظلماً وعدوانا وحده، ليس لله عز وجل في فعله فعل، فذلك هو الحق والعدل، وهو قولنا وقول الملائكة والمرسلين وجميع المؤمنين. ولزمك أن تكفر بكتابك الذي

---

(١) في (ب): وحجتك.

(٢) سقط من (أ): الله.

وضعت علينا، وأن تثوب إلى الله عز وجل مما افتريت عليه، وألزمته فيه ذنبِ شاقٍّ بطنِ المرأة ظلماً وعدوانا، وإخراجه لولدها، وإن الله عز وجل – زعمت – أراد تلك المعصية وقدَّرها في كتابه، ثم سميت الرجل: عاصيا وظالما ومتعديا، سبحان الله العظيم عما قلت !!

فأيكما الآن الظالم العاصي المتعدي، أنت أم هو؟! إذ أوجبنا عليك الحجة القاطعة.

وأما قوله: ﴿إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ (٢٢)﴾ [المرسلات]، فذلك القدر المعلوم إنما هو إلى مدة، إن تركها الظالمون المخيَّرون المكلفون (للفرض، لا جبرا ولا قسرا، والممنوعون عن الظلم بالكتب والرسل، لاكرها ولا اضطرارا)[1]، سلمتْ وبلغتْ الأجل الذي سمي لها، وإن اعتدى عليها معتدٍ، فلا حائل بينها وبينه، من غير غلبة لله عز وجل، إذ أمر جل ثناؤه تخييرا، ونهى تحذيرا، فلم يطع كرها، ولم يعص مغلوبا، ولا مخرج لك مما قلنا، والحمد لله رب العالمين.

فقد سقطت دعواك في ولد المرأة وشق بطنها، لأنه لا يجوز في الحكمة والعدل أن يقضي على أحد بشقّ بطنها، أو قتل ولدها، ثم يقول: ﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ (٨) بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ (٩)﴾ [التكوير].

(١) سقط من (أ): ما بين القوسين.

[شبهة لو شاء الله لآمن الناس كلهم]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣)﴾ [الزخرف]، أليس لو جعل ذلك على الايمان لآمن الناس كلهم جميعا[١]، كما أنه لو جعله للكافرين لكفروا كلهم، ولو جعله للمؤمنين مع الثواب في الآخرة لكان الناس أجدر أن يؤمنوا كلهم؟

فإن قالوا: بلى.

فقل: ما منعه أن يفعل ذلك؟

فإن قالوا: لم يُرِده.

فقل: أفليس لم يرد الله أن يؤمنوا جميعاً، ولم يرد أن يجعل ذلك للكفار فيكفر الناس جميعا؟! وهذا باب ليس فيه جبر، لأنه لو فعل ذلك لم يكونوا مجبورين، لجعله للمؤمنين لبيوتهم السُّقُف من الفضة والمعارج، أفليس لم يرد الله أن يؤمنوا؟!

فإن قالوا: بلى.

فقل: قد أقررتم بأن الله عز وجل لم يرد أن يؤمن الناس جميعا ولم يرد أن يجعل ذلك للكفار فيكفروا جميعا!

فإن قالوا: نعم، فقل[٢]: هذا قولنا، إنه لم يرد أن يؤمنوا جميعا ولا يكفروا جميعا، لأنه قد علم أن منهم من يكفر، ومنهم من يؤمن، فلم يرد أن يكون ما علم [على]

---

(١) سقط من (أ): جميعا.

(٢) في (أ): فهذا.

غير ما علم، ولا أن يكون من العباد ما لا يعلم[١] أنه كائن منهم.

الجواب قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: وأما ما سألت عنه من قول الله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣) وَلِبُيُوتِهِمْ أَبْوَابًا وَسُرُرًا عَلَيْهَا يَتَّكِؤُونَ (٣٤) وَزُخْرُفًا وَإِن كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةُ عِندَ رَبِّكَ لِلْمُتَّقِينَ (٣٥)﴾ [الزخرف]، فإنما هذا إخبار من الله عز وجل، لم يفعله ولم يرده، ولم يحكم به على أحد، وسؤالك عما لم يفعله الله عز وجل خطأ منك، وجهل بكتابه، لأنه يقول: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣)﴾ [الأنبياء]، فأنت تسمعه عز وجل يقول: ﴿لا يُسأَلُ عما يَفْعَلُ﴾، ونهى عن سؤاله عما قد فعل، فكيف يسأل عما لم يفعل ! هذا من أعجب العجب، وكفى بهذا جهلاً وكفراً بالآية.

وهو عز وجل فقد أنزل هذا الوصف الذي وصف، وليس لأحد أن يقول: لِمَ لم يفعله، ولو أنه أنفذه ولو أنه لم ينفذه؟ فيجب على من يسأل عن ذلك الخروجُ من حكم الآية، والمعصية لله جل ثناؤه فيها، وهو قوله: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾، وهذا هو الحق.

وأما قوله: ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، فهذا يوجب عليك أنه لا يسألهم إلا عن أفعالهم التي هو بريء منها، ليس له فيها فعل بوجه من جميع الوجوه، ولا بسبب من جميع الأسباب، إلا أمره لهم بالفرائض، ونهيه لهم عن المعاصي، ولو كان له فيها سبب بمقدار شعرة، لم يجُز في الحكمة ولا في العدل أن يقول: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (٢٣)﴾.

فعمّا يُسألون إن كان الفعل كله هو خَلَقَه وقدّره؟!

---

(١) في (ب): غير ما يعلم.

فهذا أعظم الدليل، وأكبر الحجة لنا عليكم، أنه عز وجل لو كان فعل شيئا من أفعال الخليقة، لكان أصحّ للكلام، وأوجب في العدل، وأبين للحكمة، وأبعد من الظلم أن يقول: ﴿لَا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾. ثم يقف إذ كان جميع ما ادّعيت وذكرت، وبه احتججت هو فعله وخلقه وتقديره عليهم.

ولا يقول: ﴿وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾، وعمَّ يسألون؟ وهو الذي فعل أفعالهم، وجبرهم عليها – زعمت – وأراد أن يكون قوم مؤمنين فكانوا، وأراد – زعمت – أن يكون قوم كافرين فكانوا، وعلم – زعمت – أنهم لا مخرج لهم من الكفر، فصاروا بما علم منهم لا يقدرون على الخروج من الكفر، بعد ما افترض عليهم الخروج من الكفر، فعمَّ يسألون وهو الذي حال بينهم وبين كل طاعة، وأراد منهم كل معصية وبلية على قولك، تعالى الله عن فريتك عليه، وجل جلالاً كبيرا !!

وإنما معنى الآية: أنه عز وجل أخبر أنه لو فعل لهم من سُقُفِ الفضة والسرر والمعارج والأمر الذي ذكر عز وجل، لم يكن ذلك بدائم لهم ولا مُغنٍ، ولكنه عز وجل لم يحبّ أن يكون له فعل يخرجهم إلى معصية قسراً، ولا إلى طاعة جبراً، بل خيّرهم تخييراً، وصيّر لهم السبيل إلى ذلك، فمن شاء آمن، ومن شاء كفر، ولا خيرة لهم في تنعيم أيام يسيرة، ثم تصير عاقبته إلى العذاب المقيم، وقد قال عز وجل: ﴿أَنَّمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا لَعِبٌ وَلَهْوٌ وَزِينَةٌ وَتَفَاخُرٌ بَيْنَكُمْ وَتَكَاثُرٌ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ ثُمَّ يَهِيجُ فَتَرَاهُ مُصْفَرًّا ثُمَّ يَكُونُ حُطَامًا وَفِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَمَغْفِرَةٌ مِّنَ اللهِ وَرِضْوَانٌ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (٢٠)﴾ [الحديد].

وأما قولك: فلو جعله للمؤمنين مع الثواب في الآخرة، لكان الناس أجدر أن يؤمنوا كلهم.

فإن قلنا: – زعمتَ – بلى.

فقلت[١]: ما منعه أن يفعل ذلك؟

وقد أعلمناك كيف عاب الله عز وجل أن تسأله[٢] ما منعه، ولِمَ فعل؟ ولِمَ لم يفعل؟

وأعلمناك ما يدخل عليك في سؤالك لله عز وجل من الفساد والمخالفة للآية[٣]. ولسنا نقول: بلى، ولا نجهل عدل الله عز وجل كما جهلتَه، وإنما أنت تحتج علينا ثم تجيب نفسك عنا بالخطأ، ولا تدري ما نورده عليك من البرهان القاطع لك، بحول الله وقوته[٤] ونصره، فاسمع إلى ما قلنا، وأنصف عقلك.

واعلم أن الله - عز وجل عما قلت[٥] - لو جعل سقف الفضة والمعارج والسرر حتى يؤمنوا - كما زعمت - كلهم، لأوجب ذلك عليهم أنهم لم يدخلوا في الإسلام إلا بالجُعل والرشوة والعطية، من عَرَض الدنيا الفانية، فيسقط أجرهم، ويزول حمدهم وشكرهم، ولم يجب الثناء من الله عز وجل عليهم. ولم يقل ﴿الصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاء والضَّرَّاء﴾ [البقرة: ١٧٧]، وقوله: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاء مِنَ التَّعَفُّفِ﴾ [البقرة: ٢٧٣]، وقوله: ﴿لاَ يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣]، ويقول: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ (١٧)﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤]، ولكان مثلُهم - على قَوَد قولك - مثلَ أجناد السلاطين، الذين يقاتلون معهم بالأجرة، فلم يجب لهم عليهم منّة، إذ أخذوا منهم الأجرة والعطاء.

---

(١) في (ب): فقل.

(٢) في (ب): تسأل.

(٣) في (أ): ومخالفة الآية.

(٤) سقط من (أ): وقوته.

(٥) سقط من (أ): عما قلت.

وأما قولك: أفليس لم يرد الله أن يؤمنوا؟

فإن قلنا: - زعمتَ - بلى.

قلت لنا: فقد أقررنا بأن الله لم يرد أن يؤمن الناس جميعا، ولم يرد أن يجعل ذلك للكفار فيكفروا جميعا؟

فإن قلنا: - زعمتَ - نعم.

قلت لنا: إن ذلك قولك وقول أصحابك، إن الله لم يرد أن يؤمنوا جميعا، ولم يرد أن يكفروا جميعا، لأنه - زعمت - قد علم أن منهم من يكفر، ومنهم من يؤمن، فلم يرد أن يكون ما علم على غير ما علم، ولا أن يكون من العباد ما لا يعلم أنه كائن منهم.

قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: فثبت بذاك لقد هلكتَ وأهلكتَ - يا عبد الله بن يزيد البغدادي[١] - مَن قَبِل عنك جهلك وجَبْرَك، وخطأك وفريتك على خالقك، ولم تدبّر كتابه، ولم تعرف محكمَه من متشابهه، ولا الشافي الكافي من معانيه الدالة على عدله، والبراءة له من أفعال خلقه، والنزاهة عن ظلمهم، والقضاء بالفساد عليهم، والبعد[٢] والتقدس عن القول الخَطَل، الذي ينقض بعضه بعضاً، جل ثناؤه وحاشاه[٣] عن ذلك، وعلا علوًّا كبيرا !!

ألا تسمع أيها المهلك لنفسه، ولمن اتبعه من إخوانه، كيف قال عز وجل لنبيه محمد بن عبد الله صلى الله عليه وآله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]، وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. فهذا

---

(١) سقط من (ب): يا عبد الله بن يزيد البغدادي.

(٢) سقط من (ب): والبعد.

(٣) سقط من (أ): جل ثناؤه و.

يكذِّب قولك، ويبطل حجتك، أنه أراد أن يكون بعضهم مؤمنين، وبعضهم كافرين، وقوله: ﴿إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾، (يدل ويشهد على بطلان دعواك الكاذبة، لأن الرسول إليهم جميعاً)[1]، يدعوهم إلى الهدى والطاعة، يدل ويشهد أن الله عز وجل أراد منهم جميعا الإيمان والطاعة، ولم يرد منهم الكفر والمعصية، ولم يقل: إني رسول الله إلى بعضكم دون بعض.

وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، والكافة في لغة العرب: هو الجميع الذي لا يبقى منهم أحد، لا ذكر ولا أنثى. فهذا يوجب عليك أنه أرسله إلى جميع أهل الأرض ليؤمنوا كلهم، وبطل قولك: إنه أراد أن يكفر بعضهم وأن يؤمن بعضهم، لا بد لك من ذلك، إلا بجحود هذه الآيات، ومخالفتك جميع الأمة[2] على إجماعهم أن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله قد دعا الناس كلهم إلى طاعة الله، ولم يكتف ببعضهم دون بعض، إلا أن تقول: إنه لم يبلغ. فإن قلت: إنه لم يبلّغ، كفرت وعذرت بعض الناس، ولم تعذر رسوله الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم.

واعلم أنه لا يجوز على الله عز وجل أن يقول لرسوله صلى الله عليه: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، ثم يكون ذلك القول خديعةً وطنزاً[3] واستهزاءً، وأمراً[4] على غير حقيقة، بعد قوله: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا (٨٧)﴾ [النساء]. فلا يجوز هذا، وهو لا يريد أن يؤمنوا كلهم، فأظهر لهم – زعمت

---

(١) سقط من (ب): ما بين القوسين.

(٢) في (أ): الأئمة.

(٣) في (ب): والأمر.

(٤) الطنز: السخرية.

– قولاً في الظاهر، ثم دسّ[1] محمداً صلى الله عليه إلى بعضهم حتى آمنوا كما أراد، وكفر الآخرون كما أراد، وهذه صفة المخادع والمماكر، والذي لا يقول ما لا يفعل، وقد عاب الله عز وجل مثل ذلك على عباده، فقال: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (٢) كَبُرَ مَقْتًا عِندَ اللَّهِ أَن تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ (٣)﴾ [الصف]، فكيف يدخل عز وجل فيما عاب؟

ثم يقول لنبيه صلى الله عليه: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، ويقول لموسى وهارون صلى الله عليهما حيث أرسلهما إلى فرعون الملعون: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤٤)﴾ [طه]، يأمرهما كما تسمع بالرفق به، والحرص على إيمانه وخشيته وتذكيره.

وزعم عبد الله بن يزيد البغداذي ومن قال بقوله من إخوانه المجبرة أن هذا القول – على قَوَد قولهم – كان على المخادعة وغير الصحة، ولم يكن على الحقيقة، ولم يكن من الله عز وجل على ثقة من القول ولا عدل، وإنما كان على طريق الطنز والاستهزاء، والأمر الذي لا يريد أن يكون له حقيقة، لأنه أرسلهما عليهما السلام إليه بهذا القول، وقد علم أنه لا يقدر على إجابتهما ولا اتباعهما – زعمتم – فأرسلهما في العبث واللعب، وتَرْك الحكمة والعدل، بغير إيجاب حجة، ولا إبلاغ في عذر، ولا على أن يعذّب بعد استحقاق، وكمال حجة، وإرسال نبيين اثنين بالقول اللين والرفق، والفَعال الحسن الجميل، والدعاء إلى الخروج من الكفر، فخلّده في العذاب المقيم – زعمتم – على غير جرم، ولا حجة لزمته على قول المجبرة.

فإن قال قائل منهم: إنا نشنع عليهم ونقول عليهم خلاف ما قالوا.

---

(١) الدس: الاخفاء.

قلنا له: أليس هذا كتاب عبد الله بن يزيد البغدادي أقرب الحجج الذي[1] كتابنا هذا جوابه، يقول فيه: إن الله عز وجل أراد من الخلق أن يكون بعضهم كفاراً وبعضهم مؤمنين، وكرر ذلك في كتابه مراراً، واحتج علينا به. فإن الذي حال بين الكفار وبين الايمان علمُ الله – زعم – لأنه لم يُرِدْ أن يكون منهم خلاف ما علم، مع قوله: إن الله عز وجل خلق أفعالهم وأرادها، وقدّرها وقضاها عليهم، فالويل له ولمن قال بقوله !!

ما جوابه لمن سأله فقال: أخبرنا[2] عن قول الله جل ثناؤه لنبيه صلى الله عليه: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله﴾ [الأنفال: ٣٩]، هل تقرّ أن هذه الآية في القرآن؟

فإن قال: لا، كفر.

وإن قال: نعم.

قلنا له: فما معنى هذه الآية؟ فهي قائمة بنفسها، شاهدة لنا على من خالفنا بأن الله عز وجل أراد أن يكون الدين كله له إرادة أمر، لا إرادة جبر وقسر، بل أراد أن يكون ذلك طوعاً من أنفسهم، لأنه لو أراد القهر والجبر لم يُغلَب، ولم يكن في الأرض إلا ما أراد ولا في السماء.

وإذا كان الدين كله لله عز وجل لم يبق في الأرض كافر واحد، وفي ذلك بطلان قولكم: إن الله عز وجل أراد الكفر من الكافرين، ويلزمك أيضاً في دعواك أنه أراد الكفر من الكفار، زعمتَ[3] أن الله عز وجل أمر نبيه صلى الله عليه بقتال الناس حتى يزول ما علم، وكذلك يزول ما أراد من الكفر.

---

(١) في (أ): للذي.

(٢) في (أ): أخبرونا.

(٣) في (ب): زعمتم.

فإن قلت: إن الله عز وجل أمر نبيه صلى الله عليه بقتالهم، حتى يزول ما علم من كفرهم، رجعت عن قولك، وبطلت دعواك، ولزمتك التوبة من فريتك، وصرت إلى قولنا بالعدل، وبان جهلك لأصحابك وغيرهم.

وإن قلت: إنه لم يأمر نبيه صلى الله عليه بقتالهم حتى يزول ما علم من كفرهم.

قلنا لك: فما معنى قوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]؟!

والفتنة في غير موضع من القرآن: الكفر خاصة، معروفٌ ذلك في كتاب الوجوه، فلا تجد حجة تلجأ إليها، ولا وَزَرا تأوي إليه، إلا الكفر بالآية والتكذيب لها، أو الرجوع إلى قولنا اضطرارا وقهراً، إن الله أمر نبيه صلى الله عليه بقتال الناس حتى يكون الدين كله لله عز وجل، ويخرجوا مما علم من كفرهم وظلمهم وجورهم، وشركهم وعدوانهم، وجميع معاصيهم التي كرهها الله عز وجل وحرّمها عليهم، فيخرجوا من قبيح ما علم إلى أحسن ما علم، وهذا هو دين الله جل ثناؤه الذي بعث به المرسلين، وجاءتهم به الملائكة المقربون، لا بد لك مما قلنا إما الكفر بالآية والجحدان لها، أو الرجوع إلى قولنا بالعدل، لا جورك وجبرك الذي سميته: عدلاً، عزَّ الله عن ذلك !! وعند ذلك تفتضح ويتبين خطأؤك وفريتك وخديعتك لأصحابك.

ومن الدليل على تصديق قولنا أيضاً: قول الله عز وجل يحتج لنفسه على الكفار، ويتبرأ من عظيم فعلهم، وأنه لم يأخذهم بالعذاب إلا بعد الحجة القاطعة، والإبلاغ في العذر، والإصرار منهم على المعاصي، فقال عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى (١٣٤)﴾ [طه]. أهذا ويحك قول من أراد كفرهم أو قضى المعاصي عليهم؟!

أفلا تراه كيف لم يهلكهم إلا بعد الإعذار والإنذار، وقيام الحجة البالغة، وشاهد ذلك قوله عز وجل أصدق شاهد، وأصحّ حاكم بيننا وبينك: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ (١١٧)﴾ [هود]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت]، وقوله: ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيـئَتُهُ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ (٨١)﴾ [البقرة]، وقوله جل ثناؤه: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٠)﴾ [العنكبوت]، فأي ظلم أظلم، أو أي جور أعظم من أنه أخرجهم من العدم إلى الوجود ! ثم أراد – زعمت – أن يكفر به بعضهم، وأن يؤمن به بعضهم، على غير حجة، ولا أمر، لزمهم به العذاب، ولا وجب للمؤمنين به الثواب، وإلا فأوجدونا حجة لزمتهم بها حجة، هو خليّ أو بريء من مشاركتهم فيها، ونُسلم لك. لا تجد والله ذلك أبدا إلا أن تجد الحيتان في قعر الرمل، والضباب في لجة البحر، وهذا غاية المحال، والحمد لله رب العالمين !!

فهذا جواب ما ادّعيت، في قول الله عز وجل في آية الزخرف: ﴿وَلَوْلَا أَن يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فَضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (٣٣)﴾ [الزخرف].

ألا ترى كيف قال عز وجل في آخر القول: ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ (٣٦)﴾ [الزخرف]، فتراه الذي عشا عن ذكر الرحمن بإعشائه لنفسه واتباعه لهواه. ثم قال عز وجل: ﴿وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ (٣٧) حَتَّى إِذَا جَاءنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ بُعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ (٣٨) وَلَن يَنفَعَكُمُ الْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ (٣٩)﴾ [الزخرف]. وهذه الصفة فقد أصابتك، ومن قَبلَ عنك، فلا يبعد الله إلا من ظلم.

ألا ترى كيف هذا القول يوجب عليهم الظلم، ويوجب براءة الله عز وجل من أفعالهم كلها، لما ينسب إليهم من ظلمهم، ولا ينسب شيئاً منه إلى نفسه، جل عن ذلك ربنا، وتعالى علوا كبيرا !!

وأما التقييض الذي ذكر عز وجل وما كان مثله في جميع القرآن، فإنما هو عقوبة بعد استحقاق، لا عقوبة بلا جرم، ولو كان ذلك لم يصحّ قوله عز وجل: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت]، وقوله: ﴿لَا ظُلْمَ الْيَوْمَ إِنَّ اللهَ سَرِيعُ الْحِسَابِ (١٧)﴾ [غافر]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات].

[شبهة في قوله: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، أتخيير ذلك أم وعيد من الله[1]؟!

فإن قالوا: تخيير.

فقل: هل سمعتم الله خيّر قوماً قط ثم عنّفهم أن[2] يأخذوا ببعض ما خيّرهم[3]؟ أليس إنما يقع التخيير في كلام العرب أن المخيّر ليس بمذنب إذا اختار، وذلك في كتاب الله قوله: ﴿تُرْجِي مَن تَشَاء مِنْهُنَّ وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاء﴾ [الأحزاب: ٥١]، فهو إن أرجى أو آوى، فلا ذنب عليه ولا تباعة. وقوله: ﴿فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٣٩)﴾ [ص]، فهو إن مَنّ أو أمسك فليس مذنباً ولا حساب عليه، فهكذا خيّرهم الله؟

فإن قالوا: نعم، فَهُم إن أخذوا بالشرك بالله فلا ذنب عليهم ولا تباعة، لأنهم إنما اختاروا ما جعل الله لهم فيه الخيار.

وإن قالوا: ذلك وعيد من الله لهم، كقولك: افعل، أما والله لئن فعلتَ لتعلمن، وكقول الله سبحانه: ﴿قُلِ اسْتَهْزِؤُواْ﴾ [التوبة: ٦٤]، فقد قالوا فيه بالعدل، وذلك ما عابوا عليك قد أعطوكَهُ.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: أما سؤالك عن قول الله عز وجل: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]، ثم بلغت إلى هاهنا،

---

(١) سقط من (ب): من الله.

(٢) في (ب): بأن.

(٣) في (أ): خيرهم الله.

ثم وقفت عن آخر الكلام الذي فيه الشرط الذي شرط الله عز وجل فلم تذكره، حيث قال عز وجل: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا (٢٩)﴾ [الكهف]، فنقول لك: إن الله تبارك وتعالى لما بعث رسله وأنزل عليهم كتبه بالأمر والنهي، والفرائض، والترك للشرك، وجميع الظلم، ووعد الجنة من أطاعه، وأوعد النار من عصاه، وأحكم ذلك كله ووكّده في كتبه، وعلى ألسنة رسله صلى الله عليهم، وقال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]، فلما أكّد ذلك الأمر كله بالحكمة البالغة، وجب أن يُعلمهم عز وجل أنه غير جابر لهم ولا قاسر على طاعة ولا معصية، وأنهم مخيّرون بعد الشرط الذي اشترط عليهم، لئلا تكون لهم عليه حجة، وتصديق ذلك قوله: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وهذا تخيير بعد شرط مشروط، ولا محيص عنه، وليس هو[١] على ما ذهبتَ إليه أنه تخيير لا شرط فيه!

وقلت: إنه يجوز في لغة العرب أن المخيّر في الشيء لا يلزمه ذنب ولا عليه تبعة، ولعمر الله ما يجوز ذلك في لغة العرب ولا في عقولها ولا تعارفها، إلا أن يكون فيه شرط، فإن العرب تعرف في عقولها ولغاتها أن رجلاً لو قال لرجل: أنا أهب لك أحد فرسَيَّ هذين، أو أحد سيفَيَّ هذين، على أن تخرج إلى البصرة وتأتي منها بُرطَب أزاذ[٢] في الشتاء، كان هذا التخيير في الفرسين والسيفين يجوز على انفاذ الشرط.

فأما لو قال: أنا أهب لك أحد الفرسين أو أحد السيفين تختاره، ولم يذكر له[٣]

---

(١) سقط من (ب): وليس هو.

(٢) الأزاذ: نوع من التمر. القاموس.

(٣) سقط من (أ): له.

شرطاً ولم يشرط عليه شيئا، لم يكن عليه ذنب فيما اختار ولا تبعة، ولا لوم ولا تعنيف، وإنما يقع[١] اللوم والتعنيف والمطالبة على من عصى الله عز وجل من جميع العصاة، لأجل الشرط الذي شرط عليهم، والفرائض التي افترضها عز وجل ووصَّفها، وأوجب لهم على أدائها الجنة، وعلى تركها النار، بالحكمة والموعظة الحسنة، وطرح الجبر والقهر والقسر، ومعرفة كلٍ بما يأتي منها[٢] وما يذر، مما يُصلحه أو يُهلكه، والإقرار بالعلم.

ومما يُعرف في تصديق حجتنا في التخيير في لغة العرب التي ادعيت لجهلك باللغة، قول الشاعر يخبر قوماً في الحرب، أو الكف عن الحرب، فقال:

فأطلقنا أُساراهُم فراحوا ... وكانوا في المنازل مُكرمينا

وقلنا ثم وعزنا إليهم ... إذا أنتم بلغتم سالمينا

فإن شئتم فزورونا نزُركم ... وإن شئتم فقرُّوا راغمينا[٣]

فجعل الخيرة إليهم إن شاؤوا رجعوا إلى الحرب والقتل والأسر، وإن شاؤوا قروا في مواضعهم راغمين، وهذا تخيير بلا شرط، فهذا الصحيح في لغة العرب أنه تخيير لا شرط فيه.

وأما التخيير بعد الشرط المؤكد فهو قول الشاعر:

أقولُ لقيسٍ بعد ما قد دللتُه ... على خُطَّة الرشد التي لا تُعنَّفُ

إذا شئت أن تمضي على ما فعلتَ وإلا فالظلوم الموقف[٤]

---

(١) في (أ): وقع.

(٢) سقط من (أ): منها.

(٣) لم أقف عليها.

(٤) لم أقف عليها.

فهذا تخيير فيه شرط مشروط[١]، وهذا شاهد لنا من لغة العرب التي احتججت بها علينا[٢]، إذ لا تعرف اللغة، ولو عرفت اللغة لم تقل بالجبر، لأن اللغة تكذب قولك وتصدق قولنا، كلا هذين الشاهدين من اللغة يوجب ما قلنا ويُبطل ما قلتَ.

ثم نقول لك: وكذلك يلزمك لنا[٣] فيما احتججت علينا، فقلت: إنه يجب علينا أن يقال لنا: هل سمعتم الله خيّر قوماً ثم عنّفهم أن يأخذوا ببعض[٤] ما خيّرهم الله؟

ثم قلت: أليس إنما يقع التخيير في كلام العرب أن المخيّر ليس بمذنب إذا اختار؟

وقولنا لك: إنا نقول: معاذ الله وحاش لله، ما على المخير ذنب إذا اختار ما قيل له، وكان ذلك التخيير بلا شرط قبله يلزمه فيه حجة، ولو خيرهم الله عز وجل فاختاروا أحد وجهين بلا شرط شرطه عليهم، ثم عذّبهم على ذلك، لكان ظالماً لهم، ولخرج[٥] من صفة الحكمة والعدل والحق، ولفسد التخيير.

ثم نقول لك: وكذلك يلزمك لنا أيضا أن نسألك فنقول لك: هل سمعت أنت وأصحابك المجبرة في كلام العرب أن عادلاً حكيماً - لا يجور ولا يظلم، ولا يعبث ولا يخرج فعله من العقول - أمر قوماً قط بأمر لا يقدرون على بلوغه أن يبلغوه؟!

أو هل يجوز لمن هذه صفته أن يقدّر على قوم تقديرا، أو يريد منهم أن يفعلوه، أو يقضيه عليهم ويخلقه من فعلهم؟ فإذا فعلوه وصاروا إلى مُراده، غضب عليهم وأنكر فعلهم، وسخط قولهم وصنعَهم، وكادت جباله أن تخر هدًّا، وأرضه أن تنشق.

---

(١) في (ب): مشروط وينشد المصنف.
(٢) في (أ): علينا بها.
(٣) سقط من (أ): لنا.
(٤) في (ب): بعض.
(٥) في (ب): ويخرج.

غضبا، وسماواته أن تنفطر إنكارا، أن دعوا له ولداً، قدّر عليهم تلك الدعوى، وأرادها من فعلهم، وخلقها في ألسنتهم، وقضاها عليهم، ثم قال بعد ما خلقها في ألسنتهم - زعمت المجبرة - وقضاها عليهم، وقدّرها وأرادها: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُواْ إِنَّ اللهَ ثَالِثُ ثَلاَثَةٍ وَمَا مِنْ إِلَـهٍ إِلاَّ إِلَـهٌ وَاحِدٌ وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣) أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٧٤)﴾ [المائدة] !!

فنقول لك: أخبرنا عن قوله عز وجل: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾، ما معنى هذه الآية؟

فلا تجد بدا أن تقول: إن الله عز وجل ندبهم إلى التوبة والاستغفار، وعاب عليهم التقصير في ذلك.

وإن لم تقل هذا، كفرت بالقرآن.

فإذا قلت ذلك، قلنا لك: أفليس قد علم أنهم لا يفعلون؟

فإن قلت: بلى، قد علم أنهم لا يفعلون.

قلنا لك: فما معنى قوله عز وجل: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٧٤)﴾؟ ثم قال هذا القول وقد علم أنهم لا يتوبون !

فإن قلت: إنه قول ليس له معنى !

لزمك أن الله عز وجل يقول قولاً ليس له معنى، فصار قوله من العبث والنقص إلى مثل قول أهل العبث والنقص، ولزمك الكفر بهذا القول.

وإن قلت: إن له معنى.

قلنا لك: فما ذلك المعنى الذي لامهم على ترك التوبة فيه، وحضّهم على التوبة والاستغفار من قولهم: بأنه ثالث ثلاثة، وأخبرهم أنه غفو رحيم إن تابوا؟

فلا تجد حجة من جميع الحجج تلجأ إليها، إلا أن تقر أنه ندبهم إلى التوبة والاستغفار، وأنه يغفر لهم ذلك إن رجعوا عنه وتابوا واستغفروا، وهذا هو الحق وهو قولنا.

ولزمك أنك قد رجعت عن مذهبك، وأن علم الله عز وجل بكفرهم ليس لهم فيه حجة على الله عز وجل، ولا عذر من التوبة، وأنهم يقدرون على التوبة حتى لا يعلم الله عز وجل منهم شركاً ولا كفرا، ولا قولاً إنه ثالث ثلاثة، لأن علم الله عز وجل هو المحيط بكل شيء، فما فعلوه من كفر أو إيمان، فالله عز وجل يعلمه وفيهم[1] الاستطاعة إلى فعل ما أرادوا، لو أرادوا لم يعلم الله منهم الكفر.

وشاهد ذلك القوي الواضح، قوله عز وجل: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٧٤)﴾، يوجب عز وجل على نفسه - كما تسمع - أنهم إن رجعوا عن قولهم إنه ثالث ثلاثة أنه يغفر ذلك لهم.

ألا تراه كيف يحضّهم على التوبة والاستغفار، ولم يذكر لهم ما علم، لأن علمه ليس بمانع لهم عن التوبة، ولو كان قوله: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٧٤)﴾ - على قَوَد قولكم أنه قد علم أنهم لا يؤمنون، فعلمه بذلك هو الذي حال بينهم وبين التوبة - لوجب أنه مستهزئ بهم، وأنه يقول من الشرط المؤكد ما ليس له حقيقة ولا تمام. وهذا[2] أقبح ما يكون من الكفر بالله عز وجل، وأعظم الفرية عليه، وأشدّ التكذيب لكتابه، عز وجل عن ذلك، وتعالى علوا كبيرا!!

ثم قال سبحانه: ﴿الْحَمْدُ للهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجَا

---

(١) في (ب): ومعهم.

(٢) في (أ): هذا.

(١) قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا (٢) مَّاكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا (٣) وَيُنذِرَ الَّذِينَ قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا (٤) مَّا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِآبَائِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (٥)﴾ [الكهف]، فاسمع إلى هذا الموعظ[١] من سورة الكهف ما فيه عليك من الحجج القواطع في جميع ما افتريت على الله عز وجل.

أما واحدة فردّ عليك في قولك: جعل بعض الناس مؤمنين، وبعضهم كافرين. أفلا تسمع إلى قوله عز وجل: ﴿وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾، فنسب عمل الصالحات إليهم، وبذلك وجب لهم الأجر الماكثون فيه أبداً، غير مجبورين ولا مقسورين، ولا مخلوقة أفعالهم.

ثم وصف الكتاب الذي أنزل فقال: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُ عِوَجًا (١) قَيِّمًا﴾، والذي ليس فيه عوج يوجب أنه لا ظلم فيه ولا جور، ولا جبر على طاعة ولا معصية، ولا خلقَ فعلِ متعبد من الناس، إذاً لَلَزِمَه أشد العوج والتخليط إذا عاقب على فعله، وغضب من إرادته، وانهدّت سماواته وأرضه وجباله، وأمر من الأمر بما يعلم[٢] أن أحداً لا يقدر عليه، فأي عوج أوضح من هذا العوج، وأي[٣] جور أبين من هذا الجور، وأي ظلم أشد من هذا الظلم؟!!

ثم قال: ﴿قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾، والقيم هو: الذي لا عيب فيه ولا ظلم، ولا تباعة لمعتلّ فيه اعتل بحجة واحدة، ولو[٤] كان في كتاب الله عز وجل

---

(١) في (أ): الموضع. مصحفة.

(٢) سقط من (أ): من الأمر. وفي (ب): بما لا نعلم.

(٣) في (أ): أو أي.

(٤) في (أ): لمعتل فيه حجة ولو.

عُلقة أو تباعة لمعتلّ اعتلّ فيه بحجة واحدة تثبت الجبر له لا غيرها لبطل كله، لأن الحق لا باطل فيه بمقياس رأس الشعرة، ولا أقل منه ولا أكثر، الحق أشرف شرفاً، وأقوى دعائم، وأعزّ سلطانا، وأوضح برهانا، وأمنع أركاناً، من أن يوجد فيه مدخل لداخل، أو علة لمعتلّ، أو حجة لمفسد، كيف وهو عز وجل يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (٤١) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (٤٢)﴾ [فصلت]، ثم قال عز وجل: ﴿إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا (٥)﴾، فنقول لك: خبّرنا عن هذا الكذب الذي عنى الله في هذه الآية؟ ألله الذي خلقه وأراده، وقدّره وقضاه؟!

فإن قلت: نعم.

قلنا لك: فلِمَ استعظم ما خلق من الكذب وأراده، وقدّره وقضاه؟! وهو فعلٌ فعله لا فعلُ الكفار؟!

لم تجد لهذا القول أمراً تدفعنا به، ولزمك أنه غضب من فعله، فأخرجتَه من العدل والحكمة، لأن الحكيم لا يعيب فعله، ولا يعاقب عليه، ولا يغضب منه.

وإن قلت: هو فعلهم، رجعت عن قولك. ومهما قلت لزمتك فيه الغبلة، وانقطاع الحجة.

وإن قلت: فعلٌ من فاعلَين، لزمك أنه غضب من نصف فعله، وقبّحه وأنكره، وليس هذا فعل حكيم.

واعلم علماً يقيناً أنه لو كان للمجبرة في كتاب الله عز وجل حجة واحدة توجب لهم علة يقهروننا بها لبطل كله، لأنه لو كان بعضه باطلاً - يلزم الخصومَ فيه الحجة التي لا يجدون لها دفعاً - وبعضه حقا، لم يكن ذلك لله عز وجل بحجة على خلقه، يوجب بتلك الحجة الخلود في الجنة، والخلود في النار، فالقرآ مبرأ من كل عيب، ومن كل جبر، ومن كل ظلم، ومن كل تناقض واختلاف.

وأما[١] ما قال عبد الله بن يزيد البغداذي، ومن قال بقوله من المجبرة: من أن الله عز وجل خلق أفعال العباد وقدّرها، وقضاها وأرادها، وأنه علم أن الكفار لا يؤمنون، فلم يرد منهم غير ما علم - زعموا - فإن ذلك القول كله الذي ادّعته المجبرة يوجب للكفار على الله عز وجل أعظم الحجة، بأنه عذّبهم في أمر حَالَ بينهم وبينه، وقضاه وقدره وأراده منهم، فما يكون العدوان إن لم يكن هذا عدوانا؟ وما الفرق بين الحق والباطل؟ وأين موضع كفر الكافرين؟! ميّزوه لنا حتى يتميز من فعل رب العالمين، فإن ميزتموه قامت على الكفار الحجة، ووجب العذاب. وإن لم تميّزوه ولم تفردوه من فعل الله عز وجل، فحجة الكفار قائمة واضحة على الله جل ثناؤه، وتعالى عما قلتم علوا كبيرا !!

ألا ترى كيف قال لهم: ﴿مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ الْخَائِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوْمِ الدِّينِ (٤٦) حَتَّى أَتَانَا الْيَقِينُ (٤٧)﴾ [المدثر]، ثم قال في موضع آخر: ﴿فَاعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِّأَصْحَابِ السَّعِيرِ (١١)﴾ [الملك]، ولم يقل أهل النار على الله عز وجل بعد أن صاروا إليها كما قالت المجبرة، إن الله قدّر فعلنا، ولا قضاه علينا، ولا جبرنا ولا خلق أفعالنا.

وأما قولك في أزواج النبي صلى الله عليه، وما خيّره الله جل ثناؤه من إرجاء من شاء منهن، وإيواء من شاء[٢]، فذلك تخيير صحيح، أي الفعلين فعله النبي[٣] صلوات الله عليه وعلى آله لم يكن عليه فيه ذنب ولا تباعة، لأنه تخيير بلا شرط قبله،

---

(١) في (ب): وأما.

(٢) في (ب): يشاء. في الموضعين.

(٣) سقط من (ب): النبي.

وتخيير الناس في الدين الذي اعتللتَ به، إنما هو بعد إحكام الشرط، وبعد الوعيد الذي أخبرهم الله عز وجل أنهم إن لم يأتوا بالفرائض على وجهها أن ذلك الوعيد لازم لهم. ثم قال لهم[١]: إن شئتم الآن فآمنوا، وإن شئتم[٢] فاكفروا، فقد تقدمت بما فيه الكفاية[٣].

وشاهد ذلك، قوله عز وجل لهم يوم القيامة: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ (٢٨) مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٢٩)﴾ [ق]، وقوله: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا﴾ [الكهف: ٢٩]، وقوله: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ (٦٠) وَأَنْ اعْبُدُونِي هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ (٦١)﴾ [يس].

فنقول لك: ما تقول في هذه الآيات، هل صدق[٤] الله جل ثناؤه فيها، أنه قد تقدم إليهم بالوعيد، وأنه غير جابر لهم على ظلم؟!

فإن قلت: نعم، قد صدق.

قلنا لك: فأين قولك في هذه المسألة إنا قد قلنا معك بالجبر الذي سميته: عدلا، وإنا قد أعطيناك ما عبنا عليك – زعمت.

وأما قوله عز وجل الذي اعتللت به: ﴿هَذَا عَطَاؤُنَا فَامْنُنْ أَوْ أَمْسِكْ بِغَيْرِ حِسَابٍ (٣٩)﴾ [ص]، فهو تخيير في نعمة أنعمها عليه بلا شرط في ذلك التخيير، وهو قوله: ﴿يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ﴾ [البقرة: ١٠٥، آل عمران: ٧٤]، وليس هذا

---

(١) سقط من (ب): لهم.

(٢) في (ب): شئتم الآن.

(٣) في (أ): إليكم عاقبة الكفار. مصحفة.

(٤) في (ب): تصدق.

بنظير لقوله عز وجل: ﴿فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف: ٢٩]. ألا ترى كيف قال بعد التخيير: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا أَحَاطَ بِهِمْ سُرَادِقُهَا وَإِن يَسْتَغِيثُوا يُغَاثُوا بِمَاء كَالْمُهْلِ يَشْوِي الْوُجُوهَ بِئْسَ الشَّرَابُ وَسَاءتْ مُرْتَفَقًا (٢٩)﴾ [الكهف].

أفلا ترى أيها المهلك لنفسه ولمن تبعه إلى قوله: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلظَّالِمِينَ نَارًا﴾، فَلِمَ سمّاهم: ظالمين إن كنت صادقاً؟ وأين موضع ظلمهم الذي ألزمهم فيه النار المحيط بهم سرادقها؟ وبأي حجة ألزمهم الشراب الذي كالمهل يشوي الوجوه، وسوء المرتفق؟!

فلا بد لك أن تقول: إنه فعله منفرداً[1] دونهم، فتُلزمه أنه سماهم: ظالمين، ولم يظلمهم فتُخرجه من الحكمة والعدل، وأنه أوجب لهم النار المحيط بهم سرادقها، والماء الذي كالمهل الذي يشوي الوجوه، ظلماً على غير أمر فعلوه، فتكذّبه وتنقض قرآنه، وتُبطل حجته، وتقوم بعذرِ جميعِ مَن عانده.

وإن قلت: بل له بعضُ فعلهم ولهم بعضه – على قولكم – فعل من فاعلَين، فيصيرون بذلك – على قولك – شركاء لله جل ثناؤه في فعله، ولزمك الشرك، لأن من قولك: إنه خلق أفعالهم وقدّرها، وقضاها وأرادها، ثم سماهم ظالمين، وهو شريكهم في ذلك الظلم الذي عابه عليهم، وأعدّ لهم عليه النار، وهم شركاؤه الذي أدخلهم في فعله وقدّره عليهم، وأراده منهم، وقضاه عليهم، وقد علم أنهم لا يقدرون على إبطال قضائه وقدره، لأنه حال بينهم وبين انفاذ أمره، حتى لا يبطل علمه – زعمت – وهذا هو الشرك الأكبر، والكفر الأعظم ، والتعطيل الأجلّ، والبراءة من الاسلام.

---

(١) في (أ): متفردا به.

واليهود والنصارى وعبدة الأصنام، أحسن حالاً ممن قال بهذا القول، واعتقده ديناً، وعلّمه الناس، ودعا إليه، ووضع فيه الكتب بالرد على أهل العدل.

وإن قلت: إنك لا تقول بواحد من القولين، لا أنه منفرد بالفعل دون العباد، ولا أنه فَعَلَ بعض أفعالهم، ولا حال بينهم وبين أمر دعاهم إلى دخول فيه، وعلم أنهم لا يفعلونه، ولم يرد أن يكون منهم غير ما يعلم. فإن رجعت عن هذا كله، لزمك أنك كنت مقيماً على الكفر والشرك[١]، وأنك لم تكن بمسلم[٢]، (ولكنه من عدم الجوهر، تمسّك بالزجاج الأخضر)، وأنك قد[٣] أهلكت جميع من أخذ بقولك، وتعلّم منك، ودان بدينك، ورجعت إلى قولنا بالعدل، وذلك هو دين الله عز وجل، ودين ملائكته ورسله عليهم السلام، أنك تقول القول الثابت الذي هو الحق والعدل، إن ذلك الأمر الذي أعدّ الله عز وجل للظالمين، من النار التي أحاط بهم سرادقها، والماء الذي كالمهل يشوي الوجوه، في سوء المرتفق، وخلود الأبد، هو بما استحقوا واختاروا لأنفسهم، واتبعوا فيه أهواءهم، الذي ذكر الله عز وجل في كتابه حين يقول: ﴿فَأَمَّا مَن طَغَى (٣٧) وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا (٣٨) فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى (٣٩) وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى (٤٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى (٤١)﴾ [النازعات].

فإن قلت بهذا القول وبّرأت الله عز وجل من أفعال عباده، ودخلت في الاسلام من ذي قبل، فقد سلمت ونجوت، وبطل ما كنت عليه، والحمد لله رب العالمين.

ثم يجب عليك أن تستغفر الله عز وجل من التعليم الذي مضى منك، إلى من

---

(١) في (أ): الكبر والشرك، متمسكا بالاسلام. مصحفة.

(٢) في (ب): مسلما.

(٣) في (أ): لأنك قد. وسقط منه ما بين القوسين.

مات ومن بقي، ومن[١] سمع كتابنا هذا، فعليه التوبة واجبة، وأن يُشيع هذا الكتاب في الآفاق، ليتوب من يقول بهذا القول الذي وضعتموه لأهل الجبر، وإلا فالنار، فلا يبعد الله إلا من ظلم، وأصرّ على الكفر الواضح الذي لا شك فيه، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ (٢٢٧)﴾ [الشعراء].

(١) سقط من (أ): من.

[شبهة على قوله: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغداذي: ثم سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء﴾ [آل عمران: ١٤٠]، هل أحب الله أن يستشهد أحد من خلقه؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس[١] إنما تكون الشهادة بأن يُقتل الرجل، أفليس قد أحب الله أن يقتل، لأنه قد أحب أن يستشهد، والشهادة لا تكون إلا بقتلٍ من عاصٍ؟! أفليس قد أحب الله أن يكون إذاً المعصية، لأن الشهادة لا تكو إلا بمعصية، فقد أحب الله أن تكون المعصية ممن علم أنه سيعصي؟

فإن قالوا: لم يحب الله أن يستشهد أحد من خلقه.

فقل: أفليس قد كره الله ما صنع بحمزة[٢] بن عبد المطلب، ولم يحب ما يصنع، ولا أن يستشهد أحد ممن كان مع[٣] رسول الله صلوات الله عليه وعلى آله وسلم، وقد أمر الله بما لا يحب، لأنه قد أمر بالقتل وفيه الشهادة، فقد أمر بما لا يحب، وقوله: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء﴾، فهو لا يحب ما قال إني متخذه منكم[٤] ومثيبكم عليه الجنة.

فإن قالوا: نعم، فهو تكذيب لكتاب الله، فأبصر مواضع هذه المسائل، فإن فيها بلاغاً والحمد لله.

---

(١) في (أ): أليس.

(٢) في (ب): حمزة.

(٣) في (أ): من.

(٤) سقط من (أ): منكم.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: قد فهمنا ما اعتللت به من قول الله جل ثناؤه: ﴿وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء﴾، واعتقادك في ذلك أن الله – عز وجل عما قلت – هو الذي قتل الشهداء وسفك دماءهم، وأراد ذلك من المشركين وقدّره عليهم، وخلق فعلهم بالمؤمنين، وقضاه على الفريقين جميعاً، فقَتَلَ أولياءه وأهل طاعته وعبادته ومحبته، وأنصارَ نبيه صلى الله عليه، بأيدي أعدائه المخالفين له، والمشركين به، والمحاربين له ولنبيه صلى الله عليه، ولمن والاه ووالى رسوله من المؤمنين، وهذا القول يوجب عليك أن حسن نظره ورضاه ومحبته وإرادته، لِظَفَرِ المشركين بأوليائه وأهل طاعته، وقَتلِ حمزة بن عبد المطلب رحمة الله عليه ورضوانه.

فلم يفعل المشركون من قتل المؤمنين – على قولك – إلا ما أراد الله عز وجل من قتلهم لأهل طاعته وأنصاره، وأوليائه وصفوته، فذلك قولكم أيها المجبرة، وعليه وضعت حجتك هذه علينا، في اتخاذه الشهداء من المؤمنين، وأنه هو الذي أراد قتلهم وقضاه عليهم، وأراد كون العصية من المشركين – زعمتَ.

ونحن نقول لك: إن إرادة الله عز وجل في قتل المؤمنين على قولك، موافقة لإرادة إبليس اللعين في قتل المؤمنين، لأن إبليس أراد أن يُقتل الأنبياء والمؤمنون، وأن تكون الغلبة والظفر للمشركين، لأنهم أولياؤه وأهل طاعته، فأراد إبليس أن تكون الدائرة والحسرة على أعدائه المؤمنين، لأنهم أبغض الفريقين إليه، وكذلك إرادة الله – زعمتم – في حجتكم هذه علينا أن إبليس أحسن نظراً لأهل طاعته من الله عز وجل لأهل طاعته، لأن إبليس يريد أن يكون الظفر للمشركين على المؤمنين، وإن الله – عز وجل عما قلتم – أراد قتل المؤمنين وسفك دمائهم، وظهور المشركين عليهم وظفرهم بهم، وأن يعصيه المشركون في قتلهم.

فبَيَنَ إرادة الله عز وجل في أوليائه وأهل طاعته وأنبيائه والأئمة من عباده، من

زوال الأقدام وظهور الأعداء، وبين إرادة إبليس في ثبات أقدام أوليائه، وظهورهم على حزب الله عز وجل، وغلبتهم للمؤمنين فرق عظيم، وهذا لازم لكم، وفيه خروجكم من الاسلام، أو الرجوع إلى التوبة، وإن إرادة إبليس قد وافقت إرادة الله - زعمتم - في قتل الشهداء، وإن رسول الله محمداً المصطفى صلى الله عليه مخالِفةٌ إرادتُه لإرادة الله في قتل الشهداء، لأن النبي صلى الله عليه قد أحب بقاء عمه حمزه، وغمّه قتلُه، وبلغ منه وأوجع قلبه، ومن قُتل معه من المهاجرين والأنصار، رضوان الله عليهم جميعاً، وغمّه أيضا وبلغ منه ظفرُ المشركين به وبأصحابه، إلا أن تقول: إن النبي صلى الله عليه كان شامتاً فرحاً بقتل الشهداء، فيوافق إبليس في فرحه بقتلهم وشماتته عليهم.

كما زعمت أن الله عز وجل أراد قتلهم، وأن يعصيه المشركون في ذلك، فاتفقت إرادة الله عز وجل، وإرادة نبيه صلى الله عليه، وإرادة إبليس - لعنه الله - جميعا في قتل الشهداء، والرضى به، والمحبة لزوالهم من الدنيا، وراحة المشركين منهم، واختلال موضعهم من[1] الاسلام، وظهور المشركين على الرسول صلى الله عليه، فلا لوم على إبليس لموافقته لإرادة الله وإرادة رسوله - على قَوَد قولكم - وهذا أعمى العمى، وأكفر الكفر، لأن الصحيح في إرادة إبليس المخالفة لله ولرسوله، في أن الله ورسوله لم يريدا ولم يحبّا قتل المؤمنين، وأن إبليس أراد قتلهم وظهور المشركين عليهم.

ثم نقول لك يا عبد الله بن يزيد البغدادي: أخبرنا هل كانت العرب أهل اللغة والكلام الصحيح والفصاحة عند فصل الخطاب، الذي خاطب الله عز وجل محمداً صلى الله عليه بلغتهم، وقال: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾

---

(١) في (أ): في.

[إبراهيم: ٤]، فهل كانت العرب والنبي صلى الله عليه وأصحابه من المهاجرين والأنصار رحمة الله عليهم يسمّون حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه: سيد الشهداء قبل أن يقتله المشركون في يوم أحد؟

فإن قلت: نعم، أكذبك جميع أهل الإسلام، وعلموا أنك قلت غير الحق، وشهدوا لنا عليك جميعاً بأنك افتريت الباطل، وما لا يُعرف في الإسلام.

وإن قلت: إن النبي صلى الله عليه وأصحابه من المهاجرين والأنصار، والتابعين بإحسان، إنما سموا حمزة رضوان الله عليه: سيد الشهداء بعد ما استشهد في يوم أحد هو وأصحابه، لزمك أن الله عز وجل إنما اتخذ الشهداء شهداء بعد ما قتلهم المشركون، لا أنه سلّط عليهم أعداءه المشركين حتى قتلوهم، وأدخلوا بقتلهم الوهنَ على نبيه صلى الله عليه، عزّ عن ذلك الواحد القهار العدل !! الذي لا يجور ولا يقضي بالفساد، ولا يرضى لأوليائه وأهل طاعته إلا بالسلامة من الأعداء تخييرا، والطاعة وقلة المخالفة والكف عنهم وحقن دائهم، وأن تكون لهم العافية والغلبة، والظهور والرئاسة.

هذه إرادة الله عز وجل في أهل طاعته وأهل ولايته، ومحبته وأنصار دينه، وهو عز وجل الذي حرّم دماءهم غاية التحريم، وأكدّ في قتلهم غاية التأكيد، وهذا القرآن أكبر شاهد لنا، وأفلج حجيج، قال الله عز وجل: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا (٩٣)﴾ [النساء]، فبلغنا أن عبد الله بن العباس رحمة الله عليه قال لما نزلت هذه الآية: ((ما كاد الله عز وجل أن يقلع عنه، يعني: القاتل)).

مع قوله عز وجل: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لِوَلِيِّهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣]، فسمّاه مظلوماً، وجعل لوليّه

الحكم والحجة، ولو كان الله عز وجل في قتل المؤمنين سبّب سبباً واحداً من جميع الأسباب كلها، لم يسمّ المقتول مظلوماً، فيكون الله عز وجل قد دخل في ذلك الظلم، وعاب ما فعل، وزرى فيما نهى عن فعله، عز وجل عن ذلك !! العدل الذي لا يجور، ولا يفعل إلا الحكمة، ولا يريد الباطل، ولا يقضي بالفساد، ولا يخلق الكفر، ولا يقتل الأولياء بأيدي الأعداء، ولا يُظفر عليهم الأشقياء، ولا يعذب على ما صنع، ولا يؤاخذ بما قدّر، ولا يعيب ما خلق، ولا يضطّر إلى ما علم، ولا يوجب النار على أمر هو فعله، ولا يغضب مما أدخل فيه، وحمل عليه وقدّره، قدوس قدوس، رب الملائكة والروح، كذب العادلون بالله، وضلوا ضلالا بعيدا، وخسروا خسراناً مبيناً!!

ثم قال عز وجل: ﴿مَن قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ٣٢]. أفهذا أيها المهلك لنفسه، والمفتري على خالقه، قول من أراد قتل أوليائه بأيدي أعدائه، ﴿قَاتَلَهُمُ اللهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة: ٣٠، المنافقون: ٤]، فاتخاذ الله عز وجل للشهداء إنما هو بعد قتلهم لا قبله، جزاءً بما نالهم في جنبه، وتشريفاً لهم وتفضيلا، بما وفوا به من الشراء الذي باعوا فيه أنفسهم وأموالهم، رحمة الله عليهم ورضوانه.

وإنما اتخذ الله جل ثناؤه شهداء من المؤمنين، لما قُتلوا في سبيله، مجاهدين للكفار، ناصرين للحق، دافعين عن الرسول صلى الله عليه وعلى آله، راغبين في الثواب، مستبشرين بالبيع الذي قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم بِأَنَّ لَهُمُ الجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللهَ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَاةِ وَالإِنجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللهَ فَاسْتَبْشِرُواْ بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (١١١)﴾ [التوبة]. فأخبرهم عز وجل أن لهم الجنة، والملك الذي لا يزول، على أن يقاتلوا دون الاسلام أعداء الله المشركين، فمن قتلوه

صار بقتلهم له إلى النار والعذاب والمقيم، ومن قتلهم فقد استحق من الله عز وجل الخلود في نار جهنم أبد الأبيد، بما عصوا الله ورسوله وكذّبوهما، واتبعوا أهواءهم في ذلك، وجعلوا في قلوبهم الحميّة حمية الجاهلية.

إذ لم يحملهم الله عز وجل على قتل أوليائه، ولم يُرده منهم، ولم يقضه عليهم، ولم يقدّره من فعلهم، ولم يخلقه فيهم، بل قال جل ثناؤه: ﴿وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، وقال: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧)﴾ [النساء]، فأخبرنا عز وجل كيف إرادته، وكيف العدل فيها، وأخبرنا كيف إرادة أعدائه والجور فيها، مع قوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ﴾ [الأنفال: ٣٩]. فأوجب قتل المشركين حتى لا يبقى على وجه الأرض مشرك ولا فتنة، ويكون الدين كله لله عز وجل، ولا يبقى دين من جميع الأديان كلها الباطلة في أرضه، وأراد أن يبقى دينه الذي ارتضاه لنفسه، وفي هذا أكبر الدليل وأبين الحجة، على أنه لم يرد قتل أوليائه، ولا ظفر المشركين بهم، لأنه لو أراد قتل أوليائه فَبِمَن إذاً يقتل أنبياؤه أعداءه، ﴿حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ للهِ﴾؟!

فيلزمك أنه إذا لم تكن فتنة وكان الدين كله لله عز وجل على ما فرض، لم يبق على وجه الأرض فتنة، ولا مشرك يقتل المؤمنين وعباد الله الصالحين، فهذا يوجب عليك أنك قد أبطلت، وأخطأت في قولك إنه عز وجل أراد قتل أوليائه، لأنه لو أراد قتلهم لم يُفنِ عنهم أعداءهم بالقتال الذي افترض على النبي صلى الله عليه والمؤمنين، تخييراً لا جبراً، حتى تكون لهم العافية والملك والسلامة من القتل. وفي هذا كفاية لمن عقل وأراد الحق، وتاب عن الفرية على الله جل ثناؤه !!

وإن قلت: إن الله عز وجل لم يرد قتل أوليائه من المؤمنين، ولم يقضه على المشركين، رجعت عن قولك وصرت إلى قولنا بالعدل، وذلك هو الحق، ولا نعلم لك مخرجاً من هذه الحجج، وفيها بطلان حجتك في قولك: إن الله عز وجل اتخذ الشهداء بإرادته لمعصية الأعداء، وهذا أعظم الفرية على الله جل ثناؤه، مع آيات كثيرة تشهد لنا عليك، مثل قوله عز وجل: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]. وفي هذه الآية حجة عليك أيضا، في أن الاستطاعة قبل الفعل، لأن إعداد القوة ورباط الخيل إنما يكون قبل القتال لا مع القتال، وهذا يبطل قولكم: إن الاستطاعة مع الفعل لا قبله.

وقوله عز وجل في التحريض على قتال المشركين، وإرادته لفنائهم وبقاء المؤمنين من بعدهم وسلامتهم، ﴿لاَ تُكَلَّفُ إِلاَّ نَفْسَكَ وَحَرِّضِ الْمُؤْمِنِينَ عَسَى اللّهُ أَن يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَاللّهُ أَشَدُّ بَأْسًا وَأَشَدُّ تَنكِيلاً (٨٤)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿فَاقْتُلُواْ الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَاحْصُرُوهُمْ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ فَإِن تَابُواْ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ فَخَلُّواْ سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]. كل ذلك يدل على أنه يريد قتل المشركين وحقن دماء المؤمنين، لا ما قالت المجبرة الكاذبة على الله عز وجل أنه أراد قتل الشهداء والأولياء، وظفر المشركين والكفار والأعداء، فإن كان الله عز وجل أراد قتل حمزة بن عبد المطلب رضوان الله عليه ورحمته يوم أحد، وأراد قتل أبي جهل بن هشام لعنة الله عليه وغضبه يوم بدر، فما الفرق بين الإرادتين؟ وما الفصل بين الحكمين؟ وأين الحق والعدل في هذين المعنيين؟ فالله – زعمتم – أراد قتل حمزة بن عبد المطلب وسمّاه مطيعاً، وحكم له بالجنة، وأراد قتل أبي جهل بن هشام وسماه عاصيا، وحكم عليه بالنار، لأنكم زعمتم أن الله عز وجل أراد أن يكون بعض الخلق مؤمنين، وبعضهم كافرين، بلا استحقاق من واحد من الفريقين – زعمتم.

ثم قال في كتابه للكفار: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ إِنَّمَا تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٧)﴾ [التحريم]، ويحك فأخبرنا ماذا عملوا، وإنما بإرادة الله قتلوا، وبإرادته دخلوا النار، جل الله عما قلتم.

ثم وصف المؤمنين فقال: ﴿وَالَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَلَن يُضِلَّ أَعْمَالَهُمْ (٤) سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ (٥) وَيُدْخِلُهُمُ الْجَنَّةَ عَرَّفَهَا لَهُمْ (٦)﴾ [محمد]، وهو — زعمتم — الذي أراد قتلهم، وبإرادته قُتلوا، وبإرادته دخلوا الجنة، لا بعمل زعمتم في قَوَد قولكم لأنه — زعمتم — جعل بعضهم مؤمنين، وبعضهم كافرين، ثم قال لهؤلاء: جزاء بما كنتم تعملون، ولهؤلاء: جزاء بما كنتم تعملون، ولم يقل ما قالت المجبرة من أن ذلك الجزاء كله كان بإرادته لا باستحقاق، وكان من فعل الفريقين، ولا أنه دخل فيه بمقياس ذرة فما دونها !!

أفترى أيها المفتري أن البهائم لو علمت واحتُجَّ عليها بدون هذه الحجج، هل كانت تستجيز أن تقول مثل قول المجبرة المفترية على الله الزور والبهتان، وهؤلاء المجبرة المفترون على الله جل ثناؤه يسمعون القرآن يُتلى عليهم في كل يوم، ويحتج به أهل العدل في ردّ دعواهم، وهم مع ذلك يُصرّون ويستكبرون على الجهل والتعامي عن الحق، وليس من سورة إلا وفيها العدل شاهد على من خالفه، ولو كان في القرآن آية واحدة توجب لهم علينا حجة، أو تقطع لنا مقالة، لا نقدر لها على جواب، لفسد جميع العدل، ولم تقم لأهله حجة، وإنما تعلقوا بآيات متشابهات لم يعرفوا معانيها، وقلّدوا كبراءهم ما غرّوهم به في تأويلها، مع جهلهم باللغة العربية، وتصرفها في القرآن.

وجهلوا التأويل الموروث عن أهل بيت النبوة عليهم السلام، وأبغضوا الحق وأهلَه ونصبوا لهم العداوة، وتعاموا عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ

عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا (٣٣)﴾ [الأحزاب]، والمطهَّر من الرجس لا يكون في دينه زلل، ولا في قوله ميل، ولا في تأويله للقرآن خطَل، فلم يكن عز وجل ليطهر من يكذب عليه، ويكون من عانده أولى بالحق منه، وهو عز وجل أعلمُ بالمفسد من المصلح، ولو عَلِمَ أن أهل بيت النبوة يقولون عليه بالجبر والتشبيه - و[بغير] الأمر الذي زعم من خالفهم أنهم فيه مخطئون، من قولهم بالعدل والتوحيد، وإثبات الوعد والوعيد والإمامة - ما أذهب الله عز وجل الرجس عمن يعلم أنه يكذب عليه، ويعتقد غير دينه الذي ارتضاه، وإذاً لم يطهّرهم تطهيرا، وهو يعلم أن في الأمة من هو أبصر منهم بالدين، وأقوم بالحق، وأَقْوَل عليه بالعدل والتوحيد والتصديق، ثم يصطفي أهل البيت دونهم، ويجعل إليهم الرئاسة والسياسة، وهو يعلم أن في أمة محمد صلى الله عليه من هو خير منهم ثم طهّرهم وأذهب عنهم الرجس، وفي الأرض من هو أحقّ بالتطهير وإذهاب الرجس منهم.

وليس هذه صفة حكيم ولا حَسَنِ الفعل، ولا مفضِّل لأهل الفضل، ولا معرّف بقَدْر مستحق، ولا مبين له على من هو دونه، وهو الذي قال عز وجل: ﴿لاَ نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ (٥٦)﴾ [يوسف]، وقال: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاء وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقال: ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُواْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]، أي: سمّاهم ضُلّالاً بفعلهم وظلمهم، لا أنه أضلّهم جبراً وقسرا. وقال: ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]. فالواجب عليه عز وجل إذا كان الخلق لا يستوون عنده، أن جَعَلَ التطهرة وإذهاب الرجس للفرقة التي هي أقوم بدينه، وأعرف بحقه، وأقوم بطاعته، وأعلم بكتابه، وأحكم بسنته، وأقوم بعدله وتوحيده، وإثبات وعده ووعيده، وأولى أن تثبت بالقول الثابت في الحياة الدنيا قبل الآخرة.

فلما علمنا أن ربنا عز وجل قد طهّر أهل بيت نبينا صلى الله عليه في كتابه،

وأذهب عنهم الرجس، وذلك للسابقين منهم بالخيرات دون غيرهم، علمنا أنهم أهل الحق، وأهل العلم بالدين، والقَوَمَة بالكتاب، والحكام على الناس، وأن من خالفهم هو المبطل الهالك، لأن الله عز وجل أكرم وأعدل وأحكم من أن يذهب الرجس ويطهّر من الدَّرن والعيوب من يكذب عليه، ويخالف كتابه ورسوله صلى الله، ويدع القوم الذين هم أقوم بدينه منهم.

فقد صح وثبت والحمد لله أن الحق والدين الصحيح والمذهب المرضي مع القوم المطهّرين في القرآن، المُذْهَب عنهم الرجس، وأن الباطل والضلال، والجبر والتشبيه، والخطأ والفساد، مع القوم الذين عاندوهم ولم يطهَّروا في القرآن، ولم يُذهبَ عنهم الرجس، فوجب أن الحق المحقّ مع القوم الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، ومن قال بقولهم على الحقيقة.

لأن الله عز وجل لا يغلط ولا يخطئ ولا يجور، ولا يضع الصفوة في غير أهلها، ولا يعطي الحجج القاهرة من يكذب عليه، كما لا يجوز أن يعطي الله عز وجل المعجزات من يكذب عليه، ممن يدّعي النبوة وليس بنبي، ويدعي له العوام وجهال الناس ذلك، مثل ما ادّعوا لفرعون من الخير الذي سأل الله – في زعمهم – فأرسل معه النيل يسير إذا سار، ويقف إذا وقف، ولو جاز أن يكون هذا حقا لم يكن بين معجزة فرعون وبين معجزة موسى عليه السلام فرقٌ تجب به نبوة موسى صلوات الله عليه، من إلقائه العصا، وفلق البحر، وغير ذلك من الآيات. فافهم هذا أنت يا عبد الله بن عمر، أكرم الله وجهك – أعني وليّنا عبد الله بن عمر أكرمه الله.

واعلم يا أبا محمد – أكرمك الله – أن القوم إنما وجهوا إليك بكتاب عبد الله بن يزيد البغدادي ليوقفوك أن معهم من[1] الحجج في إثبات الجبر ما لا يقدر له أحد

(١) سقط من (أ): من.

على نقض ولا رد جواب، فقد أتاك من حجج الله وتصديق كتابه، ما فيه الشفاء لكل مسلم، والمعرفة بكذب مَن كذب على الله عز وجل، وافترى عليه، وتأوّل كتابه على الكفر به، والإلحاد في صفته، وإقامته لعذر المشركين وجميع العاصين، وإسناد كل ظلم وجور وفاحشة وفساد إلى رب العالمين، عزَّ عن ذلك أكرم الأكرمين !!

فأنعم النظر فيما رسمنا لك، وعلّمه المسلمين، وأشهره فيما قبلك، ليعرف الناس الحق من الباطل، والمحق من الكاذب، إذ لا يسع غير ذلك، وحرّج على من وصل إليه كتابنا هذا كتمانَه، حتى يبيّنه للناس، ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [النساء: ٧٩، ١٦٦، الفتح: ٢٨].

[شبهة حول قوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، أليس قد جعلها قاسية؟

فإن قالوا: نعم، فقد أعطوك بأن الله جعل بعض قلوب العباد قاسية، فسلهم عند ذلك فقل: خبّرونا عمن جعل الله قلبه قاسياً، أيكلّفه الايمان وقد جعل قلبه قاسياً؟!

فإن قالوا: نعم، فقد أعطوك ما عابوا عليك من العدل.

وإن قالو: لم يجعلها الله قاسية، فقد تركوا الكتاب، فسلهم أرأيتم قوله: ﴿جَعَلْنَا﴾ هل أنزل الله هذا؟

فإن قالوا: بلى.

فقل: فإنه قال: ﴿جَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾.

فإن قالوا: إنما عنى بذلك: جعلها قاسية بالنقض، لأنه قال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣].

فقل لهم عند ذلك: إنا لا نبالي على أي الوجهين جعلتم كلامكم، لأنه عندنا لنا[١] فيه حجة، فلا نبالي قلتم الطبع قبل النقض أو بعده. أخبرونا الآن إذ زعمتم أنه طبع بعد النقض، وزعمتم أن من طبع الله على قلبه فلا يؤاخذه بمعصية، وأن الله لا يفعل ذلك إلا بعد النقض، لأن مَن وَصَفَ أن الله يطبع ثم يكلّف، فقد وصف الله بالجور ! أخبرونا الآن إذ أقررتم بأنه قد طبع بعد النقض، أكلفهم الايمان من بعد ما طبع على قلوبهم؟ فسلهم عند ذلك عن اليهود والنصارى وجميع الكفار أليسوا ناقضين؟!

---

(١) في (ب): له.

فإن قالوا: بلى.

فقل: أفليس قد طبع الله على قلوبهم؟

فإن قالوا: نعم.

قل: أفليسوا مكلَّفين اليوم الايمان، ولا يؤاخذهم الله بكفرهم بالله اليوم بعد الطبع، فقد يطبع الله على قلوب قوم ثم يكلّفهم الايمان؟!

فإن قالوا: نعم، فقد يفعل الله ذلك، فهذا قولنا أجبناهم إليه.

ثم سلهم: أليس قد تزعمون أن من قال: إن الله قد كلّف العباد ما لا طاقة لهم به، فقد وصف الله بأنه يظلم العباد؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس المؤمنون حين قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أليس قد قالوا: ربنا لا تظلمنا؟

فإن قالوا: نعم.

فقال: أفليس المؤمنون قد كانوا يسألون الله أن لا يظلمهم؟ وأخبرونا عمّن سأل الله أن لا يظلمه أعَرَفَ اللهَ أم لا؟!

فإن قالوا: نعم، إنه يعرف الله.

فقل: أفليس يعرف اللهَ من لا يدري لعل الله سيظلمه، فإنهم لن يعطوك هذا.

وإن قالوا: إنهم إنما فعلوا ذلك لأنهم قد علموا أن الله قد كلّف قوماً ما لا طاقة لهم به، في غير ظلم من الله لهم، فسألوا الله أن لا يحملهم[١]، فذلك العدل قد أقروا به[٢].

(١) في (ب): لا يخلفهم.

(٢) سقط من (ب): قد أقروا به.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]؟ ونسبت العدل في ذلك، ووقع عندك في اعتقادك، أن الله تبارك وتعالى العدل الذي لا يجور، ولا يُقسي قلوب العباد عن طاعته[1]، ولا الدخول في دينه، [قد أقسى قلوبهم]، لو كان ذلك فعلَه عز وجل، لما افترض عليهم الاسلام، ولا الاقتداء بمحمد عليه أفضل السلام، ولا جاز في عدله ولا حكمته، ولا نَفْي الجور والظلم عن نفسه، أن يقول: ﴿فَوَيْلٌ لِّلْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُم مِّن ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٢٢]، وهو الذي أقساها، وحال بينها وبين الطاعة بتلك القساوة الحائلة بينهم وبين الهدى، ولو أنه عز وجل الذي أقساها لم يكن لإرساله لنبيه صلى الله عليه معنًى في مجيئه إليهم، ليثبت عليهم الحجة، فيقول لهم: ﴿اتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران: ٣١]، فقد أرسلني الله عز وجل إليكم، لأن تَدَعوا قساوة القلوب، وترجعوا إلى الايمان بالله، والاقرار بأني رسول الله!!

وإنما المعنى في قوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾، فإنما ذلك بما حكاه الله عنهم في أول الآية فقال: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ وَلاَ تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىَ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ﴾ [المائدة: ١٣]. فبهذه الوجوه الثلاثة حكم على قلوبهم بالقساوة، وسمّاهم: قُساة القلوب بفعلهم، لا أنه أقسى قلوبهم، وإنما نقضوا عهدهم وكفروا بآيات ربهم، وحرّفوا القول عن مواضعه، ولا يزال الرسول صلى الله عليه يطَّلِع على خائنة منهم، فهذا الذي به قامت عليهم الحجة، ولم تقم على الله جل ثناؤه لهم حجة.

وإنما سمّاهم عز وجل: قساة القلوب تسمية، لا أنه جبرها على القساوة جبراً، فالذي أراد من ذلك عز وجل من الجعل الذي غلطتم فيه جعلُ الحكم والتسمية، لا

(١) في (ب): في طاعة.

جعلُ الجبر، وذلك جائز في لغة العرب، تقول العرب: ضللني فلان، أي: سماه ضالاً، وكفَّرني فلان، أي: سماه كافراً، قال الكميت:

فطائفةٌ قد أكفرُوني بحبِّكُم ... وطائفة قالوا مُسيءٌ ومذنبُ[1]

فعلى هذا القياس يخرج الكلام.

فعبد الله بن يزيد البغدادي يحتج لهم حتى تقوم حجتهم على الله، ويثبت عذرهم في نقض العهد والكفر، وتحريف القول والخيانة، ونحن نحتجّ لله عز وجل ونذودهم عن قوله، ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، والمجبرة المفترية على الله جل ثناؤه يطلبون إبطال قوله: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾، وتكون الحجة لهم على الله، ويريدون[2] في كسر هذه الآية، ويحتالون على فسادها بكل حيلة، ﴿وَيَأْبَى اللهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٣٢)﴾ [التوبة].

فانظر أي الفريقين يحتجّ لله عز وجل، وأيهما يحتج عليه، ويُلزمه خطأ الكفار، ويُسند إليه أنه لولا ما أقسى به قلوبهم، لسلموا من النار، ونجوا من العقوبة، سبحان الله العظيم ! ما أقبح هذا القول وأشنع هذا من مذهب، قوم يسمعون القرآن ويقرون به أنه من عند الله عز وجل، ثم يكون هذا دفعهم عن الكفار، ونفيهم العيب عن جميع العصاة، وإلزامهم العيب والجور لربهم، عزّ عن ذلك وتعالى !!

ألا ترى كيف قال في القوم الذين أراهم الآيات ليؤمنوا به، فلم تزدهم تلك الآيات إلا تجاهلاً وتعامياً، حتى صاروا بذلك الفعل إلى ما نسبهم الله عز وجل

---

(١) انظر الهاشميات للكميت.

(٢) في (أ): ويذودون. ولعلها: ويزيدون.

إليه، حيث يقول: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ الْمَاء وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللّهِ﴾ [البقرة: ٧٤]. أفلا ترى أن قسوة القلوب إنما هي منهم بعدما رأوا الآيات، وبانَ لهم الحق، وأنهم هم الذين أقسوا قلوب أنفسهم، لا هو عز وجل، إنما سمّاهم بما فعلوا واختاروا، وضرب لهم المثل العظيم في الحجارة أنها ألين من قلوبهم القاسية، التي أقسوها عن طاعة الله عز وجل عدواناً وظلماً، وحميّةً وعصبية على الكفر.

وقد أعلمناك أن الجعل في كتاب الله جل ثناؤه على وجهين:

جعلِ حكم وتسمية.

وجعلِ جبر وقسر وحتم، لا مخرج منه لأحد من الخلق.

فالجعل الذي هو جعل الحكم والتسمية، مثل قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ﴾ [القصص: ٤١]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]. ذلك كله مما ليس لله عز وجل فيه جبر لخلقه، ولا قسر ولا حتم، وإنما سماهم وحكم عليه بفعلهم.

وأما جعلُ الجبر والقسر والحتم الذي لا مخرج لأحد منه، ولا حيلة فيه، ولا محيص عنه، فهو ما لم تعقله أنت وأصحابك المجبرة، ولم تأخذوه من عين صافية، ولا منهل رويّ، ولا وراثة عن نبوة.

وكيف يشرب الماء العذب من اغترف من البحر المالح الأُجاج؟! فذلك قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا السَّمَاء سَقْفًا مَّحْفُوظًا﴾ [الأنبياء: ٣٢]، ﴿وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ آيَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢]، ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاء كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠]، ﴿وَجَعَلْنَا سِرَاجًا وَهَّاجًا (١٣)﴾ [النبأ]، و ﴿جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ٣].

وهذه من حجتكم على أهل التشبيه في إثبات التوحيد، إذا قالت لكم المشبّهة إن القرآن كلام الله نطق به بآلة كآلة المخلوقين، احتججتم عليهم بأنه مجعول، وهذا مما يُفسد عليكم التوحيد، ويُسقط دعواكم فيه، لما تقولون به من الجبر، فلا يزال الكلام يدخل عليكم في اعتقادكم للجبر، بما يبطل عليكم ما قلتم به من التوحيد، لأنه لا يقوم توحيد بلا إثبات عدل، لأن من وصف الله عز وجل بالجبر، فقد شبّهه بالمخلوقين، وقد مضى جوابنا هذا من فساد التوحيد عليكم بما فيه الكفاية إن عقلتم، لأنه لا يقوم التوحيد ولا يصح إلا بإثبات العدل، لأنه لا يوحّد الله عز وجل من شبّهه بالجائرين، لأنه مشبّه كالمشبهين.

وأما قوله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً﴾ [المائدة: ١٣]، فإنما هو جَعلُ حكم وتسمية، لا جعلُ خلقٍ ولا جبر، ولو كان جعلَ خلق وجبر، لم يجُز أن يقول للكفار: ﴿تَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت: ١٧]، فيلزمه - عز وجل عما تقولون - أنه هو الذي خلق ذلك الإفك، لأن أفعال العباد - على زعمكم - مخلوقة، فافهم الباب الذي غلطتَ فيه، وأهلكتَ من اتبعك، وإلا لزمك أن الله عز وجل خلق إفك الأفاكين، ثم عذّبهم على خلقه، لا على أمر فعلوه هم ولا خلقوه.

فإن قلت: خلق نصفه وهم نصفه، فِعلٌ من فاعلَين على قولكم، إذ زعمتم أنه خلقٌ لله واكتساب من العباد.

قلنا لك: فحسبك برجل زعم أن ربه شريك للأفاكين، وأنه جعل عليهم العذاب كله، وأنه الذي خلق الفعل. فكان الواجب أن يجعل عليهم نصف العذاب، إن كان ثمَّ عدلٌ أو حكم حق لا جور فيه، وبالله ما زادت عبدة الأوثان على قولك هذا، إذ قالوا: إن الأوثان أرباب معه عز وجل، وإنهم عملوها بأيديهم، ثم زعموا أنها التي ترزقهم وتقربهم، وكذلك قلتم إنه خلق الشرك والكفر، وأقسى القلوب، ثم خلّد من فعل ذلك في العذاب الأليم.

ثم نقول لك: خبّرنا عمن خلق أعيان العباد؟

فإذا قلت: الله.

قلنا لك: وكذلك خلق نظرهم إلى المحارم وإلى عورات النساء وجميع القبائح؟!

فإن قلت: نعم.

قلنا لك: فلم عذّبهم على خلقه لنظرهم إلى المحارم، ولم يعذبهم على خلقه لأعيانهم التي خلق في رؤوسهم؟ فلا تجد حجة تجيبنا بها! وكيفما ادعيتَ من أمر في النظر إلى المحارم، لزمك مثله في خلقه للأعيان، وكذلك الأسماع والألسنة والأيدي والأرجل.

نقول لك[١]: أليس قد خلق الله عز وجل يد السارق؟

فإذا قلت: نعم[٢].

قلنا لك: (وكذلك قد خلق سرقته لأستار الكعبة، وأكفان الموتى، وأموال المؤمنين.

فإذا قلت: نعم

قلنا لك:)[٣] فما عذرك وما حجتك إذا سألناك لِمَ عذّبه على سرق أستار الكعبة، وأكفان الموتى، وأموال المؤمنين؟! ولم يعذّبه على خلقه ليده التي بها سرق وظلم!!

فلا تجد حجة تدفعنا بها أبدا بحيلة من جميع الحيل، إلا أن ترجع عن قولك وتصير إلى العدل، فتقول: إن السرقة فعل العبد، ولذلك أمر بقطع يده، وإن السرق ليست خلقاً لله، وإن اليد هل خلق لله[٤] جل ثناؤه، ولا عذاب على العبد فيها، وهذا هو الحق والعدل، وهو قولنا.

---

(١) في (ب): لقولك.

(٢) في (ب): بلى.

(٣) سقط من (ب): ما بين القوسين.

(٤) في (أ): الله.

وإن قلت: كلاهما خلقُ الله اليد والسرقة.

قلنا لك: فما له لم يعذبه على خلق يده، كما عذبه على سرقته؟! فلا تجد حجة تدفعنا بها أبدا، ولا فرقاً يفرق لك لِما عذب على بعض خلقه، ولم يعذب على بعضه. وهذا غاية الفلج وقطع المعاند.

ثم نقول لك: خبّرنا عن قوله عز وجل يحكي عن الكفار: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ (١٩)﴾ [الزخرف]، فنقول لك: كيف[1] جعل الكفارُ الملائكةَ إناثاً؟ وكيف هذا الجعل الذي ذكر الله عز وجل؟ فإنه لا بد لك ولا محالة أن تقول: سمَّوهم وحكموا عليهم بما قالوا فيهم أنهم إناث غير ذكران.

فنقول لك: قد لزمك الرجوع عن قولك، والتصديق لنا، أن الجعل في كتاب الله عز وجل على وجهين.

فإن قلت: جعلوهم جعلَ خلقٍ، لزمك أن المشركين خلقوا الملائكة، فأي هذين الوجهين قلت به غُلبتَ، وسقطت حجتك في قولك: إن الله عز وجل هو الذي جعل قلوب الكفار قاسية، جبراً وقسراً وحتماً، لأن الله عز وجل هو الجاعل للأجساد، لا جاعل لها غيره، وذلك قوله: ﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لَّا يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ وَمَا كَانُوا خَالِدِينَ (٨)﴾ [الأنبياء]، وكذلك جميع المعاصي اللهُ عز وجل منها بريء، لم يجعلها جَعل خلق، ولا بنية مركّبة، وإنما جعلها الظالمون باتباع الهوى، وحب الدنيا[2]، وتقليد الرؤساء، والحمية على الكفر والخطأ، والرغبة في التافه الأدنى،

---

(١) في (ب): فكيف يقول لك: كيف.

(٢) في (ب): وحبا للدنيا.

وليس لله عز وجل في فعلهم فعلٌ قلّ ولا كثر[1]، صغر ولا كبر، عزّ الله عن ذلك وتعالى علوا كبيرا !!

ومن الدليل على تصديق قولنا، وبرهان حقنا، أن الله عز وجل لم يخلق أفعال العباد، ولم يقض على خلقه بالفساد، ولم يُرد الإلحاد، ولم يقدِّر العناد، ولا العبادة للأنداد، أن يقال لك يا عبد الله بن يزيد البغدادي ولمن قال بقولك من المجبرة: خبّرونا عن هذه المسألة العجيبة الدامغة، أيهما عندكم أفضل أخلقُ[2] الله جل ثناؤه، الذي ليس للعباد فيه اكتساب ولا فعل؟ أم خلق الله الذي للعباد فيه اكتساب وفعل؟!

فإن قلتم: إن خلق الله الذي للعباد فيه اكتساب وفعل أفضل.

قلنا لكم: فقد أوجبتم في قولكم، ولزمكم أن الزنا واللواط والخمر والمعازف والمزامير والكبائر أفضل من الملائكة والنبيين والمرسلين، والأئمة الهادين الراشدين، ومن القرآن المبين، ومن التوراة والانجيل، وهذا كفرٌ من قائله، وهالكٌ عند الله عز وجل، مَن اعتقده ودان به، فقد[3] بان خطأؤه، ولم يجز خطابه، وانقطعت حجته، وانهتك ستره، ولا ينبغي الكلام عندنا لمثله.

وإن قلتم ودُمْتم على جهلكم، والمكابرة لآيات ربكم، بل نقول: إن خلق الله الذي ليس للعباد فيه اكتساب ولا فعل أفضل.

قلنا لكم: فقد أوجبتم في قولكم هذا أن الخنزير والكلب والحمار والقرد والبغل واليهودي والنصراني (خير من الايمان ودين الاسلام، وكفرتم بالله العظيم، جل عما تقولون، وتقدس وتعالى علوا كبيرا !!

---

(١) في (ب): أو كثر.

(٢) في (أ): خلق.

(٣) في (أ): قد.

وإن قلتم: لسنا نقول إن واحداً منهما أفضل من الآخر، ولكنا نقول: هما سواء، لزمكم أنكم قد جعلتم الحمار والكلب والخنزير واليهودي والنصراني)[1] سواء هم عندكم وعلى قولكم، والملائكة المقربين والأنبياء المرسلين، ومكان البيت الحرام والحجر الأسود ومقام إبراهيم عليه السلام، والمؤمنين والشهداء والصالحين، والمشعر الحرام سواء هو عندكم ومن ذكرتم، فليس لكم ولا لأحد من جميع إخوانكم المجبرة أهل الفرية على الله جل ثناؤه من هذه الثلاثة الأوجه مخرج ولا راحة، بوجه من جميع الوجوه كلها، ولا سبب من الأسباب، وفي هذا تقوم الحجة بالحق، ويسقط الباطل، ويبين مَن المحق ومَن المبطل.

إلا أن ترجعوا إلى القول على الله سبحانه بالعدل، ونفي الجبر، وتقولوا بقولنا بالعدل، وهو دين الله عز وجل، فتقولون: إن الله جل ثناؤه بريء من أفعال العباد كلها، وأنه لم يخلق منها شيئاً، قل ولا كثر، صغيراً كان ذلك أو كبيرا، ولا حَسَنا منها ولا قبيحا، ولا طاعة منها ولا معصية.

وتقولون: إن ذلك كله أمر ونهي، لا جبر ولا حتم ولا قسر، (وإنما أمر الله جل ثناؤه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والأمر والنهي محتوم، أي مفروض، لا جبراً ولا قسراً)[2]، يصدق ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ (٩٠)﴾ [النحل]، وقوله: ﴿أَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣][3]، و ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿وَللهِ عَلَى النَّاسِ

---

(١) سقط من (ب): ما بين القوسين. سهواً.

(٢) سقط من (ب): ما بين القوسين.

(٣) هذه آية وردت في القرآن الكريم ثمان مرات.

حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران: ٩٧]، ولم يقل عز وجل إنه خلق واحداً من هذه الأشياء التي افترضها وأمر بها.

وقوله: ﴿إِنَّ اللّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]، ولم يقل: خلق تأديتكم للأمانات، وإنه عز وجل أرسل رسله بالدعاء إلى الايمان، فسارع إليه المؤمنون غير مكرَهين ولا مجبورين، وكذلك نهى عن الشرك والكفر وجميع المعاصي، فاستعصم عليها المشركون والكافرون وجميع العاصين، غير مكرَهين ولا مجبورين.

وتصديق ذلك وشاهده قوله عز وجل لنبيه صلى الله عليه وعلى آله: ﴿فَاسْتَقِمْ كَمَا أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾ [هود: ١١٢]، ولم يقل: كما خلقتُ فعلكم وجبرتكم ولم أرد إيمانكم، وقوله عز وجل للظالمين: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦]، ولم يقل: عما خلقت فيهم وأردت منهم. ولو خلقه فيهم وأراده منهم لم يجُز في الحكمة ولا في العدل أن يقول: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾.

وكيف يعتو من فَعَلَ عتوَّه غيرهُ، في أي لغة وجدتم هذا؟ أم في أي نحو؟ أم في أي قرآن؟ أم في أي شعر قالته العرب؟ أم في أي خبر عن رسول الله صلوات الله عليه؟ أم في أي حرية أو مروة؟ أم في أي سيرة؟ أم في أي سنة؟ أم في أي عقل، أو جميلِ أدب؟! إلا في سيرة سَدُومَ[1] وسنته وأدبه وأحكامه، التي هي سخري للصبيان، ويتحدث الناس بها في المجالس تعجيباً من جور سدوم، وقبح حكمه، وسخافة عقله.

---

(١) في (ب): سدم.

وسدوم: اسم ملك كان جائرا، قال الشاعر:

لأخسر صفقة من شيخ مهوٍ وأجور في الحكومة من سدوم

لسان العرب، مادة: سدم.

فيا سبحان الله العظيم لقد جعلتم أيها المجبرة المفترون أحكامَ الله جل ثناؤه وأفعاله كأحكام سدوم وأفعاله، بل سدوم عند أهل المعرفة أكفّ عن كثير مما أسندتم إلى الله العدل الذي لا يجور، ﴿سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَصِفُونَ (١٠٠)﴾ [الأنعام]!!

ثم زعمتم أنه غير جائر، وهذا الخروج من المعقول، فليت شعري كيف يكون الجور إلا ما قلتم، وعليه اعتمدتم، وهذه حجة لا مخرج لكم منها، في قولكم بخلق الأفعال، وعندها بيان فضيحتكم، والحمد لله رب العالمين.

[شبهة في قوله: ﴿وَنَسُوا حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾]

وأما قوله عز وجل: ﴿وَنَسُواْ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُواْ بِهِ﴾ [المائدة: ١٣]، فإن ذلك ليس بنسيان من وجه النسيان الذي يجب[1] فيه العقاب، لأنه قد رُوي عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله أنه قال: «رُفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الطفل حتى يبلغ، وعن الناسي حتى يذكر»، وأما هذا النسيان الذي ذكر في القرآن فهو الترك تعمداً[2] لا نسيان سهو، وذلك التعمد يجب على صاحبه العقاب، وهو نسيان الترك متعمدا، شاهد ذلك قوله عز وجل: ﴿نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، أي: تركوا أمر الله فتركهم من رحمته، والله عز وجل لا ينسى ولا يؤاخذنا بالنسيان، إلا نسيان العمد الذي ذكرنا مما يجري في اللغة، فافهم هذه اللغة العربية التي جهلتها واحتججت فيها بأول الآية في قساوة قلوبهم، ولم تذكر أول القصة ولا آخرها، وجئت بالوسط في الآية، ورجوت أن تتعلق في الوسط بحرف تتفرج[3] إليه وتتزين به عند أصحابك، وتفتري على الله عز وجل فيه ما قد قلت. فانظر ما حلّ بك، والحمد لله الموضح لدينه ، والمعزّ لكتابه، وهو القوي العزيز !!

وأما قولك: إنا سوف نحتج عليك في هذا الموضع بأن الله عز وجل لم يُقَسِّ قلوبهم إلا بما نقضوا من الميثاق، فذلك فعمرُ الله من أقوى حجج الله عز وجل وحججنا عليك، لأن الله جل ثناؤه لم يأخذهم إلا بعد ظلمهم، ولم يحكم عليهم بقساوة القلوب إلا بعد ما اختاروا القساوة، وصدّوا عن الحق، والشاهد لنا على ذلك،

---

(١) في (أ): لا يجب.

(٢) في (ب): متعمدا.

(٣) في (ب): وتتفرج.

قول الله عز وجل: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وأنت تقول أنت: إنه أقسى قلوبهم بغير جرم ولا ذنب كان منهم.

والضلال منه أيضا إنما هو ضلال حُكمٍ وتسمية. شاهد ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الْفَاسِقِينَ (٢٦)﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿وَيُضِلُّ اللهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧]. فأين ما جبرهم عليه – زعمتَ – من قساوة قلوبهم بعد هذه الحجج التي لا مخرج لك منها، ولا لمجبر مثلك أبداً؟! فلكم الجهد في إبطال ما قلنا، فإن جئتم بحجة ولن تجيئوا بها أبداً سلمنا لكم، ومحال أن يقوم الباطل أبداً، والحمد لله رب العالمين !!

[طبع القلوب]

وأما قولك[1]: إنك تسألنا – زعمت – عن طبع الله عز وجل على قلوبهم بعد النقض لعهدهم، وأنه يلزمنا أنهم مطبوع على قلوبهم، ثم كلفهم الله عز وجل الايمان بعدما طبع على قلوبهم، وشاهد ذلك عندك – زعمت – في كتابك، أن اليهود والنصارى اليوم قد طبع الله على قلوبهم، وهم مع ذلك الطبع مكلفون للايمان، والخروج من الكفر. فإن أقررنا بذلك – زعمتَ[2] – فهو قولك – زعمتَ – والعدل عندك – زعمتَ.

فاسمع إلى جوابنا، وليس قولنا: إن الطبع الذي طبع الله عز وجل على قلوبهم طَبعُ جبر ولا قسر، فيلزمه الجور والظلم، والخروج من قرآنه الذي قال فيه: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، و﴿إِلَّا مَا آتَاهَا﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله:

---

(١) في (أ): قولنا. مصحفة.

(٢) في (ب): لك زعمت بذلك.

﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]، ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)﴾ [النجم]، ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)﴾ [الزلزلة]، وما ﴿تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤][1].

وإنما ذلك الطبع طبع حكم وتسمية، حَكَمَ عليهم عز وجل وسمّاهم: مطبوعاً على قلوبهم، بما اختاروا من الضلال وتركوا الحق، وما جاءت به الرسل صلى الله عليهم، ولو كان الأمر على ما ذهبتَ إليه، لم يكن اليهود والنصارى اليوم مكلفين الايمان، وكيف يكلفون الايمان وقد حال الله بينهم وبينه بالطبع على قلوبهم – زعمت؟! وفي[2] هذا الخروج من حكم القرآن، والتجوير لرب العالمين.

وهذا يوجب على أهل الاسلام أن لا يقاتلوا الروم، ولا يَسبُوا حرماتهم، ولا يغنموا أموالهم، ولا يسفكوا دماءهم، ولا يدْعوا يهودياً ولا نصرانياً إلى الدين أبداً، لأنهم – في قولكم – قد طبع الله على قلوبهم، ولا حيلة لهم في الرجوع إلى الايمان، من أجل ذلك الطبع الذي قام به عذرهم – في قولكم – وهذا أعظم الجور، وأبين الكفر، إذ أنزل الله عز وجل علينا قرآناً مع نبي صادق، يقول لنا فيه: ﴿قَاتِلُوهُمْ حَتَّى لاَ تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لله﴾ [الأنفال: ٣٩].

فكيف يكون الدين كله لله، وقد طبع الله على قلوبهم بالقسر والجبر حتى لم يقدروا على الخروج من الكفر في زعمكم. ونحن فلا ننسب إلى ربنا هذا، عزّ وتعالى أن يكون هذا في حكمه، أو في ملكه واتقانه، عزّ الله وجل عن هذا القول الذي قلتم !

وكذلك قوله في اليهود: ﴿حَتَّى يُعْطُواْ الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ (٢٩)﴾

---

(١) سقط من (أ): الآية.

(٢) في (ب): في.

[التوبة]، وإنما الطبع على قلوبهم اسم سماهم به بفعلهم، وحُكمٌ حَكم عليهم به بفعلهم، شاهد ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٤)﴾ [يونس]، وكذلك قال عز وجل: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [الصف: ٥]. أي: حكم عليها بأنها زائغة عن الحق، لا أنه هو أزاغها عن الهدى، ولو أزاغها عن الهدى لم تلزمها حجة، إذ لا طاقة لها بالمُزيغ لقلوبها، ولا قوة لها عليه، ولو كان ذلك منه عز وجل، لم يكن بينه وبين إبليس فرقٌ، في عداوة بني آدم، وصدّهم وإضلالهم، وإقساء قلوبهم، وإمالتهم عن الهدى، جل الله عن ذلك، وتعالى علوا كبيرا !!

تم الجزء الأول

يتلوه الجزء الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

[تكليف ما لا يطاق]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغداذي: أليس قد تزعمون أن من قال: إن الله قد كلّف العباد ما لا طاقة لهم به، فقد وصف الله بأنه يظلم العباد؟

فإن قلنا: نعم.

قال: فسلهم[1] عن المؤمنين حين قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، أليس قد قالوا: ربنا لا تظلمنا؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس المؤمنون قد كانوا يسألون الله أن لا يظلمهم؟! وخبّرونا عمن سأل الله أن لا يظلمه، أعرف الله أم لا؟

فإن قالوا: نعم، إنه قد عرف الله.

فقل: أفليس يعرف الله من لا يدري لعلّ الله سيظلمه، فإنهم لن يعطوك هذا؟!

وإن قالوا: إنهم إنما فعلوا ذلك لأنهم قد علموا أن الله قد كلّف قوماً ما لا طاقة لهم به، في غير ظلم من الله لهم، فسألوا الله أن لا يكلفهم ذلك، فذلك العدل قد قالوا به.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله عز وجل يحكي عن المؤمنين إذ قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وزعمت أن ذلك التكليف كان من الله عز وجل، وأنه عندكم وفي دينكم قد كلفهم

(١) في (أ): قلت: فاسألهم.

ما لا طاقة لهم به في غير ظلم - زعمتَ - من الله لهم، وأنّا إن أقررنا بذلك فإنه عندك العدل، فقد لزمنا وأقررنا به - زعمت - فعند ذلك نقول لك على قَوَد قولكم: ما تقول فيمن ادّعى أن الله عز وجل كلف قوماً أن يقلعوا النجوم من السماء، فلما لم يقدروا على ذلك عذّبهم بخلود الأبد في النار الكبرى، وهو غير ظالم لهم؟ فما تقول يكون ردك على السائل في هذا الباب؟

فإن قلت له: إن هذا عدل غير جور.

قال لك: أفليس قد وصف الله نفسَه بالعدل، ونفى عنه الجور، وجعل في عقولنا معرفة العدل والجور، ومعرفة الحق والباطل، والحَسن والقبيح، حتى لا يسقط علينا منه صغير ولا كبير، وهذا كله ما لا يجوز فساده أبداً، ولا قلبه عن وجوهه ولا عن معانيه، التي جعلها الله عز وجل في عقول بني آدم أبداً؟ لو جاز ذلك لبطل الحق، ولم يفرق بينه وبين الباطل.

فإن أنت لم تقرّ لنا[1] بهذا القول!

قلنا لك: فما حجتك على من قال لك: إنك بقرة وأنت[2] تظن أنك رجل؟ وما يُدريك لعلّ الدين والحق عند الله عز وجل غير الدين الذي أنت عليه، وما يدريك لعل السماء هي الأرض والأرض هي السماء؟!

هذا يلزمك إذا أبيت إلا التجاهل والخروج من المعقول، والصحيح الذي لا فساد فيه من التعارف، الذي أوجب الله عز وجل به الحجة.

ثم صرت أنت إلى إبطال المعقول والتعارف، لقولك: إن الله عز وجل عذّب

---

(١) سقط من (ب): لنا.

(٢) في (ب): وأنك.

قوما على ما أراده[١] منهم وقضاه عليهم، وهو غير ظالم لهم.

وكذلك زعمت أنه خلق الزنا والسرقة على غير معنى، ولا أمر يُنسب إليه به، أنه فعل الزنا والسرقة، وهذا الخروج من المعقول، وليس من قال بمثل هذا القول يخاطبه الرجال، إذ أبى إلا التجاهل والخروج من الحق !! وقد عاب الله عز وجل الظلم، ونهى عن المتظالم[٢]، وقال: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ وَأَنتُمْ تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ (٤٤)﴾ [البقرة]. فكيف يجوز على الحكيم الأكبر، والإله الأعظم أن يدخل فيما عاب، أو يصير إلى ما عنه نهى، وقد حكى عن نبيه صلى الله عليه حيث يقول لقومه: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨] !!

وبعد هذا فنحن نحبُّ أن تعرّفونا الفرق بين تحميله للمؤمنين ما لا طاقة لهم به في غير ظلم - زعمتم - وبين العدل والجور[٣] حتى نعرفه كما عرفتموه؟ وأين موضع العدل في الباب الذي هو ظلم عند أهل العقول والمعرفة، وليس هو عندكم بظلم؟!

فلا تجدون فرقاً في ذلك أبداً، لأن هذا العدل الذي زعمتم أنه عدل وليس بظلم، لا يقبله منكم إلا جاهل مثلكم، لأنه لا يجوز في المعقول ولا في التعارف أن يقول رجل لجماعة من الناس: عندي لكم رجل أعمى خسيف[٤]، يبصر النجوم مع نصف النهار، ويُدخل الخيط في الإبرة مع نصف الليل في الليلة الظلماء، لأن هذا من القول ما لا تقبله العقول، ولا يجوز عند ذوي الألباب، لأنه محال، ولا يجوز مثله

---

(١) في (ب): أراد.

(٢) في (أ): المظالم.

(٣) في (أ): الظلم والجور.

(٤) الخسيف: مفقوء العين.

على الرجال، ولم يجعل الله عز وجل لنا العقول إلا[١] لأن لا يُجوِّز عليها الفساد، وما لا يُعقل من أن يكون العادل يفعل الجور، ثم لا يكون ذلك منه ظلماً ولا جورا، هذا هو[٢] الخروج من العقول المركبة، التي جعلها الله عز وجل حججاً، بها يثيب، وبها يعاقب.

وكذلك لو قال رجل: إن الأمير قتل اليوم من المشايخ العُبّاد في المسجد الأعظم مائة شيخ من المؤمنين العباد الصالحين، في غير جرم أتوه، ولا ذنب اكتسبوه، وكان فعل الأمير ذلك بهم في غير ظلم ولا جور، لم يكن هذا القول بسائغ لقائله عند الناس، ولا بجائز في لغة العرب، ولا في عقولها، ولا في التعارف الذي به لزمت الحجج، وانقطع عذر كل معتذر بباطل.

فإن قلتم: إن الله يجوز عليه ما لا يجوز على المخلوقين!

قلنا لكم: فكيف يجوز على الله سبحانه أن يفعل الظلم ثم لا يسمى: ظالما، فهو إذاً يلزمكم ويجب عليكم إن صحّ ما قلتم، أن يجوز عليه أن يُدخل الأنبياء والصالحين والأئمة الراشدين والشهداء والمؤمنين النارَ، ويدخل المشركين والكافرين والعصاة الظالمين الجنة، ولا يكون ذلك منه بظلم ولا جور!!

وكذلك لو قال رجل: إن الله عز وجل أمر قوماً أن ينزفوا ما في البحر من مائه حتى لا يتركوا فيه قطرة واحدة، فلما لم يقدروا على ذلك أوجب عليهم الخلود في النار، ولا يكون ذلك منه بظلم لهم بعد ما عرّف الخلق، وأنزل عليهم الكتب، وأرسل إليهم الرسل، تخبرهم أنه عادل، وأنه لا يريد ظلمهم، وأنه قال: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، و ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ

---

(١) سقط من (ب): إلا.

(٢) سقط من (أ): هو.

سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧)﴾ [النساء].

فهذا خبره عن نفسه عز وجل، وعمن خالف أمره، وهو الذي قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً (١٢٢)﴾ [النساء]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا (٨٧)﴾ [النساء]، وقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ﴾ [النور: ٥٠].

فالويل لك كيف يكون الحيف إلا ما قلت؟! وكيف يعقل الحيف والجور والظلم إلا ما ذكرت؟! وبه احتججت على الله عز وجل، وألزمته إياه، وبرّأت أعداءه منه، وأقمت عذرهم، وخالفت الكتاب؟! فأي حيف أعظم وأجلّ من أن يكلفهم الله عز وجل ما لا طاقة لهم به، ثم لا يكون ذلك جوراً ولا ظلماً؟! وهو يخلّدهم بذلك في العذاب المقيم، والنكال الأليم، الذي لا راحة لهم منه، ولا انقطاع لسرمده.

ثم يخبرنا عز وجل عن قولهم يوم القيامة لمالك خازن النار، حيث يقول: ﴿وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ (٧٧) لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ (٧٨)﴾ [الزخرف]، ويلكم ألا تتدبرون القرآن كما أمركم الله عز وجل؟! أهذا[1] تحميل ما لا يطاق، أم المجيء إليهم بالحق فتركوه وكرهوه، وأعرضوا عنه ظلماً وعدواناً؟!

ثم نقول لك[2]: أخبرنا عما أخبر الله عز وجل في كتابه من احتجاج مالك خازن النار، أَصَدَقَ في قوله أم لا؟

فإن قلتَ: صدق في قوله، انقطعت حجتك، وفسد عليك قولك: إن الله حمّل

---

(١) في (ب): هذا.

(٢) في (ب): لكم.

العباد ما لا يطيقون في غير ظلم ولا جور، وفلجناك وأنت صاغر، لأن الله عز وجل إنما أخبرنا بفلج مالك لهم، وإيجابه الحجة لله عز وجل عليهم، ورضي بقول مالك خازن النار، وأخبر به نبيه صلى الله عليه، لعلمه بصدق حجة مالك، وفلجه لجميع من دخل النار.

وإن قلت: كذب مالك فيما احتج به عليهم، لزمك أن الله عز وجل احتج بالباطل، فإن الذي قال مالك لأهل النار: ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ (٧٨)﴾ كان باطلا، ولم يكن الله عز وجل جاءهم بحق، ولا لزمتهم لله عز وجل حجة. وقائل هذا كافر بالله العظيم، وخارج من دين الاسلام، فلا بد لك من القول بأحد هذين الوجهين، وفيه بطلان ما قلتَ، وفساد حجتك.

ثم نقول لك من بعد هذا أيها المغرور في دينه، والجاهل بكتاب ربه: إن القوم الذين قالوا: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَآ أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ (٢٨٦)﴾ [البقرة]، وهذا كله لم تأت به في حجتك إلا بالطاقة وحدها، فقد[1] زدناك أمثالها في المعاني التي تحتاج إلى التأويل، ويبين فيها فضل أهل العدل على أهل الجبر، ولو فطنت لتذكّرتها لتقوّي بها حجتك في الجبر، والمُدِلّ بالعلم لا يبالي من أي طريق قدم السائل عليه.

واعلم أن الذين دعوا بهذا الدعاء، وسألوا الله عز وجل هذا السؤال هم المؤمنون، ولم يقلْه ولم يَدْعُ به الكافرون، ولو كان الأمر في هذا الدعاء على ما توهّمت واعتقدت، من جهلك وفريتك على الله عز وجل، العادل الذي لا يظلم، لكان القول على ما ذكرت أنهم سألوه أن لا يظلمهم.

---

(١) في (ب): وقد.

والمؤمنون أعرف بالله عز وجل وبعدله وحكمته، وصدق وعده ووعيده، من أن يطلبوا منه أن لا يظلمهم، ولكنه عز وجل افترض عليهم الدعاء والتضرّع، وعاب على من لم يتضرع إليه، فقال: ﴿فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ (٧٦)﴾ [المؤمنون]، وقال: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، وقال: ﴿ادْعُواْ رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لاَ يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ (٥٥)﴾ [الأعراف]، وقال: ﴿وَاذْكُر رَّبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعاً وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ﴾ [الأعراف: ٢٠٥]. فافترض عليهم الدعاء بالغدوّ والآصال، دائباً ما عاشوا، وقال: ﴿ادْعُواْ اللّهَ أَوِ ادْعُواْ الرَّحْمَـنَ﴾ [الإسراء: ١١٠]، وقال: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىَ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١) رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ (١٩٢) رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأبْرَارِ (١٩٣) رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٩٤)﴾ [آل عمران]، وقد علم المؤمنون أن الله عز وجل سيصدقهم فيما وعدهم على رسله، وأنه لا يُخزيهم يوم القيامة، ولكن الدعاء من الله عز وجل بمكان، وهو فريضة لازمة جهلتَ معناها، ومثل هذا في القرآن ما يكثر عدده، وفيما ذكرنا كفاية.

فلما افترض الله عز وجل على المؤمنين الدعاء، كان من شأنهم ودينهم وشريف مذهبهم أن قالوا: ﴿رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والنسيان هاهنا هو: الترك متعمدين[1]، لأنه قال في تصديق ذلك: ﴿نَسُواْ اللّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾ [التوبة: ٦٧]، والله عز وجل لا ينسى ولا يؤاخذ بالنسيان الذي هو النسيان لا

(١) في (أ): معتمدين. وسقط منه: هو.

العمد، ثم قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، فقد جاء في التفسير أنهم سألوه عز وجل أن لا يمتحنهم بغيبة محمد صلوات الله عليه وعلى آله، كما امتحن بني إسرائيل بغيبة موسى صلى الله عليه، ثم قالوا: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يعنون: النار التي لا طاقة لهم بها، أي: لا تعذّبنا بالنار التي لا طاقة لنا عليها.

فإن قال قائل: أوليس هم مؤمنين[١]، والمؤمنون فقد أَمنوا من العذاب! فما معنى طلبهم[٢] أن لا يعذّبوا؟

قلنا له: قد أعلمناك أن الله عز وجل افترض على الأنبياء والمؤمنين الدعاء، وليس هذا الدعاء جهلاً منهم أن الله عز وجل يعذبهم بغير جرم، كما قال عبد الله بن يزيد البغدادي وإخوانه المجبرة، ثم لا يكون ذلك ظلماً لهم، وكذب عدوّ الله عبد الله بن يزيد البغدادي، ما يُعرف الظلم إلا المؤاخذة على غير جرم، ولا يفعل الظلمَ إلا ظالم، فسألوه أن لا يعذبهم بالنار وهو ما لا طاقة لهم به.

والشاهد - لنا على ذلك - الواضحُ، دُعاء الملائكة عليهم السلام لعباد الله المؤمنين، حيث أثنى الله عز وجل عليهم بذلك، وأخبر نبيه صلى الله عليه في كتابه بفعل الملائكة صلى الله عليهم، وحُسن دعائهم للمؤمنين، على معرفة الملائكة بعدل الله جل ثناؤه، وأنه لا يخلف الميعاد، وأنه لا يعذّب المؤمنين، وأنه قد أوجب لهم الجنة، وحكم لهم بها، لا شك في ذلك عند الملائكة، ولا خلف في صدقه، فقال عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَّحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا

---

(١) في (أ): مؤمنون.

(٢) في (أ): طلبتهم.

سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ (٧) رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدتَّهُم وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٨)﴾ [غافر]، وقد علمت الملائكة صلوات الله عليهم أن الله عز وجل لا يعذب المؤمنين، ولا من اتبع سبيله، وأنه يقيهم عذاب الجحيم، ويدخلهم جنات عدن التي وعدهم، لا شك فيه عند الملائكة، لكنهم دعوا لهم، إذ كان الدعاء عند الله عز وجل بمنزلة شريفة، وهو الأمر الحسن المقبول المفترض.

فإن[1] أنكر عبد الله بن يزيد البغداذي وأصحابه هذا التأويل، أنكرت عليه المشبهة دعواه في العرش، وقالوا له: قد تسمع إلى قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ﴾ [غافر: ٧]، وحمل العرش عنده تشبيه إن كان موحِّدا، فإن أنكر التأويل في الدعاء، أنكروا عليه التأويل في العرش، وإلا فما جعله أحقّ بالتأويل من الناس.

ومن هاهنا أعلمناك أنك لا تقوم بالتوحيد لجهلك بالعدل، فافهم ما لزمك في احتجاجك بأن الله عز وجل يحمّل العباد ما لا طاقة لهم به في غير ظلم زعمت، فاعرف ما لزمك فلا مخرج لك منه بحيلة محتال، فهذا هو العدل، لا جبرك الفاحش الذي سميته: عدلا.

ومن الحجة لنا عليك قوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١) رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ (١٩٢) رَّبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلإِيمَانِ أَنْ آمِنُواْ بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا

---

(١) في (أ): وإن.

وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَفَّنَا مَعَ الأَبْرَارِ (١٩٣) رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٩٤)﴾ [آل عمران].

فنقول لك: ألا تسمع إلى قوله سبحانه يحكي عنهم أنهم قالوا: ﴿رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدتَّنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلاَ تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لاَ تُخْلِفُ الْمِيعَادَ (١٩٤)﴾، وإنه صادق فيها وعدهم على رسله، لا شك عندهم في ذلك، وأنه لا يخزي المؤمنين يوم القيامة، لأنه قال: ﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ آمِنُونَ (٨٩)﴾ [النمل]، وقد سمعوه يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَى أُوْلَئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ (١٠١) لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ (١٠٢)﴾ [الأنبياء]، وقوله: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا﴾ [التحريم: ٨].

أفلا ترى بعدما وثقوا بهذه الآيات التي ذكرنا، أنهم سألوه إتمام[1] النور والمغفرة بعد اليقين، أنه لا عقاب عليهم، فكل هذا شاهد لنا في دعاء المؤمنين بأنه عز وجل فرض عليهم الدعاء، فدعوا وهم واثقون أن الله عز وجل لا يخلف الميعاد، ولا يخزي المؤمنين يوم القيامة، وهو الذي يقول عز وجل: ﴿يَوْمَ لَا يُخْزِي اللهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَى بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ﴾، وهذا كله مثل ما اعتللت به من دعاء المؤمنين ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، يعنون: النار.

فأما أن يكون المؤمنون جهلوا العدل واعتقدوا الجبر، كما جهلته، واعتقدت أن الله يُحمّل العباد ما لا طاقة لهم به، وهو عندك أن يعلم منهم أنهم لا يؤمنون، ثم يأمرهم بالايمان ويفرضه عليهم ، وهو لا يريد – زعمت – أن يؤمنوا، فيفسد علمه

---

(١) في (ب): تمام.

زعمتَ، لأنك أقمت العلم مقام الشيء المانع الحائل بينهم وبين الدخول في الايمان، وهذا أعظمُ كفرٍ قاله مُلحد. وقد مضى في صدر كتابه هذا من الحجج عليك في العلم، ما لا مخرج لك منه، ولا حجة لك تدفعه، ولا طاقة تفسده، ولا عذر لك من التوبة أنت وأصحابك من الفرية على الله عز وجل بعد سماعه، وفيه الكفاية الكافية الشافية، والحمد لله رب العالمين.

ألا تسمع إلى قوله عز وجل: ﴿وَيَومَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَخْسَرُ الْمُبْطِلُونَ (٢٧) وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٨) هَذَا كِتَابُنَا يَنطِقُ عَلَيْكُم بِالْحَقِّ إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٢٩) فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَيُدْخِلُهُمْ رَبُّهُمْ فِي رَحْمَتِهِ ذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْمُبِينُ (٣٠) وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا أَفَلَمْ تَكُنْ آيَاتِي تُتْلَى عَلَيْكُمْ فَاسْتَكْبَرْتُمْ وَكُنتُمْ قَوْمًا مُّجْرِمِينَ (٣١) وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ (٣٢) وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا عَمِلُوا وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون (٣٣) وَقِيلَ الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا وَمَأْوَاكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّاصِرِينَ (٣٤) ذَلِكُم بِأَنَّكُمُ اتَّخَذْتُمْ آيَاتِ اللهِ هُزُوًا وَغَرَّتْكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا فَالْيَوْمَ لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ (٣٥) فَلِلَّهِ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَاوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (٣٦) وَلَهُ الْكِبْرِيَاءُ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ (٣٧)﴾ [الجاثية].

فنقول لك: فوالله لو لم يُنزل الله جل ثناؤه على نبيه صلى الله عليه في باب العدل والبراءة له من خلق أفعال العباد والقضاء بالفساد، غير هذه الآيات وحدها، لكان فيها من الكفاية والشفاء والدلالة على العدل وإسقاط الجبر، وأنه لم يحمِّلهم فوق الطاقة، ولم يرد منهم الكفر، ولم يُجبِه من فعلهم، ولم يحل بينهم بعلمه وبين النجاة.

فإن علمه بكفرهم لم يحل بينهم وبين ترك ما علم من اختيارهم، وأنه يعلم أنهم

يقدرون على الخروج من الكفر، كما علم أنهم يقدرون على أن يختاروا الدخول في الايمان، ففي ذلك من الكفاية الشافية ما يجزي كل من له أدنى لبّ، أو تمييز عقل، أو تفكّرٍ، أو يسير من نَصَفَة.

وإن في هذه الآيات لأوضحَ البرهان، وأبين البيان.

ألا تراه عز وجل كيف ألزمهم فعلهم، وتبرّأ منه وأسنده إليهم؟! والمجبرة تقول هو منه وهو أراده وخلقه، بلا حجة ولا كتاب مبين، إلا التجاهل والاصرار على العمى، فنعوذ بالله من الحيرة في دينه، والغلط في عدله، والخروج من توحيده، إنه منّان كريم.

❀ ❀ ❀

[شبهة في قوله: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ما يعني بذلك؟ فإنهم يزعمون أن الله لا يريد أن يُضل أحداً، وأن من وصف الله بهذا فقد وصفه بالظلم !! فسلهم عن قول الله عز وجل في هذه الآية: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾؟ أليس إنما يقول: إن من أراد الله أن يضله يجعله كذلك؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس الله يقول ذلك، ويصف نفسه بذلك؟

فإن قالوا: إن الله لا يصف نفسه بهذا.

فقل: فما يعني بذلك؟

فإنهم لن يجدوا حينئذٍ بدًّا من أن يقولوا: إن الله قدير أن يضلّ العباد بلا ظلم منه لهم، وإنما وصف ذلك من نفسه، لأنه قد أضلّ قوماً بما علم أنهم يفعلونه، فذلك العدل، فقد تركوا حينئذ قولهم.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، وقد أعلمناك أنك لم تَلْقَ العلماء، ولم تعرف تأويل الكتاب، وإنما سمعتَ جاهلاً مثلك فأخذت عنه دينك تقليداً بلا تمييز ولا كشف، ولا سؤال لأهل الذكر، الذي أمرك الله عز وجل أن تسألهم، فقال: ﴿فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]،

وهو محمد صلى الله عليه، وهو الذي عنى الله بالذكر[1]، لأنه قال: ﴿قَدْ أَنزَلَ اللهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا (١٠) رَّسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللهِ مُبَيِّنَاتٍ﴾ [الطلاق].

وقد أعلمناك في صدر كتابنا هذا، أن الجعل في كتاب الله عز وجل على وجهين:

أحدهما: جعلُ حكم وتسمية.

والآخر: جعلُ حتم وجبر وقسر، لا مخرج منه.

وهذا الجعلُ الذي سألت عنه جعلُ حكم وتسمية، لا جعلُ حتم ولا جبر ولا قسر، فإذاً لم تلزمهم حجة، لأنه عز وجل سماهم وحكم عليهم بأنه جعلهم بفعلهم ضيقة صدروهم حرجة، ولو أرادوا الحق لاتّسعت صدورهم في طلب الهدى وقبول القرآن، ولذلك عنّفهم وعاب فعلهم، لأنه من قلّ علمه، وعطل عقله، ضاق صدره. ومن كان علمه متّسعا مستعملا عقله، اتسع صدره، لأنه أخبر عن نفسه عز وجل أنه يريد بخلقه اليسر، ولا يريد بهم العسر، وهذه الإرادة هي إرادة الحكم الذي حكم عليهم به، وسماهم بفعلهم. وشاهد ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا

---

(١) أخرج فرات الكوفي في تفسيره ١/ ٢٣٥ (٣١٥) عن أبي جعفر قال: نحن أهل الذكر، وعنه أيضا برقم (٣١٦): هم آل محمد.

وعن زيد بن علي عليهما السلام عن قول الله: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣، الأنبياء:٧]. قال: إن الله سما رسوله في كتابه ذكرا فقال: وأرسلنا ﴿ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَّسُولًا﴾ [الطلاق:١٠ - ١١]، وقال: ﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل:٤٣، الأنبياء:٧]. تفسير فرات ١/ ٢٣٥ (٣١٧).

وأخرج ابن جرير الطبري في تفسيره ١٠٨/١٤ عن علي عليه السلام قال: نحن أهل الذكر.

وأخرجه محمد بن سليمان الكوفي في المناقب ١/ ١٣٠ (٧١) عن أبي جعفر.

وأخرجه الحاكم الحسكاني في شواهد التنزيل ١/ ٣٣٤ (٤٥٩) عن علي عليه السلام، وبرقم (٤٦٠) و (٤٦٦) عن أبي جعفر.

كَانَ اللهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى (١٣٤)﴾ [طه]، وقوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ (٣١)﴾ [غافر]، وقوله: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ وَلَـكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ٣٣][١].

وأما قولك[٢]: إنا نُسأل فيُقال لنا: أليس إنما يريد الله أن يضله؟!

فهذه الحجة عليك لنا، لأنا نحن نقول إن كان من تأويل الآية فـ ﴿مَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، بلا سبب كان منه ولا معنى، ولا جرم تقدم من فعله، ولا أمر دُعي إليه فتركه، ولا نَهي نُهي[٣] عنه فلم ينتهِ عن فعله، وإنما أضله بلا حجة لزمته له.

فإن كان هذا هكذا، فالقول قولكم، ووجب بلا[٤] شك أن التأويل للآية فـ ﴿مَن يُرِدْ - الله[٥] - أَن يُضِلَّهُ - لا محالة - يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]، ولكنه ينتقض عليكم بما ذكره عن نفسه عز وجل في القرآن المبين، الذي قال الله فيه: ﴿تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]. ألا تسمع إلى قوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨)﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)﴾ [النجم]، وقوله: ﴿لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَـكِن يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدتُّمُ الْأَيْمَانَ﴾ [المائدة: ٨٩]،

---

(١) في (أ): ﴿ ولكن أنفسهم... ﴾، وهي الآية (١١٧) من سورة آل عمران.

(٢) في (ب): قوله.

(٣) سقط من (أ): نهي.

(٤) في (أ): لا.

(٥) سقط من (أ): الله.

وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّا أَهْلَكْنَاهُم بِعَذَابٍ مِّن قَبْلِهِ لَقَالُوا رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِن قَبْلِ أَن نَّذِلَّ وَنَخْزَى (١٣٤)﴾ [طه]، وقوله: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (١٠٧)﴾ [الأنبياء]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٤)﴾ [يونس].

وفي[1] هذا ما لا يحصى من الحجج، ولولا طول الكتاب لأوسعنا في شرحه.

أفلا ترى كيف يحتج عز وجل عن العدل ونفي الجور والظلم، والابتداء لخلقه بتضييق الصدور، وإقساء القلوب، والتحميل فوق الطاقة على غير جرم؟! وكان الواجب لو كان هذا على ما قلتم، أن يعذب من أرد أن يعذبه بلا جرم اجترمه، ويُدخل الجنة من أراد بلا عملٍ عمله، ولا بعث[2] إليهم الرسل، يلبسون الدروع، ويلقون الرماح، وحدّ السيوف، ويحصّنون المدن، ويخندقون الخنادق، ويعقدون الرايات، ويجمعون العساكر، ويسفكون الدماء، وتُسفك دماؤهم، على أمر قد جبر الخلق عليه، قبل إرسال الرسل، وإيراد المواعظ والكتب.

وإلا فأي حكمة تسمى[3] هذه الحكمة التي ذكرتم؟! وأي عدلٍ حكيمٍ يسمى[4] هذا الرب العظيم، الذي وصفتم بالعبث والجور على عباده، والجبر لهم

---

(١) في (ب): ففي.

(٢) في (أ): يعبئ. وفي (ب): تغني. ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في (أ): تسوى. مصحفة.

(٤) في (أ): يسوى. مصحفة.

على الامور التي كرهها، ثم يعذبهم عليها في خلود الأبد الأبيد[1]، ويفترض عليهم الفرائض ثم يحول بينهم وبين أدائها، لئلا يفسد علمه – زعمتم – تعالى الله العدل الرحيم، العلي الحكيم، البريء المتنزه القدوس عما قلتم، وبه دنتم، وإليه دعوتم، وعنه احتججتم !! كذب العادلون بالله، وضلوا ضلالاً بعيداً، وخسروا خسراناً مبيناً !!

ثم نقول لك[2]: أخبرنا عن الأمر الذي عِبتَه أنت وأصحابك على أهل التشبيه، في قولهم واحتجاجهم في قوله عز وجل: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص:٧٥]، وقوله: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقوله: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر: ١٤]، وقوله: ﴿يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ٤٨]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى (٥)﴾ [طه]، وقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢]، وقوله: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ﴾ [آل عمران: ٢٨]، وقوله: ﴿وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِي﴾ [الحجر: ٢٩، ص: ٧٢]، وقوله: ﴿رَفِيعُ الدَّرَجَاتِ﴾ [غافر: ١٥]، وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ أَن يَأْتِيَهُمُ اللهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ [البقرة: ٢١٠]، وقوله: ﴿كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاء حَتَّى إِذَا جَاءهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ﴾ [النور: ٣٩]، وقوله: ﴿وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيمًا (١٦٤)﴾ [النساء]. وما أشبه هذه الآيات في القرآن، أليس إنما غَلِطتْ المشبّهة في تأويلها، فشبهت الله عز وجل بخلقه، وخرجت من توحيده؟! أليس هذا من قولكم واحتجاجكم على المشبهة، وأن لذلك عندكم تأويلاً جَهِلَتْه المشبهة وغَلِطتْ فيه؟!

فإذا قلت: نعم.

---

(١) سقط من (أ): الأبيد.

(٢) سقط من (أ): لك.

قلنا لك: فكذلك غلطتَ وجهلت أنت ومن قال بقولك في الآيات التي اعتقدتَ بها الجبر والفرية على الله عز وجل، بلا برهان ولا بيّنة، فلا فرق بينك وبينهم في ذلك، إذ جهلتَ (تأويل هذه الآيات وتفيسر كتابه جميعاً، من أوله إلى آخره، واتخذت تأويلك بزعمك علماً، وحينئذ هلكت وأهلكت)[1] وشبّهت كما شبّهوا ولم يصحّ توحيدك.

والدليل على صدق قولنا ما قد نقضناه عليك من التوحيد، فيما جهلت من العدل في غير موضع، وكله قد جمعه هذا الكتاب، وكل ما جهلت من العدل في الآيات التي تعلقت بها، فاعلم يقيناً أنها على مثل ذلك القياس الذي تعلّقتْ به المشبهة، لأن العدل حكم واحد لا خلل فيه، كما التوحيد حكم واحد لا خلل فيه، ولا فساد في واحد منهما، ولا عُلقة ولا حجة لمبطل، لأنهما أصل دين الله عز وجل، الذي تعبّد به (النبيين والأئمة الصادقين، وجميع الأمة من)[2] الأولين والآخرين، ولا يصح الاسلام إلا بهما.

ولو أنك تعلقت علينا بحرف واحد، حتى لا نقدر له على جواب، ولا نخرج منه بحجة، لفسد جميع العدل، ولم يقم حق، ولبطل قوله عز وجل: ﴿بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (١٨)﴾ [الأنبياء]، فالحق حقّ في نفسه لا باطل فيه، والباطل باطل في نفسه لا حق فيه، ولو كان الأمر على ما ذكرت واعتقدت واحتججت به في كتابك، لكان الحق والباطل ممتزجين لا يخلص واحد منهما من الآخر، ولا يبين عدل من جور، ولا حكمة من ظلم، ولا صواب من عبث، ولا فساد من صلاح، ولا حق من باطل، ولا حسن من قبيح،

---

(١) سقط من (ب): ما بين القوسين.

(٢) سقط من (ب): ما بين القوسين.

ولا محق من مبطل، ولا نبي من متنبئ، ولا حُكم الرحمن من حكم الشيطان، ولا هدى من ضلال.

فكل حجة لك، هي في معنى واحد من الجور والتشبيه، ونفي العدل عن ربك، فما أقبح حالك ! وأفحش مقالك ! لأنك أتيت فيه على الجور والظلم والفساد، والخروج من الحكمة[١]، وإبطال الربوبية.

وجوابنا عند[٢] إثبات العدل بشواهد الكتاب، وتهذيب الحق، ونفي الجبر والجور والظلم، فقد رأينا جوابك إلى آخر كتابك بحول الله وعونه، وليس الجعلُ من الله عز وجل إلا على ما ذكرنا لك، من أنه جعلُ حكم وتسمية، والجعلُ الآخر جعلُ حتم وجبر وقسر، لا بد من ذلك، وإلا لزم كل مدّعٍ بطلانُ الكتاب، والخروج من العدل والحكمة، لأنه لا بد لكم – على قَوَد قولكم – من تجوير الخالق عز وجل، وتكذيب رسله وكتبه، وتناقضها واختلافها، وقد قال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء]، أو الرجوع إلى قولنا بالعدل، وتركَ قولكم من الجبر والفرية على الله عز وجل، والطعن على حكمته، وشماتة اليهود والنصارى بكم، لأنهم لا يقولون بالجبر كما قلتم.

وأما قولك: إن الله عز وجل جعل صدورهم ضيقة حرجة، وكذلك جميع ما أسندت من الظلم إلى الله سبحانه، إنما يكون منه إلى عباده – زعمت – بغير ظلم، ولا يسمى: ظلماً.

قلنا لك: فما حجتك على من قال لك: وكذلك هل يجوز أن يُدخل الله النبيين

---

(١) في (أ): فكل حجة لك في معنى واحد لا ينقضي إلا إثبات الجبر والجور والظلم والفساد والخروج من الحكمة.

(٢) في (ب): عندنا.

والمرسلين والشهداء والصالحين والمؤمنين النار، وأن يُدخل المشركين والكافرين وجميع الظالمين والعاصين الجنة، ولا يكون ذلك منه ظلماً ولا جوراً؟!

فإن قلت: إن ذلك شيء لا يجوز.

قلنا لك: من أين قلت بأنه لا يجوز؟

فإن قلت: لأن الله عز وجل عدل لا يظلم ولا يجور، رجعت عن قولك وصرت إلى قولنا بالعدل !!

وإن قلت: إنه جائز أن يدخل الله الأنبياء والمؤمنين النار، ويدخل المشركين والكافرين الجنة، ولا يكون ذلك منه بظلم، تركت القرآن صراحاً، وخرجت من حدّ من يُكلَّم عند جميع الناس، وبان جهلك وفارقت الاسلام، وخرجت من قوله عز وجل: ﴿كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام: ١٢]، مع آيات كثيرة قد أوجب فيها على نفسه الجنة للمطيعين، والنار للعاصين.

ثم قال: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا (٨٧)﴾ [النساء]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلاً (١٢٢)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ (٩)﴾ [آل عمران: ٩، الرعد: ٣١]، وقد كفاك آخر الآية التي ذكرت في ضيق الصدور وحرجها، قوله عز وجل: ﴿كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لاَ يُؤْمِنُونَ (١٢٥)﴾ [الأنعام]. فوجب أنه إنما جعل ذلك التضييق والحرج حُكماً حكم به عليهم، وتسمية سماهم بها، لما استحقّوه بتركهم لدينه، وأنهم لم يستعملوا عقولهم التي وهبها لهم، وركّبها فيهم، في طلب الحق والنجاة من النار. فهذا هو جواب ما سألتنا عنه، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

[شبهة في قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَمۡ يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمۡ﴾ [المائدة: ٤١]، ما يعني بذلك؟

فإن قالوا: إن الله لم يرد تطهير قلوب بعض العباد، فذلك العدل قد أقروا به.

وإن وجّهوا تأويلها على غير هذا، فسلهم أليسوا يستطيعون أن يكون منهم ما لم يرد الله أن يكون؟

فإن قالوا: بلى.

فقل: أفليس قد يريد الله أن يكون أمر، ويريد إبليس أن يكون غيره، وإرادتهما فيه على وجه واحد، ليس على وجه جبر ولا قسر، فيكون ما يريد إبليس أن يكون، ولا يكون ما يريد الله أن يكون؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: لِمَ ذلك، أَمِن عجز من إرادة الله، وقوة من إرادة إبليس؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: أفليس قد يريد الله أن يكون أمر على وجه، ويريد[1] إبليس أن لا يكون ذلك الذي أراد الله على وجه ما أراد الله، وإرادتهما على وجه واحد، فيكون ما يريد إبليس ولا يكون ما يريد الله أن يكون؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: أليس قد أراد الله وأحب أن يكون ما أراد أن يكون، ولم يرد ولم يجب أن

(١) في (أ): وود.

يكون ما أراد إبليس، فغلبت إرادة إبليس ومحبتُه إرادة الله ومحبته، وكانت أقوى منها؟!

فإن قالوا: نعم، فهذا من أعظم الافتراء على الله !! لأنهم يُسألون عن ذلك أليس قوة إبليس أقوى من قوة الله؟! فقد يكون بعض خلقه أقوى منه في بعض الأمور، ولن يعطوك هذا. فإن قُطعوا به ولم يجيبوك فيه وقالوا: بل يكون ما أراد الله أن يكون، ولا يكون ما أراد إبليس أن يكون، وإرادة الله ومحبته أقوى من إرادة إبليس ومحبته، فكذلك [قولنا]، تعالى الله وتبارك، ما أراد أن يكون فسوف يكون كما أراد الله أن يكون، لا يُعجزه شيء، ولا شيء أقوى منه، ولا مثل له ولا شبيه ولا ند، تبارك ربنا وتعالى !!

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله جل ثناؤه: ﴿أُوْلَـٰئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، وقلتَ: ما يعني بذلك متعنتاً لنا، وزارياً علينا، فاسمع ما نردّ عليك بحول الله وطَوْله، من إثبات العدل ونفي الجور، والقول على الله جل ثناؤه بالحق، وبالله نستعين وعليه نتوكل.

وإنا نقول لك: اعلم علماً يقيناً لا كذب فيه أن ليس في جميع القرآن من أوله إلى آخره آية واحدة يثبت بها الجبر، ولا يتعلق أهله منها بشعرة واحدة، وليس من سورة إلا وفيها العدل قائم واضح، شاهد لله عز وجل بعدله ونفي الجور عنه.

ونحن نسألك فنقول لك: ما تقول إن سالك سائل فقال لك: هل لله سبحانه حق فيه باطل، أو باطل فيه حق؟

فإن قلت: لا يجوز ذلك، جئتَ بالحق، ولزمك أنك قد رجعت عن مذهبك، وصرت إلى قولنا بالعدل.

وإن قلت: نعم، لله حق فيه باطل، أو باطل فيه حق، أكذبتَ القرآن، ،كفرت بالرحمن، وصرت إلى قول عبدة الأوثان، لأنه عز وجل يقول وقوله الحق: ﴿بَلْ

نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ وَلَكُمُ الْوَيْلُ مِمَّا تَصِفُونَ (١٨)﴾ [الأنبياء]، وهذا أكبر الدليل أن ليس لله عز وجل حق فيه باطل، ولا باطل فيه حق، وذلك عن الله عز وجل منفي.

ثم نقول لك أيضا: خبّرنا عن قول الله سبحانه: ﴿فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئًا وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ (٥٤)﴾ [يس: ٥٤]، هل أنت مقر بهذه الآية؟

فلابد لك من نعم.

فإذا قلت ذلك.

قلنا لك: فهل صدق الله جل ثناؤه في هذه الآية أنها حق كما قال، وأنه يوم القيامة لا يظلم أحداً شيئا، ولا يجزيهم إلا ما كانوا يعملون.

فإن قلت: لا، كفرتَ.

وإن قلت: نعم، لزمك أن جميع ما عددت وسطرت في كتابك، وتأولت من الفرية على الله عز وجل باطل قد كذبت فيه، إذ أقررت أنه لا يظلم ولا يجزي إلا بما عملوا.

فإن قلت: إنه ما فعل من ظلمٍ لم يكن بظلم.

قلنا لك: فهذا كلام المجانين، وقد احتججنا عليك في بطلان ذلك في هذا الكتاب بما لا تدفعه[1] أنت ولا غيرك أبداً.

ثم نقول لك: هذه الآية التي سألت عنها، من قوله عز وجل: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ﴾ [المائدة: ٤١]، هي من وسط كلامٍ تركت ما قبله وما بعده، وما عليك فيه من وجوب الحجة، وثبات العدل، وفساد دعواك في الجبر

(١) في (أ): لا تدفعنا.

والفرية على الله، وذلك أن القرآن عربيّ، نزل بلسان العرب. قال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، وقد تكون الآية من المتشابه وغيره ترد على المسؤول، وتفسيرها في أول القصة أو في آخرها، أو في السورة أو في آخرها، أو يوجد تفسيرها في سورة أخرى غير السورة التي هي فيها، مثل قوله عز وجل: ﴿وَقَالُواْ يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ (٦) لَّوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلائِكَةِ إِن كُنتَ مِنَ الصَّادِقِينَ (٧)﴾ [الحجر]، فخرج جوابها في سورة أخرى، وهو قوله عز وجل: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ (١) مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ (٢)﴾ [القلم]، ردًّا عليهم فيما قالوا على رسوله صلى الله عليه من الجنون، فنفاه الله عز وجل عنه.

ومثل قوله عز وجل: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلاَّ تُقْسِطُواْ فِي الْيَتَامَى فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء﴾ [النساء: ٣]، فخرج جوابها في موضع آخر. ومثل هذا كثير في القرآن يطول شرحه.

فأما الآية التي سألتَ عن وسطها وتركت ما قبلها - من قوله الذي يوجب له عز وجل العدل[١] على عباده، والبراءة من الجور والظلم، وخلقِ أفعال[٢] العباد، وإرادته لكفرهم، وقضائه الفساد عليهم - قوله عز وجل في أول الكلام، وتبيان حكمته وعدله جل ثناؤه: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُواْ أَيْدِيَهُمَا جَزَاء بِمَا كَسَبَا نَكَالاً مِّنَ اللّهِ﴾ [المائدة: ٣٨]، ولم يقل: جزاءً بما قضيتُ عليهما، ولا ما قدّرت من فعلهما، ولا ما أردت من سرقتهما، ولا ما خلقتُ من فعلهما.

ثم قال: ﴿نَكَالاً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (٣٨)﴾ [المائدة]، يعني بالنكال: إقامة

---

(١) سقط من (أ): العدل.

(٢) في (ب): عباده.

الحدّ على من سرق، لأنه عزيز حكيم، والحكيم لا يفعل إلا الحكمة والعدل. ثم قال: ﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ﴾ [المائدة: ٣٩]، فنسب الظلم والإصلاح إليه، ثم قال: ﴿فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٩)﴾ [المائدة].

وزعمت أنت وإخوانك المجبرة أن من علم الله منه أنه لا يتوب، أن الله لا يريد منه التوبةَ، لأن في ذلك – زعمتم – فساد علمه، ولو كان الأمر على ما قلتم، ما جاز في الحكمة أن يقول: ﴿فَمَن تَابَ مِن بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ فَإِنَّ اللهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٣٩)﴾ [المائدة]، كأنكم ما سمعتم هذا القول في كتاب الله قط ولا قرأتموه، ولا فكّرتم فيه ساعة واحدة، حبًّا للمكابرة، وعصبية على الجهل، وتقليدا للكبراء، فلا يبعد الله إلا من ظلم.

ثم قال عز وجل على أثر هذا القول الذي شرحنا من القرآن: ﴿أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللهَ لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ (٤٠)﴾ [المائدة]، فوالله ما عنى عز وجل أنه يغفر لكافر ولا مشركٍ ماتا على الاصرار، ولا لغيرهما من الظالمين ممن أصرّ على الظلم والعدوان، ولا أنه يغفر لمؤمن لم يأت بجميع فرائضه، وإنما عنى بذلك: أهل الاستحقاق، لأنه عز وجل يشاء أن يغفر للمؤمنين، ويشاء أن يعذّب الكافرين والمشركين، وتصديق ذلك قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء﴾ [النساء: ٤٨، ١١٦]، يعني: لمن تاب ورجع إلى الحق، وأقلع عن الخطايا.

وقوله: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، ثم قال: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لاَ يَحْزُنكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُواْ آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِن قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هِادُواْ سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ﴾ [المائدة: ٤١]، فاسمع أنت إلى هذه الصفة وهذا العدل من الله عز وجل إنه

عزّى نبيه صلى الله عليه أن لا يحزنه مسارعتهم في الكفر الذي اختاروه، وآثروا فيه الهوى على اتّباع الحق، وأنهم آمنوا بالقول بالأفواه، لا بالصحة من القلوب واعتقاد الضمائر، ثم قال عز وجل: ﴿لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَـٰذَا فَخُذُوهُ وَإِن لَّمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَن يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَن تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [المائدة: ٤١].

فإن قال قائل: فما هذه الفتنة في هذا الموضع، نحن نجد الله يريد فتنة الناس؟

قلنا له: إن الفتنة تُصرف في كتاب الله عز وجل على عشرة أوجه واضحة في القرآن:

فمنها عذاب.

ومنها فتنة سيف.

ومنها فتنة محنة. وهذه الفتنة في هذه الآية يجوز[1] أن تكون عذاباً، والدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ (١٣)﴾ [الذاريات]، وليس في الآخرة فتنة إلا العذاب، لأن الفتنة عندك هي الحرب، وليس في الآخرة حرب ولا إغراء ولا سيف.

والفتنة أيضا هي محنة، والدليل على ذلك، قول الله عز وجل في موسى صلى الله عليه: ﴿وَفَتَنَّاكَ فُتُونًا﴾ [طه: ٤٠]، وموسى صلى الله عليه غير مفتون بالفتنة التي ذهبت إليه المجبرة والعوام، وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَظَنَّ دَاوُودُ أَنَّمَا فَتَنَّاهُ فَاسْتَغْفَرَ رَبَّهُ وَخَرَّ رَاكِعًا وَأَنَابَ (٢٤)﴾ [ص]، أي: أيقن أنّا امتحنّاه، لأن الظن في مواضع من القرآن يقين، من ذلك قوله: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم

---

(١) في (ب): لا يجوز.

مُّوَاقِعُوهَا﴾ [الكهف: ٥٣]، فظنُّهم في هذا الموضع يقين. وذلك جائز في لغة العرب، قال الشاعر وهو دريد بن الصِمَّة الجُشمي:

فقلت لهم ظُنُّوا بألفيْ مقاتلٍ سرابيلُهم بالفارسي المُسرَّد[1]

يعني: قلت لهم: أيقنوا بألفي مقاتل. وكذلك قوله عز وجل في الفتنة: ﴿الم (١) أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ (٢)﴾ [العنكبوت]، أي: وهم لا يمتحنون، ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٣]، أي: ولقد امتحنّا الذين من قبلهم، ولو كان الله عز وجل يفتن الخلق على ما ذهبتم إليه، لم يكن بين فعله وبين فعل إبليس فرق في الغش للخليقة والحسد، وإرادة التلف والخلود في النار، فسبحان الله العظيم، وتعالى عما قلتم علوا كبيرا !!

فهذا هذا، ثم قال عز وجل في أثر هذه الآيات التي أوجب فيها على الظالمين الحجة، وقطع عذرهم، وألزمهم الخطأ بمعصيتهم، وبرّأ نفسه عز وجل من ظلمهم وفعلهم، وألزمه إياه عبد الله بن يزيد البغداذي وإخوانه المجبرة، فقال عز وجل: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٤١)﴾ [المائدة].

فيا لك الويل هل يكون من الله عز وجل الخزي والعقاب على غير جرم ولا ذنب؟!!

وإنما أراد بهذا القول عز وجل أنه لم يرد أن يطهر قلوبهم التي نجّسوها وأصرّوا على نجاستها، فلم يُطهروها بالدخول في الايمان، فأخبر جل ثناؤه أنه لم يرد أن

---

(١) البيت لدريد بن الصمة، انظر ديوانه. وورد في (أ) و (ب) هكذا:

علانية ظنوا بألفي مديح سراتهم في الفارسي المسرد.

يطهرها ولا يحكم لها بالتطهرة، وهم[1] لم يطهروها ولم يحسنوا النظر لها، ولو طهرها ولم يطهروها، لكان ذلك هو نفس الجبر والقسر، ولم يجب لهم حمد ولا شكر، ولا حُسن ثناء ولا أجر. فهذا معنى ما سألت عنه، فأنعم فيه النظر.

والعجب كل العجب كيف استجزت في ملك الله وعظمة سلطانه وعدله، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٤)﴾ [يونس]، أن تقلب ذلك القول كله، فنسبته إلى الله عز وجل، وقد سمعته يقول: ﴿أُوْلَـئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللهُ أَن يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (٤١)﴾ [المائدة]، فاسمع أول الكلام إلى ما قاد، وكيف خرج[2] فيه صحة العدل، وبيان كذبك على الله عز وجل، وفريتك عليه ما ليس من دينه، فهو[3] البريء من ذلك جل ثناؤه، بل ليت شعري فيما استحقّوا الخزي في الدنيا، والعذاب العظيم في الآخرة، في[4] أمر هو فَعَله، أم هم فعلوه بأنفسهم؟

فإن كان هو الذي فعله، فقد صحّ فيه الجور، وإن كانوا هم[5] الذين فعلوه، فهذا القرآن يشهد بفعلهم، وبراءة الله عز وجل مما قلت !

ثم قلت: إنه لا يكون ذلك منه ظلماً لهم[6]، ولا جوراً عليهم، فليت شعري كيف يكون الظلم عندك وعند جميع الناس؟! إلا ما لا يعقل ولا سبيل إلى الوقوف عليه ! فسبحان الله العظيم، وتعالى عما يقولون علوا كبيرا !!

---

(١) في (ب): بالتطهير وهم هم.

(٢) في (ب): المنقاد. وفي (أ): إلى ما قاد فخرج.

(٣) في (ب): وهو.

(٤) في (ب): على.

(٥) سقط من (ب): هم.

(٦) سقط من (ب): لهم.

فأخبرنا أيضا عن قولك: إن الله - عز وجل عما قلت - أراد من الكفار الكُفر، ولم يرد منهم الايمان؟ أقولك عند أصدق، أم قول الله عز وجل، حيث يقول: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ وَلَقَدْ جَاءهُم مِّن رَّبِّهِمُ الْهُدَى (٢٣)﴾ [النجم]؟!

فإن قلت: إن الله عز وجل في هذه الآية أصدق منك فيما ادّعيت، لزمك أنك قد رجعت إلى قولنا بالعدل، ولزمك أنك كنت مبطلاً في دعواك، لا بد لك من ذلك.

وإن قلت: إنك أصدق من الله عز وجل، كفرتَ عند جميع أهل الاسلام، ووجب عليهم قتلك من آخر ساعتك، لا بد لك من ذلك.

وأما قولك: إنا نقول: إنّا نستطيع أن يكون منّا ما لم يرد الله عز وجل أن يكون.

فإن قلنا: بلى - زعمت.

قلتَ لنا[1]: أفليس قد يريد الله أن يكون أمر، ويريد إبليس أن يكون غيره، وإرادتهما - زعمت - على وجه واحد، ليس على وجه جبر ولا قسر، فيكون ما يريد إبليس أن يكون، ولا يكون ما يريد[2] الله أن يكون، وقد فهمنا ما أردت كله، واختصرنا عن التطويل في الكلام الفاسد الذي لا وجه له.

فاسمع إلى قولنا، وأنعم النظر فيه. فإنا نقول: إنه قد يكون منا ما لم يُرِد الله عز وجل، ونستطيع أيضاً أن يكون منا ما أراد الله، فالذي يريد الله عز وجل منا الطاعة، والذي لا يريده منا المعصية، ولم يجبرنا على واحد منهما جبراً، ولم يقسرنا عليها قسراً، ونحن مخيّرون غير مجبورين، على شرط منه عز وجل أن الجنة واجبة للمطيعين، وأن النار واجبة للعاصين.

وقد يفعل الخلق وهو أكثر فعلهم ما لا يريد الله عز وجل من الكفر وجميع

---

(١) سقط من (ب): قلت لنا.

(٢) في (أ): أراد.

المعاصي، ويفعلون ما يريد إبليس منهم من جميع الشرك والكفر والمعاصي، وليس ذلك بمُدخل على الله عز وجل عجزاً ولا وهناً ولا ضعفا، ولا نقصاً ولا عيباً[١]، ولا غلبة ولا قهراً، على أنه عز وجل الذي قال: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ (١١٢)﴾ [الأنعام]، وقال: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا﴾ [السجدة: ١٣]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاء اللهُ مَا أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، وقوله: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩]، وقوله: ﴿وَلَوْ يَشَاء اللهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ وَلَكِن لِّيَبْلُوَ بَعْضَكُم بِبَعْضٍ﴾ [محمد: ٤]، يريد: أنه يفترض على المؤمنين جهاد الكافرين.

ومثل هذه الآيات كثير[٢] في القرآن، يخبرنا عز وجل أنه لو شاء فِعلَ ذلك الذي سمينا: قسراً وجبراً، ولو فعله لم تقم له قائمة، ولم يعجزه شيء، ولم يقْوَ على أمره، ولم يعانده معاند، ولم يحُلْ دون إرادته حائل، إذ هو عز وجل الذي لو أراد أن يُفني جميع من تحت أديم السماء بذرّة من هذه الذر، لأهلكهم كلهم جميعاً في أسرع من لمح البصر، إلا أنه عز وجل أمر تخييراً، ونهى تحذيراً، فلم يُطع كرهاً، ولم يعص مغلوباً.

وهذه الآيات إنما دلّ بها على أنّ فِعلَ مَن فَعلَ ظلماً، وعصى الرسل، وخالف الكتب، لم يكن ذلك عن عجز ولا[٣] غلبة، ولا أن مُراد إبليس الضعيف الذليل، غلب مرادَ الله القوي العزيز، ولا أنّا قلنا ذلك ولا جهلناه كما جهلت الحق.

ولكنه لما كان التخيير صار إلى إرادة إبليس من جنوده وأوليائه مَن أحبّه وقال مثله، وهم أنتم ومن أشبهكم من العاصين.

---

(١) في (ب): عبثا.

(٢) في (ب): كثيرة.

(٣) سقط من (أ): لا.

وصار إلى مُراد الله عز وجل أولياؤه وأحباؤه وحزبه المؤمنون، وهم أهل القول على الله عز وجل بالعدل والتوحيد، ونفي الظلم والتشبيه، فهذا هو الحجة.

ودليل ذلك وشاهده من كتاب الله عز وجل، لا نحصيه من الشواهد[1]، مثل قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢٠)﴾ [سبأ].

وقوله عز وجل يحكي عن حجة إبليس على الكفار التي علم الله عز وجل أنه قد صدَّق عليهم فيها، حيث يقول: ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لاَ غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَاءتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ إِنِّيَ أَخَافُ اللّهَ وَاللّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٤٨)﴾ [الأنفال].

وقوله عز وجل يحكي عن فلج إبليس للكفار، ويبرئ الله عز وجل من فعلهم وفعل نفسه - وعبد الله بن يزيد البغداذي وإخوانه المجبرة يُلزمون الله عز وجل أفعال المشركين، والكفرة المعاندين، والدهرية الأخسرين، والزنادقة الكاذبين، وعباد النور والظلمة المعاندين، وعباد البددة[2] الأرذلين، وجميع الظالمين وهذا القرآن أكبر شاهد، وأعظم حجة، وأوضح برهان، حيث يحكي عز وجل عن قول إبليس، واحتجاجه عليهم يوم القيامة، حيث يقول -: ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الأَمْرُ إِنَّ اللّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدتُّكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُم مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٢٢)﴾ [إبراهيم].

---

(١) في (أ): عز وجل لا تحصيه. وفي (ب): الشواهد لنا.

(٢) البددة: جمع البُد، وهو الصنم، فارسية معربة.

أفلا تسمع إلى قوله إنهم هم أشركوه باتباع الهوى، والإعراض عن الهدى؟!

ثم نقول لك: أخبرنا هل صدق إبليس فيما حكى الله عز وجل عنه في هذه الآية على الكفار، أم كذب عليهم؟

فإن قلت: صدق إبليس، لزمك أنك لنا ظالم، ومحاجّتك لنا كفر بالله العظيم، وأن كل ما ادّعيت قد كذبت فيه، وبان جهلك وفريتك على الله عز وجل.

وإن قلت: بل كذب إبليس ولم يصدق فيما حكاه الله عز وجل عنه في هذه الآية، لزمك أن الله تبارك وتعالى أخبر عن إبليس وعن احتجاجه على أعداء الله عز وجل بالكذب والمحال والباطل، وأنه أنزل على نبيه صلى الله عليه قرآنا لا معنى له، ولا حجة فيه على أعدائه، وأن الله عز وجل قد احتج في هذا الموضع[١] بحجة باطلة فاسدة لا[٢] وجه لها، وكفرت بهذا القول، وخرجت به من الاسلام، وهذا أقوى وأوضح وأبين عند كل سامع ذي لبّ وفهم[٣]، من قولك: إنا نعظم الفِرى على الله عز وجل، ومن تكريرك في[٤] أن قوة إبليس أقوى من قوة الله، تلزمنا[٥] ذلك - زعمت - فاسمع ما حلّ بك من النكال في الدنيا قبل ورودك إلى الآخرة.

ثم نقول لك: أليس إنما أراد الله عز وجل من أبي جهل الكفر في قولك، وأن محمداً صلى الله عليه أراد منه الايمان، فأيهما أولى أن يكون وليًّا لله وصفوةً؟ الذي وافق إرادته، أو الذي خالفها؟!

---

(١) سقط من (أ): الموضع.

(٢) في (أ): ولا.

(٣) سقط من (أ): ذي لب وفهم.

(٤) في (ب): من.

(٥) في (أ): يلزمنا.

وقوله عز وجل ينفي عن نفسه ما أسندتْ[1] إليه المجبرة، ويُعلمنا أنه لم يضلل خلقه، ولم يرد كفرهم، وأن إبليس هو الذي أراد ذلك منهم، وأنهم أطاعوه باتباع أهوائهم، بعد البيان والإعذار والإنذار، فقال عز وجل: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (١٦) فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (١٧)﴾ [الحشر]، وقوله: ﴿فَلَمَّا تَرَاءتِ الْفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَى عَقِبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لاَ تَرَوْنَ إِنِّيَ أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ (٤٨)﴾ [الأنفال]. فأي ظلم تراه يَلزمهم إن كان الأمر على قولك: إن الله عز وجل أراد أن يكون بعض الناس ظالمين، وبعضهم مؤمنين. عزّ الله عن ذلك !!

ومن الرد عليك فيما احتججت به من أمر إبليس الحجة الواضحة، فاسمع إلى قولنا[2]، فإنا نردّ عليك السؤال الأول، فنقول لك: أخبرنا عن محمد رسول الله صلى الله عليه ما أراد من الكفار، حيث بُعث إلى جميع أهل الأرض، هل أراد منهم الكفر أو الايمان؟!

فإن قلت: أراد منهم الكفر، أكذبك الله عز وجل، في قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ (١٠٧)﴾ [الأنبياء]، وقوله سبحانه: ﴿لَقَدْ جَاءكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ (١٢٨)﴾ [التوبة].

ويلزمك الكفر إن قلت: إن رسول الله صلى الله عليه أراد الكفر من الكفار.

وإن قلت: أراد منهم الايمان، كان ذلك هو الحق، وهو قولنا وقول المسلمين جميعاً.

فنقول لك عند ذلك: فأخبرنا ما أراد الله من الكفار؟

---

(١) في (ب): ما استندت.

(٢) في (ب): لنا الواضحة فاسمع إلى ما قلناه.

فإن قلت: أراد منهم الكفر، لزمك من التكذيب ما يشهد عليك به القرآن، مثل قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللّهِ﴾ [النساء: ٦٤]، وقوله: ﴿لِتُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِ رَبِّهِمْ إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ (١)﴾ [إبراهيم]، وقوله: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِـي وَيُمِيتُ فَآمِنُواْ بِاللّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: و﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللّهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقوله: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللّهِ الإِسْلاَمُ﴾ [آل عمران: ١٩]، وقوله: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ (٨٥)﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ (١٠٢) وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران].

ثم نقول لك: فما أراد إبليس من الكفار، هل أراد منهم الكفر، أم أراد منهم الايمان؟!

فإن قلت: إن إبليس أراد من الكفار الايمان، أكذبك عز وجل حيث يقول: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا إِنَّمَا يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ (٦)﴾ [فاطر]، وقوله عز وجل: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ (٦٠)﴾ [يس]، وقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللّهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ (٩١)﴾ [المائدة]، وهذه الآية أيضا رادَّة عليك، ومكذِّبة لك في قولك: إن الله - عز وجل عما قلت - أراد الكفر من الكافرين.

وإن قلت: أراد إبليس الكفر من الكافرين.

قلنا لك: صدقت، ولكن انظر ما يلزمك من الهلاك والفضيحة الفاضحة، فإنه

يلزمك أن إرادة محمد رسول الله صلى الله عليه مخالفة لإرادة الله سبحانه، لأن محمداً صلوات الله عليه أراد من الكفار الايمان، والله عز وجل أراد منهم الكفر - على قولك - وكذلك الشيطان أيضاً أراد منهم الكفر، فأيهما الموافِقةُ إرادته لإرادة الله عز وجل، أمحمد نبي الله صلى الله عليه، أم إبليس عدوّ الله لعنه الله؟!

فإنه لا بد لك أن تقول: إن إرادة إبليس موافقة لإرادة الله عز وجل، وإرادة محمد صلى الله عليه مخالفة لإرادة الله عز وجل. هذا لازم لك إلا أن ترجع عن هذا القول، فنفلجك وأنت مقهور مغلوب، فاخترْ من هذا[١] ما بدا لك !!

واعلم أن الموافق أولى أن يكون رسولا لله[٢] عز وجل ووليًّا وصفيًّا من المخالف لله جل ثناؤه. فإبليس أحق بالرسالة والاصطفاء والولاء - في قولكم ودينكم واعتقادكم - من محمد صلى الله عليه (لموافقته لإرادة الله عز وجل، ومخالفة محمد صلى الله عليه)[٣] لإرادة الله عز وجل.

وهذا القول لازم لك بالحجة الواضحة، ولكل مجبر على وجه الأرض لا مخرج لكم منه إلا بالتوبة والرجعة عن هذا البهتان العظيم، والجهل الكبير، وما في حسابي أن حميّة الجاهلية التي اعتصم بها أهل الأصنام بخارجة[٤] من قلوبكم إلى القول بالعدل، فلا يبعد الله إلا من ظلم.

واعلم أن الهلاك في الدنيا والعذاب في الآخرة، إنما يقعان بعد إثبات الحجة، وإبلاغ الرسل، وأئمة الهدى عليهم السلام، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) سقط من (ب): من هذا.

(٢) في (أ): رسول الله.

(٣) سقط من (أ): ما بين القوسين. سهواً.

(٤) في (أ): خارجة.

وأما الآية التي ذكرناها قبل هذا الموضع، التي قال فيها عز وجل: ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَاهَا وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٣)﴾ [السجدة]، فتفسير قوله: ﴿وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ (١٣)﴾، فهذه الآية من أحكام الآخرة، وليست من أحكام الدنيا. وشاهدُ ذلك الواضح، قوله عز وجل في آخر الآية: ﴿فَذُوقُوا بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا إِنَّا نَسِينَاكُمْ وَذُوقُوا عَذَابَ الْخُلْدِ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (١٤)﴾ [السجدة]. (أفتراه قال عز وجل: ﴿بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾)[١]. وأنت وإخوانك المجبرة تلزمونه ذنوبهم، وخلق أفعالهم، وإرادة الكفر منهم، وأنه لم يرد – زعمت – منهم أن يؤمنوا فيبطل علمه، ونسيت ترغيبه لهم في التوبة والرجوع إلى الحق، فهربت من أمر، ووقعت في أعظم منه، ولو كنت نظرت في باب العلم نظراً شافياً، لعلمت أن الله عز وجل ليس لأجل العلم أثاب ولا عاقب، ولا خلق جنة ولا ناراً، ولا أرسل الرسل ولا أنزل الكتب، ولا حذّر ولا أنذر، ولا أعذر ولا بشّر، ولا عنه سأل، ولا به أخذ، ولا أنزل فيه قرآنا ولا حجة مع نبي، ولا تجد في العلم حجة توجب لك أن العلم حائل بين العباد وبين الطاعة، أبداً ما بقي الدهر.

فاعزل العلم من فريتك على الله عز وجل ناحية، فقد هلكت وأهلكت مَن أخذ عنك، وتعلّم منك[٢]، وقلدك أمر دينه، وأذهل عقله[٣]، فلا يبعد الله إلا من ظلم، ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ (٢٢٧)﴾ [الشعراء].

---

(١) سقط من (أ): ما بين القوسين.

(٢) سقط من (ب): وتعلم منك.

(٣) سقط من (ب): وأذهل عقله.

واسمع[1] إلى قوله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا (٦٠)﴾ [النساء]. أهذا ويحك قول من أراد منهم الكفر وقدّره عليهم وخلقه من فعلهم؟!

سبحان الله العظيم، وتعالى عما قلتم علوا كبيرا !!

ألا ترى كيف تضربون وجه القرآن، وتردّون[2] عليه مكابرة للعقول، وتركاً لاستعمال النظر، وتدبُّر القرآن، فالله المستعان !

والدليل على أن الله جل ثناؤه عدلٌ لا يجور على خلقه، ولا يقضي عليهم بالفساد، إقرارُ المخالفين لنا أنه عز وجل غنيّ، فلما صحّ أنه غني، نظرنا ما سبب جور الجائر، وما الذي حمله على الجور؟

فإذاً الجائر لم يحمله على الجور إلا استجلاب منفعة لنفسه، أو دفع مضرة عنها، ولولا ذلك لم يجُر ولم يظلم، وإذاً ذلك الفعل لم يفعله إلا فقير محتاج، غير غني عن فعل ذلك، وإذاً الواحد الرحمن الكبير المتعالِ، القوي القادر القاهر، عزّ وتعالى، غني على[3] الحقيقة لا على المجاز، وهو غني عن عباده، ولا يحتاج إلى شيء من جميع الأشياء كلها، والغني عن عباده لا يستجلب لنفسه منفعة، ولا يدفع عنها مضرة.

فصحّ وثبت أن الجور والظلم عنه منفيّ، إذ لا فاقة تلزمه[4]، ولا حاجة تضطره، إلى استجلاب منفعة، ولا دفع مضرة، تقدَّس عن ذلك رب العالمين، الذي

---

(١) في (أ): فاسمع.

(٢) في (ب): يضربون وجه القرآن ويردون.

(٣) في (أ): عن.

(٤) سقط من (ب): تلزمه.

لا يأمر بالجور ولا يرضاه، ولا يقضي بالفساد، ولا يخلق أفعال العباد، ولا يقدّر عليهم العبادة للأنداد، ولا الموالاة للأضداد، ولا قتل أهل الرشاد، ولا القول بالالحاد، ولا ما ادّعوا عليه[1] من الصواحب والأولاد، قدوس قدوس، رب العرش العظيم !!

[شبهة في قوله: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]، أليس هو فعَّال لذلك؟!

فإن قالوا: بلى.

فقل: أفليس قد أراد أن يكون الناس جميعاً مؤمنين؟

فإن قالوا: بلى.

فقل لهم: فما لهم لم يكونوا كما أراد الله[2] أن يكونوا؟

فإن قالوا: إنه لم يرد أن يكونوا مؤمنين إرادة قسر، وإنما أراد أن يكونوا مؤمنين على وجه التفويض إليهم.

فقل لهم عند ذلك: أليس لله إرادتان ومحبتان:

إحداهما: لا تكون كما أراد أن تكون.

والأخرى: تكون كما أراد وأحب؟!

فإن قالوا: بلى.

---

(١) سقط من (أ): عليه.

(٢) سقط من (ب): الله.

فقل: أفليس تختلف إرادة الله ومحبته؟

فإن قالوا: نعم، فقد[1] أعظموا الفرية على الله، حيث زعموا أن إرادة الله[2] ومحبته مختلفة:

إحداهما قاهرة.

والأخرى مقهورة.

واحدة نافذة.

والأخرى ليست بنافذة.

فإن قطعوا بها فليس لها وجه إلا ما أراد الله فهو كائن، فلم[3] يرد الله أن يؤمن الناس جميعاً ولا يكفروا جميعاً، وإن ما أراد الله أن يكون فهو كائن كما أراد أن يكون، فذلك العدل قد أقروا به.

الجواب قال أحمد بن يحيى عليهما السلام: وسألت عن قول الله سبحانه: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]؟ وزعمتَ أنا إن قلنا: إن لله عز وجل إرادتين ومحبتين، لزمنا – زعمت – أن له إرادة قاهرة، والأخرى مقهورة، وأنّا قد أعظمنا على الله عز وجل الفِرية إن قلنا أن إرادته ومحبته مختلفة، وأن إحداهما نافذة، والأخرى غير نافذة.

وقلت: إنه يلزمنا إن قلنا ذلك، أنا نوجب عليه الضعف والقهر.

وإنما يجب الضعف على من عجز عن انفاذ إرادته، وقُهر على بلوغ أمره، وحِيلَ

(١) سقط من (أ): فقد.

(٢) في (ب): إرادته.

(٣) في (ب): ولم.

بينه وبين مشيئته ومحبته. وهذه[١] صفة العاجز المقهور، والضعيف المكثور.

فأما من أراد الأمر والخلق لما خلق، والابتداع لما ابتدع، والانفاذ لما أمرهم عز وجل، ولم يجعل فيه الخيرة إلى عبيده[٢]، ولا الظلم لأحد من بريته، فخلق ما أراد، ونفذ ما أحب، مما تولى صنعه، فتلك إرادته التي حتم نفاذَها، وقضى كونها، وقهر سلطانُه فطرتَها[٣]. مثل السماوات والأرض، والشمس والقمر والنجوم، والرياح والسحاب، والجبال والأشجار، والأمطار والأنهار، والأجسام والأعراض، وما كان من خلقه الذي لم يشاور فيه أحداً، ولم يشاركه فيه شريك، ولم يعانده فيه معاند، ولم يَعِبْ كونَه على أحد، ولم يعذّب عليه مضادًا ولا عاصياً، وحتَمه حتماً لا حيلة فيه. فذلك خلقه عز وجل، وإرادته النافذة غير المقهورة ولا المردودة.

وأما الأمر الآخر الذي أراد أن يكون من عباده بالتخيير منه لهم، لا بالجبر ولا القسر ولا الحتم، فهو ما أمرهم به من الطاعات، واجتناب المحرمات، التي جاءت بها الرسل صلوات الله عليهم، ونزلت بها الكتب، من الفروض الواجبة المحتومة عليهم، وأمرهم أن لا يتعدوا حدوده في ذلك، بلا جبر ولا قسر، بل خيّرهم في ذلك تخييراً، وقال لهم: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ (١٣) وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ (١٤)﴾ [الانفطار]، ولو جبرهم جبراً على الطاعة، لم يكن لهم حمد ولا أجر، كما لم يكن للسماوات والأرض حمد ولا أجر، لما فطرها عليه من الفطرة.

وكذلك لَمَّا وقع التخيير[٤] لبني آدم، وجب الثواب والعقاب، ولو كان جبر

---

(١) في (أ): فهذه.

(٢) في (أ): عباده.

(٣) في (أ): نطرته.

(٤) في (أ): من التخيير.

الكفار على الكفر ثم عذّبهم، لم يكن بعادل ولا صادق في قوله، ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت]، مع آيات تكثر وتطول، منها: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨)﴾ [آل عمران]، ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ (١١٧)﴾ [هود]، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا وَلَـكِنَّ النَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ (٤٤)﴾ [يونس]. فهذا قوله وخبره الذي لا ينتقض.

وأما الدليل أن له إرادة نافذة لا مردّ لها، فقوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ (٤٠)﴾ [النحل]، بلا فاقة إلى ذلك القول، ولا حاجة إلى قول: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾، إنما المعنى فيه: أنه كلما أراد شيئاً كان ذلك الشيء، بلا امتناع طرفة عين، لأنه حتم وقسر وجبر، وليس ثمَّ حاجة ولا افتقار إلى قول كاف ونون.

وأما الإرادة الأخرى فهي أنه أراد من العباد الطاعة وترك المعصية، مُخَيَّرين غير مجبورين، ليجب الثواب والعقاب، بالحكمة الظاهرة، وإتقان الصنع، وقوام العدل الذي لا خلل فيه.

فالدليل على تلك الإرادة، والشاهدُ لها، قوله عز وجل للكفار لما ادّعوا له الأولاد، والصواحب والشركاء والأنداد، عزّ عن ذلك، وتعالى علواً كبيراً !! فقال: ﴿وَجَعَلُواْ للهِ شُرَكَاء قُلْ سَمُّوهُمْ أَمْ تُنَبِّئُونَهُ بِمَا لاَ يَعْلَمُ﴾ [الرعد: ٣٣].

وزعمت أنت وأصحابك المجبرة أن الله عز وجل أراد من الكفار أن يدّعوا له الصواحب والأولاد، والشركاء والأنداد، فقد نسبوا إليه عز وجل ما لا يعلم.

فيلزمكم أيها المجبرة أن له إرادة لا يعلمها، ومن كانت له إرادة لا يعلمها فهو أجهل الجهّال، وإرادته أحول المحال، وهذا فأبطل مقال، وأضل ضلال، وكفى بهذه الحجة القاطعة لنا عليك إن عقلت وعزلت الهوى !! لأنه أراد ما لا يعلم في

قولكم، وهذا أحول المحال الذي لا محال[1] أوضح منه، وفي هذه الحجة وحدها انقطاعك في الإرادتين جميعاً، وبيان غلبتنا لك، وسقوط حجتك، والحمد لله رب العالمين.

وقوله عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (٢٦) وَاللهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا (٢٧)﴾ [النساء]، وذلك الأمر الذي أراده الذين يتبعون الشهوات هو إرادة الله أيضا – زعمت – لأنه عندك وفي قولك خَلَقَها وقدّرها، فعند ذلك نقول لك: أخبرنا عن إرادة الله عز وجل التي[2] ذكر من التبيين لعباده، والهادية للسنن الماضية من الحق؟ أليس هي إرادة الله جل ثناؤه؟!

فإن قلت: لا، كفرت بالقرآن.

وإن قلت: نعم.

قلنا لك: فهل هي إرادة حق وعدل ورشد وصواب؟

فإن قلت: لا، كفرت.

وزعمت أن إرادة الله عز وجل للبيان لعباده، والهداية لهم إلى سنن الذين أنعم عليهم من قبلنا أنها غير حق ولا رشد، ولا عدل ولا هدى.

قلنا لك: هذا خروج من الاسلام جملة.

وإن قلت: إنك لا تقول ذلك، وإنها إرادة عدل ورشد، وهدى وصواب.

قلنا لك: هذا هو الحق وهو قولنا.

---

(١) في (أ): الذي محال.

(٢) في (أ): الذي.

ثم نقول لك: فأخبرنا عن إرادة الذين يتبعون الشهوات، أليس هي عندك أيضا إرادة الله التي أراد منهم أن يفعلوها؟

فإن قلت: لا، لزمك أنك رجعت عن قولك، وبان جهلك، وأن الله عز وجل لم يرد منهم أن يتبعوا الشهوات، وأن يميلوا ميلاً عظيماً، وأن للكفار إرادةً هي غير إرادة الله، وذلك الحق وهو قولنا، وقول الأنبياء والمرسلين، وقول الملائكة المقربين، وبان خطأؤك وفريتك على الله وإخوانك المجبرة، وإن جسرت[١] وأدركتك الحمية على العمى والكفر، وتقليد الرجال أَمْرَ دينك، فقلت: بل إرادة الذين يتبعون الشهوات هي إرادة الله، أرادها منهم أن يكونوا متبعين للشهوات.

قلنا لك: فخبِّرنا[٢] عن إرادتهم هذه التي أضفتها إلى الله عز وجل ما هي؟ هل هي إرادة رشد وحق وعدل وصواب؟!

فإن قلت: لا، لزمك أن الله عز وجل يريد غير الرشد والصواب، والعدل والحق، ورجعت[٣] عن قولك، ولزمك أنك كنت مقيماً على الفرية على الله عز وجل.

وإن قلت: إنها إرادة رشد وعدل، وحق وصواب، لزمك أن إرادة الكفار والمتبعين للشهوات المريدين للميل، هي إرادة رشد وحق وعدل وصواب، ولا فرق بين إرادة الله وإرادتهم – على زعمك – في الصواب والرشد والعدل، ويلزمك أيضاً أن الله عز وجل عاب عليهم في كتابه إرادة الصواب والرشد والحق والعدل، وأنه لم يعب عليهم جوراً ولا خطأً ولا ظلماً، وهذا أعظم كفر قال به كافر، وأعظم فرية افتراها مشرك، وفي هذا بيان خطأ ما قلتَ وسقوط قولك.

---

(١) الجسر: الإقدام.

(٢) في (ب): فأخبرنا.

(٣) في (أ): أو رجعت.

ولو كانت كل إرادة من العباد هي إرادة الله عز وجل، للزمك أن الله - تبارك وتعالى عن[1] قولكم - حيث قال: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧، البروج: ١٦]، أنه أراد الفواحش (كلها، وقتل الأنبياء، وأئمة الهدى. وإرادته - زعمت - فعله، فيلزمك أنه فاعل الفوحش)[2]، تبارك الله[3] وتعالى عن ذلك علوا كبيرا !!

وقوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨)﴾ [آل عمران]، يكفينا عن قول[4] غيره من القول، لو وجد عقولاً تقبله، وقوله: ﴿فَمَا اخْتَلَفُوا إِلَّا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْعِلْمُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ﴾ [الجاثية: ١٧]. فالبغي منهم والاختلاف منهم، وأنت وإخوانك المجبرة تقولون: إن جميع ذلك من الله عز وجل خلق وإرادة وقضاء وجبر، سبحان الله !! جل عن ذلك العزيز الرحيم، الذي لا يحب الفساد، ولا يظلم العباد !!

---

(١) في (أ): عز عن.

(٢) سقط من (أ): ما بين القوسين. سهواً.

(٣) سقط من (ب): الله.

(٤) سقط من (أ): قول.

[شبهة في قوله: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله سبحانه: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، أخاصة هي[١] لثمود، أم عامة للناس؟!

فإن قالوا: إنها خاصة لثمود.

فقل لهم: فأخبروني عن من لم يخصّه الله بالهدى، أيستطيع الهدى ولم يخصّه الله به ولم يعطه إياه؟

فإن قالوا: نعم.

فقل لهم: إذاً يستطيعون أن يأخذوا ما يمنعهم الله إياه؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: فهم إذاً أقوى من الله، حين يستطيعون أن يأخذوا ما يمنعهم الله إياه، وإن لم ينفذوا هذا وفرّوا منه، وقالوا: إنها عامة للناس جميعاً.

فقل: أفليس قد هدى المشركين إلى ما هدى إليه المؤمنين؟

فإن قالوا: نعم.

فقل: قد هداهم الله عز وجل جميعاً.

[فإن قالوا: إنها] يعنون قد دعاهم جميعاً.

فقل: إنا لا نسألكم عن هذا، هذا عدل، ونحن[٢] نقول: إن الله قد دعا الناس جميعاً، وذلك معنى هذه الآية، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، يعني:

---

(١) سقط من (ب): هي.

(٢) في (أ): أهذا عد ونحن. وفي (ب): هذا عدل، نحن.

دعوناهم إلى الهدى، ونحن نُلزمكم[1] أن الله قد خص بالدين قوماً دون قوم، وأن المؤمنين لم يكونوا يشكون في توحيد الله ولا في القيامة، وأن الكفار كانوا شاكّين جهلاء، لقوله[2] عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاء رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله عنهم: ﴿لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللّهُ﴾ [البقرة: ١١٨]، وقوله: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠].

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله سبحانه وهو أصدق القائلين: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، قطعتَ آخر الكلام الذي فيه انقطاع دعواك، وذلك أنك علمت أنك مقهور[3]، وأن في آخر الآية فضيحتك وبراءة الله عز وجل من فريتك، وما أسندت إليه وألزمته[4] كفر ثمود وبرّأتهم منه.

فافهم أيها الأعمى القلب، والمفارق للحق، [واسمع] إلى حجة الله جل ثناؤه على ثمود، التي أوجبتْ عليهم الخلود في النار الكبرى، بفعلهم وظلمهم واختيارهم، واتباع أهوائهم، لا فعله هو ولا تقديره[5]، عزّ عن ذلك وتعالى !!

فقال يخبر محمداً صلى الله عليه عن كفرهم واختيارهم للعمى على الهدى وتركهم للهدى، عنى بالهدى:[6] البيان والدعاء الذي أقررت به، فقال عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]. (أفلا ترى

---

(١) في (ب): تلزمهم.

(٢) في (ب): لقول الله.

(٣) في (ب): مغرور.

(٤) في (ب): وألزمته من.

(٥) في (أ): وتقديره.

(٦) في (ب): عنابا بعد البيان. مصحفة.

كيف أخبر عز وجل أنهم استحبوا العمى على الهدى)[1] استحباباً، لا كرهاً ولا جبراً ولا قسراً، ونحن نقول لك: ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾، هل صدق الله جل ثناؤه عليهم أنهم استحبوا العمى على الهدى، أم لا؟!

فإن قلت: لا، لم يصدق عليهم، كفرت وخرجت من الاسلام جملة.

وإن قلت: إن الله عز وجل قد صدق على ثمود أنه قد هداهم فاستحبوا العمى على الهدى، واختاروه على الطاعة، لزمك أنك تركت قولك، ورجعت عن فريتك على الله عز وجل، واحتججت بآية من القرآن هي عليك لا لك، ((من سلّ سيف البغي قُتل به))[2].

وأما قولك: هل هي خاصة في ثمود أم عامة للناس؟

فإن جميع ما في القرآن من العدل[3] يجري مجرى وحداً، وعدل الله عز وجل فيه واحد، وإن جميع ما دعا الله عز وجل إليه جميع الكفار، واستحبوا فيه العمى على الهدى، إنه عامّ لفاعليه كلهم، وقد يخص الله عز وجل قوماً بمخاطبة يُدخل فيها غيرهم، مثل قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦)﴾ [الانفطار]، يريد بذلك: جميع الناس كلهم، وهي من حجتنا في العدل، حيث قال جل ثناؤه: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦)﴾، يعني: ما الذي غرك من الطاعة له. ولو كان هو الذي غره، ما سأله عما غرّه هو به !! رجع الكلام.

وقوله عز وجل: ﴿وَآتَيْنَا ثَمُودَ النَّاقَةَ مُبْصِرَةً فَظَلَمُواْ بِهَا﴾ [الإسراء: ٥٩]، ولم

---

(١) سقط من (أ): ما بين القوسين.

(٢) مثل عربي معروف.

(٣) في (ب): عدل.

يقل: فقضيت عليهم الظلم والعقر لها، بل قال عز وجل: ﴿فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى فَعَقَرَ (٢٩)﴾ [القمر]، ولم يقل: فعقرتُ ناقتي ولا قضيت عليهم عقرها ثم ألزمتها قداراً[1] وقومه، وعذبتهم بالنار في خلود الأبد، على عقري لها وإرادتي لعقرها، وعنّفتُ ثموداً، وعبت فعلها، عزّ الله عن ذلك، وعلا علواً كبيراً !!

وأنت مخطئ في سؤالك[2] في هذا الموضع عن الاختصاص بالدين، وتريد أن الله عز وجل خص به بعضاً دون بعض، وهذا من قولكم، وهو ما لا يجوز، لأن الناس كلهم في الدعاء إلى الدين سواء، والإعطاء للطاقة على أخذه فهم فيه سواء، والتعريف بجميع[3] الدين فهم فيه سواء، لم يجبرهم عليه جبراً، ولم يفضل بعضهم على بعض، بأنه أعطى بعضاً ديناً وحرمه آخرين، حاش لله من ذلك، وعز وجل رب العالمين !!

الدين واحد، والدعوة واحدة، والأمر بالدين واحد، وليس الله عز وجل يمنع أحداً عن دينه، ولا يحول بينه وبين أخذه، بل لطف لهم[4] في الدعاء، وسألهم الدخول في الطاعة بأرفق الرفق، وأحسن الدعاء، وأبين رحمة، وأوجب حجة، وأكمل عدل، وأبعد ظلم وجبرٍ وهزل.

ألا ترى كيف قال لموسى وهارون صلى الله عليهما: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤٤)﴾ [طه].

وأما زعمك أنا نفرّ من طريقك وحجتك، فلعمري إن الكفر أحق ما فر منه المؤمنون.

---

(١) قدار: هو اسم عاقر ناقة ثمود.

(٢) في (أ): قولك.

(٣) في (ب): لجميع.

(٤) في (أ): بهم.

فأما مسائلك وردّ جوابها، فليس مثلنا ممن يفر عن مثلك، والحق هو القاهر للباطل.

وأما قولك: إنك تسألنا – زعمت – فتقول: أفليس قد هدى الله المشركين لما هدى إليه المؤمنين؟

فإن قلنا لك: نعم.

قلت لنا: – زعمت – قد هداهم الله جميعاً، يعنون: قد دعاهم جميعاً، وهذا عندك – زعمت – معنى هذه الآية، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]، فأمسكت عن آخر الكلام وهو ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧].

ونحن نقول: إن الهدى من الله عز وجل هو الدعاء إلى الدين، لا الجبر ولا القسر ولا الحتم، وأنت تجعل الهدى إدخالاً في الهدى كرهاً وجبراً، وكذلك الكفر تجعله إدخالاً فيه جبراً وقسراً، ولم تجد في كتاب الله عز وجل آية واحدة تشهد لكم في القرآن بذلك، بل[1] الآيات كلها كاملة تشهد لنا أنه عز وجل لم يعاقب ولم يُثب إلا بما فعل الخلق، لا بما فعل هو جل ثناؤه، والهدى هو: الدعاء، وأي هدى أعظم من الدعاء الذي دعا الله عز وجل خلقه إليه؟! فاستحبّ من استحب منهم العمى على الهدى، فالهدى هو: الدعاء، وليس لك فيه حجة تُسقط العدل بوجه من جميع الوجوه.

ثم قلت في آخر مسألتك: ولكنا إنما نسألكم عن التعريف للهدى، أليس قد عرَّف المشركين – زعمت – جميعاً، من توحيده ورسالة رسله ما عرف المؤمنين؟

فإن قلنا لك: نعم.

(١) في (ب): من.

قلت لنا: فإن الله يكذب قولنا – زعمت – بقوله: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاء رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ٥٤]، وقوله: ﴿بَلْ هُمْ فِي شَكٍّ مِّن ذِكْرِي﴾ [ص: ٨]، وبقوله: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللهُ﴾ [البقرة: ١١٨]، وبقوله: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]. وأشباه ذلك من كتاب الله عز وجل.

والمؤمنون – زعمت – لم يكونوا في شك من ذكر الله، ولا في شك من القيامة – زعمت – ولا في مرية من لقاء ربهم، وإنا لا نجد – زعمت – هاهنا مخرجاً ولا حجة ندفع بها ما قلت، لأن تنزيل القرآن يكذبنا – زعمت – وقد كتبت هذه في أول مسائلك – زعمت – فقلت: إنه قد دخل فيها شيء أحببت تفسيره.

فالجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: ونحن نجيبك، فنقول لك: إن الله عز وجل قد عرّف المشركين جميعاً من توحيده ورسالة رسله ما عرّف المؤمنين، ولا يجوز غير ذلك في عدل الله عز وجل، ،وإلا لم تلزم المشركين حجة.

ألا ترى كيف قال: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ (١١٥)﴾ [المؤمنون]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبأ: ٢٨]، وقوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ [الأعراف: ١٥٨]، وقوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقوله: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا لَلْهُدَى (١٢) وَإِنَّ لَنَا لَلْآخِرَةَ وَالْأُولَى (١٣)﴾ [الليل]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ﴾ [الحديد: ٢٦]، ثم قال: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. لم يخص أحداً دون أحد، بتعريف ولا هدى، وقال: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، وقوله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة:٣٣، الصف: ٩].

أفلا ترى أنه أراد أن لا يكون في جميع الأرض كلها دين إلا دينه وحده، ولا دين معه تخييراً، وأنه قد[1] دعا جميع الخلق إلى تعريف ذلك الدين. شاهدُ ذلك، قوله عز وجل يدل على أنهم قد عُرِّفوا الدين كله، حيث يقول: ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]، وقوله: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)﴾ [العنكبوت]، وقوله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦]. ثم قال عز وجل الحجة القاطعة التي ليس لأحد بعدها عذر، وهي قوله عز وجل: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، فأي حجة أقوى من حجة مَن خُصّ بأمر على صاحبه، وكلُف صاحبه من العمل مثل ما كُلف، فلما قصّر خُلّد في العذاب المقيم، وقد عُرّف صاحبه من التوحيد ورسالات الرسل — زعمت — ما لم يعرّف الآخر، وكذلك يقضي قائدكم سدوم في مجلس قضائه. فأما رب العالمين العدل الذي لا يجور، فليس هذا حكمه، عزّ عن ذلك وتعالى علواً كبيرا !!

وأما قولك تعتذر عن المشركين، وتحتجّ لهم على رب العالمين، وأنه قصدهم بالجهل، وخص المؤمنين بالعلم والهدى، مثل ما ذكرت أنهم في مرية وشك، وذلك مبلغهم من العلم، وقولهم: ﴿لَوْلاَ يُكَلِّمُنَا اللهُ﴾ [البقرة: ١١٨]، وجميع ما دفعت به عنهم من الآيات التي جهلت معناها، وألزمت الله عز وجل كفرهم، وأنهم لم يُؤتَوا في كفرهم إلا من قِبَله، إذ جهلت تأويل المتشابه، ولم تكن من أهل العلم الراسخين فيه، فذهبتَ عن الهدى مذهباً بعيداً، ثم قلتَ لمن غررتَه من أصحابك وتبّاعك، وأهلكتهم في دينهم: إنا لن نجد هاهنا مخرجاً ولا حجة — زعمت — لأن تنزيل

---

(١) سقط من (أ): قد.

القرآن يكذبنا[١] على قولك - زعمت - فاسمع الآن ما يأتيك من القرآن، وغيره من الحجج القواطع بحجة الله عز وجل.

أما قوله عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاء رَبِّهِمْ﴾ [فصلت: ٥٤]، وجميع ما ذكرت من الحجج، فذلك الذي فعلوه من المرية والإعراض عن ذكر الله عز وجل، والشك في لقائه، وأنه مبلغهم من العلم، فذلك كله الذي اعتللت به إنما اختاروه بعد إبلاغ الرسل لهم ما حملت إليهم، وبعد تعريفهم[٢] التوحيد والفرائض، واجتهاد الرسل في دعائهم ونصيحتهم لهم، وتعليمهم لهم والحرص عليهم والرفق بهم، فلما صدّوا وعتوا، واختاروا العمى والجهل على الهدى والطاعة، واستعملو الشك والارتياب والتجاهل بعد البيان، سمّاهم الله عز وجل بما اختاروا من ذلك، ونسب إليهم ما عملوا، وقصّ ذلك عنهم في كتابه.

لا أنهم جهلوا الله عز وجل ولا رسله، ولا توحيده ولا خلقه لهم، ولا أنه ربهم، ولا تبليغ الرسل إليهم. والشاهدُ لنا على ذلك، وإبطال حجتك، قول الله عز وجل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]، وقولهم في الأصنام: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ [الزمر: ٣]، وقوله عز وجل: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ (٩)﴾ [الزخرف]، وقوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ (١٣) وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (١٤)﴾ [النمل]، وقوله عز وجل يشهد عليهم بالبصائر: ﴿وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ

---

(١) في (ب): الكتاب تكذيبا. وتكذيبا مصحفة.

(٢) في (أ): تعريف.

(٣٨)﴾ [العنكبوت]، وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ لِخَزَنَةِ جَهَنَّمَ ادْعُوا رَبَّكُمْ يُخَفِّفْ عَنَّا يَوْمًا مِّنَ الْعَذَابِ (٤٩) قَالُوا أَوَلَمْ تَكُ تَأْتِيكُمْ رُسُلُكُم بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا بَلَى قَالُوا فَادْعُوا وَمَا دُعَاء الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ (٥٠)﴾ [غافر].

ألا ترى كيف[١] أقرّوا بأن الرسل قد جاءتهم بالبينات؟! وأكبر البينات تعريف التوحيد والعدل.

ألا ترى كيف أقروا بأن الرسل قد جاءتهم بالبينات؟! فأي شك في التوحيد والعدل، أو في القيامة، بعد إقرارهم بأن الرسل قد جاؤوهم بالبينات؟! كما قال الله عز وجل، كأنك لم تسمع الله جل ثناؤه يقول: ﴿فَلَمَّا عَتَوْاْ عَن مَّا نُهُواْ عَنْهُ﴾ [الأعراف: ١٦٦]، وقوله: ﴿ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ٢٤]، وقوله: ﴿اسْتِكْبَارًا فِي الْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٤٣]، وقوله في فرعون اللعين: ﴿وَاسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [القصص: ٣٩]؟!

فأين كانت أذناك عن هذا كله يا أيها الهالك في دينه؟!

وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِن فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ (٥٦)﴾ [غافر]، (وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ (٥٩)﴾ [غافر])[٢].

وكل ما ذكر الله عز وجل عنهم من شك أو مرية أو ارتياب، أو جهل أو تجاهل، فإنما ذلك كله بعد لزوم الحجة لهم، وإبلاغ الرسل إليهم[٣]، ووضوح

(١) في (أ): كيف قال.
(٢) سقط من (أ): ما بين القوسين.
(٣) سقط من (ب): إليهم.

القرآن، وقطع عذر جميع من تحت أديم السماء. والدليل على ذلك قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِندَهُم مِّنَ الْعِلْمِ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِؤُون (٨٣)﴾ [غافر].

أفلا ترى أنه عز وجل أخبر أن عندهم علماً، ثم قال: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ (٨٤) فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا﴾ [غافر].

وكذلك لم ينفع فرعون إيمانه، لما رأى بأس الله عز وجل، وقوله سبحانه: ﴿قَالُواْ يَا مُوسَى ادْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِندَكَ لَئِن كَشَفْتَ عَنَّا الرِّجْزَ لَنُؤْمِنَنَّ لَكَ وَلَنُرْسِلَنَّ مَعَكَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ (١٣٤) فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ إِلَى أَجَلٍ هُم بَالِغُوهُ إِذَا هُمْ يَنكُثُونَ (١٣٥)﴾ [الأعراف].

أولا ترى أكبر شاهد عليك أنهم إنما اختاروا الكفر على الايمان اختيارا لا جبرا، فلما رأوا بأس الله عز وجل تركوا ما اختاروا من الشرك، حين عاينوا العذاب وعُرضوا عليه. وحين أرادوا الايمان آمنوا، كما كفروا حيث أرادوا الكفر. وهذا أكبر شاهد في إثبات العدل، وإبطال الجبر، وفي[1] هذه الآية التي قبل هذه الآخرة، لنا عليك ثلاث حجج:

واحدة في اعتلالك بالعلم.

والأخرى قولك: إن الاستطاعة مع الفعل.

والثالثة قولك: إنهم مجبورون على الشرك جبراً، فتراهم حين أرادوا ورأوا بأس الله عز وجل فأيقنوا بالعذاب، كفروا بما كانوا به مشركين، حين أرادوا الرجوع عن الشرك، فصح أنه لا جبر كان لزمهم.

---

(١) في (أ): في.

والأخرى أنهم كانوا مستطيعين للايمان قبل فعل الايمان، لمَّا آمنوا حيث أرادوا.

والحجة الثالثة أنه قد لزمك أن العلم لم يحملهم على الشرك، وأن قولك: إن الله لا يريد أن يؤمنوا، فيبطل علمه - زعمت - [باطل].

أفلا تراهم قد آمنوا حيث أرادوا، كما أراد الله منهم أن يؤمنوا، تخييراً لا جبراً، ولم يحل العلم بينهم وبين التوبة.

ألا تسمع كيف حكى الله عز وجل عنهم حيث يقول: ﴿فَلَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا قَالُوا آمَنَّا بِاللهِ وَحْدَهُ وَكَفَرْنَا بِمَا كُنَّا بِهِ مُشْرِكِينَ (٨٤)﴾ [غافر]، فأي برهان أوضح من هذا البرهان[1]؟! وأي حجة أقوى من هذه الحجة الدامغة لكل مجبر على وجه الأرض؟!

ثم قال جل ثناؤه: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَانُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَأْسَنَا سُنَّتَ اللهِ الَّتِي قَدْ خَلَتْ فِي عِبَادِهِ وَخَسِرَ هُنَالِكَ الْكَافِرُونَ (٨٥)﴾ [غافر]، وكذلك قال عز وجل في إيمان فرعون سواء سواء إنه آمن حيث أراد، وكفر حيث أراد، ولم ينفعه إيمانه، لأن السنة قد جرت من الله عز وجل أنه لا يقبل التوبة عند حضور العذاب، لأنهم كانوا يستطيعون الايمان قبل ذلك.

ألا ترى كيف قال: ﴿وَقَدْ كَانُوا يُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ وَهُمْ سَالِمُونَ (٤٣)﴾ [القلم]، لأن الاستطاعة موجودة فيهم قبل الفعل، وإنما يقبل الله التوبة والناس في مهل، والايمان لهم ممكن، لأنهم يقدرون عليه ويستطيعونه، ولذلك لم يقبله عز وجل عند حضور العذاب والأخذ بالكَظَم. وهذا أكبر دليل، وأقوى حجة على أن الاستطاعة قبل الفعل، ولذلك لزمتهم الحجة.

وقوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٧)﴾ [فصلت].

---

(١) سقط من (أ): من هذا البرهان.

أفلا ترى أيها المغبون في عقله، أن الصاعقة أخذتهم بكسبهم لا بما ذكرت، من أن الله عز وجل أخذهم بلا كسب، وزعمت أنه أراد منهم الكفر، ألا تسمعه كيف يقول: ﴿فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٧)﴾، ولم يقل: بما خلقت من فعلهم، سبحان الله العظيم، ما أعظم ما قلتم على الله عز وجل !!

ومن الحجة عليك في عذرك للمشركين أنهم في مرية وشك، وأنه لا علم لهم ولا بصيرة عندهم، واحتججت بقوله عز وجل: ﴿ذَلِكَ مَبْلَغُهُم مِّنَ الْعِلْمِ﴾ [النجم: ٣٠]، فأين نسيت قوله عز وجل: ﴿فَلَمَّا جَاءتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُّبِينٌ (١٣) وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُفْسِدِينَ (١٤)﴾ [النمل]؟!

وزعمت أنا لا نجد في هذا الموضع حجة ندفع بها قولك، جهلاً منك بكتاب الله عز وجل، وإعجاباً بالخطأ.

وقوله عز وجل: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ (٢٦) فَلَنُذِيقَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا عَذَابًا شَدِيدًا وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ (٢٧) ذَلِكَ جَزَاء أَعْدَاء اللهِ النَّارُ لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ جَزَاء بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ (٢٨)﴾ [فصلت]. فهل تسمعه عز وجل يقول كما قلت، أو ينسب إلى نفسه ما نسبت إليه، من أنه أراد ذلك منهم وقضاه عليهم، وخلقه من فعلهم؟

وزعمت أنهم لا عقول لهم، ولا بصائر عندهم، ولا معرفة توجب عليهم حجة!!

فأي ظلم أظلم، أو جور أجور، من ظلمِ مَن عذّب مَن هذه صفته؟! بل عذرتهم وألزمت خالقك خطاياهم، ألم تسمعه عز وجل يخبر أنه خلّدهم في النار: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [التوبة: ٨٢، ٩٥]، و جزاء ﴿بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾ [البقرة: ٩٥، النساء: ٦٢، القصص: ٤٧، الروم: ٣٦، الشورى: ٤٨، الجمعة: ٧]، و ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا

يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤]، و ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا بِآيَاتِنَا يَجْحَدُونَ (٢٨)﴾ [فصلت]. وتبرأ عز وجل مما ادعيت عليه، وألزمته من خلق أفعالهم، وقضاء الفساد عليهم.

وقوله عز وجل: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ (٥٣)﴾ [فصلت]، ثم قال عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ فِي مِرْيَةٍ مِّن لِّقَاء رَبِّهِمْ أَلَا إِنَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ (٥٤)﴾ [فصلت].

أفلا ترى أيها المغرور أن[1] المرية إنما اختاروها لأنفسهم، واتبعوا الأهواء فيها، مكابرة لعقولهم، بعد ما تبين لهم الحق، الذي أعلمك الله عز وجل أنه أراهم آياته في الآفاق وفي أنفسهم، ولزمتهم فيه الحجة، وتبيّن لهم فيه الحق، ثم اختاروا التعامي عن ذلك الحق، فاحتج الله عليهم وعلى غيرهم من الظالمين، أنه لا عذر لأحد بعد البيان وإرسال الرسل عليهم السلام.

وقوله عز وجل: ﴿أَلَا إِنَّ الَّذِينَ يُمَارُونَ فِي السَّاعَةِ لَفِي ضَلَالٍ بَعِيدٍ (١٨)﴾ [الشورى]. أفلا ترى أنهم إنما يمارون بالمشاقّة والمكابرة، لا أنهم جُبروا على ذلك ولا قسروا عليه؟!

وقوله عز وجل: ﴿قَالُوا لَوْلَا أُوتِيَ مِثْلَ مَا أُوتِيَ مُوسَى أَوَلَمْ يَكْفُرُوا بِمَا أُوتِيَ مُوسَى مِن قَبْلُ قَالُوا سِحْرَانِ تَظَاهَرَا﴾ [القصص: ٤٨]. أفلا ترى أنهم قد كانوا يعلمون بما أُوتي موسى. وزعمت أنت أنه لا علم عندهم.

وقوله عز وجل: ﴿قَالُواْ إِنَّ اللّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلاَّ نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّىَ يَأْتِيَنَا بِقُرْبَانٍ تَأْكُلُهُ النَّارُ قُلْ قَدْ جَاءكُمْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِي بِالْبَيِّنَاتِ وَبِالَّذِي قُلْتُمْ فَلِمَ قَتَلْتُمُوهُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ (١٨٣)﴾ [آل عمران].

---

(١) في (أ): إلى.

ولنا في هذا الباب من الرد عليك من شواهد القرآن ما يطول به الكتاب.

وأما ما ذكرت من المؤمنين أنهم لم يكونوا في شك من ذكر الله جل ثناؤه، ولا في شك من توحيده، ولا في شك من القيامة، ولا في مرية من لقاء ربهم، فنحن الآن نقول لك: خبّرنا عن هؤلاء المؤمنين، هل هم مجبورون على ما ذكرت لا تخيير لهم كما قلت، أم مخيرون تخييراً؟!

فإن قلت: إنهم مخيرون تخييراً.

قلنا لك: قد لزمك أنك قد رجعت عن قولك، وصرت إلى قولنا بالعدل.

وإن قلت: إن الله عز وجل جبرهم على الايمان جبراً، وعلى أنهم لا يشكّون في توحيده، ولا في القيامة، ولا في لقاء ربهم، أعني: المؤمنين.

قلنا لك: أخبرنا متى جبرهم الله على هذا الذي ذكرت، أكان ذلك الجبر منه لهم وهم مشركون قبل أن يؤمنوا، أم وهم مؤمنون؟

فإن قلت: إن الله عز وجل جبرهم على الايمان بعد ما كانوا مشركين.

قلنا لك: فقد أكذبك الله عز وجل بقوله: ﴿إِنَّ اللهَّ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كَاذِبٌ كَفَّارٌ (٣)﴾ [الزمر]، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا (١٠٧)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿إِنَّ اللهَّ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ (٦)﴾ [المنافقون]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ اللهِ قَدْ ضَلُّواْ ضَلاَلاً بَعِيدًا (١٦٧) إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمْ يَكُنِ اللهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ طَرِيقاً (١٦٨) إِلاَّ طَرِيقَ جَهَنَّمَ﴾ [النساء]، وقوله: ﴿وَعَادًا وَثَمُودَ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَاكِنِهِمْ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ﴾ [العنكبوت: ٣٨].

فاسمع إلى هذه الآيات في مسألتك عن ثمود خاصة، كيف جاءك فيه الجواب القاطع لك، في براءة الله عز وجل من كفرهم، وإضافته لكفرهم إليهم، وإلى

ما[1] ﴿زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَكَانُوا مُسْتَبْصِرِينَ (٣٨)﴾ [العنكبوت]، فلم يستعملوا تلك البصائر في طاعة الله عز وجل، وأنت وإخوانك المجبرة تقولون: إن الله عز وجل هو الذي صدهم عن السبيل وأراده منهم، وقضاه عليهم، وخلقه من فعلهم. فانظر مَن المفتري على الله عز وجل منّا ومنكم، والرادّ لكتابه صراحاً. ﴿هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١، النمل: ٦٤] !!

ثم يلزمك بعد ذلك أنه لا حمد لهم ولا شكر ولا أجر تجب به الجنة، لو كانوا مكرهين على الايمان، وإذاً لم يجز في حكمة الحكيم الصادق أن يقول: ﴿جَزَاء بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [السجدة: ١٧، الأحقاف: ١٤، الواقعة: ٢٤]، ولم يقل: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ (١٧) وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ (١٨)﴾ [الذاريات]، وقال: ﴿بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ (٢٤)﴾ [الحاقة]، وقال: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (٣٠)﴾ [الكهف].

وإن قلت: إنه جبرهم من بعد ما هم مؤمنون[2].

قلنا لك: فقد لزمك أن أصل إيمانهم كان بلا جبر، وبطلت دعواك.

ثم زعمت أنه جبرهم بعد ما اختاروا هم الايمان – زعمت – وصار فعلهم للايمان باختيارهم لا بجبرة لهم على الايمان. ثم جبرهم – زعمت – على أن لا يكون منهم شك في توحيده ولا قيامته، ولا مرية من لقاء ربهم – زعمت – بعدما لزمك أن إيمانهم كان بلا جبر ولا قسر، ويلزمك أن الاستطاعة قبل الفعل أيضا، وكل[3] مجبور على شيء لا تجب له مكافأة، ولا يعقل هذا الذي قلت في لغة العرب ولا في خطابها، ولا غير ذلك.

---

(١) سقط من (أ): ما.

(٢) في (ب): مؤمنين.

(٣) في (أ): وكان.

وشاهدُ ذلك قوله عز وجل: ﴿هَلْ جَزَاء الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ (٦٠) فَبِأَيِّ آلَاء رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (٦١)﴾ [الرحمن]، وقوله: ﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلاَّ عَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٦٤]، وقوله: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ (٧) وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ (٨)﴾ [الزلزلة]، وقوله: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا (٦٣)﴾ [مريم]، وقوله: ﴿وَمَن يَخْرُجْ مِن بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

ولو كان مجبوراً لم يوجد في العقول أن له أجراً، إلا أن تزعم أنه يجوز في اللغة أن باب دارك إذا أغلقته عليك أن له حمداً أو شكراً، وإذا فتحته وجب له حمد وشكر وأجر، وأنت المحرك له والفاتح !!

فإن كان لعمرك هذا يجوز في لغة العرب، ولا يُذمّ قائله، فلا بأس بما قلت، وإن لم يجز عند العرب، وكان قائله في العقول مذموماً، لم يجز ما قلت.

وهذا القرآن أكبر شاهد عليك، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَن زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَما الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ (١٨٥)﴾ [آل عمران]، والأجر لا يكون إلا للعاملين، ولا يجب للمجبورين. وقوله عز وجل: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (٣٩)﴾ [النجم]، وقوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُم مَّشْكُورًا (١٩)﴾[الإسراء].

فهل تراه أدخل الجنة أحداً بلا عمل، أو أدخل النار أحداً بلا عمل؟! ولا تجد ذلك أبداً، إلا أن تجد سَمَكاً في الهواء، أو طيراً[1] في أسفل الماء، فإن وجدت ذلك فسوف تجد آية توجب لأحد من بني آدم الجنة، أو توجب عليه النار، بلا عمل

---

(١) في (أ): وطيراً.

عمله، ولا أمر استحقه، إلا أن يكون طفلاً أو مجنوناً لا عقل له، أو معذوراً ممن عذره الله في القرآن، فلا سبيل لك إلى وجود ذلك أبداً، ولو جهدت جهدك، لأن الباطل لجلج، والحق أبلج، وكفى بهذا باهراً وكاسراً عليك !!

ومن الدليل لنا على أن الله عز وجل قد عرّف المشركين من الدعاء إلى توحيده ما عرّف المؤمنين، إقرارُ أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه بأن الله عز وجل هو الذي أرسل محمداً، وأن محمداً رسوله صلى الله عليه وعلى آله، وأن الله ربه وخالقه، من ذلك قوله:

ألا أَبلِغـا عنـي عـلى ذاتِ بيننـا — لُؤيا وخُصـا مـن لُـؤَيٍّ بنـي كعـب

ألم تعلمـوا أنّـا وجـدنا محمـدا — نبيا كموسى خُـطَّ في أول الكتـب

وأن عليـه في العبـاد محبـة — ولا خـيرَ ممـن خصَّـهُ الله بالحـب

وأن الـذي سـوَّدتُمُ مـن كتـابكم — لكم كائنٌ نحسا كَرَاغية السَّـقب[1]

وهي أبيات اختصرناها. أفلا ترى إلى إقراره بالله عز وجل وبوحدانيته ونبوة نبيه، وإقراره بموسى صلى الله عليه، وإقراره بناقة ثمود، حيث قال:

وأن الـذي سـوَّدتُمُ مـن كتـابكم — لكم كـائنٌ نحسـا كَرَاغيـة السَّـقب

وراغية السقب هي: ناقة ثمود.

يقول لقريش: إن الكتاب الذي كتبوه على النبي صلوات الله عليه وعلى آله وسلم وعلى بني هاشم في قطيعة الأرحام، سوف يكون نحساً عليهم، كما كانت الناقة نحساً على ثمود.

وله أيضاً:

---

(١) سيرة ابن هشام ١/ ٣٧٧-٣٧٨.

والله لا أخذلُ النبي ولا ... يخذُلُهُ من بنيَّ ذو حَسب
حتى تَرون الرؤوس عاثرة ... منا ومنهم بالقُطَّع القُضُب
وترجعُ الخيلُ بعد شدَّتها ... مردودةً نحو وُجهةِ الهرب
نحن وهذا النبي أُسرتُه ... نضربُ عنه العُداة بالشُهُب
بمُرهفات عن هاشم ورثت ... بيضٍ خفافٍ وعبدِ مُطلب
إنّا إذا رامَ ضيمَهُ أحدٌ ... لم يذُقِ الموتَ الأمَّ العرب
إن عليًّا وجعفراً ثقةٌ ... عندَ شِدادِ الأمور والكُرب
لا تخذُلا وانصُرا ابنَ عمِّكُما ... أخي لأُمِّي من بينهم وأبي[١]

أفلا ترى إلى هذا الاقرار وجودة المعرفة بالله عز وجل وبرسوله، وأنه غير منكر لذلك، ولا جاهل به، ولكن منعته العصبية وحمية الجاهلية أن يفارق دين الأصنام، وقد علمت ما جاء في الأخبار، حيث «سأله النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يُسلم ويضمن له على الله الجنة. فقال: يا ابن أخي إني لأعلم أن ما قلت حق، غير أني أخاف أن تقول نساء قريش: جزع أبو طالب عند الموت».

والدليل على صدق ذلك، قوله:

والله لن يَصلُوا إليك بجمعِهم ... حتى أُوَسَّدَ في التراب دفينا
فاصدع بأمرك ما عليك غضاضةٌ ... أبشر وقرَّ بذاك منك عُيونا
ودعوتني وزعمتَ أنك ناصحي ... ولقد صدقت بما زعمت يقينا
وعَرَضت ديناً قد علمتُ بأنه ... من خيرِ أديان البريةِ دينا
لولا المَلامَةُ أو حِذاري سُبَّةً ... لوجدتني سَمحاً بذاك مُبينا[٢]

---

(١) شرح نهج البلاغة ١٣ / ٢٩٦.

(٢) شرح نهج البلاغة ١٤ / ٥٥، وفتح الباري ٧ / ١٥٣، والإصابة ٤ / ١١٦.

وقد كان في قريش وغيرها من هو على مثل رأي أبي طالب كثير غير قليل، مثل عتبة وشيبة ابني ربيعة، وما روي عنهما من التصديق بالنبي صلى الله عليه في كتاب المغازي، حيث أخبرهما عداس غلامهما عن النبي صلى الله عليه[1]. ولولا طول الكتاب لفسّرنا كثيراً من ذلك.

فأبو طالب قد علم وصحّ عنده أن محمداً صلوات الله عليه وعلى آله وسلم رسول من الله لا شك في ذلك عنده، وأن الله الواحد الذي بعثه، وإلهه الذي خلقه. ألا ترى إلى قوله في شأن الصحيفة، حيث يقول:

ألا هل أتى إخواننا صُنعُ ربنا ... على نأيهم والأمرُ بالناس أرودُ
ألم يأتهم أنّ الصحيفة مُزّقت ... وكُلُّ الذي لم يرضَه الله مفسد
تَداعى لها إفكٌ وسحرٌ مُجَمَّعٌ ... ولم تُلفِ سحراً آخر الدهر يصعدُ
تَرَاوَجَها من ليس فيها بمثبتٍ ... فطائرها في رأسها يتردَّدُ[2]

فلم يكُ في شك من الخالق ولا من النبي صلى الله عليه، ولكن منعته الحمية واتباع الهوى، بلا جبر ولا قسر، فلم يرد أن يؤمن وهو قد عرف الحق أين هو ومع من هو.

فإن قال قائل منكم أو من غيركم: إنما امتنع أبو طالب من الايمان، لأن الله لم يرد أن يؤمن، لما علم أنه لا يؤمن، ولو أراد منه الايمان لكان ذلك يوجب على الله أنه أراد منه أن يُبطل علمه.

قلنا لكم: فنحن نزيدكم في تأكيد الحجة لكم في ذلك من القرآن، حتى نعطف

(١) تاريخ الطبري ٢/ ٣٤٥–٣٤٦.

(٢) سيرة ابن هشام ٢/ ١٧. وورد البيت الأول هكذا: مَراوحها إفك... وورد البيت الثاني هكذا:

فيخبرهم أن الصحيفة مزقت ... وأن كل ما لم يرضه الله مفسد

اعلم وفقنا الله وإياك أيها الناظر من هذا الكلام أنه قد روى الإمام المنصور بالله (ع) عبدالله بن حمزة إجماع آل محمد على إيمان أبي طالب (ع) وقد رويت أحاديث صحيحة كثيرة دالة على إيمانه عن الرسول (ص) وعن علي عليه السلام تجدها في كتاب (البرهان اللائح في إسلام شيخ الأباطح)، ورد ما روي واستدل على عدم إيمانه، وقد ذكر مؤلفه السيد العلامة إبراهيم الدرسي وهو ثقة أنه وقف على جواب سؤال للمنصور بالله عليه السلام عن الناصر في شأن أبي طالب (ع) فقال تلك رواية عنه غير صحيحة وليست في النسخة عندنا من كتاب النجاة. قال هذا المؤلف: وهذا الكلام وجدته في أجوبة له عليه السلام في مجموع أسئلة اهـ

عليكم بما لا مخرج لكم منه بحول الله وقوته، قال الله عز وجل في آية من كتابه نزلت في أبي طالب، وهي قوله: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ وَإِن يُهْلِكُونَ إِلاَّ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ (٢٦) وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُواْ عَلَى النَّارِ فَقَالُواْ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (٢٧)﴾ [الأنعام][1].

أفلا ترى أن فيه الاستطاعة ثابتة قبل الفعل.

فنقول لكم: أليس قد أخبر الله عز وجل عن قول أبي طالب يوم القيامة، إذا وقف على النار وقد علم أنه لا يؤمن؟

فإن قلتم: نعم.

قلنا لكم: فأخبرونا عن قول رسول الله صلى الله عليه وعلى آله لعمه أبي طالب عند الموت: «يا عمّ قل لا إله إلا الله، وأقرّ بأني رسول الله، أضمن لك بها على الله عز وجل الجنة غداً. فقال: إني لأعلم أن الذي قلت كما قلت، ولكني أخاف أن تقول نساء قريش: جزع أبو طالب عند الموت»[2].

فنقول لكم: أرأيتم لو أسلم أبو طالب كما طلب منه النبي صلى الله عليه، هل كان النبي يفي له بما ضمن له على الله عز وجل، أم لا يفي له به؟!

---

(١) أخرجه ابن جرير، وعبد بن حميد، والحاكم. الدر المنثور ٣/ ٢٦٠.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ج١/ ص٤٥٧/ ح١٢٩٤، ومسلم في صحيحه ج١/ ص٥٤/ ح٢٤، والنسائي في سننه ج٤/ ص٩١/ ح٢٠٣٥ وابن حبان في صحيحه ج٣/ ص٢٦٣/ ح٩٨٢، والترمذي في سننه ج٥/ ص٣٤١/ ح٣١٨٨، وابن ماجة في سننه ج١/ ص٦٧٨/ ح٢٠٩٧، وأحمد بن حنبل في مسنده ج١/ ص١٨٣/ ح١٥٩٠، والحاكم في مستدركه ج٢/ ص٣٦٦/ ح٣٢٩١، والطبراني في معجمه الكبير ج٢٠/ ص٣٤٩/ ح٨٢٠، والنسائي في سننه الكبرى ج١/ ص٦٥٥/ ح٢١٦٢، وابن راهويه في مسنده ج١/ ص٢٤٧/ ح٢٠٨، وابن عمرو الشيباني في الآحاد والمثاني ج٢/ ص٤٣/ ح٧٢٠، وأبو يعلى في مسنده ج١١/ ص٤٠/ ح٦١٧٨.

وقد ذكر المنصور بالله الحسن بن بدر الدين (ع) في أنوار اليقين أنه قول أكثر أهل البيت (ع) وأن بعضهم ادعى الإجماع على ذلك من أهل البيت عليهم السلام. وهذا في إثبات الإجماع وصحته من دون نظر إلى الأدلة، وإلا فإنها ناصة على إيمانه. ومع هذا فلا يخفى أنه في كلام هذا المتكلم اضطراب وهو الموجود في هذا الكتاب حيث استدل على عدم مفارقته دين الأصنام بحديث: (يا عم قل لا إله إلا الله وأقر بأني رسول الله... إلخ) وبنزول آية "وهم ينهون عنه... إلخ" مع أنه ذكر أنه أقر بالله ووحدانيته وبرسول الله (ص)، ويدل في ذلك الأشعار وصححها، وكذلك دعا إلى الدين ولم ينه عنه، ألا ترى قوله: (ألا أبلغا...) وقوله: (ألا تخذلا وانصرا ابن عمكما...) ولم ينأ عنه أيضاً كما أقر به المؤلف (ع)، ودلل عليه بالأشعار، وإن كان قد دلل عليه بما في الحديث (ولكني أخاف أن... إلخ) فهو معارض بما رواه من الأشعار من أن أبا طالب أقرّ. فثبت بما ذكرنا اضطراب الكلام هنا. وأما

فإن قلتم: لم يكن ليفي له بما ضمن له، كفرتم بضمان رسول الله صلى الله عليه، وألزمتموه أنه طلب من عمه أمراً لا يجوز عند الله، وأن الله يُخفر فيه ضمانه، وخرجتم من قوله: ﴿مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللهَ﴾ [النساء: ٨٠]، وقال: ﴿وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾ [النور: ٥٤]، وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وإن قلتم: نعم، لو أسلم أبو طالب لوفى له رسول الله صلى الله بذلك الضمان لا شك فيه ولا مرية.

قلنا لكم: فنراكم الآن قد أوجبتم ولزمكم أن علم الله عز وجل لا يحول بين أحد من الناس كلهم وبين طاعة الله، بعد ما أنزل في أبي طالب هذه الآية لم ييئس رسول الله صلى الله عليه من توبته ورجعته، لعلمه أنه مخيّر قادر على التوبة، غير مجبور على الكفر ولا مقسور، ولا مخلوق فعله، ولا مقضيّ[1] عليه ظلمه، ولا مقدّر عمله، ولا مراد كفره، ولا العلم مانع له من الرجوع إلى الحق.

فلما كان الأمر على ما قلنا، بواضح الحجة والصدق الذي لا كذب فيه، طلب إليه رسول الله صلى الله عليه أن ينطق بتوحيد الله، وأن يعتقده في قلبه، ويقرّ أنه رسول الله، ويضمن له على الله عز وجل الجنة، فكره ذلك وأخذته الحمية. ولو فعله فقاله بلسانه، واعتقده في قلبه، لم يُمض الله عز وجل عليه حكم الآية، لأنه قد فتح باب التوبة، وجعل إليه السبيل، وسهّل إليه الطريق، ومكّن فيه الاستطاعة، ولم يحل بين أحد وبين الطاعة بعلم، ولا غيره من جميع الأشياء.

فهذه من أكبر الحجج عليك، وأقطعها لمقالتك وفريتك على الله جل ثناؤه. فافهم ما سألتنا عنه من قول الله عز وجل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى

(١) في (أ): ومقضي.

عَلَى الْهُدَى فَأَخَذَتْهُمْ صَاعِقَةُ الْعَذَابِ الْهُونِ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ (١٧)﴾ [فصلت].

ألا ترى إلى قوله: ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾؟! أولا ترى إلى قول صالح صلى الله عليه: يا قوم ﴿هَـذِهِ نَاقَةُ اللّهِ لَكُمْ آيَةً فَذَرُوهَا تَأْكُلْ فِي أَرْضِ اللّهِ وَلاَ تَمَسُّوهَا بِسُوَءٍ فَيَأْخُذَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٧٣)﴾ [الأعراف]، فعقروا الناقة وعتوا عن أمر ربهم. ويحك فهل تجد الله عز وجل أخبرك أنه شرك في فعلهم في شيء من جميع ما افتريته عليه، وفي هذا الكفاية لمن عقل.

وأنت تجعل لهم الحجة على الله جل ثناؤه، وتُخلِّصهم من العمى الذي اختاروه وتضيفه إلى ربك، حتى يفلجوا ويبطلوا القرآن، ﴿وَيَأْبَى اللّهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ (٣٢)﴾ [التوبة]، فاسمع ما ورد عليك من الحجج التي لا مخرج لك منها، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

[شبهة في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]، أليس قد زعمتم أن كل من خُلق لشيء فقد جُبر على ذلك، وأن الله لم يخلق الجن والانس لجنة ولا لنار، فأخبروني عن قول الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، أليس إنما خلقهم للعبادة؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: فما بالهم لم يكونوا كما خلقهم الله؟

فإن قالوا: إنه إنما عنى بهذا - أي: إنما خلقتهم لأن آمرهم بالعبادة.

فإن قالوا: كذلك نقول.

فقل: أفليس قد يجوز لنا أن نقول: خُلقوا للنار على غير وجه الجبر؟

فإن قالوا: بلى.

فقل: فَلِمَ عبتم ذلك علينا؟

وإن قالوا: لا.

فقل: فكل مخلوق لشيء إذاً فهو مجبور عليه، وقد جبر الله الناس على عبادته فعجز عن ذلك. تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا !! الله أعزّ وأقهر من أن يريد شيئا فلا يكون، أو يجبر شيئا على شيء فيعجزه؟!

الجواب قال أحمد بن يحيى صلى الله عليهما: وسألت عن قول الله سبحانه: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]، وقلت: إنّا نقول: إن من خُلق لشيء فقد جُبر عليه، وكفى بهذا الكلام عليك فضيحة ونقضا وثَلبا عند أهل

العلم !! وما تأتي من الجهل والعمى والتخليط، لا أنت تحسن أن تسأل كما يسأل الرجال، ولا أنت تأتي بقولنا في العدل على وجهه، وليس العجب منك، العجب ممن أطاعك على قولك من الجهال، واعتقد جهلك وتخليطك في السؤال، ولم يميزوا عليك، وذلك لإعجابهم بك، فأنت وهم كما قال الله عز وجل في فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ وَبِئْسَ الْوِرْدُ الْمَوْرُودُ (٩٨)﴾ [هود]، فهل بلغك قط أن عدليًّا يقول: إن الخلق لم يخلقوا لجنة ولا لنار؟!

وزعمت أن من قولنا: إن كل من خُلِق لشيء فقد جبر عليه، فنحن نقول لك الآن: فما قولك أنت، أكل مَن خلق لشيء فليس هو بمجبور عليه؟

فإن قلت: نعم، ليس مَن خلق لشيء هو مجبور عليه، بطلت دعواك كلها في جميع ما قلت، من أن الله عز وجل جبر العباد على الكفر والايمان، وخلقهم وأراد منهم أن يكون بعضهم كافرا وبعضهم مؤمناً، كذا قلت.

وإن قلت: إن الله عز وجل جبر الكفار جبراً على الكفر، وكذلك فعل بالمؤمنين جبرهم على الايمان، أَكْذَبَكَ الله عز وجل في كتابه، المنزل على لسان نبيه المرسل، صلى الله عليه، حيث يقول: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ [النساء: ٦٤]، وقوله: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللّهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [المائدة: ٧٤]، وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ (٤٩)﴾ [المدثر]، وقوله: ﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا (٦٥)﴾ [النساء].

أفلا ترى أنهم لا يصح لهم إيمان حتى يصيروا على هذا الشرط، أفهذا قول من جبرهم على طاعة أو معصية؟!

وأما قولك لنا: فما بالهم لم يكونوا كما خلقهم، فهذه المسألة راجعة عليك، لأنك

أنت المجبر ونحن العدليون، ونحن نقول لك: أخبرنا عن خلقه لهم للعبادة ما بالهم لم يعبدوه كلهم؟ وإنما عبده الأقلّ منهم، لأنه قال: ﴿فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلاَّ كُفُورًا﴾ [الإسراء: ٨٩، الفرقان: ٥٠]، وقال: ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الرعد: ١، هود: ١٧، غافر: ٥٩].

فإن قلت: كذلك أراد منهم وقضى عليهم، أن يكون بعضهم مؤمنا، وبعضهم كافراً، وهو لعمر الله قولك قد احتججت به في كتابك هذا.

قلنا لك: فأخبرنا عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات]، أصدقَ فيه أم لم يصدق؟

فإن قلت: لم يصدق، كفرت وحلَّ قتلك.

وإن قلت: صدق.

قلنا لك: فما بال العباد لم يعبدوه كما خلقهم للعبادة؟!

فإن قلت: غلبوه وعجز عنهم، كفرتَ وخرجتَ من دين الاسلام، فلا بد لك بالاضطرار - وأنت راغم الأنف - من أن تقول: لم يعبدوه كما خلقهم لعبادته، لا من عجز ولا من ضعف.

فنقول لك: فأخبرنا ما العلة التي قعدتْ بهم عن العبادة، فأخرجتهم عن الطاعة والعبادة التي خلقوا لها؟

فلا تجد علة تعتل بها، ولا حجة تجيبنا بها[1]، ولا وَزَراً تلجأ إليه، إلا الاقرار بأنهم مخيّرون في العبادة غير مجبورين، ولا مكرهين ولا مقسورين، وذلك هو الحق لا بد لك من ذلك، أحببت أو كرهت، لاضطرار الحجة الخانقة لك التي لم توجدك سبيلاً إلى كذب على الله عز وجل ولا فرية عليه.

(١) سقط من (أ): بها.

فافهم هذه الحجة الدامغة لك ولأصحابك المجبرة، التي غرقتم في بحرها، فإن مثلك مثل الشاة التي تبحث عن[1] الشفرة لتذبح بها.

ثم نقول لك من بعد هذا: إن الله عز وجل خلق الجن والانس والملائكة ليعبدوه مخيّرين، لا مجبورين ولا مكرهين، ولو أراد لجَبَرَهم على العبادة جبراً وقسراً وقهراً، فلا يكون تحت أديم السماء أحد إلا عابد لله عز وجل. وشاهدُ ذلك قوله لنبيه صلى الله عليه: ﴿وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ (٩٩)﴾ [يونس]. فأخبره عز وجل أنه لو شاء لآمنوا كلهم جميعاً، جبراً وقسراً وحتماً، ثم لا يكون لهم حمد ولا أجر، ولكان في ذلك الكفاية عن إرسال الرسل، وإنزال الكتب.

وقوله: ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ﴾، يعني: أنه لا يقدر على إكراه القلوب وجبرها على الايمان وغيره إلا الله القوي القادر، وليس النبي صلى الله عليه ولا غيره من جميع الخلق يقدر على إكراه القلوب، وإنما يقدر على إكراههم بالسيف كما أمر، حتى يعبدوا الله حقا حقا.

وقوله: ﴿وَلَوْ شَاء اللهُ مَا أَشْرَكُواْ﴾ [الأنعام: ١٠٧]، يقول: إنه لو أراد أن يجبرهم حتى لا يقدروا على الشرك لفعل ذلك، وما كان من نظائر هذا كله في معنى واحد، يقتضي أنه عز وجل لو أراد، ما عصاه مخلوق جبرا وقسرا، ولكنه خيّر تخييراً، ليعمل كل منهم ما أراد وما اختار، ولذلك بان العدل والحكمة، واستُحِق الثواب والعقاب، إذ جعل الأمر بالدين فرضاً افترضه على عباده تخييراً لا جبراً، وهذا هو الحكمة والعدل.

والدليل لنا على ذلك والشاهد لنا فيه، قوله عز وجل: ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَن

---

(١) في (أ): تنحث على. مصحفة.

بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَن بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ (٤٢)﴾ [الأنفال]، وقوله عز وجل: ﴿مَّا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ حَتَّىٰ يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ﴾ [آل عمران: ١٧٩]. وكفى بهذا القول حجة شافية لمن عقل وأنصف !! ولو لم تكن بينةٌ لم تلزم حجة، ولم تثبت حكمة، ولم يقم عدل، فهذا جواب مسألتك والحمد لله رب العالمين.

وأما قولك: إنه يجوز أن تقول: إنهم خلقوا للنار على غير وجه الجبر، فليس هذا قولَ مَن له عقل ولا أدنى معرفة، يحتاج أن يناظر بهما[1] الرجال، ومناظرة الرجال لا تكون بالمحال، لأنه ليس في محال القول حجة، ولا في المسألة عنه جواب. وإنه يلزمك إن جاز عندك أن يخلق الله عز وجل خلقاً للنار على غير وجه الظلم والجبر، ويدخل المشركين الجنة على غير وجه الجور والجبر، ولا فساد في ذلك، ولا خروج من حكمة ولا عدل !! وهذا أعظم ما يكون من العمى والتجاهل، والكفر والاستخفاف بدين الله جل ثناؤه وبكتبه.

كذلك يلزمك أن يقول القائل لليل: هذا نهار، وللنهار هذا ليل، وللقائم هذا قاعد، وللقاعد هذا قائم، وللنائم هذا يقظان، ولليقظان هذا نائم، وهذا قول المجانين. فأما الأصحاء فلا يقولون كما قلت، وإنما ألجأك إلى هذا القول الاضطرار وعدم الحجة، والجهل بمعاني اللغة العربية، والحمد لله رب العالمين.

---

(١) في (أ): بها.

[شبهة في قوله: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا﴾]

ثم قال عبد الله بن يزيد البغدادي: ثم سلهم عن قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، أليس قد أراد الله أن يملي لهم ليعصوا، أفليس قد أراد الله أن يملي لهم لتكون المعصية؟

فإن قالوا: بلى.

قل: أفليس قد أراد الله عز وجل أن يملي لهم لما هو شرٌّ لهم، لأن الإثم شر لهم من الطاعة، فقد صنع الله بهم ما هو شر لهم، لأن الإملاء شر لهم، لأنهم يزدادون إثماً؟!

فإن قالوا: نعم.

فقل: فقد أراد الله لبعض العباد أن يكون منهم الشر لما علم منهم؟

فإن قالوا: نعم، فقد تركوا قولهم: إن الله لا يريد بالعباد ما هو شر لهم، ودخلوا في قولك.

وإن قالوا: إن الإملاء والإثم خير لهم.

قل: أفليس المعصية خيرا[1] للعباد، والمعصية خير لهم من الطاعة، وثواب المعصية خير لهم من ثواب الطاعة، وإنما نعني الذين أملى الله لهم ليزدادوا إثماً !

فإن قالوا: نعم، إن المعصية خيرا لهم من الطاعة، فإن الله عز وجل يكذّب قولهم بقوله: ﴿أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرٍّ مِّن ذَلِكُمُ النَّارُ وَعَدَهَا اللهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢]، وبقوله: ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِن فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، وأشباه هذا من كتاب الله عز وجل.

---

(١) في (أ) و (ب): خير. مصحفة.

الجواب قال أحمد بن يحيى صلوات الله عليهما: وسألت عن قول الله جل ثناؤه، وتقدست أسماؤه: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، وقلتَ: إن الله سبحانه أملى لهم ليزدادوا إثماً، أرادهم بذلك جبراً وقسراً، بلا سبب ولا أمر استحقوه، وهذا قولكم، وإليه يؤول مذهبكم.

وزعمت أن الله عز وجل أملى لهم لتكون المعصية منهم، والله تبارك وتعالى لا يبدأ أحداً من خلقه بظلم ولا جور، ولا يجبره على أمر يدخل به النار، ولا يريده منهم، ولا يقضيه عليهم، وإلا فأين قوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٤٣، الحج: ٦٥]؟!

وإنما تكون الآية في القرآن على وجه حكم الله عز وجل بها على مستحق استحقه باختيار نفسه[١] واتباع هواه، ولها آيات تفسرها وتدلّ على معانيها، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا (٨٢)﴾ [النساء]، وأنت وإخوانك المجبرة لا تعقلون ذلك، ولا تهتدون إلى معاني العدل فيه، فأنتم تخوضون في سكرة وحيرة، تريدون أن تقوموا بعذر جميع الكفار، وأن الله عز وجل إنما أملى لهم – زعمت – ليزدادوا كفراً به ومعصية له، وليس الحكيم يريد أن يُعصَى ولا يُكفَر به، سبحان الله ما أعظم هذا من القول !! وإنما أملى لهم عز وجل لكمال الحجة، ولأنه تبارك وتعالى قد فتح باب التوبة رحمةً منه لخلقه، وتفضلاً وتعطفاً وتطولاً عليهم، وجعله سبباً للرجوع إلى الطاعة، فمن أراد أن يتوب تاب، لا مكرهاً ولا مجبوراً، ومن أراد أن يصرّ على الكفر أصرّ، لا مكرهاً ولا مجبوراً، فصار ذلك الإملاء حجة عليهم، لأن الله عز وجل يقول: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ (٣٧)﴾ [فاطر]، فسماهم ظالمين،

---

(١) في (أ): باختياره لنفسه.

وصار ذلك التعمير حجة عليهم، وذلك الإملاء شرا لهم، إذ لم يقلعوا عن المعاصي ويسارعوا بالتوبة والإنابة والأمرُ ممكن.

ومثل ذلك قوله عز وجل: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُواْ اللّهَ تَوَّابًا رَّحِيمًا (٦٤)﴾ [النساء]، وهذه الآية مما يحتج بها القرامطة على الجهال من العوامّ، يقولون لهم: إنما عنى بقوله: ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾ يعنون بذلك: المهدي، لقوله – زعموا –: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَّلَمُواْ أَنفُسَهُمْ جَآؤُوكَ – يا محمد – فَاسْتَغْفَرُواْ اللّهَ﴾ ثم قال: ﴿وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ﴾، يعنون: الذي يجيء بعدك. وهذا كفر بالله العظيم، وجهل باللغة العربية. والحجة عليهم في ذلك، قول الله سبحانه: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢]. أفلا ترى أنه يخاطبهم بقوله: ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ﴾ ثم صار آخر الكلام إلى قوله: ﴿وَجَرَيْنَ بِهِم﴾، وهذا ما لا تعقله القرامطة، ولا تهتدي إلى اللسان العربي فيه، لأن هذا جائز في اللغة، لغة العرب موجود في مخاطباتها، يقول الرجل للأمير وهو مواجهه: أعزّ الله الأمير قد فعلتَ بي كذا وكذا، وإن رأى الأمير أعزه الله أن يفعل لي كذا وكذا، فهذا جائز في اللغة. قال الشاعر يرثي رجلاً:

يـا لهـفَ كفِّـي صـار غُـرةُ خالـدٍ ... وبياضُ وجهكَ للـتراب الأعفـر[1]

ألا تراه كيف قال في أول بيته، كأنه يخاطب رجلاً غائباً، ثم صار آخر البيت وآخر الخطاب على رجل مشاهَد، فهذا أكبر حجة. رجع الكلام[2].

ثم نقول لك: أخبرنا عن قول الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِم مِّن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ (٢٥)﴾ [محمد]، أليس هذه الآية في كتاب الله عز وجل؟

---

(١) البيت لأبي كبير الهذلي. ورد في ديوانه هكذا: يا لهف نفسي كان جدة خالد...

(٢) يعني: عاد إلى ما كان عليه. أو عودا على بدء.

فلا بد لك من: نعم.

فنقول لك: أخبرنا عن إملاء الشيطان لهم، هو الإملاء الذي أملى الله لهم بعينه أم لا؟!

فإن قلت: نعم، هو الإملاء الذي أملى الله لهم.

قلنا لك: فما الفرق بين إملاء الله عز وجل، وبين إملاء إبليس؟!

فإن قلت: هو إملاء واحد، لزمك ووجب عليك أن الشيطان شريك لله عز وجل في فعله بعباده، وأن فعلهما واحد لا فرق فيه !!

وإن قلت: إن إملاء الله عز وجل شيء على حدة، وإملاء الشيطان شيء آخر غيره.

قلنا لك: ففسّر لنا ذلك حتى تفرق لنا بين إملاء الله سبحانه وبين إملاء الشيطان؟

فإن قلت: إن إملاء الله عز وجل إنما هو جبر جبرهم عليه، وقسر قسرهم على فعله من المعاصي، لزمك أن القرآن - الذي أنزله الله سبحانه حجة له على خلقه، ودليلٌ على عدله - باطل محال، من قوله: ﴿وَمَا ظَلَمَهُمُ اللهُ وَلَـكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١١٧، النحل: ٣٣]، وقوله: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ﴾ [الروم: ٤١]، وقوله: ﴿وَاللهُ لاَ يُحِبُّ الفَسَادَ (٢٠٥)﴾ [البقرة]، وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨)﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ (١١٧)﴾ [هود]، وقوله: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى حَتَّى يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا﴾ [القصص: ٥٩]، وقوله: ﴿لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ إِلَيْكُم بِالْوَعِيدِ (٢٨) مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٢٩)﴾ [ق]، وقوله: ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْئًا مَّذْكُورًا (١) إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنسَانَ مِن نُّطْفَةٍ أَمْشَاجٍ نَّبْتَلِيهِ فَجَعَلْنَاهُ سَمِيعًا بَصِيرًا (٢) إِنَّا

هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا (٣)﴾ [الإنسان].

فاسمع أيها المغرور في دينه إلى قوله عز وجل: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾.

فأخبر عز وجل أنه قد هدى الخلق كلهم جميعا، الشاكر منهم والكافر، وامتَنَّ عليهم بالتعريف والدعاء إلى الحق، والبيان والرسل والكتب، فبدأهم بالهداية والمنة العظيمة، والنعمة الجليلة، والاحسان والتفضل، الذي لا يبلغ[1] له غاية. وأخبر أنه هداهم السبيل، ولم يجبرهم على المعاصي.

وكفى بهذه الآية برهانا وعدلا ! لو كان لها من يقبلها، أو يقبل ما فيها من العدل، ونفي الجور عن الله عز وجل، والبراءة له من أنه أراد أن يملي لهم، لتكون المعصية منهم، ليزدادو كفرا به – زعمتَ – وأسقطتَ قوله عز وجل: ﴿لِئَلاَّ يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، وقوله عز وجل: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً (١٥)﴾ [الإسراء]، وقوله: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠]، وقوله: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّاراً حَسَدًا مِّنْ عِندِ أَنفُسِهِم﴾ [البقرة: ١٠٩]، ولم يقل: من عنده، وقوله: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿اذْهَبَا إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى (٤٣) فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى (٤٤)﴾ [طه]، وقوله: ﴿فَاتَّقُواْ النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ (٢٤)﴾ [البقرة].

مع آيات تكثر وتجلّ، فهذا كله يلزمك إن قلت: إن الله أملى لهم قسراً وجبراً وعمداً، لتكون المعصية منهم.

---

(١) في (أ): لا تبلغ.

وإن قلت: إن إملاء الشيطان لهم قسر وجبر وإكراه، لزمك أن الشيطان له من المقدرة والقوة والسلطان على جبر العباد، مثل ما لله عز وجل، أَكْذَبَكَ الله جل ثناؤه، حيث يقول يحكي عن الشيطان واحتجاجه عليهم يوم القيامة: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْكُم مِّن سُلْطَانٍ إِلاَّ أَن دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلاَ تَلُومُونِي وَلُومُواْ أَنفُسَكُم مَّا أَنَاْ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ إِنِّي كَفَرْتُ بِمَآ أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ (٢٢)﴾ [إبراهيم]. ولم يقل: فلا تلوموا أنفسكم ولوموني، وقوله: ﴿إِنَّ كَيْدَ الشَّيْطَانِ كَانَ ضَعِيفًا (٧٦)﴾ [النساء]، وقوله: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلإِنسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنكَ إِنِّي أَخَافُ اللهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ (١٦)﴾ [الحشر]، فلا تجده في هذه الآية فعل شيئاً غير القول والدعاء إلى الكفر، قال الله عز وجل: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاء الظَّالِمِينَ (١٧)﴾ [الحشر]، ولم يقل: إنه شريك في ذلك الظلم، ولا بمريد له، عزّ عن ذلك رب العالمين !!

وإن قلت: إن إملاء الشيطان لهم إنما هو خديعة واستمالة للدنيا والشهوات، والترغيب في الفواحش، والتزيين للمعاصين، لزمك أنك إن قلت: إن الله عز وجل يفعل بهم ذلك من الخديعة والدعاء إلى الشهوات، والترغيب في الفواحش، والتزيين للمعاصي، أن ليس بين إضلال الله عز وجل لخلقه، وبين إضلال الشيطان فرق بوجه من الوجوه !

وإن قلت: بل إضلال الله لهم هو الجبر على المعاصي، لزمك من تكذيب القرآن لك ما قد قلنا. فاختر أي هذه الوجوه شئت، فلا فرج لك ولا راحة ولا مخرج في أيها قلت به، إلا أن تقول: إن إملاء الشيطان لهم غرور يغرّهم به، وخديعة وتزيين، فيلزمك أنهم أُتوا في كفرهم من قِبَل أنفسهم، ومِن قِبَل الشيطان، وأنهم لم يُؤتَوا في ذنوبهم من قِبَل الله عز وجل بوجه من جميع الوجوه كلها، ولا بسبب من جميع

الأسباب كلها، وذلك هو الحق وهو قولنا بالعدل، وهو دين الله عز وجل الذي تَعَبَّدَ به الأولين والآخرين.

وإلا فيلزمك أن الله يفعل بخلقه كفعل الشيطان، وأن الآيات التي تبرأ فيها من ظلم خلقه، إنما هي على وجه الطنز والاستهزاء والهذيان والخروج من الحكمة، وأنها انزلت لغير معنى، وأن ليس لها حقيقة في الصدق، وأنه أخبرنا في كتابه بغير حق، من قوله: ﴿وَمَا اللهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ (١٠٨)﴾ [آل عمران]، وقوله: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ (٤٦)﴾ [فصلت]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ (٧٦)﴾ [الزخرف]. ومثل هذا كثير في القرآن. ولا صدق في العدل والقيام بالحكمة، وإنما تحتمل تأويلاً يفسدها ويحيلها عن العدل والحكمة. فإن قال ذلك قائل، فقد كفر بالله العظيم، وخرج من دين الاسلام.

وإن قال: بل هي على الحقيقة والصدق والصحة وواضح البرهان، لزمه أن القول قولنا، وأن العدل هو دين الله عز وجل، ودين ملائكته ورسله والمؤمنين من أهل الطاعة، وأن الجبر هو دين الشيطان ودين عبد الله بن يزيد البغداذي ومن قال بقوله، وبان كذبه في قوله علينا: إن ديننا هو دين الشيطان.

[شبهة في قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾]

ومن الحجة لنا في الإملاء أيضا، قوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، وهذه الآية مما يتعلق بها المجبرة على أهل العدل، وإنما معناها مثل الإملاء أيضاً.

ألا ترى كيف قال عز وجل بعد ما أخبر أنه ذرأهم لجهنم، فوصف لأي علة صيرهم ذرءًا لجهنم، فقال: ﴿لَهُمْ قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لاَّ يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لاَّ يَسْمَعُونَ بِهَا أُوْلَـئِكَ كَالأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُوْلَـئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ (١٧٩)﴾ [الأعراف]، يعني عز وجل: أنهم اختاروا ذلك كله، ولم يستعملوا الجوارح التي خلقها لهم في طاعته، ولم يصغوا بها إلى كتبه ورسله، فاستحقّوا بذلك أنه صيرهم في حكمه وعدله ذرءًا لجهنم، لا أنه صيرهم ذرءًا لجهنم جبراً ولا قسراً ولا حتماً، ولا على غير جرم ولا ذنب، ولا على غير استحقاق لزمهم به الخلود في النار، عزّ عن ذلك !! وإنما أخبر عز وجل بِصُيُورة أمرهم إلى ما يؤول، وذلك جائز في لغة العرب، أن يخبر الرجل بما يعلم أن إليه يصير الأمر الذي قد عرفه وأيقن به أنه سوف يكون كذلك. قال الشاعر في نحو ذلك:

أموالنا لذوي الميراثِ نجمعُها ... ودُورُنا لخرابِ الدهر نبنيها[1]

وليس جمعه للأموال ولا بناؤه للدور على عمد منه وقصد أن يجعله للورثة، وربما كان الورثة أبغض الخلق إليه، وإنما أخبر بما علم أن المصير إليه، من جمع المال وعمارة الديار، إذ لا يبقى على الأرض مطيع ولا عاص، فأخبر عن علمه بما تصير إليه الأمور، وكذلك أخبر الله عز وجل عن هؤلاء أنهم سيصيرون ذرءًا لجهنم بما قدموا واستحقوا.

---

(١) البيت للإمام علي. انظر ديوانه.

قال آخر[١]:

وللموت تغذُو الوالـداتُ سخالها كما لِخراب الـدهر تُبنـى المسـاكنُ[٢]

والوالدت ليس يُغَذِّينَ سخالهن للموت لا محالة، ولا للخراب تُبنى المساكن قصداً لذلك من الغاذين للأولاد، ولا من العامرين للديار، وإنما أخبر بعلمه إلى ما يصير إليه ذلك كله. فجاز هذا في اللغة العربية، وإنما وقع أكثر الجبر في هذه المجبرة لجهلهم بتصاريف اللغة العربية، وعميق بحارها، وشرف قدرها، فلما لم يعلموا حقائق اللغة العربية قالوا بالجبر، وألحدوا في صفة الله جل ثناؤه، وفارقوا أهل الحق، وتركوا القول بالعدل، فتوارث ذلك قوم عن قوم، وقلدوا فيه الكبراء، وصار عندهم ديناً يُدانُ به، مَن خالفه عندهم فقد كفر وفارق السنة والجماعة. فعلى هذا كان العمل في الأوائل، والله المستعان، وإياه نسأل أن يُعزّ دينه، وينتصر لكتابه، إنه قوي عزيز !!

ومن ذلك قوله عز وجل: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، أفترى أن آل فرعون التقطوا موسى ليكون لهم عدوًّا وحزناً؟! معاذ الله ما كان ذلك !! ولا التقطوه إلا ليكون لهم وَلِيًّا وعضداً وولداً، فأخبر الله عز وجل عن آخر أمره لهم ما يكون، وأنه يصير لهم عدوا وحزنا، مثل قوله: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ﴾ [الأعراف: ١٧٩]، لعلمه بآخر أمرهم إلى ما يؤول، فأخبر عز وجل عن العاقبة، وعلى أن التقديم والتأخير جائز في القرآن في مواضع كثيرة، والحمد لله رب العالمين.

ومن الحجة لنا عليك في نقض الإملاء الذي ادّعيت فيه الجبر، ما جاء في

---

(١) في (ب): قال الشاعر.

(٢) مجمع البيان للطبرسي ٢/ ٢٧٨.

التفسير في قوله عز وجل: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُواْ إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، إنما يعني بذلك: إنما نملي لهم لأن لا يزدادوا إثماً، وهذا من عجائب اللغة العربية وغامضها، وشاهدُ ذلك عند أهل التأويل والعلم والمعرفة، قوله عز وجل: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّن فَضْلِ اللهِ وَأَنَّ الْفَضْلَ بِيَدِ اللهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاء وَاللهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ (٢٩)﴾ [الحديد]، يريد بذلك: ليعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله، فأدخل (لا) في هذا الموضع صلة للكلام، لأن العرب تفعل ذلك في كلامها، وتُدخل (لا) لغير حاجة إليها. قال الشماخ بن ضرار الثعلبي:

أعائشَ ما لأهلكِ لا أراهم يُضيعُونَ السَّوامَ مع المُضيع[1]

فقوله: لا أراهم، هاهنا زائدة، والمعنى فيه: أعائشَ ما لأهلك أراهم يضيعون السَّوام مع المضيع، فأدخل (لا) صلةً للكلام. فافهم هذا الباب، وهذه اللغة العربية التي نزل القرآن بلسان أهلها.

وقال الله عز وجل: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلاَّ بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾ [إبراهيم: ٤]، ولكن لا معرفة عند المجبرة باللغة العربية، ولذلك اعتقدوا الجبر ديناً.

ومن الحجة أيضاً فيما قلنا في هذا الباب، قول الله عز وجل: ﴿غَيرِ المَغضُوبِ عَلَيهِمْ وَلاَ الضَّالِّينَ (٧)﴾ [الفاتحة]، والمعنى فيه: غير المغضوب عليهم والضالين، فدخلت (لا) صلة للكلام.

وقوله عز وجل: ﴿فَلَوْلاَ كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلاَّ قَوْمَ يُونُسَ﴾ [يونس: ٩٨]، يريد بذلك: وقوم يونس، فأدخل (لا) صلة للكلام مثل الأول.

---

(١) البيت للشماخ الذبياني، ورد في ديوانه هكذا:... يضيعون الهجان.

قال الشاعر:

وكـــلُّ أخٍ مُفارقُـــهُ أخـــوهُ　　　لعمـــرُ أبيـــكَ إلا الفرقَـــدَانِ[1]

فجعل (لا) بدلاً من الواو، والمعنى فيه: وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك. والفرقدان أيضاً يفترقان، لأنه لا بد من فراق الفرقدين، ولو كان الشاعر عنى أن كل أخٍ يفارق أخاه إلا الفرقدين، أي: أنهما لا يفترقان، لأوجب بذلك أن الدنيا لا تزول أبداً، وصار إلى قول الدهرية، وإن الفرقدين لا يفترقان أبداً، فيكون هذا كفرا من قائله، وجحوداً للوحدانية، ومجيء الآخرة وقيام الساعة، فأدخل (لا) صلة للكلام، وهو لا يريدها إلا لقوام اللغة وما فيها من العجائب.

وقوله: ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَن تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٣١]، فيقول القائل: هذا يوجب أن تميد بهم، فيقال: إنما المعنى فهي: وجعل فيها رواسي أن لا تميد بهم، كقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّواْ﴾ [النساء: ١٧٦][2]، يريد: يبين الله لكم أن لا تضلوا، فأسقط (لا) من الكلام.

قال عمرو بن كلثوم الشاعر:

نـــزلتم منـــزل الأضـــياف منـــا　　　فعجَّلنـــا القِـــرى أن تشـــتمونا[3]

فطرح (لا) من الكلام وإياها أراد، لأن المعنى فيه: أن لا تشتمونا.

وقال آخر:

ونركـــبُ خـــيلاً لا هـــوادَةَ بينهـــا　　　وتسعى الرماحُ بالضـياطِرة الحُمـر[4]

---

(١) البيت لعمرو بن معدي كرب الزبيدي.

(٢) الكشاف للزمخشري ١/ ٥٩٠، ومجمع البيان للطبرسي ٢/ ٣١٠.

(٣) البيت لعمرو بن كلثوم.

(٤) البيت لخداش العامري، شاعر جاهلي، ورد في ديوانه هكذا: نعصي الرماح...

والضياطرة هي[(١)] رجال، والرماح لا تسعى بالرجال، وإنما الرجال تسعى بالرماح. فجاز هذا في اللغة العربية.

وقال الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤][(٢)]، يريد بذلك: وعلى الذين لا يطيقونه فدية طعام مساكين، لأنه لا يجوز أن تكون الفدية على من يطيق الصيام، فلِمَ يفتدي إذا كانَ مطيقاً؟! فطرح (لا) من الكلام وإياها أراد.

وقوله عز وجل: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ [القصص: ٧٦][(٣)]، يريد: أن العصبة أولي القوة لتنوء بمفاتحه. هذا جائز في لغة العرب.

قال الشاعر:

حتى لحقنا بهم تعدُو فوارسنا ... كأننا رعنُ قُفٌّ يرفعُ الآلا[(٤)]

والآل هو السراب عند العرب، والسراب هو الذي يرفع القف[(٥)]، فقلب الشاعر المعنى، لأن السراب هو الذي يرفع الأشياء، وليست الأشياء التي ترفعه.

ومن الشواهد في لغة العرب، قول أبي طالب بن عبد المطلب يرثي جده، حيث يقول:

جدي الذي حجَّتْ قريشٌ قَبره ... أيامَ ماتَ فما تُريدُ زيالا

وله تحالفتِ القبائلُ كلها ... جزعاً عليه يَلبسُون نِعالا[(٦)]

---

(١) سقط من (ب): هي.

(٢) مجمع البيان للطبرسي ١/ ١١٧.

(٣) مجمع البيان للطبرسي ٥/ ٣٢٠.

(٤) البيت للنابغة الجعدي. انظر ديوانه.

(٥) الرعن: أنف يتقدم الجبل، والقف: ما ارتفع من الأرض.

(٦) لم أقف عليهما.

يريد: لا يلبسون نعالاً، فأسقط (لا). فعلى هذا يخرج المعنى في الآية التي اعتللت بها، والمعنى فيها: إنما نملي لهم لأن لا يزدادوا إثماً، وأن يرجعوا إلى التوبة والطاعة.

والدليل على ذلك، قوله عز وجل: ﴿يُرِيدُ اللهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]، وقوله: ﴿مَّا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللهِ وَمَا أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩]، وقوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ (٥٦)﴾ [الذاريات].

ولم يخبر أنه أملى لهم ليعصوه ويكفروا به، عامداً ذلك بهم بغير استحقاق، جل الله عن ذلك، وعلا علوا كبيرا !! ولو عبدوه كلهم لأدخلهم الجنة.

والدليل على رحمته لهم ورأفته، وإحسانه إليهم، وإرادته أن يدخلهم الجنة، تخييراً لا جبرا، أنه فتح عليهم باب التوبة، وجعل إليه السبيل، وأمر به، وحض عليه، وحرّضهم على الطاعة، وحثهم على الهدى، ورغّبهم في الجنة، وحذّرهم من النار غاية التحذير، وقال في كتابه عز وجل: ﴿أَفَلاَ يَتُوبُونَ إِلَى اللهِ وَيَسْتَغْفِرُونَهُ﴾ [المائدة: ٧٤]، وقوله: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ (٢٠) وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ (٢١) بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ (٢٢) وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا يُوعُونَ (٢٣) فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (٢٤)﴾ [الانشقاق]، وقوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ (٣٧)﴾ [فاطر]، وقوله: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ (١١٥)﴾ [المؤمنون].

فأي عبث أعظم من عبث من أملى لعبيده عمداً ليعصوه ويخالفوا مراده، ويكفروا به ويحاربوه، ويقتلوا رسله وأئمة الهدى من خلقه، والمؤمنين من عباده؟!

كذب العادلون بالله، وضلوا ضلالا بعيداً !!

فكل ما ذكرنا واستشهدنا من القرآن والحجج القواطع، يدل ويشهد على أنه لا يريد لهم أن يزدادوا إثما، وإنما يريد: أن يتوبوا ويرجعوا إلى الحق، ويطيعوا الرسول، ويدخلوا كلهم الجنة، والحمد لله رب العالمين.

فإن قال قائل: إن أول الآية يوجب الجبر، وذلك قوله: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]. فتراه لم يُملِ لهم لِمَا هو خير لهم.

قلنا له: إن اللغة العربية واسعة على أهلها، ضيقة على من جهلها، وإنما المعنى في أول هذه الآية: أنه عز وجل أخبر نبيه صلى الله عليه أن تأنيه بهم وكثرة إملائه لهم لا يرجعون فيه إلى حق، ولا يكفّون فيه عن ظلم، ولا يقصرون فيه عن كشف ستر عن أنفسهم، فصار ذلك الإملاء لا خير لهم فيه، بل هو شر لهم، لما قصروا في طلب النجاة في مدة ذلك الإملاء الذي أمهلهم فيه، وأنسأ في آجالهم، وأحسن لهم النظر، وتفضّل عليهم بالإملاء، فلم يقلعوا عن الخطايا، ولم يبادروا بالتوبة، ولم يزدادوا إلا تمادياً في الغي والضلال، فصار ذلك الإملاء شراً لهم ووبالاً عليهم.

وليس ذلك من قبل الله عز وجل، كيف يجوز ذلك وهو أرحم الراحمين، وأعدل الحاكمين، وأكرم الأكرمين؟! بل كيف يجوز على[1] من وصف نفسه بأنه أرحم الراحمين أن يملي لخلقه ليكونوا آثمين، وعن طاعته صادّين؟!

هذا ما لا يجوز على رب العالمين!! لأنه عز وجل لا يبتدئ أحداً من جميع خلقه بشر ولا ضر، ولا صد ولا ظلم، ولا إغواء ولا بلاء، ولا إملاء ليزدادوا إثما.

وشاهدُ ذلك قوله عز وجل: ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ

---

(١) سقط من (أ): على.

وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ (٣٠)﴾ [الشورى]. فهذا خبر الله عز وجل وحجته على خلقه، وكتابه الحق الذي أنزله نوراً لا عمى[1] فيه، وصدقاً لا كذب فيه.

فإن نقضتم هذه الآية بحجة حتى يلزمنا فساد قوله عز وجل عن الفساد!! ﴿وَمَا أَصَابَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُو عَن كَثِيرٍ (٣٠)﴾ [الشورى]، ووجب أن هذه الآية تستحيل في قولكم، ويصير حكمها أنه ما أصاب العباد من مصيبة فبحكم الله - عز وجل عن قولكم - وبقضائه وقدره وإرادته ومشيئته للمصائب أن تحل بهم، وتنزل لعقوبتهم[2]، عمداً منه وقصداً، بغير استحقاقِ جُرم اقترفوه، علمنا أن الكفار براء مما ذكر الله عز وجل عنهم، واستحال القرآن، وانقلبت الأحكام، ولم يصح الاسلام !!!

وإن لم تأتوا بحجة - ولن تأتوا بها أبداً - شهد الخلق على المبطل منا ومنكم، والمفتري على الله جل ثناؤه، فالحق واضح غير مجهول، والحمد لله رب العالمين.

❁ ❁ ❁

---

(١) في (أ): لا غما. مصحفة.

(٢) في (ب): بعقوبتهم.

فهرس الجزء الأول

فهرس الكتاب

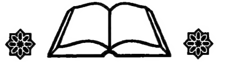

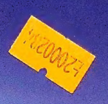

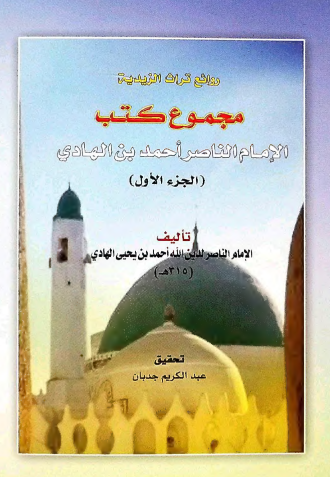

Design by
00967-737234854
777742918